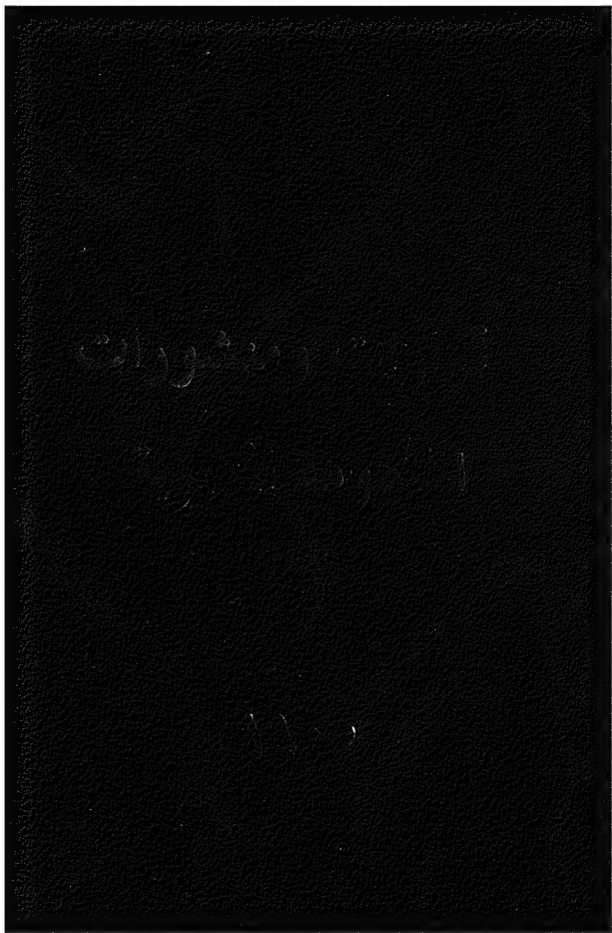
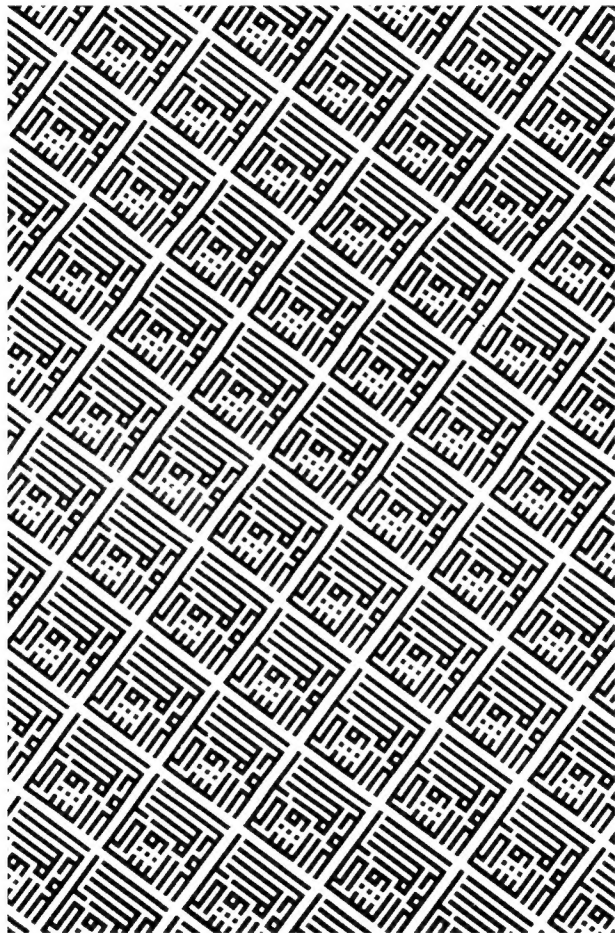
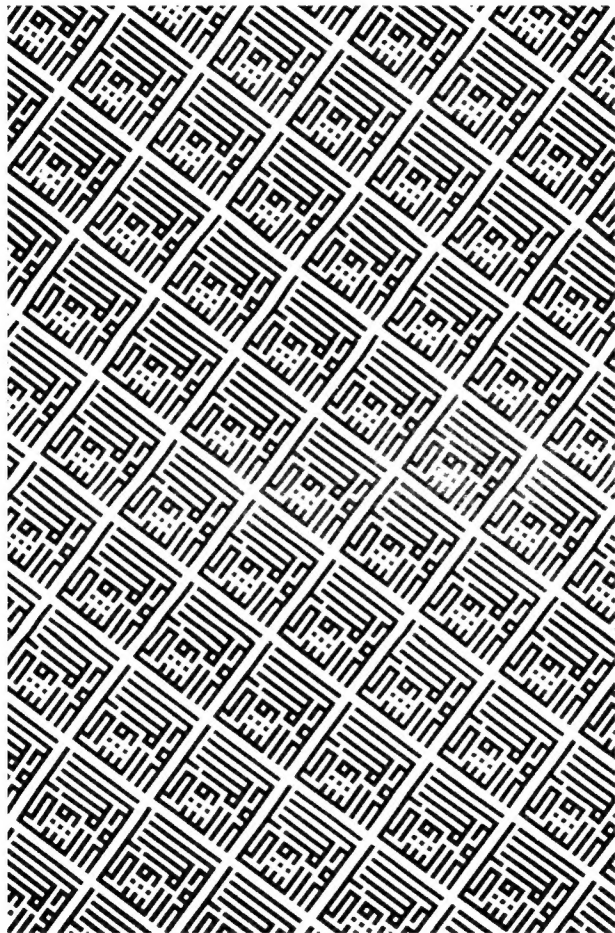


قرارات ومنشورات
الحكومة المصرية

١٩٠٥







فهرست
قـرارات و منشورات
سنة ١٩٠٥



المطبعة الاميرية بمصر
١٩٠٦

الفهرست التاريخيه

(مجموعة القرارات والمنشورات)

٤

التاريخ	المختصر	وجه
سنة		
٣ يناير ١٩٥٥	تقسيم مديرية المنيا الى قسمين من حيث الرى - قرار الاشغال	٣
» » ٣	تعريفة لمصاريف المعالجة بمشقى الحكومة الكاثنين	
» » ٤	بيور سعيد والسويس	٢
» » ٤	المحلات العمومية بطنطا - كشف بالالخطاط المخصصة لسكن	
» » ١٤	العائلات فقط وليست معدة للتجارة	١١
» » ١٥	تحوطات صحية مؤقتة ضد تعفن المياه (بمجرى) - قرار المدير	٢٦
» » ١٦	قرار بتشكيل محاكم مركزية بجملة بلاد وأقسام - قرار	
» » ١٦	الداخلية والحفانية	٨
» » ١٦	كشف بأسماء المدن والقرى السارية عليها أحكام لأئحة المحلات	
» » ١٨	المقلقة للراحة والمضرة بالصحة والخطرة فيما يختص بالمحلات	
» » ١٨	المندرجة فى الأنواع المدلول عليها بحرف (ب)	٤
» » ٢٢	قرار بتعيين الاشغال التى يجوز أن يكلفهم الاختصاص المقتضى	
» » ٢٢	التنفيذ عليهم بالاكره البدنى	٩
» » ٢٢	قرار بتأجيل تشكيل محاكم الجنائيات فى دائرة كل من محكمة	
» » ٢٢	بنى سويف وأسيوط وقنا	١٠
» » ٢٢	نظافة الطرق (بيندر المنيا) قرار المدير	٥٧
» » ٢٩	القضاء جزئى لانتقال محاكم بورسعيد واصوان والعطارين وانشاء	
» » ٣٠	مأمورية قضائية فى رشيد	١٢
» » ٩ فبراير	نظافة الطرق (بالسويس وضواحيها) قرار المحافظ	٥٨
» » ٩	تعديل زمام الادارة بجملة مديريات	١٣
» » ٩	تعديل زمام الادارة بجملة مديريات	١٦
» » ١٩	تقييد التقضيات التى من اختصاص محكمة مركز حوش عيسى	
» » ٢٠	فى جدول محكمة مركز أبو حصص	٢٠
» » ٢٠	تنفيذ لأئحة استعمال الافراد للطرق العمومية بالطريقه (دقهلية)	
» » ٢١	قرار الاشغال	٢١

(مجموعة القرارات والمنشورات)

٥

التاريخ	المختصر	وجه
٢١ فبراير ١٩٥٥	لائحة للنظام الداخلي بمحضره - قرار المجلس البلدى	٢٢
» » ٢٢	تعديل المادة ٢٢ من لائحة ١٩٥٣ بولييه بشأن تشكيل واختصاصات المجالس المحلية - قرار الداخلية . . .	٢٥
» » ٢٣	منشور بخصوص الاشخاص الذين يريدون السفر الى الخارج في غير زمن الحج	٢٢
» » ٢٥	تحوطات جمعية ضد تعفن المياه بتحويله لخطاطبه المتجدد قرار المدير	٢١
» » ٢٦	تنفيذ عوائد الذبيح بيليس (شرقه) قراره المالية . . .	٢٢
أول مارس »	تعديل المادة ١٤ من لائحة رؤساء بوعاز مينا الاسكندرية قرار المالية	٢٤
» » ٤	مذكرة عن خزان اصوان	٢٩
» » ٩	قرار بشأن أوامر تنفيذ الاكراه البدني الصادرة من السلطات الادارية التابعة لظارة المالية - قرار المالية . . .	٢٨
» » ١٢	تنفيذ لائحة تسوير الاراضى الفضا بالطريقه (دقهليه) قرار المدير	٤٦
» » ١٣	قرار بالغاء مجلس محلى حلوان - قراره الداخلية . . .	٤٥
» » ١٤	ملحوظات شتى تتعلق بمصلحة عموم الاوقاف	٢٢٢
» » ١٦	تعديل زمام الادارة بجملة مديريات - قراره الداخلية	٤٨
» » ١٨	محاسن التأديب للكتابة المحققين بالمحافظات والمديريات في أعمال محاكم المراكز - قراره الداخلية	١٧
» » ٢٠	نظافة الطرق بيندو الزاويين قرار المدير	٦٠
» » ٢٠	تنفيذ لائحة تسوير الاراضى الفضا بجملة بلاد بمديرية المنيا قرار المدير	٥٦
» » ٢٠	لائحة تنفيذيه لرسوم المحاجر بلكندرية قرار رئيس المجلس البلدى	٦١

(مجموعة القرارات والنشورات)

٧

التاريخ	المختصر	وجه
٢٥ أبريل ١٩٥٥	تعديل زمام القضاء بسكندرية قرار ناظر المحفانيه . . .	٧٦
٢٦ » »	المحلات العموميه بيني سويف - اضافته على كشف الاخطا	
٢٩ » »	المخصصة لسكن العائلات فقط وليست معدة للتجارة . . .	٨٢
١١ مايو »	منع صيد الأسماك كليفه في جميع بحيرة قارون من أول مايو لغاية	
١٤ » »	يونيه سنة ١٩٥٥ - قرار المالية	٨٠
١٦ » »	تنفيذ عوائد الذبيح ببايار (غربية) قرار ناظر المالية . . .	٨٢
٢٠ » »	تعميد أحكام قرار ١٥ نوفمبر سنة ١٩٥٤ المختص بالتجار	
٢٨ » »	بجوانات الفصله البقره والجلود الجافه والعظام لمدة سنة	
٣٠ » »	شهور - قرار ناظر الداخليه	٨٤
٣١ » »	تعديل زمام الاداره بمحله مديريات - قرار ناظر الداخليه .	٨٤
٣٢ » »	لائحه بشأن الكلاب وداء الكلب بمدينة الاسكندرية - قرار	
٣٣ » »	رئيس مجلس البلدى	٨٧
٣٤ » »	نظافة الطرق بدمياط - قرار المحافظ	٩٨
٣٥ » »	نظافة الطرق بأصوان - قرار المدير	٩٩
٣٨ » »	ارادة سنيه بشأن القايم مقامية الخديوية	٨٧
٣٨ » »	نقل بعض المحلات المقلقة للراحة والمضرة بالصحة والخطرة	
٣٠ » »	المتدرجة في النوع المدلول عليه بحرف (ا) من القسم الثاني	
٣٠ » »	الى القسم الاول - قرار ناظر الداخليه	٩٠
٣١ » »	شروط اعطاء اراضى الحكومة بمجانا لاقامة كتاب عليها .	٩١
٣١ » »	تنفيذ عوائد الذبيح بيليفيا (مركز بنى سويف) قرار المالية .	٩٣
٧ يونيه »	تحوطات صحيه ضد (الجدوى) بمركز الاق (مديريه اصرهان)	
٧ » »	قرار المدير	١٠٧
١٥ » »	تحوطات بشأن توريد الحيوانات الى القطر من الخارج - قرار	
٧ » »	مجلس الكورنيتين	١٥٠
٧ » »	تعديل المادتين الاولى والثامسة من لائحة انتخاب نواب مجلس	
٩١ » »	الواردات بمجلس بلدى اسكندرية - قرار ناظر الداخليه .	٩١

(مجموعة القرارات والمشورات)

٨

الترخيص	المختصر	وجه
١١ يونيو ١٩٠٥	منع اصطداد القعم المتساقط في البحر - قرار ناظر الداخلية .	٩٧
» » ١١	تحويل السلطة على مدير المجلس فيما يختص بالحلات المضرة بالصحة بمدينة الإسكندرية - قرار ناظر الداخلية	٩٦
» » ١٢	قرار بشأن اللائحة الداخلية الجديدة لبلدية الإسكندرية	١٦٢
» » ١٢	قرار رئيس القومسيون البلدى	١٦٢
» » ١٢	انضمام جمهورية الأرجنتين الى معاهدة بوستة واشتجوتون فيما يختص بالاشترار في الجرائد	٢١٢
» » ١٤	لائحة مبيع أراضي المجلس البلدى بالإسكندرية - قرار رئيس القومسيون البلدى	١٥١
» » ٢٠	قرار بشأن الانتخاب والاعمال المالية بالقومسيون المحلى المختلط	١٩٤
» » ٢٢	بيندرطنطا - قرار ناظر الداخلية	١١٢
» » ٢٤	مذكرة الى مجلس النظار بتحويل نظام للدراسة الثانوية	١٢٤
» » ٢٤	قرار باعتماد القانون الجديد للدراسة السطرية بالقاهرة - قرار ناظر الداخلية	١٤٨
» » ٢٦	قرار بشأن المصاريف المدرسية بالمدارس الاميرية - قرار ناظر المعارف	١٤٥
» » ٢٦	لائحة امة ان شهادة الاهلية للوظائف الملكية الصغرى بالمصالح الاميرية	١٢٥
» » ٢٤	لائحة امتحان شهادة الدراسة الثانوية	١٢٤
» » ٢٧	قرار بشأن الدراجات بمدينة طنطا - قرار المدير	٢٠٢
» » ٢٨	الحلات العمومية بينى - وىف - كشف بالاحطاط المخصصة لسكن العائلات فقط وليست معدة للتجارة فى بندرييا	١٦٢
» » ٢٩	قرار المدير	١٥٤
» » ٣٠	تحوطات صحية ضد تعفن المياه بالنصورة - قرار المدير	١٥٥

(مجموعة القرارات المنشورات)

٩

التاريخ	المختصر	وجه
سنة		
أول يوليو ٩٠	تخوطات صحية ضد تعفن المياه بقوه (غربية) قرار المدير .	١٥٩
» » »	تخوطات صحية ضد تعفن المياه بمنية سمود (دقهلية) قرار	
» » »	المدير	١٦٠
» » »	نظافة الطرق بطانطا وكفر الزيات والمحلة الكبرى وزقنى (غربية)	
» » »	قرار المدير	٢٠٣
٩ » »	لائحة للسقاين بالمنصورة - قرار المدير	٢٠٠
٩ » »	الحلات العمومية بحرجا - اضافة شارع البحر الى الاخطاط	
	المخصصة لسكن العائلات فقط وليست معدة للتجارة - قرار	
	المدير	٢٠١
١١ » »	منع رى الشراقى فى الاقاليم الوسطى - قرار ناظر الاشغال .	١٩٩
١٨ » »	تعديل زمام الادارة بمجلة مديريات - قرار ناظر الداخلية .	٢٠٥
٢٣ » »	تخوطات صحية ضد تعفن المياه بمركز السنبلان (دقهلية)	
	قرار المدير	٢٠٨
٢٧ » »	رفع منع رى الشراقى بالوجه البحرى - قرار ناظر الاشغال .	٢٠٧
٣١ » »	رفع منع رى الشراقى بالاقاليم الوسطى - قرار ناظر الاشغال	٢١٠
٣١ » »	تعديل زمام الادارة بمديرية الجيزة - قرار ناظر الداخلية .	٢١١
٩ سبتمبر	منشور بخصوص الحج فى عام سنة ٩٠٦ - قرار ناظر الداخلية	٢١٢
١٠ » »	قرار بخصوص نقل الآ نارات القديمة على شكل تحديد الحكومة	
	قرار ناظر الاشغال	٢١٨
١٤ » »	تخوطات صحية ضد تعفن المياه بأسوط - قرار المدير	٢٥٢
٢٤ » »	تخوطات صحية ضد تعفن المياه بقارسكور (دقهلية) قرار	
	المدير	٢١٩
١١ أكتوبر	تخوطات صحية ضد تعفن المياه بناحية فيشا الصفرى (منوفيه)	
	قرار المدير	٢٦٦
٢١ » »	قرار بشأن عوائد العربات وايدواب المعدة للركوب وحمل وجو	
	الانتقال بمدينة اسكندرية قرار رئيس القومسيون البلدى	٢٥٥

الترتيب	المختصر	الوجه
١٣	لائحة تنفيذية لعوائد العربات والدواب بالاسكندرية - قرار	٢٥٧
٢٥	رئيس القومسيون البلدى	٢٥٧
» »	تنفيذ عوائد الذبيح بأبي نجع (أسوط) واتحيم (جرجا) قرار ناظر	٢٥٤
» »	المالية	٢٦٠
٣٠	منشور بخصوص الاشخاص الذين يرغبون الحج مع قافلة المحل	٢٦٨
أول نوفمبر	تعريفه لاتراجمه والادلاء العموميين بالسويس - قرار المحافظ	٢٦٢
» »	تعديل زمام الادارة بجملة مديريات - قرار الداخلية	٢٧٠
٤	سنة ١٩٠٥ - سنة ١٩٠٦ منشور بخصوص رسوم الكورتنينه في الذهاب للبحار للمسافرين بغير رفقة انخل	٢٧٢
» »	تعديل المادة الاولى من القرار الصادر بخصوص السقاين بالمنصورة - قرار المدير	٢٧٢
٥	وباء الحيوانات - تحديد أحكام القرار الصادر في ١٥ نوفمبر سنة ١٩٠٤ بشأن نقل حيوانات الفصيلة البقرية والاشجار فيها وذبحها لغاية ٢٢ نوفمبر سنة ١٩٠٥ - قرار ناظر	٢٦٥
» »	الداخلية	٢٦٩
٦	قرار بترخيص ادارة اسواق المواشى ابتداء من ٢٢ نوفمبر سنة ١٩٠٥ - قرار ناظر الداخلية	٢٦٩
» »	استقبال رضى وكيل دولة روسيا السياسى وقنصلها الجبرال	٢٦٧
» »	المحلات العمومية بكفر الزيات - كشف بالالخطاط المختصة لسكان العائلات فقط وأيسر معدة للتجارة - قرار المدير	٢٩٠
» »	مذكرة اللجنة المالية بخصوص ميزانية سنة ١٩٠٦	٢٩٢
» »	لائحة بشأن بيوت العاهرات - قرار ناظر الداخلية	٢٩٢
» »	قرار يتعلق بالانتخاب والاعمال المالية لقومسيون محلى بندر الزقازيق اختلط - قرار ناظر الداخلية	٢٩٢
» »	قرار بوجوب تكليم الكلاب أوقيدتها بزمام بمدينة القاهرة وضواحيها - قرار المحافظ	٢٨٩

(مجموعة القرارات والتشورات)

١١

التاريخ	المختصر	وجه
٢٥ نوفمبر ١٩٥٥	تخوطات محمد ضد تعفن المياه باصوان	٣٠٨
» » ٢٥	تشكيل محاكم الجنابات في ٢ من دوائر محاكم بني سويف	
» » ٢٥	وأشوط وقتنا - قرارناظر الحفانية	٣٨٨
» » ٢٥	استعمال الافراد للطرق العمومية - قرار بشأن اعطاء الرخص	
» » ٢٥	في مدن القاهرة وبور سعيد والاسماعيلية والسويس	٣١١
» » ٢٥	لائحة الاجراءات الداخلية لقومسيون محلي مدينة طنطا المختلط	٣٩٧
» » ٢٥	لائحة مراكية الواورات لبنا الاسكندرية	٣٨٠
٧ ديسمبر	انتقال محكمة بورسعيد الجزئية مرتين في الشهر الى كل من	
» » ١٣	مدينتي الاسماعيلية والسويس قرارناظر الحفانية	٣١٠
» » ١٣	قرار بتعديل المادة الثالثة من قرار المجلس البلدي الصادر	
» » ١٤	في ٢٣ أكتوبر سنة ١٩٥٥ (قرار المجلس البلدي)	٣١٢
» » ١٩	مذكرة المستشار المالي على ميزانية سنة ١٩٥٦	٣١٩
» » ١٩	تنفيذ لائحة استعمال الافراد للطرق العمومية على مدينة سمند	
» » ١٩	(غريه) (قرارناظر الاشغال العمومية)	٣٦٠
» » ٢٠	تخوطات محمد ضد تعفن المياه في الجيزة (قرار المدير)	٣٦٥
» » ٢٣	تعديل زمام الادارة في جملة مديريات (قرارناظر الداخلية)	٣٦١
» » ٢٤	استقبال رسمي للمسؤولين ارنجيس وكيل دولة امريكا	
» » ٢٤	السيامي وقنصلها الخيران في مصر	٣٥٩
» » ٢٥	تشكيل مجالس محله في مدن رشيد وسوق ومنود وطهطا	
» » ٢٥	وماوى ومفلوط (قرارناظر الداخلية)	٣٦٣
» » ٢٦	اعتماد فرع جمعية الرفق بالحيوان في جرجا (قرارناظر الداخلية)	٣٦٤
» » ٢٦	اتانة المدير أو وكيل المديرية في لجان مجالس تأديب نظارة المالية	
» » ٢٦	في المديرية والمحافظات (قرارناظر المالية)	٣٦٧
» » ٢٦	تأدية أعمال التنظيم ببنفس سمند وحسب التل بناحية طهطا	
» » ٢٦	بواسطة مهندس محصوص من مصلحة المدن والمباني (قرار	
» » ٢٦	نظارة الاشغال)	٣٦٨

الفهرست الایجدیه

وجه	تاريخ	(١)
		الآثار القديمة
٢١٨	١٠ سبتمبر	نقلها بواسطة سكة حديد الحكومة قرارناظر الاشغال
		أراضي - أنظر كتيب
		» لائحة مبيع أراضي المجلس البلدى باسكندرية قرار رئيس
١٠١	١٤ يونيو	المجلس البلدى
		» فضا تسويرها بقرارات من المديرين
٤٦	١٢ مارس	» » بالطرية (تقليه)
٥٦	» ٢٠	» » بحملة بلاد بديرية المنيا
		» شراقى - أنظر رى
		استقبال - أنظر وكيل سياسى
		الاسكندرية (مجلس بلدى) - أنظر لجاناه . عربات
		كلا ب . محاجر . محلات مقلقة
١٠١	١٤ يونيو	لائحة مبيع أراضي المجلس البلدى قرار رئيس المجلس
١٦٢	» ١٢	اللائحة الداخلية لبلدية الاسكندرية قرار رئيس المجلس
٩٤	» ٧	لائحة بشأن انتخاب نواب تجار الواردات قرارناظر الداخلية
		الاسكندرية (محافظة) - أنظر زمام الادارة . مينا
		الاسكندرية محاكم أهلية
		أسيوط (مديرية) - أنظر زمام الادارة . سلطات . مجالس
		محلية . مياه . محلات مقلقة
		اصوان (مديرية) - أنظر زمام الادارة . محلات مقلقة
		مياه . وباء . نظافة الطرق
		الاراء البدنى - أنظر سلطات ادارية
		الاشغال التي يجوز أن يكلف بها الاشخاص المقضى
٩١	١٨ يناير	التفويض عليهم بالاراء البدنى قرارناظر الداخلية . .

وجه	تاريخ	انتخابات - أنظر اسكندرية (مجلس بلدى الـ...) مجالس بلدية مختلطة
		(ب)
		بحيرة (مديرية الـ...) - أنظر زمام الادارة . مجالس محلية . محلات عمومية . مياه . وباء
		بلديه - أنظر اسكندرية . مجالس محلية . مجالس محلية مختلطة
		بنى سويف - أنظر بيوت العاهرات . زمام الادارة . سلخانات . محلات عمومية . محلات مقلقة
		بواخر وملاحه - منع اصطيد النعم المتساقط في البحر
٩٧	١١ يونيو	قرارات الداخلية
		بور سعيد - أنظر طرق عمومية . محاكم أهلية . مستشفيات
		بوسنه - انضمام جمهورية الاربعين لمعاهدة واشنطن
٢١٢	١٢ يونيو	فيما يختص بالاشتراك في الجرائد
٥٤	٢٦ مارس	تشكيل مجلس تأديب
		بوغاز - أنظر ميناء الاسكندرية
		بيطرية - أنظر المدرسة البيطرية
		بيوت العاهرات - تنفيذ لائحته في بندريا (بنى سويف)
٧٠	١٠ ابريل	قرارات البر
٢٧٣	١٦ نوفمبر	لائحة عمومية بشأن ... قرارات الداخلية
		(ت)
		تأديب (مجالس) - تشكيل
		في المحافظات والمديريات للوطنين التابعين لنظارة المالية
٣٦٧	٢٦ ديسمبر	قرارات نظار المالية

وجه	تاريخ	
٥٢	٢٦ مارس	في الادارة العمومية بتظارة المالية . قرارناظرالمالية
٥٣	» ٢٦	في مصلحة الكركلا . قرارناظرالمالية
٥٤	» ٢٦	في مصلحة عموم البوستة . قرارناظرالمالية
٤٧	» ١٨	للكتبة المحققين بأعمال محاكم المراكز . قرارناظرالحقانية
٢٦٨	١ نوفمبر	تراجه - التعريفه بالسويس قرار المحافظ
		تعايم - أنظر معارف عمومية
		تنظيم - أعمال التنظيم بيندرسمندوجسر النيل بناحية طلمنا
٢٦٨	٣١ ديسمبر	قرارناظر الاشغال
		(ج)
		جرجا (مديرية) - أنظر حيوانات . زمام الادارة .
		سحانات . مجالس محلية
		محلات عمومية . محلات مقلقة . مياه
		جلود - أنظر طاعون بقرى
		جنايات (محاكم الـ...) - أنظر محاكم أهلية
		جسيمة (مديرية الـ...) - أنظر زمام الادارة . محلات
		مقلقة . مياه
		(ح)
		حج - منشورات نظارة الداخلية
٢٢	٢٢ فبراير	الاشخاص الذين يريدون السفر الى الجزائر في غير زمن الحج
٢٧٠	٤ نوفمبر	رسوم الكورنتيه
٢١٢	٩ سبتمبر	مشور بخصوص الحج في سنة ١٩٠٦
٢٦٠	٢٠ أكتوبر	الاشخاص الذين يرغبون الحج مع قافلة المحمل
		حقانيه - أنظر الاكرام البدني . مجالس تأديب . محاكم

وجه	تاريخ	
٤٥	١٣ مارس	حلوان - إلغا مجلس محلى حلوان قرارناظر الداخلية . حيوانات - أنظر طاعون بقرى . عربات . مواشى » (الرفق بالـ ..) - انشاء فروع
٥٠	٢٢ مارس	في الفيوم قرارناظر الداخلية
٥٥	» ٢٧	في المنيا قرارناظر الداخلية
٢٦٤	٢٥ ديسمبر	في جرجا قرارناظر الداخلية
٥١	٢٢ مارس	تعرفه معاملة الحيوانات وتطبيقها قرارناظر الداخلية
		(خ)
		خارجية (نظارة الـ...) - أنظر بوسه - وكيل سياسى
		(د)
		درجات - أنظر عربات
٢٠٢	٢٧ يونيو	لائحة بشأن الدرجات في طنطا غربية قرار المدير . .
٢٦٢	٢٤ ديسمبر	دسوق - انشاء مجلس محلى قرارناظر الداخلية . . دقهلمه (مديرية الـ...) - أنظر أراضى في فضا زمام الادارة . سقاين . طرق عمومية . مياه
		دلالة عموميين - أنظر راجحة
٩٨	٢٣ مايو	دمياط - نطاقة الطرق قرار المحافظ
		دواب - أنظر عربات عمومية
		(ر)
٢٦٣	٢٤ ديسمبر	رشيد - انشاء مجلس محلى
		رى - رى الاراضى الشراقي قرارات ناظر الانشغال العمومية
٦٨	١٠ ابريل	منعه في الوجه البحرى
١٩٩	١١ يوليو	» في الاقاليم الوسطى

تاريخ	وجه
٢٧ يوليو ٢٠٧	رفع منعه في الوجه البحري
٢١ » ٢١٠	» في الاقاليم الوسطى
	زام الرى قرارات ناظر الانغال العمومية
٢٠ ابريل ٧٧	مديرية القيوم - تقسيمها الى خمسة اقسام
٣ يناير ٢	مديرية المنيا - تقسيمها الى قسمين
	قناطر اصوان
٤ مارس ٢٩	مذكرة السيرة ولهم جاستن
	(ز)
	الزقازيق - انظر نظافة الطرق
	» مجلس على مختلط
٢٢ نوفمبر ٢٩٢	لائحة الانتقالات والاعمال المالية قرارات ناظر الداخلية
	زام الادارة - تعديل زمام الادارة بقرارات من ناظر
— —	الداخلية
	عمالة اسكندرية
٩ فبراير ١٧	قسم الرمل - الحاق بمركز كفر الدوار بجمعه
	مديرية أسبوط
٩ فبراير ١٥	مركز ابنوب - الحاق ببندر أسبوط
٩ » ١٥	تعديل
٩ » ١٥	»
١٦ مارس ٤٩	»
٢٠ ديسمبر ٢٦٣	»
٩ فبراير ١٥	مركز بندر أسبوط - الحاق من ابنوب
١٦ مايو ٨٦	تعديل
٩ فبراير ١٥	مركز ديروط - الحاق بعلوى

وجه	تاريخ	زمام الادارة (تابع)
١٥	٩ فبراير	مركز ملوى - تعديل
١٥	» ٩	» » الحاق من ديروط
٤٩	١٦ مارس	» » تعديل
٢٦٣	٢٠ ديسمبر	» » متقاط
مديرية البصرة		
١٧	٩ فبراير	مركز أبو حصص - تعديل
٤٨	١٦ مارس	» » »
٤٨	» ١٦	» » الحاق من اتيلى
٧١	١٧ ابريل	» » تعديل
١٤	٩ فبراير	» » اتيلى -
١٤	» ٩	» » »
٤٩	١٦ مارس	» » الحاق بأبو حصص
٧١	١٧ ابريل	» » تمهوز - تعديل
٢٠٥	١٨ يوليو	» » »
٢٦٤	١ نوفمبر	» » »
١٤	٩ فبراير	» » رشيد -
٢٠٦	١٨ يوليو	» » »
١٤	٩ فبراير	» » كفر الدوار -
١٤	» ٩	» » الحاق من قسم الرمل محافظة اسكندرية
١٤	» ٩	» » تعديل
٧١	١٧ ابريل	» » »
٢٠٥	١٨ يوليو	» » »
٢٦٤	١ نوفمبر	» » »
١٤	٩ فبراير	» » كوم جانه
مديرية بني سويف		
١٨	٩ فبراير	مركز بيا - تعديل
٢٠٦	١٨ يوليو	» » الحاق بمركز القشن (منيا)

وجه	تاريخ	زمام الادارة (تابع)
		مديرية جسرنا
٢٠٦	١٨ يوليو	مركز انجيم - تعديل
٢٦٥	١ نوفمبر	» »
٧٢	١٧ ابريل	» اللبنا -
١٩	٩ فبراير	» طهطا -
٧٢	١٧ ابريل	» » -
		مديرية الجيزة
٢٠٦	١٨ يوليو	مركز الجيزة - الحاق بالصف
٢١١	» ٣١	» تعديل
٣٦٢	٢٠ ديسمبر	» »
٢٠٦	١٨ يوليو	» الصف الحاق من الجيزة
٣٦٢	٢٠ ديسمبر	» العياط تعديل
		مديرية انقهيلا
١٦	٩ فبراير	مركز دكرنس - تعديل
٤٨	١٦ مارس	» الحاق بالنصوده
٤٨	» ١٦	» تعديل
٨٤	١٦ مايو	» »
٤٨	١٦ مارس	» المنصوده
٤٨	» ١٦	» الحاق من دكرنس
١٣	٩ فبراير	» ميت غمر تعديل
		مديرية الشرقيه
١٣	٩ فبراير	مركز الزقازيق - الحاق من هيا
٧١	١٧ ابريل	» تعديل
٣٦٢	١ نوفمبر	» كفر صقر
١٦	٩ فبراير	» منيا القمح
١٣	» ٩	» هيا - الحاق بالزقازيق

وجه	تاريخ	زمام الادارة (تابع)
		مديرية القريفة
٢٦٢	٢٠ ديسمبر	مأمورية البراهص - تعديل
١٣	٩ فبراير	مركز دسوق - »
٨٥	١٦ مايو	الحاق من شراخيت بحيرة » »
٢٠٥	١٨ يوليو	تعديل » »
٢٦١	٢٠ ديسمبر	طنطا - الحاق بمركز كفر الزيات
٢٦١	» ٢٠	كفر الزيات - تعديل
٢٦١	» ٢٠	الحاق من مركز طنطا » »
٢٦٢	» ٢٠	الحلح الكبرى - تعديل
		مديرية الفيوم
٨٥	١٦ مايو	مركز اطسا - تعديل
٢٦١	١ نوفمبر	» » »
٢٦٢	٢٠ ديسمبر	» » »
١٤	٩ فبراير	مركز سنورس - تعديل
٤٩	١٦ مارس	» » »
٨٥	١٦ مايو	الحاق من الفيوم » »
٨٥	» ١٦	تعديل » »
٢٠٦	١٨ يوليو	» » »
٨٥	١٦ مايو	الفيوم - الحاق بسنورس
		مديرية المنوفية
١٦	٩ فبراير	مركز أشمون - تعديل
		مديرية المنيا
٢٦٤	١ نوفمبر	مركز أبو قرقاص - تعديل
٤٩	١٦ مارس	» بنى مزار - »
٨٦	١٦ مايو	» » »
٢٦٢	٢٠ ديسمبر	» » »
١٨	٩ فبراير	» سمالوط »

تاريخ	وجه	زمام الادارة تعديل (تابع)
١٨ يوليو ٢٠٦		مركز الفشن - الحاق من بيا بنى سويف . . .
١ نوفمبر ٢٦٥		» » تعديل
٩ فبراير ١٨		» » مغاغة
١٦ مايو ٨٦		» »
١ نوفمبر ٢٦٤		» »
٩ فبراير ١٨		» » المنيا
١٦ مايو ٤٩		» »
١ نوفمبر ٢٦٤		» »
		زمام الاشغال العمومية - تقسيم مديرية الفيوم الى خمسة
٢٠ ابريل ٧٧		أقسام من حيث الرى قرار ناظر الاشغال . . .
		تقسيم مديرية المنيا الى قسمين من حيث الرى قرار ناظر
٣ يناير ٣		الاشغال
		زمام القضاء - أنظر محاكم أهليه
		(س)
		سجون - أنظر الاكراه البدنى
٩ يوليو ٢٠٠		سقاين - لائحة للسقاين بالمنصوره (دقهليه) قرار المدير
٨ نوفمبر ٢٧٢		تعديل اللائحة قرار المدير
		سكك حديدية - أنظر الآثار القديمة
		ساخانات الاسكندرية - لائحة الدخول فى السلطنة
٢١ فبراير ٢٣		قرار رئيس القومسيون البلدى
		الساخانات والمجازر - تقدير عوائد الذبيح بقرارات من
		ناظر المالية
٢٦ فبراير ٢٢		فى بليس (شرقيه)
١١ مايو ٨٣		فى ابيار (غريه)
٣٠ » ٩٢		فى بليفا (بنى سويف)
٢٥ اكتوبر ٢٥٤		فى أبى تيج (أسيوط) وانجم (جرجا)

وجه	تاريخ	
		سلطات اداريه - تنفيذ الاكراه البدني المحكوم به من
٢٨	٩ مارس	السلطات الاداريه التابعه لنظاره المالية قرارناظر المالية
٢٦٢	٢٤ ديسمبر	سمنود - انشاء مجلس محلي قرارناظر الداخلية . . .
		أسواق المواشي - افتتاحها ابتداء من ٢٢ نوفمبر سنة ١٩٠٥
٢٦٩	٦ نوفمبر	قرارناظر الداخلية
		سويس (محافظة ...) - أنظر تراجه . طرق عمومية
		محاكم أهلية . مستشفيات . نطاقة الطرق
		(ش)
		شرافي - أنظر ري
		شرقية (مديرية ...) - أنظر زمام الادارة . لجانات .
		محلات مغلقة . نطاقة الطرق
		(ص)
		صحة (مصلحة ...) - أنظر بيطريه طاعون بقرى
		مستشفيات . مياه . وباء
		صيد - منع موقت لصيد الاسماك في بحيرة قارون
٨٠	٢٩ ابريل	قرارناظر المالية
		(ط)
		طاعون - أنظر وباء
		طاعون بقرى - قرارات نظارة الداخلية
٨٤	١٤ مايو	امتداد احكام قرار ١٠ نوفمبر سنة ١٩٠٤ . . .
٢٦٥	٥ نوفمبر	امتداد احكام قرار ١٠ نوفمبر سنة ١٩٠٤ . . .
٢٦٩	٦ »	افتتاح أسواق المواشي

وجه	تاريخ	
		طرق عمومية - لائحة استعمال الافراد...
٢١	٢٠ فبراير	تنفيذها على الطريقة (دقهليه) قرارناظر الاشغال .
٢٦٠	١٩ ديسمبر	تنفيذها على مدينة ممتد غربية قرارناظر الاشغال .
		تعديل فيما يخص مدن القاهرة وبورسعيد والاسماعيلية
٣١١	٢٥ نوفمبر	والسويس قرارناظر الداخلية والاشغال . . .
		طنطا - مجلس محلي مختلط
١٩٤	٢٠ يونيو	لائحة الانتخابات والاعمال المالية قرارناظر الداخلية .
٢٩٧	٢٥ نوفمبر	اللائحة الداخلية قرارناظر الداخلية
		(ع)
		عربات - تعريفه بشأن العربات والدواب بالاسكندرية
٢٥٥	٢١ أكتوبر	قرار رئيس المجلس البلدى
٢٥٧	٢٠ »	اللائحة التنفيذية قرار رئيس المجلس البلدى . . .
٣١٢	١٣ ديسمبر	تعديل اللائحة التنفيذية قرار رئيس المجلس البلدى .
		عظام - أنظر طاعون بقرى
		(غ)
		غربية (مديرية ...) - أنظر درجات . زمام الادارة
		سجلات . طرق عمومية . مجالس محلية . محلات عمومية
		محلات مغلقة . مياه . نظافة الطرق
		(ف)
		فسيق - أنظر بيوت العاهرات
		فيوم (مديرية ...) - أنظر زمام الادارة . زمام الاشغال
		المعمية . حيوانات . محلات مغلقة

وجه	تاريخ	(ق)
٨٧	٢٥ مايو	قائم مقاميه خديويه - ارادة سنه قليوبية (مديرية...) - أنظر محلات مقلقة قنا (مديرية...) أنظر محلات مقلقة قنا طراصوان - أنظر رى قنصل جنرال - أنظر وكيل سياسى
		(ك)
١٥٨	١٧ ابريل	كاتب - اعطاء اراضى الحكومة مجاناً لاقامه كاتيب عليها قرار مجلس النظار
٩١	٣٠ مايو	شروط اعطاء الاراضى قرار ناظر المالية كلاب - أنظر كلب
		كلب (داء...) - وجوب تكيم الكلاب وقيادتها بزمام
٢٨٩	٢٢ نوفمبر	في القاهرة قرار المحافظ لائحة الكلاب وداء الكلب في مدينة الاسكندرية
٨٧	٢٠ مايو	قرار القومسيون البلدى
٥٢	٢٦ مارس	كمارك - مجلس تأديب مصلحة الكمارك قرار ناظر المالية
		(م)
		مالية (نظارة...) - أنظر المصالح التابعة لها الاکرام البدنى . كاتيب . مجالس التأديب . ميزانية مجلس تأديب - أنظر تأديب مجالس محلية - تعديل المادة ٣٢ من اللائحة العمومية الصادرة في ٤ يوليوسنه ١٩٠٣ قرار ناظر الداخلية
٢٥	٢٢ فبراير	تشكيل مجالس محلية في رشيد ودسوق وسمتود وطهطا
٣٦٣	٢٤ ديسمبر	وملوى ومنقلوط
٤٥	١٣ مارس	الغاء مجلس محلى حلوان قرار ناظر الداخلية

وجه	تاريخ	مجالس محلية مختلطة
٢٩٢	٢٢ نوفمبر	في الزقازيق - قرار يتعلق بالانتخاب والاعمال المالية قرارناظر الداخلية
١٩٤	٢٥ يونيو	في مانتبا - قرار يتعلق بالانتخاب والاعمال المالية قرارناظر الداخلية
٢٩٧	٢٥ نوفمبر	لائحة الاجراءات الداخلية قرارناظر الداخلية
٦١	٢٥ مارس	محاجرا الاسكندرية - لائحة تنفيذية لرسوم المحاجر بالاسكندرية قرار المجلس البلدى
		محاكم ادارية - أنظر سلطات ادارية
		محاكم أهلية - أنظر الازكراء البدني
١٠	٢٢ يناير	محاكم الجنائيات - تأجيل تشكيل محاكم الجنائيات في دائرة كل من محاكم بنى سويف وأسيوط وقنا قرارناظر الحفانية
٢٨٨	٢٥ نوفمبر	تشكيل محاكم الجنائيات في دائرة كل من محاكم بنى سويف وأسيوط وقنا قرارناظر الحفانية
١٢	٢٩ يناير	محاكم جزئية - الغاء جزئى لانتقال محاكم بورسعيد واصوان والقطارين وانشاء مأمورية قضائية في رشيد قرارناظر الحفانية
٣١٠	٧ ديسمبر	انتقال محكمة بورسعيد الجزئية مرتين في النهر قرارناظر الحفانية
٧٦	٢٥ أبريل	تعديل الزمام بالاسكندرية قرارناظر الحفانية
٢٠	١٩ فبراير	محاكم مركزية - إيقاف محكمة حوش عيسى قرارناظر الحفانية تشكيل محاكم مركزية بجمهورية بلاد وأقسام قرارناظر الداخلية والحفانية
٨	١٥ يناير	تعديل الزمام بالاسكندرية قرارناظر الحفانية
٧٦	٢٥ أبريل	مجلس تأديب العمال
٤٧	١٨ مارس	محلات عمومية - كشف الاخطا المخصصة لسكن العائلات فقط وليست معدة للتجارة قرارات المديرين

وجه	تاريخ	
١١	٤ يناير	في طنطا (غربية) اضافته
٨٢	٢٦ أبريل	في بني سويف اضافته
١٦٢	٢٨ يونيو	في بيا (بني سويف)
٢٠١	٩ يوليو	في جرجا اضافته
٢٩٠	١٣ نوفمبر	في كفر الزيات غربية
		المحلات المغلقة للراحة والمضرة بالصحة والمحطرة
		كشف بأسماء المدن والقرى السارية عليها اللائحة
٤	١٢ يناير	في الانواع المدلول عليها بحرف ب قراراتناظر الداخلية
٩٠	٢٨ مايو	تعديل في كشف المحلات الداخلية
		تحويل السلطة على المجلس البلدى فيما يختص بال...
٩٦	١١ يونيو	في الاسكندرية قراراتناظر الداخلية
		(٢)
		المدرسة البيطرية بمصر - قانون نظامها قراراتناظر
١٤٨	٢٤ يونيو	الداخلية
		مستشفيات - أنظر مجالس تأديب
١١٢	٢٢ يونيو	شروط الاستخدام بمجالس الحكومة
		مستشفيات - تعديل تعريفه مستشفيات الحكومة
٢	٣ يناير	في السويس وبورسعيد قراراتناظر الداخلية
		مصر (محافظة) - أنظر زمام القضاء، طرق عمومية، كلاب
		معارف عمومية - أنظر كتاب
١٤٥	٢٤ يونيو	تجديد المعارف المدرسية بقراراتناظر المعارف العمومية
١١٢	» ٢٢	تحويل نظام الدراسة الثانوية قرار مجلس النظار
١١٦	» ٢٦	خطة تنظيم الدراسة الثانوية قراراتناظر المعارف العمومية
		لائحة امتحان شهادة الاهلية للوظائف الملكية الصغرى
١٢٥	» ٢٦	قراراتناظر المعارف العمومية
١٣٤	» ٢٦	لائحة امتحان شهادة الدراسة الثانوية قراراتناظر المعارف
٢٦٢	٢٤ ديسمبر	ملوى - انشاء مجلس محلى قراراتناظر الداخلية

تاريخ	وجه
٢٤ ديسمبر ١٩٦٣	منفلوط - إنشاء مجلس محلي قرارناظر الداخليه . . . المنصوره - أنظرسقاين منوفيه (مديرية الد...) - أنظر زمام القضا . محلات مقلقه . مياه منيا (مديرية الد...) - أنظر أرافى فضا . زمام الاداره . زمام الاشغال العمومية . حيوانات . محلات مقلقه مياه نظافة الطرق مواشى - أنظر طاعون بقرى تخوطات بشأن توريد الحيوانات الى القطر قرار مجلس الكورتينيات
٧ يونيو ١٩٥٦	مياه - تخوطات صحيحة ضد تعفن المياه بقرارات من المديرين في جرجا في ترعة الخطاطبة (بحيره) في شوبل بسطة (شرقيه) في طانطا (غربيه) في مغاغة (منيا) في المنيا في المنصورة (دقهليه) في منية سمود (دقهليه) في قوه (غربيه) في فارسكور (دقهليه) في السنلاوين وسنحها (دقهليه) في أسوط في قيسا الصغرى (منوفيه) في أصوان في الجيزه لائحه السقاين بالتدوره قرار المدير
١٤ يناير ١٩٦٦	
٢٥ فبراير ١٩٦٧	
١٠ أبريل ١٩٦٩	
أول » ١٩٦٦	
» » ١٩٦٧	
١٢ » ١٩٨١	
٣٠ يونيو ١٩٦٥	
أول يوليو ١٩٦٠	
» » ١٩٥٩	
٢٤ سبتمبر ١٩٦٩	
٢٣ يوليو ٢٠٠٨	
١٤ سبتمبر ٢٠٥٢	
١١ أكتوبر ٢٦٦	
٢٥ نوفمبر ٢٠٠٨	
١٩ ديسمبر ٢٦٥	
٩ يوليو ٢٠٠	

وجه	تاريخ	
٣١٢	١٥ نوفمبر	ميزانية سنة ١٩٠٦ - مذكرة اللجنة المالية . . .
٣١٩	١٤ ديسمبر	مذكرة المستشار المالي
		ميناء الاسكندرية - لائحة رؤساء البوعاز قرار ناظر
٢٤	١ مارس	المالية
٢٨٠	٢٠ نوفمبر	لائحة مراكمة الواورات
٧٥	٢٥ ابريل	إلغاء بوليس المينا قرار ناظر الداخلية
(ن)		
		تظافة الطرق - قرارات المديرين والمحافظون
٩٩	٢٤ مايو	في اصوان
٩٨	» ٢٢	في دمناس
٦٠	٢٠ مارس	في الزقازيق (شرقيه)
٥٨	٣٠ يناير	في السويس
٢٠٣	١ يوليو	في طنطا وكفر الزيات والمحله وزققي (غربيه)
٥٧	٢٢ يناير	في المنيا
(و)		
		وباء - تحوطات مؤتمه ضد الطاعون في مديرية البحيرة قرار
١٥٤	٢٩ يونيو	المدير
١٠٧	٣١ مايو	تحوطات مؤتمه ضد الجندري في الدز (اصوان) قرار المدير
٢٢٢	١٤ مارس	وقف - ملحوظات شتى تتعلق بمصلحة الاوقاف العمومية
		وكيل سيامي - استقبال رسمي الكونت ندي بوليسته
		كوزير وذكى
٧٢	٢٢ ابريل	وكيل دولة النمسا والمجر السياسي وقنصلها الجنرال في مصر
		استقبال رسمي جناب المسو الكسيس احميرتوف وكيل
٢٦٧	٩ نوفمبر	دولة اروسيا السياسي وقنصلها الجنرال في مصر
		استقبال رسمي المسؤول بس ايدنجس وكيل دولة الولايات
٢٥٩	٢٢ نوفمبر	المتحدة الامريكانيه وقنصلها الجنرال في مصر

القوانين والقرارات المعمول بها
في سنة ١٩٠٥

الوجه	
	اسكندريه - (مجلس بلدى) أنظر محاجر - عربات
	اداريه - المجالس أو السلطات (أنظر المحاكم الاداريه)
	أراضى فضا
	قرار نظار الداخلية في ١٥ نوفمبر سنة ١٨٩٣
٤٦	التنفيذ بقرار مدير القهيلية في ١٢ مارس سنة ١٩٠٥
٥٦	» » » المنيا في ٢٠ مارس
	بيوت العاهرات
	قرار نظار الداخلية في ١٥ يوليو سنة ١٨٩٦
٧٠	التنفيذ في بيا (بنى سويف) بقرار المدير في ١٠ ابريل سنة ١٩٠٥
	جنايات - محاكم ال... (أنظر محاكم أهلية)
	حيوانات - جمعية الرق بال...
	أمرال في ٣٠ نوفمبر سنة ١٨٩٥ وفي ٢٨ يونيو سنة ١٨٩٧
٥٠	التنفيذ بالقيوم بقرار نظار الداخلية في ٢٢ مارس سنة ١٩٠٥
٥٥	» بالنيا » » في ٢٧ »
٣٦٤	» بجرجا » » في ٢٥ ديسمبر »
	دواب - أنظر عربات
	زقازيق - مجلس على مختلط ال...
	نانون نمرة ٢٣ سنة ١٩٠٥ (المادة ٢٦)
٢٩٢	التنفيذ بقرار نظار الداخلية في ٢٢ نوفمبر سنة ١٩٠٥
	الساخانات والمجازر وعزائد الذبيح
	أمرال في ١٧ فبراير سنة ١٨٩٨
٢٢	التنفيذ في بليس (شرقية) بقرار نظار المالية في ٢٦ فبراير سنة ١٩٠٥
٨٣	» في ابيار (غربية) » » في ١١ مايو »
٩٣	» في بليفا (بنى سويف) » » في ٣٠ »
	» في أبى تيج (أسبوط) وانجيم (جرجا) بقرار نظار المالية
٢٥٤	في ٢٥ اكتوبر سنة ١٩٠٥

	سلطات اداريه - (أنظر المحاكم الاداريه)
	شرافي - (أنظرى)
	صحة - (مصلحة ..) أنظروا بهاء الحيوانات . مياه
	صيد
	قانون نمرة ١٤ - سنة ١٩٠٣ (المادة ١٠)
٨٠	التنفيذ بقرار ناظر المالية في ٢٩ ابريل سنة ١٩٠٥
	طاعون - أنظروا بهاء
	طرق عمومية - استعمالها
	لائحة نظري الداخلية والاشغال في ٣١ ماي سنة ١٨٨٥
٢١	التنفيذ بقرار ناظر الاشغال في ٢٥ فبراير سنة ١٩٠٥
٣٦٠	» » » » في ١٩ ديسمبر »
	طقطقا - مجلس محلي مختلط
	قانون نمرة ٢٠ - سنة ١٩٠٥ (المادة ٣٦)
١٩٤	التنفيذ بقرار ناظر الداخلية في ٢٠ يونيو سنة ١٩٠٥
٢٥٥	عربات - قرار رئيس مجلس بلدى الاسكندرية في ٢١ اكتوبر سنة ١٩٠٥
٢٥٧	التنفيذ بقرار رئيس مجلس بلدى الاسكندرية في ٢٣ اكتوبر »
	عظام وجلود - أنظروا بهاء الحيوانات
	كلاب - أنظر كلب
	كلب - (بهاء الـ...)
	قانون نمرة ٢٢ - سنة ١٩٠٥ (المادة ١)
٢٨٩	التنفيذ بقرار محافظ مصر في ٢٣ نوفمبر سنة ١٩٠٥
	المحلات المقلقة للراحة والمضرة بالصحة والخطرة
	قانون نمرة ١٣ - سنة ١٩٠٤ (المادة ٢)
٩٠	التنفيذ بقرار ناظر الداخلية في ٢٨ مايو سنة ١٩٠٥
	قرار ناظر الداخلية في ٢٩ أغسطس سنة ١٩٠٤
٤	التنفيذ بقرار ناظر الداخلية في ١٢ يناير سنة ١٩٠٥

الوجه	المحلات العمومية
	قانون نمرة ١ - سنة ١٩٠٤ (المادة ٢)
١١	التنفيذ في طنطا بقرار المدير في ٤ يناير سنة ١٩٠٥ . .
٨٢	» في بني سويف » » في ٢٦ أبريل » . .
١٦٢	» في بيا (بني سويف) » » في ٢٨ يونيو » . .
٢٠١	» في جسر با » » في ٩ يوليو » . .
٢٩٠	» في كفر الزيات » » في ١٢ نوفمبر » . .
	محاكم إدارية
	قانون نمرة ١٥ - سنة ١٩٠٤
٢٨	التنفيذ بقرار ناظر المالية في ٩ مارس سنة ١٩٠٥
	محاكم أهلية - محاكم المراكز
	قانون نمرة ٨ - سنة ١٩٠٤
	التنفيذ بقرار ناظر الحفانية في ١٥ يناير سنة ١٩٠٥ - تشكيل
٨	محاكم المراكز بجملة بلاد
	محاكم أهلية - أنظر زمام القضا
	مجالس إدارية - أنظر محاكم إدارية
	مجالس محلية
	قرار ناظر الداخلية في ٤ يوليو سنة ١٩٠٣
٢٦٢	التنفيذ بقرار ناظر الداخلية في ٢٤ ديسمبر سنة ١٩٠٥
	مواشي - أنظر رباه الحيوانات
	مياه تغفن الـ...
	قرار ناظر الداخلية في ١١ مايو سنة ١٨٩٥ (المادة ٦)
٢٦	التنفيذ في جرجا بقرار المدير في ١٤ يناير سنة ١٩٠٥
٢٧	» في رعة الخطاطبة (بحيرة) بقرار المدير في ٢٥ فبراير سنة ١٩٠٥
٦٦	» في رعة طنطا (غربية) » في ١ أبريل »

الرجح	مباح (تابع)
٦٧	التنفيذ في مغاغة (منيا) بقرار المدير في ١ ابريل سنة ١٩٠٥
٦٩	» في شوبك بسطة (شرقية) » في ١٠ » »
٨١	» في المنيا » في ١٢ » »
١٥٥	» في المنصورة (دقهليه) » في ٣٠ يونيو »
١٦٠	» في ممنية سمند (») » في ١ يوليو »
١٥٩	» في قوه (غربية) » في ١ » »
٢٠٨	» في السبلابين وسنجها (دقهليه) » في ٢٣ » »
٢٥٢	» في أسوط » في ١٤ سبتمبر »
٢١٩	» في فارسكور (دقهليه) » في ٢٤ » »
٢٦٦	» في فيشا الصغرى (منوفيه) » في ١١ اكتوبر »
٢٠٨	» في اصوان » في ٢٥ نوفمبر »
٣٦٥	» في الجيزة » في ١٩ ديسمبر »
محاجر اسكندريه	
قرار رئيس المجلس البلدى في ١٤ يناير سنة ١٩٠٤ .	
قرار رئيس المجلس البلدى في ٢٨ اكتوبر سنة ١٩٠٤	
٦١	التنفيذ بقرار رئيس المجلس البلدى في ٢٠ مارس سنة ١٩٠٥
وباء الحيوانات	
تفون نمرة ٧ سنة ١٩٠٣ (المادة ٤)	
٨٤	التنفيذ بقرار من ناظر الداخلية في ١٤ مايو سنة ١٩٠٥ . .
٢٦٥	» » » في ٥ نوفمبر » . .

القوانين والقرارات الملغاة أو المصححة

في سنة ١٩٠٥

القرارات السابقة الملغاة أو المصححة سنة ١٩٠٥

موضوع القرار الذي أُلغِيَ أو المصحح	تاريخ القرار الذي أُلغِيَ أو المصحح	المرء الذي أُلغِيَ أو المصحح	تاريخ القرار الذي أُلغِيَ أو المصحح	مصدر القرار الذي أُلغِيَ أو المصحح	وجه
الباور والملاحه	٢٩ يناير ١٨٩٦	قرار تظلم الداخلية	١١ يونيو سنة ١٩٠٥	قرار تظلم الداخلية	٩٧
الأكواد الدفنى	٢١ يونيو ١٩٠١	كل القرار	١٨ يناير ١٩٠٥	استبدال	٩
ترابجه	٢٥ يناير ١٨٩٦	قرار محافظه السويس	١ نوفمبر ١٩٠٥	٢	٢٦٨
بيوت الدفريات	١٥ يوليو ١٨٩٦	قرار تظلم الداخلية	١٦	كل القرار	٢٧٢
يونغارى أنظرهيا الاكندرية					
بولس يا الاكندرية					
(أنظر دمام الادارة)					
بوسته (أنظر بحالى تاديب)					
بيطوره المدرسه بطربه	٢١ مايو ١٩٠١	قرار تظلم الداخلية	٢٥ يونيو سنة ١٩٠٥	استبدال	١١٨
أسكندريه - عطش بلدى	٤ يوليو ١٩٠٢	كل القرار	٢١	تجديد	١١٨
ترتبادارى	١٨ مارس ١٨٩٥	قرار تظلم الداخلية	١٢ يونيو سنة ١٩٠٥	استبدال	١٦٢
.....	١١ يناير ١٨٩٢	المرء المحرم من القرار	١٢	١٦٢
اللائحه الداخلية	١٧ فبراير ١٨٩٢	قرار رئيس المجلس	١٢	١٦٢
تاديب الموظفين	١٥ يوليو ١٩٠٢	١٢	١٦٢
انتخاب دواب قمار الواردات	١٢ فبراير ١٩٠١	اللائحه	٧	تجديد	١٦٢
ترتبادارى	٢٧ يونيو ١٩٠١	كل القرار	١٢	تجديد	١٦٢
أنظر أيضا - لجان ومجان					
مقلقة					
بولس ستالاكندريه عرلة					
جنايات صاكن الى أنظر					
صاكن اعطه					

القرارات السابقة للمفاعة أو المصححة في سنة ١٩٠٥

رقم	نوع التصحيح	تاريخ الاثام أو التصحيح	مصدر القرار اللغوي أو المصحح	مصدر القرار اللغوي أو المصحح	تاريخ القرار اللغوي أو المصحح	مصدر القرار اللغوي أو المصحح
٢١٣	استبدال	٩ من شهر ١٩٠٥	مستوفى لظفر العاطية	كل التصحيح	١٦ شهر ١٩٠٤	مستوفى لظفر العاطية
١٥	إلغاء	١٣ مارس ١٩٠٥	" " " "	كل القرار	٢ يناير ١٨٩٦	" " " "
٥١	استبدال	٢٢ " " ١٩٠٥	قرار لظفر العاطية	" " " "	٥ " " ١٨٩٠	قرار لظفر العاطية
٥١	"	٢٢ " " ١٩٠٥	" " " "	" " " "	٢٧ فبراير ١٨٩٦	في مورس
٥١	"	٢٢ " " ١٩٠٥	" " " "	" " " "	٣٠ يوليو ١٨٩٧	في الدويس
٥١	"	٢٢ " " ١٩٠٥	" " " "	" " " "	١٩ يونيو ١٨٩٩	في القاهرة
٥١	"	٢٢ " " ١٩٠٥	" " " "	" " " "	١٠ فبراير ١٩٠٠	في الاسكندرية
٥١	"	٢٢ " " ١٩٠٥	" " " "	" " " "	٢٨ أبريل ١٩٠٠	في القاهرة
٥١	"	٢٢ " " ١٩٠٥	" " " "	" " " "	١٦ فبراير ١٩٠٢	في المنصورة
٥١	"	٢٢ " " ١٩٠٥	" " " "	" " " "	١٦ مارس ١٩٠٢	في اسوان
٥١	"	٢٢ " " ١٩٠٥	" " " "	" " " "	٢٠ أبريل ١٩٠٢	في الزقازيق
٥١	"	٢٢ " " ١٩٠٥	" " " "	" " " "	٢٢ يوليو ١٩٠٢	في الاسكندرية
٥١	"	٢٢ " " ١٩٠٥	" " " "	" " " "	٢٢ مايو ١٩٠٤	في المنصورة
٥١	"	٢٢ " " ١٩٠٥	" " " "	" " " "	٢٢ " " ١٩٠٤	في المنصورة
٥١	"	٢٢ " " ١٩٠٥	" " " "	" " " "	٢٢ " " ١٩٠٤	في المنصورة
٥١	"	٢٢ " " ١٩٠٥	" " " "	" " " "	٢٩ أغسطس ١٩٠٤	في ططا
٥١	"	٢٢ " " ١٩٠٥	" " " "	" " " "	" " " "	أندراسا - أسوان الموض
						عرفت
						دواب أنظر عرفت
						رمال الأمانة
						زمام النفس
٧٦	أضد بديل	٢٥ أبريل سنة ١٩٠٥	قرار لظفر الحفانية	لأجل التعديل (١)	٢٢ أغسطس ١٩٠٢	كتف
٢١٠		٧ ديسمبر ١٩٠٥	" " " "	مع كتف	١٥ يناير ١٩٠٥	قرار لظفر الحفانية
٢١٨	إضافة بند	١٠ تير ١٩٠٥	قرار لظفر الانشغال	للغة ٣	٢٩ " " ١٩٠٥	" " " "
٢٧٠	تعديل	٨ نوفمبر ١٩٠٥	مراد الدمير	مراد الدمير	٢١ يوليو ١٩٠٢	مراد الدمير
				للغة ١	٩ " " ١٩٠٥	قرار الدمير

(١) أنظر القهرت لا يبدى في كتاب: زمام الأمانة

القرارات السابقة للمفاد أو المصححة سنة ١٩٠٥

موضوع القرار الذي أُلغِيَ	تاريخ القرار الذي أُلغِيَ أو المصحح	مصدر القرار الذي أُلغِيَ أو المصحح	نوع التصحيح	تاريخ الاقتاد أو التصحيح	مصدر القرار الذي أُلغِيَ أو المصحح	وجه
سلطنة الإسكندرية	٣ نوفمبر ١٩٠١	قرار رئيس المجلس البلدي	تكميل	٢١ فبراير سنة ١٩٠٥	قرار رئيس المجلس البلدي	٢٣
أسواق المواتي	٩٠١ (١) قرار سنة ٩٠٣ و (١) اقتضاه	قرار تأمر الداخلية كلا القرارين	اقتاد	٦ نوفمبر ١٩٠٥	قرار تأمر الداخلية	٢٦٩
طرق عمومية (استعمالها)	٢١ مايو ١٨٨٥	قرار تأمر الداخلية (المادة ١) والانضام	تعديل	٢٥ نوفمبر ١٩٠٥	قرار تأمر الداخلية والانضام	٣١١
عربات عواجل	٢٧ يوليو ١٨٩١	قرار رئيس مجلس بلدي الإسكندرية	استبدال	٢١ أكتوبر ١٩٠٥	قرار رئيس المجلس البلدي	٢٥٥
بالاسكندرية	٢٣ أكتوبر ١٩٠٥	قرار رئيس مجلس بلدي الإسكندرية	١٣ ديسمبر ١٩٠٥	٢١٢
عربات النقل والعندوق أقترع عربات مجالس تأديب تظلمة المالية	١ سبتمبر ١٩٠٢	قرار تأمر المالية	استبدال	٢٦ مارس سنة ١٩٠٥	قرار تأمر المالية	٥٢
مصلحة الكيول	١ مارس ١٩٠٢	٢٦	٥٣
مصلحة الوست	٩ أكتوبر ١٨٩١	٢٦	٥٤
المستعدين التأسيس لتظلم المالية في التبريد والمخازن	٢٢ أغسطس ١٩٠١	القضرة قبل الأخيرة من الجزء الأول	٢٦ ديسمبر ١٩٠٥	٢٦٧
مجالس محمية أنظر حلوان	١ يوليو ١٩٠٣	قرار تأمر الداخلية (المادة ٣٣)	٢٢ فبراير ١٩٠٥	قرار تأمر الداخلية	٢٥
محاكم أهلية أنظر نام القضا محاكم الجبايات	٢١ نوفمبر ١٨٩٣	١١ أغسطس ١٩٠٥	قانون غرة ٢٠ قانون غرة ٢٣	٥٥ ٧٠
.....	٢٢ يناير ١٩٠٥	قرار تأمر المحاسبة	كل القرار	٢٥ نوفمبر ١٩٠٥	قرار تأمر المحاسبة	٢٨٨

(١) أنظر المصهرات الاعلى في ١٩٠٣ و ١٩٠٤ كسوة الاسرار القديمة

القرارات السابقة المنقاة أو المصححة في سنة ١٩٠٥

شخص القرار الملكي أو المصحح	تاريخ القرار الملكي أو المصحح	مصدر القرار الملكي أو المصحح	نوع التصحيح	تاريخ الاتقاء أو التصحيح	مصدر القرار الملكي أو المصحح	رقم
المجلات العمومية	١٣ أبريل ١٩٠٤	مرامير بن يوسف	إضافة	٢٦ أبريل سنة ١٩٠٥	قرار المدير	٨٢
	٢٠ ١٩٠٤	قرار مدير العربية	خطا	١ يناير ١٩٠٥	» »	١١
	٢٧ يوليو ١٩٠٤	قرار مدير العربية	استبدال	١٣ نوفمبر ١٩٠٥	» »	٢٩٠
	٢٧ يونيو ١٩٠٤	قرار مدير حوا	إضافة	٩ يوليو ١٩٠٥	» »	٢٠١
المجلات المنقحة لقراءة والحضرة بالحصه والمنطقة	٩ أغسطس ١٩٠١	قرار نظر الداخلية	معه كتب	٢٨ مايو ١٩٠٥	قرار نظر الداخلية	٩٠
	٤ أكتوبر ١٩٠٤	» » »	المادة ١	١١ يونيو ١٩٠٥	» » »	٩٦
	١٨ يوليو ١٨٩٣	قرار نظر الداخلية	تصحيح	١٢ يناير ١٩٠٥	» » »	١
	٩ أبريل ١٨٨٩	قرار نظر الداخلية	تصحيح	٢ يناير ١٩٠٥	قرار نظر الداخلية	٢
معارف عمومية - المعارف المدرسية	١٣ سبتمبر ١٨٩١	» » »	تصحيح	٢٤ يونيو ١٩٠٥	قرار ناظر المعارف العمومية	١١٥
	١٩ يونيو ١٨٩٥	» » »	» » »	٢٤ ١٩٠٥	» » »	١١٥
	٢٧ أغسطس ١٨٩٩	» » »	» » »	٢٤ ١٩٠٥	» » »	١١٥
	٢٨ أبريل ١٩٠١	» » »	» » »	٢٤ ١٩٠٥	» » »	١١٥
معارف عمومية لائحة الامتحان	٢١ يونيو ١٩٠١	» » »	تصحيح	٢٤ ١٩٠٥	» » »	١١٥
	١١ يوليو ١٩٠٣	» » »	» » »	٢٤ ١٩٠٥	» » »	١١٥
	كل الفرج السابقة	» » »	استبدال	٢٦ ١٩٠٥	» » »	١٣٤
	٢٩ يناير ١٨٩٦	قرار نظر الداخلية	إضافة المادة ٢٣ سكر	١١ يونيو ١٩٠٥	قرار نظر الداخلية	٩٧
معارف عمومية لائحة الامتحان	٣٠ سبتمبر ١٩٠٣	قرار مدير العربية	تصحيح	٢٥ فبراير ١٩٠٥	قرار المدير	٢٧
	١١ نوفمبر ١٩٠٣	قرار مدير اسوان	استبدال	٢٥ نوفمبر ١٩٠٥	» »	٢٠٨
	٣١ ديسمبر ١٨٩٦	قرار ناظر المالية	إضافة المادة ١٤	١ مارس ١٩٠٥	قرار ناظر المالية	٢٤١
	١٣ أبريل ١٩٠٤	قرار ناظر المالية	استبدال	٣٠ يناير ١٩٠٥	قرار ناظر المالية	٥٨١

(١) / ينشر في رفات مصر

(٢) / » » »

القرارات
التي صدقت عليها الجمعية العمومية
لدى محكمة الاستئناف المختلطة بمقتضى الأمر العالى
الصادر فى ٣١ يناير سنة ١٨٨٩

القرارات التي صدقت عليها الجمعية العمومية لدى محكمة الاستئناف المختلطة
بمقتضى الامر العالى الصادر فى ٢١ يناير سنة ١٨٨٩

وجه	تاريخ القرار	مصدر القرار	خصوص القرار
٩٦	١١ يونيو سنة ١٩٠٥	قرار ناظر الداخلية	المحلات المقلقة ...
٩٧	١١ يونيو سنة ١٩٠٥	» » »	اصطيد الفقم ...
٢٠٢	٢٧ يونيو سنة ١٩٠٥	» مدير القريه	درجات
٢٧٣	١٦ نوفمبر سنة ١٩٠٥	» ناظر الداخلية	بيوت العاهرات ...

مجموعة
قرارات ومنشورات
الحكومة المصرية
سنة ١٩٠٥

مجموعة الثلاثة شهور الاولى



(المطبعة الاميرية بمصر)
١٩٠٥

نظارة الداخلية

تعريفه المصاريف المعالجة بمستشفى الحكومة للكاثين بيورسعيد والسويس (٢)

نظارة الداخلية

بعد الاطلاع على المادة الثانية من الامر العالى الصادر فى ٢٦ مايو سنة ١٨٩٣
 (١٠ ذوالقعدة سنة ١٣١٠) بشأن العوايد الصحية سنة ٢ يناير ١٩٠٥

وبعد الاطلاع على المادة الاولى من القرار الصادر فى ١٨ يولييه سنة ١٨٩٣ بتحديد
 مصاريف المعالجة فى مستشفيات الحكومة

والاطلاع على تعريفه مستشفى بورسعيد لخصوصية

وبناء على ما عرضه مدير عموم مصلحة الصحة

قررها هوأت :

(المادة الاولى)

عدلت تعريفه مصاريف المعالجة بالقسم المختص فى كل من مستشفى السويس
 وبورسعيد بالكيفية الآتية

مبلغ فى اليوم	الدرجة الاولى	٤٠٠
	» الثانية	٣٠٠
	» الثالثة	١٥٠
	» الرابعة	٨٠

(المادة الثانية)

ينفذ هذا القرار على المرضى الذين يدخلون المستشفى اعتبارا من ١٠ يناير سنة ١٩٠٥

مصطفى فهمى

صدر بالقاهرة ٣ يناير سنة ١٩٠٥

نظارة الاشغال العمومية

قرار بتقسيم مديرية المنيا الى قسمين من حيث الري (١)

انه بالنظر لانتساع نطاق الري المصيفى باقليم المنيا بعد انشاء بئران اصوان
وبناء على طلب جناب مفتش عموم الري بالوجه القبلى وما عرضه علينا جناب وكيل
النظارة
قد قررنا ما يأتى
٣ يناير
سنة ١٩٠٥

(المادة الاولى)

بقسم اقليم المنيا من حيث مصلحة الري الى قسمين يكون لكل منهما بائمههندس يقيم
فى المنيا وذلك من أول يناير سنة ١٩٠٥ القسم الاول شرق مصرف المحيط ويشتمل على
مركز المنيا شرقا ومركزى بنى مزار ومغاغة شرقا ويعرف بائمههندس هذا القسم
ببائمههندس شرق المنيا . والقسم الثانى غربى مصرف المحيط ويشتمل على مركز المنيا غربا
ومركزى سمالوط ومغاغة غربا ويعرف بائمههندس هذا القسم ببائمههندس غرب المنيا

(المادة الثانية)

يكون كلا هذين البائمهنسين تابعاً لجناب مفتش رى القسم الرابع مباشرة

(المادة الثالثة)

على جناب مفتش عموم الري بالوجه القبلى تنفيذ قرارنا هذا
القاهرة فى ٣ يناير سنة ١٩٠٥
ناظر الاشغال العمومية
حسين خفري

نظارة الداخلية

كشف بأسماء المدن والقرى السارية عليها أحكام لائحة المحلات
المعلقة للراحة والمضرة بالصحة والخطرة فيما يختص بالمحلات
المندرجة في الأنواع المدلول عليها بحرف ب (٣)

قرار

ناظر الداخلية

بعد الاطلاع على المادة الاولى من القرار الصادر في ٢٩ أغسطس سنة ١٩٠٤
المستعمل على لائحة المحلات المعلقة للراحة والمضرة بالصحة والخطرة

وبعد الاطلاع على القرار الصادر في ٤ أكتوبر سنة ١٩٠٤ الشامل لأسماء المدن
والقرى السارية عليها أحكام اللائحة المذكورة والامر العالي الصادر بشأنها فيما يتعلق
بالمحلات المندرجة في الأنواع المدلول عليها بحرف (ب)

قررا هوأت

(المادة الاولى)

تسرى أحكام الامر العالي الصادر في ٢٨ أغسطس سنة ١٩٠٤ بشأن المحلات
المعلقة للراحة والمضرة بالصحة والخطرة وأحكام اللائحة الملحقة به فيما يتعلق بالمحلات
المندرجة في النوع المدلول عليه بحرف (ب) من الأقسام الثلاثة للمحلات المذكورة
في جميع المحافظات وبتدوير المديريات والمراكز وفي النواحي الآتية أيضا

القليوبية

القناطر - اجهور الكبرى - سديون - طنان - كفرشين - الخانكة - العمار
الكبرى - بتمده - مرصفا وكفرأجد حشيش - ميت كاه وكفرشومان - مشهر -
الرملة

الشرقية

مشتول السوق وكفر السقارنه - الزوامل دوامه - سنيطة الرفاعين - العلاقه -
الابراهيميه - أبو كبير - كفور نجيم - سنجها - تارال - العريزة - شبلنج - الصنافين -
التلين - هريزة - القنايات - قصاصين الوادي وتابعها - الزنكلون

الدقهلية

المتزله - اتحمده - دماص - كفر محمود نافع ونديط - كوم النور ونظر الدليل -
أوليله - صهرجيت الكبرى وكفر جرجس يوسف - نوسا القبط

الغربية

بسنديج - بلقاس - كفر الجرايده - المعصره - شباس الشهدا - شباس عير -
شباس الملح - المنصوره - محله دباي - شهور المدينة - قلين - الدججون - ابيار وكفر
الحلاوي - صالحجر - أبو صيرينا - شبرا بابل - محله زياد ومنشاة البدر اوى - صفط
تراب - ممنود - هورين - كفر كلا الباب - ميت زينب - بيله - نعروم - برمه - شوبر -
دماط - ابشواي الملقى - كلمة القابه - محله مرحوم وتابعها - محله منوف -
سبراي - شبرا ملس - ميت بدر حلاوه - سندبسط - تفهنا العرب

المنوفية

شنشور - منشاة جريس - سمادون - طليه وعزبه أشمون - البتاون - شنوان -
المائى - مليج - شبرا بنجوم - ابنهس - مسطاي - طوخ طنبشه - الباجور -
عمرين - جزي - سرس البانه - سبل الفضال - الواط - بيم - شوفى - دراجيل -
جنزور - طوخ دلكه

البحيرة

بستلواي - قافله - نكلة العنب - الرجانية - الكريون - بيسان - كفر
بولين - خريته - اليهوديه - اذكو - المحموديه - الدلتان - الجرا المحروق - ابا
الجره - معنيا

المجيزة

نابيه - وراق العرب - وردان - المنصوريه - أوسيم - كرداسه - البدرشن -
حلوان

بنى سويف

بوش - طه بوش - الشناويه

القيوم

قلشه - الفرق السلطاني - التزله - النبا - تطون - طهار - العجيين - ابشواى
الزمان - سنرو - سله - أبوكساه - بنى عثمان - فديين - معصرة دوده - سنهور -
طاميه - ترسه - مطر طارس

المنيا

أبو جرج - القيس - بردوها - زلزله ثابت - الفنت - أبا الوقف - شارونه -
طنبى - تله - صفط الحمار وزلزله العيد - قلو صنه - الفكرية

أسيوط

المعابده - الواسطه - بنى رزاح - الدورير - الزرابى - الغنایم - الخفيلة - دير
الخنزله - الدويته - المطبعة - الوليديه - درنكه - ريفه - شطب - موشا -
الساحل - العقال البحرى - بنى حرام - دشلوط - دجا - دير مواس - سنبو -
اتلبد - الاشمونين - الروضه - تنده - الخواثكه - القوصيه - مير

جرجا

الشيخ مزروق - العرابه المدفونه - برديس - اللقشاه - أولاد جباره - أولاد حزه -
كوم الصعايده - لاقا - الخواويش - الكوامل البحرى - جزيرة شندويل - ساقلته -
المراغه - بنجا - الجهيته - شندويل - زره - طما - مشطا

قنا

أبومناع بحرى - أبومناع قبلى - السمطة - العرب - الوقف - فأوقبلى - الطوابيه -
 اصفون - الدبر - التجوع - كيمان المطاعنه - البراهمه - البلاص - دندره - قفط -
 العليقات - حجازه - طوخ - قوص - نقاده - ارمنت - البياضية - الرزيقات -
 الطود - العديسات - القبلى قولاً - الكرنك - زفة وابورات ارمنت - الاوسط
 سمهود - البحرى سمهود - السالية - الشرقى سمهود - الغربى سمهود - الغربى
 بالسالية - القاره والكرنك - الكوم الأحمر - بلاد المال بحرى - سمهود - قصير
 بحانس - هو - القصر - الصناد - فرشوط - الدقهية -

اصـوان

دراو - البصيلية بحرى - البصيلية قبلى - الرديم بحرى - الجز - السباعية
 سلوه بحرى

(المادة الثانية)

يلغى القرار السابق ذكره الصادر فى ٤ اكتوبر سنة ١٩٠٤ م

مصطفى فهمى

صدر بالقاهرة فى ١٢ يناير سنة ١٩٠٥

نظام المحاكمية

قرار بتشكيل محاكم مركزية بمجمل بلاد وأقسام (*)

نحن ناظر الحقايق

بالاتفاق مع عطفنا وناظر الداخلية

وبعد الاطلاع على المواد ١ و ٢ و ١٢ من الامر العالى الصادر فى ١٤ فبراير سنة ١٩٠٤ بشأن محاكم المراكز قررنا ما هوآت

(المادة الاولى)

كل بلدة أو قسم ليس به محكمة جزئية من البلاد والأقسام الميينة فى الخلة الثالثة من الكشف المرفوق بهذا سكل فيها محكمة مركزية يكون اختصاصها قاصرا على مسائل الجخ والمخالفات وتكون دائرة اختصاصها كالموضع فى الخلة الخامسة من الكشف المذكور وفى البلاد والأقسام الأخرى (الميينة فى الخلة الثالثة المذكورة) الموجود بها محاكم جزئية جميع قضايا الجخ والمخالفات التى تقع فى دوائر اختصاصها فى الجهات الميينة فى الخلة الخامسة من الكشف المذكور وتكون من شأنها أن تقدم الى محكمة مركز يجب أن تقيد فى جدول خاص بها طبقا للمادة ١٢ من الامر العالى الصادر فى ١٤ فبراير سنة ١٩٠٤

(المادة الثانية)

محاكم مركز رشيد والسويس والاسماعيلية والدق وادفو تكون مختصة أيضا بنظر القضايا المدنية التى قيمتها لا تتجاوز الحد النهاى من اختصاص القاضى الجزئى

(المادة الثالثة)

يكون العمل بمقتضى هذا القرار من ٢١ يناير سنة ١٩٠٥ الجرائم التى تكون وقعت قبل هذا التاريخ ولم تكن رفعت الى محكمة جزئية يجوز أن تقدم الى المحاكم المركزية أو تقيد فى الجدول الحصى ٤ مصر فى ١٥ يناير سنة ١٩٠٥ ابراهيم فؤاد

نظارة الداخلية

قرار بتعيين الاشغال التي يجوز أن يكلف بها الاشخاص
المقتضى التنفيذ عليهم بالاكراه البدنى (*)

ناظر الداخلية

بعد الاطلاع على المادة (٢٧١) والمادة (٢٧٢) من قانون تحقيق الجنابات
وبعد الاطلاع على القرار الصادر من نظارة الداخلية بتاريخ ٢٤ يونيه سنة ١٩٠١
بتعيين الاشغال التي يجوز أن يكلف بها الاشخاص المقتضى التنفيذ عليهم بالاكراه البدنى
وبعد الاتفاق مع ناظر الحفانية

قرر ماهوات

(المادة الاولى)

الاشغال التي يجوز أن يكلف بها المحكوم عليهم الذين لهم الحق في طلب معاملتهم بمقتضى
المادة (٢٧١) من قانون تحقيق الجنابات هي
كس الشوارع والطرق وتنظيفها ورشها
عمل السكك والطرق العمومية وصيانتها
تكسير الحجارة
نقل الادوات
شحن المراكب وتفريغها
سياقة العربات وشحنها وتفريغها
نقل الاتربة المخصصة لردم المستنقعات

(المادة الثانية)

تعيين الاعمال التي يكلف بها كل من المحكوم عليهم وتحديد مقدار العمل اليومي له
يكون بمعرفة مأمور المركز أو مأمور القسم التابع اليه أو من ينوب عنهما

(المادة الثالثة)

يحل هذه القرار محل قرار النظارة الصادر بتاريخ ٢٤ يونيو سنة ١٩٠١ الآنف ذكره
ويكون العمل بموجبه من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية ما
تحريرا بالقاهرة في ١٢ ذى القعدة سنة ١٢٢٢ (١٨ يناير سنة ١٩٠٥)
مصطفى فهمي

نظارة المحققات

قرار بتأجيل تشكيل محاكم الجنائيات في دائرة كل من محكمة بنى سويف وأسيوط وقنا (٣)

نحن ناظر المحققات

بعد الاطلاع على المادة (٥٥) من الامر العالى الصادر بتاريخ ١٢ يناير سنة ١٩٠٥
بتشكيل محاكم الجنائيات ٢٢ يناير سنة ١٩٠٥

قررنا ما هو آت

تأجل تشكيل محاكم الجنائيات في دائرة كل من محكمة بنى سويف وأسيوط وقنا
لحين صدور قرار آخر ما مصر في ٢٢ يناير سنة ١٩٠٥ ابراهيم فؤاد

مديرية الغريسة

المحلان العمومية بطنطا — كشف بالأخطاط المخصصة لسكن
العائلات فقط وليست معدة للتجارة (*)

قزار

مدير الغريسة

بعد الاطلاع على المادة الثانية من لائحة المحلات العمومية الصادر بها الامر العالي
بتاريخ ٩ يناير سنة ١٩٠٤ والاطلاع على قرارنا الصادر بتاريخ ٢٠ ابريل سنة ١٩٠٤
قررهاوات

(المادة الاولى)

تعتبر الشوارع الآتى بيانها من الاخطاط المخصصة لسكن العائلات فقط وليست
معددة للتجارة

شارع المديرية المصرى
» القبلى
» الغربى

بندر طنطا

(المادة الثانية)

يسرى مفعول هذا القرار من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية ما
تحريرا بطنطا فى ٤ يناير سنة ١٩٠٥ - ٢٨ شوال سنة ١٣٢٢

نظارة المحاكمات

قرار ببقاء جزئى لانتقال محاكم بورسعيد واصوان والعطارين
وانشاء مأمورية قضائية فى رشيد (٢)

نحن ناظر المحاكمات

بعد الاطلاع على القرار الصادر من فى ١٨ يناير سنة ١٩٠٥ بتشكيل بعض محاكم
المراكز المراكز سنة ١٩٠٥

(المادة الاولى)

ألقى انتقال محكمتى بورسعيد واصوان الى الجهات الاسماعيلية وادفو والدر

(المادة الثانية)

ألقى كذلك انتقال محكمتى بورسعيد والعطارين الى الجهات السويس ورشيد فيما
يختص بقضايا الجنىع والمخالفات

(المادة الثالثة)

تنشأ مأمورية قضائية فى رشيد

(المادة الرابعة)

يعمل بهذا القرار من أول فبراير سنة ١٩٠٥ م

مصر فى ٢٩ يناير سنة ١٩٠٥ ابراهيم فولاد

نظارة الداخلية

تعديل زمام الادارة بجملة مديريات (٣)

ناظر للداخلية

قررا دخل التعديلات الآتية في جدول أسماء البلاد

مديرية الشرقية

مركز ههيا ومركز الزقازيق

فصل عزبة الجبال سلطان عن ناحية الاسدية بمركز ههيا و اضافتها على ناحية القرين
بمركز الزقازيق
٩ فبراير
سنة ١٩٠٥

مديرية المنقيلية

مركز بيت نمر

فصل عزبة مخيم هندي وشريك التي كانت باسم عبد المجيد بلقنصر عن ناحية كفور
اسنيت وتقعها الى ناحية اسنيت

اضافة عزبة القواصة التي هي جزء من كفر ابراهيم يوسف على كفر المقدام

مركز المنصورة

فصل عزبة أبو خريم بكر شامة عن ناحية كوم العالاب و اضافتها الى ناحية ميت جراح

مديرية الغربية

مركز دسوق

فصل عزبة عبد الجليل أبو زامل عن ناحية حصه الغنبي و اضافتها على ناحية عزبة
عبد الرحمن

مديرية البحيرة

مركز كفر الدوار

إضافة عزبة أجدافندى نوري التي هي تابعة لناحية البسلقون وغير واردة في تبعيتها بالجدول على ناحية الدوار

فصل عزبة أجدافندى الجزايرلى عن ناحية البسلقون وإضافتها على ناحية الدوار

مركز رشيد

فصل عزبة الشرم عن ناحية سنابدة وإضافتها على ناحية كفرالرجانية

فصل الخمس عزب الآتية بعد عن ناحية العطف التي يتبعها سبع عزب لاسن

كأن في الجدول وجعل الخمس عزب المذكورة وهي عزبة حسن بك حبيب وعزبة الوسط وعزبة القصر وعزبة المستجدة وعزبة طوروفو ناحية قائمة بذاتها باسم القصر

مركز اتيساي

فصل عزبة بقى حسن جاد واسكندرمق عن ناحية قنقة وإضافتها على ناحية طيبة

محواسم ناحية عزبة إبراهيم وهي المعروفة الآن بسليلان وهي من عداد بلاد المركز

وإضافتها على العدد التابع لناحية أيا الجرا

فصل عزبة أجد بك أسعد القبيلة وعزبة ورثة جده زهران وعزبة حسن المغربي

عن ناحية أمليط وتبعتها إلى ناحية الحوتة

مركز كوم حاده

فصل عزبة إبراهيم بك الجيار عن ناحية القلاوات وإضافتها على ناحية كفر غانم

مديرية القيسوم

مركز سنورس

استئزال عزبة هدمت من الاحدى وعشرين عزبة التابعة لناحية سنهور

تقسيم ناحية سنهور والعشرين عزبة التابعة لها إلى أربع نواحي أحدها باسم سنهور

ويتبعها عزبتان والأخرى باسم كفر عبود ويتبعها ست عزب والثالثة باسم سنهور البحرية

ويتبعها خمس عزب والرابعة باسم السعيدية ويتبعها أربع عزب

مديرية النينا

مركز النينا

فصل عزبة عبد الله أبو حلفاية عن ناحية صفط الحجار الغربية وتقعها الى ناحية طوه

مديرية أسيوط

مركز ملوى

فصل عزبة سيف النصر محمد بك عن ناحية ديروط أم نخله وجعلها ناحية قائمة بذاتها
باسم عزبة سيف النصر محمد بك

فصل عزبة أبوطاقيه عن ناحية دروة واضافتها على ناحية سيف النصر محمد بك

مأمورية بندر أسيوط ومركز ابنوب

فصل عزبة عبد الله المعروفة رسميا بجزيرة الواسطي عن ناحية الواسطي بمركز ابنوب
واضافتها على ناحية المهر بمأمورية بندر أسيوط

مركز ابنوب

اعتبار ناحية المعصرة ومنشية المعصرة ناحية واحدة باسم المعصرة ومنشيتها ما

تحريرا في ٥ ذي الحجة سنة ١٣٢٢ - ٩ فبراير سنة ١٩٠٥

مصطفى فهمي

نظارة الداخلية

تعديل زمام الادارة بجملة مديريات (٩)

ناظر الداخلية

قرار ادخال التعديلات الآتية في جدول أسماء البلاد

مديرية الشرفية

مركز مينا القمح

محو أسماء عرب أجدافندي سرمد وورثة الخواجه بني سماريته وعلى افندي الشرييني
وحنافندي موسى والدرية التابعة لناحية مينا القمح لاتصال سكنها بسكن هذه الناحية

٩ قرار
سنة ١٠٥

مديرية البقلاية

مركز دكرنس

فصل عزبة الدتوق واسمها عزبة السيدوا كد وعزبة أبو يدوي وعزبة الحدارة المعروفة
باسم علي البغدادى وعزبة الشرفية من ناحية بني عبيد التي يتبعها ١٧ عزبة لا ٩ كما
في الجدول وفصل عزبة الخواجه لئسى من ناحية البصراط التي يتبعها عزبتان ساقطتان
من الجدول وإضافة الخمس عرب على ناحية الخنينة وعزبة عبد الرحمن التي يتبعها ٢٨ عزبة
لا ١٣ كما في الجدول فيكون مجموع التابع لها بما فيه الخمس عرب المذكورة ٣٣ عزبة
وتقسم هذه الناحية و ٣٣ عزبة التابعة لها الى أربع نواحى احداها باسم الخنينة ويتبعها
ست عرب والاخرى باسم عزبة عبد الرحمن ويتبعها تسع عرب والثالثة باسم عزبة
المحمودية ويتبعها سبع عرب والرابعة باسم عزبة ربيع ويتبعها ثمانى عرب

مديرية المنوفية

مركز أشمون

محو اسم عزبة وورثة مرعشلى باشا من عداد العرب التابعة لناحية أشمون لضم سكنها
الى سكن هذه الناحية

مديرية البجيرة ومحافظة الاسكندرية

مركز كفر الدوار وقسم الرمل

جعل ناحية السيوف والسبع عزب التابعة لها وهي عزب السيوف ودربالة وبابن
وديار عيسى وسيدى بشر وديمانتى وبنك هوس التى هى تابعة لقسم الرمل بمحافظة
الاسكندرية فى الاعمال الادارية والضبط تابعة لمركز كفر الدوار فيما عدا ذلك
تغير اسم عزبة الخرابة التابعة لناحية القوسمانية الانجليزية باسم عزبة المعورة

مديرية البجيرة

مركز كفر الدوار

فصل عزبة قطير المسجدة بناحية كفر الدوار وعزبة زيناقى هاتم وعزبة الموردة التى
استبدل اسمها بعزبة السوق من الناحية المذكورة وعزبة السعرائية من ناحية برده وعزبة
بيبان المسجدة بناحية العكر يش من هذه الناحية وجعل المحس عزب المذكورة ناحية
قائمة بذاتها باسم السعرائية

مركز أبو حصص

فصل عزبة سليم وسمعان من ناحية الجرادات واضافتها على ناحية زاوية نعيم
» » رسلان مبلرك من ناحية حرارة واضافتها على ناحية الابقعين

مركز شبراخيت

فصل عزبة رحيم سليمان من ناحية أورين واضافتها على ناحية أرومانية

مركز اتيساى

فصل عزب ابراهيم افندى رشدى وأحمد افندى راشد وعبد الوهاب افندى زكى
المسجدة وعزبة أمان محمد الحبشى وعزبة الست خديجة الشهيرة بعزبة العرمل التى كانت
معروفة من الاصل بعزبة فاضل باشا وعزبة سكن المحطة الساquate من الجدول من ناحية
صفط الماولك وعزبة عطيه عوض من ناحية البهى وعزبة محمد بك صديق من ناحية كفر
الحاجه وجعل العزب المذكورة هى وناحية عزبة عبد ملام الشهيرة (بوكر) ناحية واحدة
باسم الدرميلية

مديرية بنى سويف

مركز بيا

فصل عزبة المرحوم قفطان بطشان من ناحية مزوره وجعلها ناحية قائمة بذاتها باسم عزبة المرحوم قفطان بلشا

مديرية المنيا

مركز المنيا

فصل عزبة أحمد بك فى من ناحية صفط الحمار الشرقية واصنافها على ناحية صفط الحمار الاصلية

مركز سمالوط

اضافة عزبة خليفه كيلانى المصرى المستجدة بناحية نزلة شادى الى العدد التابع لهذه الناحية

فصل عزبة حسن بلشافواذ وعزبة بطرس حنا من ناحية نزلة شادى وجعل الاولى ناحية قائمة بذاتها باسم ناحية حسن بلشا والثانية تابعة لها

فصل نزلة يوسف حايه ونزلة حنا جرجس ونزلة حناهور التابعة لها نزلة جرجس طنبوس وعزبة خليل حمد الشهيرة بعزبة حايه جرجس من ناحية طحا الاعددة وجعل الثلاث نزل ناحية قائمة بذاتها باسم نزل طحا وجعل العزبة تابعة لها مع نزلة جرجس طنبوس

مركز مغاغة

فصل نزلة اولاد الشيخ من ناحية زاوية الجداى وجعلها ناحية قائمة بذاتها باسم نزلة اولاد الشيخ

مديرية أسيوط

مركز ديروط ومركز ملوى

فصل مجمع اقباره من ناحية الجبا بمركز ديروط واصنافه على ناحية الشيخ شيبك بمركز ملوى

مركز اسنوب

جعل ناحية الاكراد وبني زيد شرق ناحية واحدة باسم الاكراد وبني زيد

مديرية جسر با

مركز طهطا

محواسم نجع محمد ضاحي من العتد التابع ل ناحية الخزنداريه لأن البحر أوقعه

فصل نجوع سالمان السيد وموسى عبدالله وعبدالعال أحمد من ناحية الخزنداريه
وجعلها ناحية قائمة بناتها باسم جزيرة الخزنداريه ما

في ٩ فبراير سنة ١٩٠٥ (٥١٥٠ هـ سنة ١٣٢٢) مصطفى فهمي

نظارة المحقانيّة

قرار بتقييد القضايا التي من اختصاص محكمة مركز حوش عيسى
في جدول محكمة مركز أبو حصص (٢)

نحن ناظر الحفانيّة

بالاتفاق مع ناظر الداخلية

بعد الاطلاع على المادتين الأولى والثانية من الامر العالي المؤرخ ١٤ فبراير سنة ١٩٠٤
المتعلق بتشكيل محاكم المراكز ١٩ فبراير سنة ١٩٠٥

وعلى القرار الصادر في ١٥ يناير سنة ١٩٠٥ بتشكيل محاكم المراكز

» » في ١٥ » » بتحديد أيام جلسات هذه المحاكم

» » في ٢٦ ديسمبر سنة ١٩٠٤ (المعدل بالقرار الصادر في ١٥ يناير

سنة ١٩٠٥) بتحديد أيام الجلسات في سنة ١٩٠٥

وحيث انه يلزم ايقاف جلسات محكمة حوش عيسى لحين صدور قرار جديد

قررنا ما هو آت

(المادة الاولى)

تقيّد القضايا التي من اختصاص محكمة مركز حوش عيسى في جدول محكمة مركز

أبو حصص

(المادة الثانية)

تعقد محكمة مركز أبو حصص جلسات أسبوعية في يوم الاحد ١

تحريراً بمصر في ١٩ فبراير سنة ١٩٠٥ ابراهيم فؤاد

نظارة الاشغال العمومية

تنفيذ لائحة استعمال الافراد للطرق العمومية بالطريقة دقهلية (*)

بناء على رأى نظارة الداخلية بتاريخ ١٢ فبراير سنة ١٩٠٥ غمرة ١٩ وماعرضه
علينا جناب وكيل النظارة للندن والمباني
قررنا ما هو آت

(المادة الأولى)

تدري أحكام لائحة استعمال الافراد للطرق العمومية الصادرة في ٣١ ماي سنة ١٨٨٥
على مدينة المطرية المشتملة على قرى الغصنة والعقيين وعزبة المحطة الجديدة في مديرية
الدقهلية وذلك من أول ابريل سنة ١٩٠٥

(المادة الثانية)

على جناب وكيل النظارة للندن والمباني تنفيذ هذا القرار
ناظر الاشغال العمومية
القاهرة في ٢٠ فبراير سنة ١٩٠٥ حسين فخري

(*) الوقائع المصرية في ٢٢ فبراير سنة ١٩٠٥ وج ٢٥٥

نظارة الداخلية

مشورعة ٢٤ بخصوص الأشخاص الذين يريدون السفر الى الخارج في غير زمن الحج (*)

نظرا لانتهاؤ موسم السفر الى الحج فالأشخاص الذين يريدون التوجه الى الاقطار الحجازية يمكنهم التوجه اليها بشرط أن يقدموا المديرية أو المحافظة التابعين لها ضمانات قوية من شخص مقدر تعهد بتسديد قيمة ما يصرف عليهم من طرف الحكومة من مؤونه وخلافها في محجر الطور اذا عادوا في حالة فقر

٢٣ فبراير
سنة ١٩٠٥

وهذا التصريح يسرى مفعوله لغاية ١٥ سبتمبر من هذه السنة م
تحريرا في ١٨ الحجة سنة ١٣٢٢ (٢٣ فبراير سنة ١٩٠٥) وكيل الداخلية
أبراهيم نجيب

نظارة المالية

تنفيذ عوائد الذبيح ببلبيس شرقية (*)

ناظر المالية

بناء على ما تدون بالمادة الثانية من الذكر يتو الخديوي الصادر بتاريخ ١٧ فبراير سنة ١٨٩٨ (١٩ رمضان سنة ١٣١٥) المختص بتسليم عوائد الذبيح وجواز سريان ذلك بجميع المدن الأخرى التي ينشأ فيها ملحقات وبناء على افادة مصلحة الصحة العمومية الرقبة ٢١ فبراير سنة ١٩٠٥ غرة ٩ عن اتمام بناء ملحقات ببلبيس بمديرية الشرقية قررها هوأت
تسرى أحكام المادة الأولى من الذكر يتو المشار اليه على ملحقات ببلبيس ابتداء من ٨ مارس سنة ١٩٠٥ م

٢٦ فبراير
سنة ١٩٠٥

تحريرا بالقاهرة في ٢٦ فبراير سنة ١٩٠٥ احمد مظلوم

(*) الوقائع المصرية في ٢٥ فبراير سنة ١٩٠٥ وجه ٣٦٧

(*) الوقائع المصرية في ٢٧ فبراير سنة ١٩٠٥ وجه ٣٨٤

قومسيون بلدى اسكندريه

لائحة النظام الداخلى بجزر الاسكندريه (٣)

رئيس القومسيون البلدى بالاسكندريه

بعد الاطلاع على لائحة الجزر ولحوم الجزارة الصادرة في ٣ نوفمبر سنة ١٨٩٤
٢١ فبراير سنة ١٩٠٥
قرر ماهوات

المادة الاولى - يجب على كل من له أشغال بجزر الاسكندريه أن يحمل على ذراعه
الاسير علامة عليها غرة

المادة ٢ - ألوان العلامات هي الآتية

- ١ - لجزاير لون أحمر
- ٢ - لكركشاته » وأزرق
- ٣ - لباني الجلود » وأصفر
- ٤ - للعريجية » وأخضر

وتعطى هذه التعليمات من مدير الجزر في مقابل دفع ٦٠ ملياً عن كل علامة

المادة ٣ - يذكر في الرخصة المنصوص عليها في المادة ٢٣ من لائحة الجزر اسم
ومناعة حاملها وغرة ولون علامته

المادة ٤ - بأنواع الجلود والعريجية وكذا العربات المعدة لنقل اللحوم وغيرها
لا تدخل في الجزر إلا بعد الكشف على اللحوم

المادة ٥ - على من يريدون الدخول في الجزر خلاف من سبقته الإشارة إليهم أنفاً
أن يحصلوا على ترخيص خصوصي بذلك من مدير الجزر

المادة ٦ - كل مخالفة لهذا القرار وللأئحة الجزر وكذا كل إخلال بالترتيب
والنظام يقع من المرخص لهم بدخول الجزر تكون العقوبة عليه بنزع العلامة من حاملها
وطرده من الجزر لمدة لا تتجاوز ١٠ أيام. يأمر من رئيس الطب البيطرى أو من يقوم
مقامه وذلك مع عدم الإخلال بالعقوبات عن المخالفات المنصوص عليها فى لأئحة الجزر ما
الاسكندرية فى ٢١ فبراير سنة ١٩٠٥ رئيس القومسيون البلدى
محمود صدقي

نظارة المالية

تعديل المادة ١٤ من لأئحة رؤساء بوزار مينيا الاسكندرية (٢)

ترجمة قرار

ناظر المالية

قرر ماهوات

(المادة الاولى)

تعذلت المادة الرابعة عشرة من لأئحة رؤساء بوزار مينيا الاسكندرية المؤرخة
٣١ ديسمبر سنة ١٨٩٦ بالكيفية الآتية

أول مارس
سنة ١٩٠٥

إذا تعذر على رؤساء البوزار الوصول الى الواورات بسبب هيجان البحر ترفع اشارة
حرف ٧ المنصوص عنها فى القانون الدولى على فاطرة أوفلوكة رئيس البوزار للدلالة
على تعذر الوصول الى الواورات المذكورة وفى هذه الحالة يجب على الواورات أن تمر
فى البوزار تحت قيادة رؤسائها أو أن تبقى خارج البوزار حين هدوء النوا الى درجة تمكن
رئيس البوزار من الصعود اليها وترفع تلك الاشارة على فاطرة أوفلوكة رئيس البوزار
بصرف النظر عن أى اشارة أخرى من هذا النوع تكون مرفوعة على كوم الناظوره

(المادة الثانية)

على رئيس عموم الجمارك والفتارات تنفيذ هذا القرار ما

تحريرا بالقاهرة فى أول مارس سنة ١٩٠٥ الامضا أحمد منقول

نظارة الداخلية

قرار بتعديل المادة ٢٢ من لائحة ٤ يولييه سنة ١٩٠٢
بشأن تشكيل واختصاصات المجلس المحلي (*)

ناظر الداخلية

٢٢ فبراير
سنة ١٩٠٥

بعد الاطلاع على القرار الصادر في ٤ يوليوسنة ١٩٠٢
وبعد الاطلاع على قرار مجلس النظار الصادر في ١٢ فبراير سنة ١٩٠٥
قررنا ما هوأت

(المادة الاولى)

ألغيت المادة الثالثة والثلاثون من القرار الصادر في ٤ يوليوسنة ١٩٠٢
واستبدلت كما يأتي :

(المادة الثالثة والثلاثون الجديدة) الأعمال الجديدة وأعمال الصيانة في البنايد
التي فيها مجالس محلية اذا كان مجموع قيمتها يزيد
عن (٢٠٠) مائتي جنيه لا يجوز الشروع فيها إلا
بعد تصديق القومسيون العالي على مشروعاتها
وتصميماتها ومقاييساتها وللقومسيون العالي
أيضا أن يقرر عند الاقتضاء بيان الطريقة التي
يجب اتباعها في إنجاز هذه الأعمال

أما الاعمال التي يزيد مجموع قيمتها عن (١٥٠٠)
ألف وخمسمائة جنيه فلا يجوز الشروع فيها
إلا بعد تصديق نظارة الاشغال العمومية على
مشروعاتها وتصميماتها ومقاييساتها

(المادة الثانية)

يسرى مفعول هذا القرار بعد نشره بالجريدة الرسمية بتماتية أيام ٦
في ٢٢ فبراير سنة ١٩٠٥ امضا مصطفى فهمي

مديرية جرجا

تحوطات صحية ضد تفنن المياه بجرجا (٨)

قرار

مدير جرجا

بعد الاطلاع على المادة السابعة من قرار الداخلية الصادر في ١١ مايو سنة ١٨٩٥
وعلى قرارات لجنة مركز جرجا الصحية الصادر بتاريخ ١١ يناير سنة ١٩٠٥
وبعد مصادقة قطارة الداخلية قرر ما هو آت

(المادة الاولى)

يعاقب بغرامة لا تتجاوز مائة قرش أو بالحبس مدة لا تتجاوز أسبوعا كل من تجارى
على ما يأتي

أولا - إيقاف الذهبات والوابورات والمراكب على الشاطئ الغربى للنيل أمام
بندر جرجا من أى نقطة كانت في المسافة المحصورة بين نقطة تلاقى امتداد
الوجهة البحرية لمنزل الشيخ محمود الطهطاوى بدرب بعيس ومنها ومجر
لغاية مجرى وابور المجلس المحلى وهذه المسافة تبلغ ٥٥٧ متر وهي المحصورة
بين البافطين المعدنين لذلك الموضوعتين على شاطئ النيل

ثانيا - الاستحمام وغسل الملابس والاقشة وشباك الصيد ونسرها وشرب
واستهام الموائش وغيرها من الحيوانات في المسافة الميمنة بالفقرة الاولى
ثالثا - القاء القاذورات والكسرة على شاطئ النيل في المسافة الميمنة بالفقرة الاولى
رابعا - أخذ مياه الشرب والاوزمان المتزيلة من أى نقطة محصورة في المسافة
المحددة بالفقرة الاولى خلاف نقطتي مزلقان شارع أبو العلف والمزلقان
المقابل لمنزل حضرة عبد المجيد افندى محمود الانصارى

(المادة الثانية)

يسرى مفعول هذا القرار بعد مضي خمسة أيام من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية
تحريرا بسوهاج في ١٤ يناير سنة ١٩٠٥ حسن واصف

(٥) الواقع المصرية في ٦ مارس سنة ١٩٠٥ وج ٤٥

مديرية البحيرة

تحويلات صحية ضد تعفن المياه بتحويل الخطاطبة المستجدة (*)

قرار

نحن مدير البحيرة

بعد الاطلاع على المادة السادسة من قرار نظارة الداخلية الصادر في ١١ مايو سنة ١٨٩٥
وعلى قرار اللجنة الصحية المتخذة بديوان المديرية بتاريخ ١٢ ديسمبر سنة ١٩٠٤
وبعد مصادقة نظارة الداخلية

قرر ما هو آت

أولا - يضاف على المادة الثانية من قرارنا الصادر في ٣٠ سبتمبر سنة ١٩٠٣ ما هو آت
وكذا ممنوع وقف المراكب منعا كلياً لتفريغ أو شحن البضائع بتحويل
الخطاطبة المستجدة

ثانياً - تعدل الفقرة الأولى من المادة الرابعة من قرارنا المذكور فيما يختص
بتحديد نقط أخذ مياه الشرب والاستعمال المنزلية بالكيفية الآتية
لا يجوز أخذ مياه الشرب أو مياه الاستعمال المنزلية من بركة الخطاطبة وأبو قرن
والكلية إلا من النقط الآتية وهي : أولا مورد كوبري افلاقه . وثانياً مورد
وابور الاتكلير . وثالثاً مورد العريه القبليه المشهوره بالشخ الرملي . ورابعاً مورد
أبو الریش المستجدة بأول قسم التحويله الجديده من قبلي (بركة الخطاطبة) . وخامساً
مورد الكلية شرق القطرة بركة الكلية . وسادساً مورد أبو قرن بركة أبو قرن

ويسرى مفعول هذا القرار بعد مضي ثلاثة أيام من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية ما

تحريراً بدمهور في ٢٥ فبراير سنة ١٩٠٥ الامضا حسن حارس

نظارة المالية

قرار بشأن أوامر تنفيذ الاكراه البدني الصادرة من السلطات
الادارية التابعة لنظارة المالية (*)

ناظر المالية

بعد الاطلاع على قانون ٢٨ نوفمبر سنة ١٩٠٤ المتخص بتنفيذ الأحكام الصادرة
من اللجان الادارية ٩ مارس
سنة ١٩٠٥

(المادة الاولى)

أوامر تنفيذ الاكراه البدني المبني على تحقيقات عملت في موادتهرب المخ والنظرون
البلدي بمعرفة سلطات تابعة لنظارة المالية يكون اصدارها في المديرية من مأمور المركز
أو ممن ينوب عنه وفي المحافظات من المحافظ أو ممن ينوب عنه وفي مدينة الاسماعيلية
من وكيل المحافظة أو ممن ينوب عنه كما وان اختيار العمل البدوي أو الصناعي يكون أمام
الموظفين المذكورين

(المادة الثانية)

يسرى مفعول هذا القرار من يوم نشره في الجريدة الرسمية ٤

تحريرا بالقاهرة في ٣ محرم سنة ١٣٢٣ (٩ مارس سنة ١٩٠٥)

الامضا أحمد مخلوم

مذكرة عن خزان اصـوان

قد أحاط مجلس النظار علما في جلسته التي عقدها في الحادي عشر من شهر مارس سنة ١٩٠٥ بالمذكرة الآتية التي قدمها جناب السير ويليم جارسن مستشار نظارة الأشغال العمومية وأطلع على ملحقاتها واعتمدت المقدمات والنتائج المينة في تلك المذكرة (*)

ان مسألة إعلاء سد اصوان بقصد زيادة مقدار المياه في الخزان كانت منذ حين موضوع نظر مصلحة الري. وفي كتابي الاخير عن موارد النيل الأعلى (١) بحثت في أقوال السير ويليم ولكذلك في هذا الصدد ثم اتفقت معه رأيا على وجوب إعلاء ذلك السد حتى يتيسر حجز المياه على منسوب ١١٢ مترا أعنى على درجة تتجاوز الدرجة القصوى المصرح به اليوم وعُدت في الكتاب المذكور الاسباب التي جعلتني على اتخاذ هذا الرأي فلا أئدة هنا للتكرار. ولتعلم أنني قبلما أبيت رأيا في ذلك قد وطلبت نفسي بالحساب الذي باشره المستروب ومهندسون السلامة (بحسب جميع النظريات المقررة فيما يختص بمباني السدود) مكفولة في إعلاء السد بقدر المراد ولا خوف في ذلك على البناء من خلل يحدث فيه. قلت "بحسب جميع النظريات المقررة فيما يختص بمباني السدود" ذلك لأنني عندما خطت كتابي وباشر المستروب حساباته الهندسية لم يكن معلوما لأحد منا بنظرية ما جديدة صدرت فيما يختص ببنائه السدود ولذلك اتخذنا القاعدة التي اتخذتها لجنة المهندسين المختلطة سنة ١٨٩٤ التي انتدبت للبحث في مشروعات الخزان وهي القاعدة المعتاد اتخاذها في جميع الخزانات وهي أنه اذا كان محصل القوة واقع في دائرة الثلث الوسطي من القاعدة حتى لا يقع (بحسب النظرية المتخذة) ضغط على البناء وكان ثقل السد كافيلا خوف عليه من الانزلاق فيكون الأمن مكفولا

(*) الوثائق المصرية في ١٥ مارس سنة ١٩٠٥ ملحق

(١) الكتاب الأزرق الصادر من وزارة خارجية أنكلترا عن مصر عدد ٢ سنة ١٩٠٤ بشأن موارد النيل الأعلى

وبعد نشر كل ما المذكور بأشهر وبعد عرض حسابات السرب على مستشارنا الهندسي السير بنيامين بيكر لمراجعة عملنا أن الرياضيين قد أقروا على قاعدة أخرى تتعلق بمقدار تحمل السدود وبذلك اتخذت المسألة شكلاً آخر غير شكلها الأول ولما كان الأمر بأكمله ذا أهمية كبرى لكل فرد من الأفراد في الديار المصرية رأيت أن أفضل السبل التي يقتضي اتباعها إنما هو أن نكشف أهل البلاد وسين لهم جلية الحال فنقول

إن السير بنيامين بيكر قد أبدى آراءه مفصلاً في تقريره الملحق بهذه المذكرة فيما يختص بالسد الحالى ومسألة إعلائه لكنني أرى من المستحسن أن أزيد الأمر بياناً وأذكر بالأختصار الأسباب التي دعتني إلى أن يشير بالعدول عن الاعلاء الآن وعلى ذلك أعود إلى الأمر من مبدأ فأقول

أول ما اتصل بنا عن اكتشاف نظريات أخرى تتعلق بمشكلة السدود كتاب خصوصي ورد علينا من السير بنيامين بيكر كتبه في ١٤ أكتوبر سنة ١٩٠٤ لكنه لم يذكر فيه شيئاً سوى أن الرياضيين وجدوا قاعدة أخرى وأن المسألة هي تحت البحث ثم تلا ذلك مكاتبات أخرى آلت إلى أن الحكومة وافقتني على دعوة السير بنيامين بيكر إلى مصر فدعوته والغرض من ذلك أن يجتبر هو بنفسه ما ألحجز على السد من المفعول في سنتين متواليتين ثم يلقنا اختباره في ذلك ويشير بما يجب اجراءه فكانت نتيجة أبحاثه ما نراه في التقرير المرسل مع هذه المذكرة. ولكن قبل الخوض في مكنونات هذا التقرير يحسن بي أن أبين بالإيجاز ماهية هذه النظرية المستجدة المختصة بالسدود فأقول

أصدر هذه النظرية المستراة كركلي استاذ الميكانيكا التطبيقية في كلية لوندرا والمستر كارل بيرسن أستاذ الرياضة التطبيقية والميكانيكا في الكلية المذكورة (١) ولهذين

(١) طبع كتابهما في تلك الموضوح الخواجات ديلاوشر كاه في لوندرا ميدان سوهومرود ٣٧ في مجلة عنوانها قسم الرياضة التطبيقية في المدرسة الكلية في لوندرا مذكرات إباحة شركة ديريس

(الطلب الثاني الفني)

بشأن بعض النقط المهمة المتعلقة بمشكلة وثبات مبانى السدود

للاستاذين اتكرلي وكارل بيرسن

الاستاذين الصيت الطائر والشهرة البعيدة في فن الرياضة فكان لنا من ذلك أن ما يديه
من النظريات جدير بمزيد الالتفات

ومستخرج نظر فيها هو أن القطاعات الرأسية لسدود السدود واقع تحت ضغط مائي
يكون تأثير ذلك الضغط عليها أشد كثيراً منه على القطاعات الأفقية وإن سداً مقاماً بحجب
القواعد المتبعة إلى الآن فهو في مأمن من التسقق أفقياً ولكنه يمكن التسقق رأسياً
والحسابات التي أثبتت المستراتكولي والمستر بيرسن بها هذه النظرية عوبه كثيرة
التعقيد يصعب متابعتها في أراد مطالعتها واستطلاع ما فيها عليه تصفح مجلتيها التي اشتملتها
ثم إن هذه القضية يشغل في درسها الآن لفيف الرياضيين والمهندسين وعلماء المائبات
في إنكلترا وفرنسا ولا شك في أنها ستكون موضوعاً لمناقشات كثيرة ولا بد أن الرجال
الاختصاصيين في تلك الفروع في البلدين المذكورين سيصلون فيما بعد إلى نتيجة فيما
يختص بهذه النظرية الشديدة الأهمية التي سيكون لها شأن في جميع السدود الموجودة
ولا شك في أنها ستحدث تغييراً كبيراً في تصاميم الاعمال التي من هذا القبيل وأما الآن
فما علينا إلا أن نتوقع تخاريج هذه المباحث

هذا ومجل ماليان أقوله على تقرير السير بنيامين بيكر عن سد صوان هو كما يأتي . فهو
يقول القول الفصل فيما يتعلق بثلاثة أمور

الاول انه لا يصح اعلاء السد قبل الوقوف على نتيجة تجربة الاعمال التمهيدية (التي
تباشر الآن خلف السد) المدة عامين في الاقل

الثاني أن السد على ما هو فيه اليوم سليم مأمون . قال هكذا « وعليه فاني أؤادر
هذا السد وأنا على يقين من ثباته حتى لا يتأتى لكم منه قلق لانه راسخ يقيم اجيالا
ولا يستدعي ترميمات مستعجلة أو هي توجب نفقات طائلة »

الثالث أنه يعتبر ارتجاج السد الناتج عن اندفاع المياه من البوابات من الامور التي
لا يعتد بها على الاطلاق ولا يخشى له عاقبة

أقول ان العبارتين الاخيرتين وهما صدرتان عن رجل ثقة مثل السير بنيامين بيكر
داعيتان لا يرتاح كل فرد من الافراد في الديار المصرية ارتياحاً كلياً

أما نصحه في الفقرة الأولى أعني بأن يؤجل اعلاء السد فلست أرتدده في الإشارة باتباعها وعلى الخصوص لأن رأينا ينطبق تمام الانطباق على رأى السير بنيامين بيكر ثمان في تقريره أمرا آخر يوجب المسرة أيضا وهو قوله ان الحسابات الهندسية التي عرضها عليها مهندسو الحكومة لاعلاء السد هي صحيحة مضبوطة من كل الوجهه وأنه بحسب الطرق السابقة يكون في الامكان رفع المياه الى الدرجة المطلوبة بلا خلاف ارتكانا على عامل الامن المعتاد

وقبل الدخول في الكلام على ما يتأتى عن تأخير اعلاء السد من المسائل أذكر بوجه الاختصار ما هو مطلوب في مدى السنتين القابلتين فيما يخص بالحفظ على العنقور الواقعة خلف السد ووقايتها من الخسر الذي يحدثه اندفاع المياه من البوابات اندفاعا هائلا . وفي النية ازالة جميع العنقور السطحية الركبة واقتلاعها من أما كهنا في غور بعيد وتركيب غيرهما من حجر الجرانيت عونة الاسمنت فلانما أقيمت الضفيرة على هذه الصورة تزداد مساحتها أيضا من الطرف الخلفي بشبكة ففصية من الحديد غلا ببناء من الاسمنت . وبما أوجب ذكره هنا انه طالما شعرنا من زمن مديد بوجوب اجراء هذه الاعمال التحفظية وقد شرع المسترروب باجرائها في ١٩٠٣ - ١٩٠٤ واستمر على هذا العمل خلال صيف العام الماضي . والبناء الذي أقامه المسترروب كدوندلده مهندس الخزان قد قاوم فعل المياه بدون ضرر على الاطلاق وزد على ذلك فقد كاسمنا على متابعة اقامة هذه الضفيرة والتوسع في ذلك في خلال هذه السنة أيضا وقبل مجي السير بنيامين بيكر كان المسترروب قد عرض على مقابلة يبلغ جنبه من أجل الاعمال التحفظية فقط وقد تقرر لها المبلغ اللازم . والسير بنيامين بيكر يشير اليوم بالتوسع في هذا العمل كثيرا وبوجوب نجاحه في أقصر ما يمكن من الزمن ونحن سنعمل بهاتين التصيحيتين . هذا وليس بالقرب أن تكون أعمال تحفظية كهذه ضرورية فحين يراقب مقدار ما يتدفق من المياه في البوابات في أوان امتلاء الخزان تأخذ الدهشة من تحمل العنقور التي خلف السد ما تحمله من صدمات المياه المنفثة المتوالة الى الآن عليه اذ لا بد أن تصادف المياه وماما شقوقا وفلوعا في ظواهر تلك العنقور فان لم تكن تلك الظواهر أوالسطوح سليمة في عامة أجزائها يحترق الماء النقط الضعيفة منها ويرى عن مجموع ما يكون فوقها مستودا عليها .

ومع ذلك فليس اللازم من داع القلق في مستقبل الأيام لأنه ستقام للسدغفرة يكون بناؤها على غط يجعل السطح الذي تسقط عليه المياه مستويا بقدر الاستطاعة فينبسط الماء على الغفرة طولا وعرضا وبواسطة إدارة البوابات يكون في الامكان مراقبة أجزاء تلك الغفرة جميعها في أشهر الصيف والشتاء التي تكون فيها قوة الاندفاع في معظمها وقد أشار السير بنيامين بيكر المذكور بإحداث تعديلات جزئية في بعض الأبواب السفلية لسهولة تشغيلها وسيتم هذا العمل حسب مشورته

هنا والمساءلة الكثيرة الأهمية التي يجب تدبرها والتبصر فيها انما هي مسألة تأجيل المشروع المختص باعلاء السد أو العدول عنه وما يكون لذلك من التأثير في شؤون الري في الديار المصرية والسودانية وفي هذا الشأن أقول

نحن اليوم على يقين من ان السد في الحاضر متين سليم من جميع الوجوه ولكن يؤخذ من تقرير السير بنيامين بيكر على ما أرى انه مع وجود النظريات المتقدم ذكرها التي وضعت حديثا بشأن ثبات السدود المبنية وماتت اليأس من المؤكد أن السير المذكور سيشير باعلاء السد مطلقا أو أنه لا يصح باجراء هذا العمل إلا إلى حد محدود وعلى كل حال لا بد من مرور أربع سنوات على الأقل قبل زيادة مياه الري في مصر^(١)

وعليه فإذا لم يعمل السد يقتضى حينئذ اتخاذ وسيلة أخرى لازدياد المياه الصيفية ثماني في كتابي الذي وضعته في العام الماضي عن موارد النيل الأعلى قد ذكرت مشروعات مختلفة يقتضى درسها وذلك للوصول إلى هذه الغاية خصوصا ما يتعلق منها بجمع ضياع المياه في آجام ومستنقعات النيل الأبيض وفي السودان اليوم عمال مخصوصون للبحث في هذه المشروعات ولا بد من اجراء أحدها المشروعات في المستقبل على ان درس المشروع واجراءه إعلان يقتضى لهما زمن طويل وحينئذ اذا لم يعمل سد اصوان لا بد لمصر من الانتظار عدة سنوات قبل الحصول على زيادة تذكر فيما يلزمها من المياه الصيفية ولا يصح القول بأن تأجيل اعلاء السد المذكور يحدث ضررا جسيما

(١) ستان لتجاوز الاعمال التخفيفية وستان لاعلاء السد

للبلاد ولكنه يؤخر تيار تقدمها الحالل الذهب في سرعته ومع هذا توجد طرق عديدة خلاف مشروعات الري الكبرى يمكن صرف الاموال في سبيلها بفائدة تذكر ومن أهم هذه الطرق استكمال وتحسين حالة السكك الحديدية حتى يمكن اجتناء جميع القوائد الناشئة عن زيادة محصولات البلاد التي لا يذمن نقلها على تلك السكك في المستقبل العاجل ومع ذلك فاني أشير مستندا بأيقاف بيع الاراضى الاميرية بمقادير كبيرة في الوقت الحاضر لأن أعمال الري التعديلية في مصر الوسطى تنتهى بعد ثلاث سنوات تقريبا وتكون نتيجتها زيادة كلية في مساحة الاراضى التي تزرع صيفا وحينئذ لا يتيسر المياه لاصلاح اراضى الموات وعليه فلا ضرر في تأخير بيع الاراضى لأنها لا ينقص عنها بتأجيل بيعها بل يحتمل أنه يزيد ولسنا في اضطراب للحصول على أموال بهذه الطريقة ولا أرى موجبا لوجب بيعها قبل وجود المياه لربها وانى أعلم جيدا بأن كثيرا ممن يرغبون في المشتري يقبلون في عقود البيع بالاشتراط على أنفسهم بأن لا يكون لهم حق في أخذ مياه صيفية وانهم ينتظرون ريثما يتيسر للحكومة أن تعطيهم اياها والذي أراه مع ذلك أن البيع بهذا الشرط غير لازم الوجود ولا يصح القول بأنه لصالح الحكومة لأنه ولا ريب ينشئ روح المضاربة وتزداد به صعوبة مصلحة الري كثيرا

أما السودان ففيها من الصعوبات في سبيل الري كما في مصر والذي أراه أن لا تعطى مياه صيفية لهذه البلاد خلاف المقدار المتفق عليه بين اولى الشأن أى ما يمكن أن تستغنى عنه البلاد المصرية ولا يدخل في هذا الحصر الاراضى الواقعة في منطقة الامطار التي تختلف مواقيت الزراعة فيها عن اقيام مصر والري فيها لا ماس له بمقدار المياه الواردة للقطر المصرى وحيث أنه يقتضى النظر في المسألة من كل وجوهها فانا اعتقد ان من الصواب فحص شلالات النيل من وادى حلفا الى شبلوكة والبحث فيما اذا كانت في هذه المنطقة نقطة تصلح لاقامة سد وخران ثان وبهذه الوساطة يمكن اذخار زايده المياه التي يحتاج الامر اليها فيما اذا كان السد لا يعلى والذي أراه اذا أن يرسل ركاب مخصوص لهذا الغرض في ابتداء الشتاء الآتى لاستخراج مناسيب الشلالات ومسابجها بالتفصيل وهذا العمل يستغرق سنتين في الأقل وربما أكثر من ذلك وينبغي الشروع فيه بأسرع ما يمكن من الزمن

عندما كان من المحتمل إعلاء سد اصوان لم يكن حيث نمن ضرورة البحث في ذلك
والآن لما نشأ الشك والريب أرى ان الحاجة ماسة اليوم الى هذا الأمر ولا خفاء انتمنى
تيسر لنا جلب مقدار كبير من المياه من النيل الاعلى فوجب علينا الحال حيث نأخذ
طريقاً نلزمها في أقرب مكان للنقطة التي تحتاج لهذه المياه

ثم اتى في شهر فبراير سنة ١٨٩٧ بحث بحثنا ويجري في أمر الشلالات بين وادي حلفا^(١)
وحنك ووضع لجنى تقريراً في شكل كتاب أزرق فأنا الحق مع هذه المذكرة
مقطعات منه

وفي هذا التقرير بحث بالاجاز في الاماكن المحتمل موافقتها لغرض المقصود ووجدت
كثيراً منها غير صالحة تماماً ولكن لم أر عدم الصلاحية في واحد منها إلا يمكن الزوال
ومن المحقق تقريباً ان بين الشلال الثاني والسادس مواقع يستطاع تخزين المياه فيها
ولامندوحة أن مامن بناء مثل هذا إلا استدعت أقامته ولا ريب نفقات طائلة لبعد
المكان وألصعوبة النقل وقلة الرجال

فلو عدلنا عن مشروع اعلاء الخزان لانجد أماناً بما آخراً خلاف ما ذكر وعليه أرى
من الواجب الشروع في هذه المباحث في زمن قريب

والخلاصة انه وان كن التأخير يضعف الآمال حقيقة وان كان عدم اعلاء السد
يحرم مصر وسيلة عاجلة اقتصادية لزياة المياه فيها فلا يصح مع ذلك أن يقال بأن هذا
الامر عائق خطير يعيق تقدم القطر لأن هذا التقدم كن ولا يزال سائراً بسرعة غير
اعتيادية وأن السنين القليلة التي يكون فيها التقدم بطيئاً بالنسبة الى السرعة المذكورة
لا يعتد بها

فصر قد حصلت على نفع عظيم مقابل المبالغ التي أنفقتها على هذا صوان ويحكم بدون مشقة زائدة أن تنتظر الزمن الذي يتبين لنا فيه أي مشروع من المشروعات المختلفة هو المشروع الأنسب ويكون من شأنه زيادة الأراضي الزراعية عما هي عليه الآن ^(١)

(امضا) جارسن

مصر في ٤ مارس سنة ١٩٠٥ مستشار نظارة الأشغال العمومية

(١) سيرد في تقرير اللورد كورلسنة ١٩٠٤ أرقام جمعها المستروب وأدرجتها في مذكرة رعتها لجناحه وضمن هذه الأرقام دلائل النسخين النظم التي نشأ عن أنظمة تخزين اصوان

ملحق ثمة ١

ترجمة ما كتبه جناب السير بنيامين بيكر من اصوان في ٢٥ فبراير سنة ١٩٠٥
الى جناب السير وليم جارمن بخصوص اعلاء سد اصوان

اولا - لما سئلت أن أبدي آرائي بشأن مشروع براد به اعلاء سد اصوان وذلك بأن يراد بناؤه بما يكفي لخزنة أمثل من المازية مما يجبره اليوم أجب أن ذلك يتوقف على معانيق السد ينضم بعد استماله سنتين والداوة مع مهندسكم في المحل ذاته . فالآن بعد أن أفت على السد أسبوعين وأكثر وبجئت في المسألة من كل وجهها وجدت أنه يجزى زيادة الاختبار في تشغيل السد حتى يمكن أي مهندس يمتد عليه وله معرفة بالتقدم العلمي الحديث (فما يتعلق بالضغط على السدود التي تحتاج في تعيينها الى معلومات دقيقة ومباحث رياضية صعبة جدا) أن يقدم على أن يبين بالضبط الدرجة التي يمكن رفع المياه اليها في الخزان بدون تقليل عمل الأمن الواجب في مثل هذه الاعمال المهمة

ثانيا - وعلى كل حال ليس في امكاني أن أشير باعلاء السد إلا بعد ما تكون الاشغال التمهيدية اللازمة في قطع النهر تحت السد (وهي التي تبشر في هذا السنة والسنة الآتية) وأعمال تعديل بعض الابواب بسهولة تشغيلها قد انتهت وصادف استعمالها نجاحا وعندما تم لي تجربة تشغيل السد وأخذ أحدث الابحاث الرياضية في أمره يتيسر لي حينئذ أن أبلغكم بدون مجازفة مقدار ما يمكن تغطيته اذا كان تحت وجوب التغطية ولكن الآن أشير بتأجيل هذه المسألة الى ما بعد السنتين الآتيتين

ثالثا - ولو سئلت أن أبدي الاسباب التي دعيت الى هذه المشورة فغير تردد في ذلك لما لهذا التقرير الوجيز تفاصيل اصطلاحية مجتهد وشروح رياضية غاية في الصعوبة أفضل صرف النظر عنها الى فرصة أخرى في هذا التقرير أراد أن أيقن بالاجتهاد وبعبارة غير قنينة نتيجة البحث الحقيقية في حالة السد كل يوم من أيام الأسبوعين الماضيين

رابعا - أن أول نتيجة وأهمها هي أن هذا السد لم يكن قط في خطر حينما من الاحيان ولو أن الموكل اليهم صيانته بالطبع ي قلقون احيانا ويخوفون عليه بسبب نحر الماء كتلا غير معلومة من الضفر في مجرى النهر تحت السد . فلهذا النتيجة الحسنى مصدرها عامل الامن الاكبر الذي شددت اللجنة المختلطة باعماله لاتقاء العوارض التي لا يتأتى لأي مهندس أن ينبيها . وجل ما عليه أن يتحقق من أن الضفر القائم عليه السد مقيم وبالحقيقة هو لا يعلم ما اذا كان في الضفر المحجوب تحت هذا السطح شيء من الشقوق . فتشغيل سد صوان ستين أدى إلى انقضا الضفر في مجرى النهر تحت السد وازاد في المعلومات عن زيادة ذات فائدة كبرى . وبناء على هذه المعلومات المستمدة أرى أنه يقتضى إقامة ضفيرة ممتدة تصان في نقطة السد التي فيها الابواب فلا يزداد الضغط على حجر أساس السد (زياد الماع في الحزان) الا ما يثبت نجاحها وأنت بالغرض المطلوب

خامسا - ولقد باحثت مهندسكم في تقاميل الاعمال التمهيطية واذا انما يتفقون رأيي على كل التفصيل هذا الشأن اذا لاجابة هنا للكلام على تلك الاعمال والعمل الوحيد خلاف الضفيرة التي بانته ضرورتها بسبب نحر المياه في أثناء السفين الماضيتين انما هو تقوية التكية بميل جسر النهر عند حائط الهويس الامامي لان المياه المنصبية من الابواب العليا قد فعلت في حجر مجراه فضيرة . فأعمال البناء والتكية بالديش اللازمة في تلك النقطة سهل اجراؤها عند فراغ الحزان أو في زمن الفيضان اذا أريد ذلك

سادسا - ومن الآن إلى أن يتم الاعمال التمهيطية يكون اندفاع الماء بالطبع محصورا ولو أن الضفيرة الحديثة قد قاومت الضغط إلى الآن لكنه لا يصح أن ينتظر مع ذلك دوام تلك المقاومة . فالاعمال التي تباشر الآن تجعل اندفاع الماء منتشرا في مساحة كبرى من الضفيرة وعندئذ لن الأصوب حفظ الماء في الحزان بنسبته الحالية ويجوز أن يكون أعلى من ذلك بقليل .

سابعا - قد تبينت في الختام ان مسألة اعلاء السد متوقف (فيما يخص الحسابات الهندسية) على استعمال أساليب الابحاث الرياضية الحديثة ويظهر ان الضغط على بناء السد يختلف باختلاف طبيعة الضفر القائم عليه السد بنسبة أشد مما كان يظن في السابق

ولما اكتشفت لى طبيعة العصور أخيراً في اصوان من القصر الذي حدث تحت السد قوى ظني في اني لو استملت هذه الطرق الحديثة بتدقيق لاحتل انها تمنع اعلاء السد اعلاء محسوسا فالبحث في هذا الموضوع اذا يقتضى بالطبع تأجيله لعدم المعلومات الكافية عندي فيه انما أقول ان الحسابات الهندسية التي عرضها على مهندسو الحكومة مع الرسوم الموضوعه فيها يختص بتعليه السد هي صحيحة مضبوطة من كل الوجوه وانه بحسب الطرق السابقة يكون في الامكان اعلاء المياه بلاخلاف الى الدرجه المطلوبة ارتكانا في ذلك على عامل الأمن المعتاد

ثامنا - هذا والمساءلة المراد الوقوف عليها هي حل عامل الأمن المعتاد كافي في سد اصوان مع ملاحظة الصوالح الكبرى المسندة اليه . أقول ان أساسات السد قد استندت نفقة جسمه وأزيلت الى قاع أعني مما كان في رسوم شروط بنائها فبالنظر لثقل والاعتناء في اجراء هذا العمل تأتلي يومان الأيام أن أميل الى قبول عامل أمن أقل مما كان مقررا في الأصل ونظرت الى امر تعليه السدين الاستحسان ولكنه لا يتأتى الى الآن للأسباب التي ذكرتها بالاختصار في هذا التقرير أن أشير بتقليل عامل الأمن بل اوجب على نفسي تأجيل رأي النهائي الى أن تكون الأعمال الجارية الآن قد ظهرت نتيجهها

ثامسا - وحيث انه قد أشيع ان بناء السد فيه ارتجاج فثني عن اندفاع المياه من البوابات فأنا أقول - ان هذا الارتجاج لا يخشى له عاقبة على الاطلاق ولا يعتد به في الثلاثين سنة الماضية باشرت مئات من التجارب بالاكات في موضوع ارتجاجات حاصله في مبان متنوعة وأقول ان اندفاع المياه من بوابات السد لا يحدث منه ارتجاج محسوس بهم أكثر مما يحدث منه عندهم ووعبره ذات أربع عجلات على طريق مافوقه .

عاشرا - وقد أفادتني الإقامة على السد مدة أسبوعين فائدة كبرى فان من يشاهده لاول مره لا بد من أن يتقرر في ذهنه أن المياه فعلها شديد جدا على البناء ولكنني تفحصت بناء السد بكامله وتبين لي أنه ولو أن اندفاع المياه كان فيما مضى أشد تأثيرا مما يكون في المستقبل مع ذلك لم يحدث للحجر من أحجار السد عوارما في خلال السنتين الماضيتين وعليه فاني أعاد هذا السد وأنا على يقين من ثباته حتى لا يتأتى منه لكم قلق لانه امر مخيف اجبالا ولا يستدعي ترميمات مستعجلة أو هي توجب نفقات طائلة

حادى عشر - نعم كان فى الامكان - فى بادى الامر - اجراء الاعمال التحفظية
واقامة الضفيرة الحجرية تحت السد وجعل هذا الاعمال جزءاً من شروط البناء الاصلية
لكن لو جرى ذلك لتأخر الانتفاع بالحزان سنة أخرى على انه يمكن الآن اجراء تلك الاعمال
اقامة الضفيرة بالسهولة والسرعة عنهما وتكون نفقاتها أقل من ذى قبل وعليه فلا يصح
اعتبارها أعمال صيانة أو أعمال غير متطورة لان المقدّر كان ان الاعمال التحفظية لازمة
تحت السد ولكن ليس بالمقدار الذى أظهره الاختبار

ثم أرى من جهة أخرى انه بعد اجراء هذا الاعمال قطعياً بالاتقان الواجب لا يستدعى
الامر فى المستقبل الاقليل من النفقات من أجل الصيانة والترميم

تحريراً فى ٢٥ فبراير سنة ١٩٠٥ (الامضا) بيكر

ملحق ثمة ٢

ترجمة مستخرجة من تقرير عن إقليم دنقله

المجزء الثاني

في المقارنة بين عدة شلالات لاختبار موقع يقام فيه سد وخزان

أولاً - إذا قمصت مواقع الشلالات بين اصوان وحلث من وجه عام يرى ان موقع اصوان هو الموقع الاكثر موافقة من جميع الأوجه لاقامة سد كبير فيه وخزان يجتمع اليه المياه . والمستسجلات لتخاض ذلك الى التمام متوفرة وهي صلاحية الصخر هناك واتساع النهر وانتساب مياهه في زمن الصيف الى عدة مجار قليلة الغور . ولما كان انحدر النهر قبلي الشلال الاول في مسافة منه قدرها ثلاثمائة ونحسة وأربعون كيلومترا $\frac{1}{12500}$ كان المكان موقعاً ملائماً لخزن المياه على نسبة ما يكون للسد من الارتفاع . وأيضاً فان الزراعة في تلك الناحية قليلة جداً والآكام على كلا الجانبين تحف بالضفتين وذلك كانت تلك الآكام من طبيعتها ضوابط صالحة لمياه الخزان

ثانياً - ان مادون موقع اصوان موافقة للسد والخزان أربعة مواقع هي بالنسبة خبير ثم دال ثم حنك ثم وادي حلفا . وقد وضع دوجتيرج رسوماً عن موقعي خبير وحنك بين فيها بالضبط قطاع النهر عندهما ثم غور المياه هناك الى غير ذلك من البيانات

ثالثاً - أما موقع خبير فكثير الملائمة للسد من أوجه عديدة فان حجر الجرانيت هناك جسد شديد الصلابة وغور المياه فيه قليل لا يتجاوز (بحسب مآطله دوجتيرج المذكور) مترين . نعم ان مقلساته كانت في عام ١٨٥٧ وهو عام جاعت مياهه صفه قليلة قلة غير اعتيادية ولكن ذلك الغور كيفما كان الامر لا يمكن أن يكون كثيراً ولو في متوسط السنين . أما عرض ميل النيل في ذلك الموقع فيبلغ ١٥٥٠ متراً كما في موقع اصوان تقريباً وعرض الكتلة الحجرية هناك ٤٠٠ متراً وهي في أعلى زاوية ٦٠ الى ٧٠ . هذا والاعمال الجانبية التي يقتضي مباشرتها على كلا الضفتين من أجل سد على البناء ستكون نفقاتها كثيرة لأنها تستدعي إقامة جناحين سادين طوليين . أما الارتفاع

سطح الارض عند حافة المسيل فلا تتجاوز ١٠ أمتار عن منسوب التخاريق ومن ثم تذهب الارض صعودا تدريجيا ميل خفيف . وأما ما يجعل موقع خير على نوع ما غير صالح للتخزين فهو انه هو في منتهى الشلال الثالث حتى يصح أن يقال انه جزء منه

وفرق المنسوب في مسافة من النهر قدرها ٦٣ كيلومترا فيما بين أبو فاطمه وخير يبلغ ١١ الى ١٢ مترا والانحدار $\frac{1}{100}$. وبذلك يكون مكان التخزين قليل المساحة ولكي يجتمع فيه المقدار المطلوب من المياه يقتضى أن يكون السد على الجدار . ثم اذا أقيم السد في تلك النقطة تصير الارض قبلي خير وقرهاا وتخلها مغورة عيها الخزان أما أرض الزراعة ولو كانت أوسع من متوسط أرض الزراعة في الجزء البحري من بلاد النوبيا فليست مع ذلك بكبيرة وبما أن أكثر القرى مهجورة فلا تكون الخسارة على الاهالي فاحشة . ثم إن سكة حديد السودان السائرة بجانب النيل عند كدين تصبج هي أيضا مغورة بالمياه ويستدعي أمرها حينئذ تغييرا كليا في تخطيطها . والحاصل أن موقع خير يستحق النظر فيما لو أريد إقامة خزان صغيره يكون ملحقا لخزان اصوان

رابعا - أما موقع دال فقد يصح أن يقام فيه سد وهو رأس الشلال الثاني إذا ن فرق المنسوب بينه وبين عماره (مسافة اثنين وثلاثين كيلومترا جنوبا) هو ثلاثة أمتار فقط . وفيما بعد ذلك الى خير تنبسط مياه النيل . تقسمه في مسافة منه قدرها مائة وعشرون كيلومترا بميل متوسط قدره $\frac{1}{300}$

والنهر عند دال واسع جدا تعترض مجراه جزر ضخمة حجرية فتقسم ماءه الى ثلاثة مجار رئيسية أكبرها يظهر أنه يسير عند رأس الشلال لآزاء الضفة الشرقية . ثم إن اندفاع المياه هناك شديد ومقدارها جسيم حتى يخشى أن يكون غورها بعيدا جدا حتى في زمن الغيض (التخاريق) ولا يعلم مقدار انخفاض المياه في تلك النقطة الا اذا سبر المجرى بالمحسات في ذلك الأوان . لكن الدلائل على أن القور أعنى فيها بما في خير واصوان بكثير وهذا ما يليق الرية في موقع دال من حيثية إقامة سد فيه . والذي يجبذ كره أن الضور وكلة الجرائنيت ظاهرة في مواضع كثيرة من النهر ولكن الماء هناك غير منسبعة الى شعاب عديدة كما في موقع اصوان والخارج حده غير واضح كوضوحه عند اصوان أو عند خير ثم إن أعمال الوقاية الجانبية للسد تكون مستعجلة لأن أكلم الجرائنيت هناك متقاربة الى النهر على كلتا ضفتيه لاسيما الشرقية منهما . ولذا كان عنى المياه في ذلك الموقع

لا نمنع من إقامة سد فيه . ففي الامكان جعله بأى ارتفاع يراد . وعلى كل فيه الخزان
ستغمر نواحي فركه وكوشه وجنس وأراضيها لكن الزراعة في تلك الأنحاء ليست بذات
أهمية كبرى . والشئ السئ الذى يكون من ذلك أن خط السكة الحديد السودانى
ستغمر المياه قلبه واقع على ضفة النهر بين فركه وكوشه وموقعه منخفض وطبيعة الارض
هناك تحول دون نقله إلا بالمال الكثير الذى يذهب في نفس العصور ونقر السرايب

خامسا - يرى موقع حنك لأول وهلة أنه ملائم لإقامة سد واطمئ فيه يكون
من شأنه اعلاء قاع النهر وسطح مائه على الدوام وتقليل الارتفاع الذى يجب أن تصل
اليه المياه في زمن الصيف من أجل الري وأما طبيعة الكتلة الصخرية في المجرى وموقعها
ففي حد ذاتها مهما ملائمتان للشروع . ولما كان الموقع في الطرف الشمالى لمنطقة ممرى
أبو قاطمة التى فيها أهم زراعات دنقلة فلا مشاحة في أنه اذا أمكن اعلاء درجة الماء
على الدوام في طول أمطار معدودة لتسبب بذلك أحوال الري تحسنا عظيما . على أنه اذا لم
يكن في السد عدد كاف من الفتحات لانساب المياه منها طلقا في أيام الفيض (التحاريق)
لتعالت المياه كل عام في مسافة مديدة أمامه ولا خفاء ان ارتفاعها على هذه الصورة
لا يبعد أن يضر أراضي زراعية فسيحة فيتلف مزروعاتها وليس ذلك فقط بل يؤدى
الى غرق بلاد مهمة مثل الحفير ودنجله الجديد وغيرهما . فاذا لم تمل المسامح
المضبوطة وتستقصى مناسيب الفيض في عدة سنين متوالية يستحيل تقدير ما يكون
لسد متين يقام هناك من المفعول ولا بد من أن يحسب مقدار ما تزيده المياه في الفيض
بغاية الدقة والضبط . هذا وموقع حنك لا يصلح لأن يكون موقعا للخزان . وإقامة
سد تحزن فوقه المياه يؤدى الى غرق قسم عظيم من الاقليم سنويا ولما كانت أرض
البلاد على جانبي النيل أكثر اتساعا وتسطيحا من غيرها كان السد يستدعى عديد بطرقه
من كلا الجانبين الى مدى بعيد . والشلال من حثية أخرى صالح لسد مثل هذا
فان الجرائنيت هناك على ما يرى أصم والجزر عديدة . وقد سرد وجتريج المتقدم ذكره
غور مياه النهر في صيف ١٨٦٧ فحينئذ أن أعق ما في مجاريها هناك لا يتجاوز مترين
وستين ستغمرها

سادسا - ان موقع وادى حلفا أوجاى وان كان شلالها باغاية الملاحة لمصلحة لكنه لا يصلح لتخزين الماء وفوق هذه النقطة جنوبا تستعلى أرض التيل المستعملة متواليا يبلغ تسعة وأربعين مترا في مساحته منه قدرها مائة وتسعة وسبعون كيلومترا بمعنى ان الميل يكون واحدا على أربعة الاف (١٠٠٠٠)

سابعا - اذا قورنت المواقع المتقدم ذكرها بموقع اصوان يجب أن لا يعرج دائرة الزمن ان ليس في جنوبى اصوان حجر جبرى فكل ما يستدعه العمل من الجير يجب أن يستجلب من جهات بعيدة فيزيد ذلك في نفقة البناء زيادة تذكر

ومما يجيد ذكره في الختام هو أن موقع اصوان من حيث صلاحته لا قام عند واتساع البقعة التي تخزن المياه فيها أكثر المواقع ملائمة. أما موقع خيرف كموقع اصوان من حيث السد وربما كان أفضل منه ولكن من حيث الاتساع فأقل منه بكثير. وأما موقع دال فجلا من ذلك فانه من حيث المتسع صالح كصلاحية موقع اصوان ولكن بالنظر الى بعد غور الماء فيه فبناه السد هناك أكثر صعوبة وأكثر نفقة أما موقع خنك فلا يذكر من حيث المتسع لانه لا يصلح لتخزين الماء لانه على مستوى الأرض الواقعة فوقه جنوبا. ثم ان موقع وادى حلفا قليل الصلاحية لابل عديهما من حيث المتسع لأنه واقع في ذيل نسيق من الجنادل

ومما ذكر في هذا السدد أن مصلحة الرى طالما قالت بوجوب اقامته في نقطة قريبة بقدر الامكان من البلاد التي ترسل المياه اليها وذلك لتقليل التبخير والارتشاح وغير ذلك مما ينقص مقدار الماء فإذا كان ما تقدم واجب العمل به (ولا يخال الا كذلك) يتحذر أن اقامة مقارنته بين موقع اصوان والمواقع الأخرى الواقعة الى جنوبه بوقوع اصوان أفضل المواقع وهو أيضا أقربهم الى الشمال وعلى ذلك ولو كانت السدود تقام فيما بعد على الجنادل الجنوبية فسد اصوان على الدوام لازم حتما

١٨٩٧ أبريل سنة

الامضا جارسق

وكيل نظارة الاشغال العمومية

نظارة الداخلية

قرار بإلقاء مجلس محلي حلوان (٣)

نظم الداخلية

بعد الاطلاع على القرار الصادر في ٢ يناير سنة ١٨٩٦ بتشكيل مجلس محلي حلوان
وبعد الاطلاع على القرار الصادر في ٤ يوليو سنة ١٩٠٢ بشأن تشكيل واختصاصات
المجالس المحلية

وبعد الاطلاع على ما قرره مجلس محلي حلوان بمجلسه المتعقد في ٥ فبراير سنة ١٩٠٥
بأن يعرض للحكومة أن الميراثية الحالية لا تسمح بالقيام بالأعمال المناسبة لحالة المدينة
ويطلب منها أن تقرر ما وافق له بها التحسين الحالية

وبعد الاطلاع على قرار القومسيون العالي بتاريخ ٢٨ فبراير سنة ١٩٠٥ بطلب
اصدار قرار من نظارة الداخلية بمحل مجلس محلي حلوان وتسليم أعماله لنظارة الأشغال
المعمارية

قررتا ماهوات

(المادة الأولى)

يحل مجلس محلي حلوان ابتداء من ٣١ مارس الجاري

(المادة الثانية)

تسلم أعمال مجلس محلي حلوان لنظارة الأشغال المعمارية

مصر في ١٣ مارس سنة ١٩٠٥ (٧ محرم سنة ١٣٢٣) مصطفى فهمي

مديرية الدقهلية

قرار بتنفيذ لائحة تسوير الاراضى القضا بالمطرية (دقهلية) (*)

مدير الدقهلية

بعد الاطلاع على المادة السادسة من قرار نظارة الداخلية الصادر بتاريخ ١٥ يونيه سنة ١٨٩٣ بشأن تسوير الاراضى القضا

١٢ مارس
سنة ١٩٠٥

قرروا هوات

(المادة الاولى)

تسرى أحكام قرار نظارة الداخلية الصادر في ١٥ يونيه سنة ١٨٩٣ المنوّه أعلاه على ناحية المطرية التابعة لمركز دكرنس

(المادة الثانية)

يسرى مفعول هذا القرار بعد نشره بعشرة أيام بالجرائد الرسمية م

تحريراً بالمنعومة في ١٢ مارس سنة ١٩٠٥

مصطفى ماهر

(*) التوقيع المصرية في ١٨ مارس سنة ١٩٠٥ وجه ٥٢٤

نظارة المحقانية

قرار مجلس تأديب الكتبة المحققين بالمحافظات والمديريات في أعمال محاكم المراكز
صادر بعد تصديق مجلس النظارة بمجلسه ١٢ يناير سنة ١٩٠٥ (*)

نحن ناظر المحقانية

بعد الاطلاع على الأمر العالي الصادر في ٢٤ مايو سنة ١٨٨٥ بتعيين مجلس
التأديب قررنا ما هوأت

(المادة الاولى)

مجلس تأديب الكتبة المحققين بالمحافظات والمديريات للاشتغال بأعمال محاكم المراكز
أو بالقضايا المفيدة بالجدول المخصوص تشكل كما يأتي

أولا - المحافظ أو المدير التابع له الكاتب المحال على مجلس التأديب بصفة رئيس
ثانيا - فيما يتعلق بالمحافظات أو المديريات التي بها محكمة كلية : رئيس النيابة
وفما يتعلق بالمحافظات أو المديريات الأخرى : النائب القائم بإدارة النيابة
الموجودة بالجهة بصفة عضو

ثالثا - مندوب عن نظارة الداخلية

(المادة الثانية)

في حالة غياب الرئيس أو رئيس النيابة أو النائب أو حصول مانع له عن الحضور يحل
محلّه في هيئة المجلس القائم مقامه في المديرية أو في النيابة حسب الأحوال
تحريرا بمصر في ١٨ يناير سنة ١٩٠٥ إبراهيم فؤاد

نظارة الداخلية

تعديل زمام الادارة بجملة مديريات (*)

ناظر الداخلية

قرر ادخال التعديلات الآتية في جدول أسماء البلاد

مديرية القهيلية

مركز المنصورة

فصل عزبة أبو خريم بكر شماله الثانية عن ناحية كوم التعالب و اضافتم اعلى ناحية
ميت جراح كافصلت وأضيف عزبه الاولى

١٦ مارس
سنة ١٠٥

مركز دكرنس ومركز المنصورة

فصل عزبة الخواجه بتقرى قسطندى انبساء عن ناحية الصلاحيات بمركز دكرنس
واضافتها على ناحية ميت محمود بمركز المنصورة

مركز دكرنس

اضافة عزبة ورنه ابراهيم افندى فهى التى استجبت بناحية الصلاحيات على العدد
التابع لهذه الناحية

مديرية البحيرة

مركز أبو حصص

فصل عزبة باغوص بك عشقيان التى كانت باسم مرقص افندى نجيب هى وعزبة
الروضه ملك البلد المولى اليه المستجدة عن ناحية برسىق و اضافتم اعلى ناحية كفر عزاز

مركز اتباى ومركز أبو حصص

فصل عزبة حسين عبدالسلام وشركه الشهيرة بالعوامرى عن ناحية أبو الشفاف بمركز
اتباى و اضافتم اعلى ناحية الابقعين بمركز أبو حصص

مديرية القيسوم

مركز سنورس

اضافة عزبة محمد افندي لبيب المستحجة بناحية طاميه الى ناحية كفر محفوظ

مديرية المنيا

مركز المنيا

فصل عزبة سعيد بك عبد المسيح عن ناحية صفط الحمار الغربية و اضافتها على ناحية صفط الحمار

مركز بني مزار

فصل عزبة يوسف بك اوزير عن ناحية بني علي و اضافتها على ناحية زفة أم الساس

مديرية أسيوط

مركز ملوى

فصل عزبة جلال باشا عن ناحية الشيخ ضيكة وجعلها بلدا قائمة بذاتها باسم ناحية عزبة جلال باشا

مركز أبنوب

جعل ناحيتي القوطا وأولاد بدر ناحية واحدة باسم القوطا وأولاد بدر

العدد التابع لتاحية المعابده هو واحد لا أربعة كما في الجدول ما

تحريرا في ١٦ مارس سنة ١٩٠٥ - ١٠ محرم سنة ١٣٢٣

مصطفى فهمي

نظارة الداخلية

قرار باعتماد فرع جمعية الرفق بالحيوان بالفيوم (*)

ناظر الداخلية

بعد الاطلاع على الامر العالى الصادر بتاريخ ١٢ جادى الثانية سنة ٢١٢ (٢٠ فيفري سنة ١٨٩٥) بشأن الاجراءات التى تتخذ نحو الحيوانات المريضة والغير صالحة للعمل وعلى الامر العالى الصادر بتاريخ ٢٨ محرم سنة ١٣١٥ (٢٨ يونيه سنة ١٨٩٧) بشأن ذلك ايضا

٢٢ مارس
سنة ١٩٠٥

وحب قد تشكل فرع مخصوص بمدينة الفيوم لجمعية الرفق بالحيوانات وجعل هذا الفرع تحت رئاسة حضرة مدير الفيوم

فتناء على طلب رئيس جمعية الرفق بالحيوانات

قرر ما هوآت

(المادة الاولى)

يعتمد لدى الحكومة الفرع الذى تشكل بمدينة الفيوم لجمعية الرفق بالحيوانات وتشمل أعماله دائرة مديرية الفيوم جميعها

(المادة الثانية)

على مدير الفيوم تنفيذ هذا القرار ويتدنى العمل به بعدمضى ثلاثة أيام من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية ما

تحريرا بالقاهرة فى ١٦ محرم سنة ٢٢٢ - ٢٢ مارس سنة ١٩٠٥

مصطفى فهمى

نظارة الداخلية

قرار بتعريف مصاريف معالجة الحيوانات وتطبيقها في كافة جهات القطر المصري (*)

ناظر الداخلية

بعد الاطلاع على المادة الاولى من الامر العالى الصادر بتاريخ ٣٠ نوفمبر سنة ١٨٩٥
بشأن الرق بالحيوانات

وبعد الاطلاع على القرارات الصادرة بشأن اعتماد جمعية الرق بالحيوانات وفروعها
وتحديد تعريفات لمصاريف المعالجة والتطبيق

قرر ما هو آت

(المادة الاولى)

تعريف مصاريف معالجة الحيوانات التي يؤتى بها الى مستشفيات جمعيات الرق
بالحيوانات في كافة جهات القطر المصري تكون كياتي

٥٠ عن كل رأس من أنواع الخيل والبغال والجمال والمواشي في اليوم الواحد
(٢٤ ساعة)

٢٥ عن كل رأس من نوع الجير في اليوم الواحد (٢٤ ساعة)

(المادة الثانية)

مصاريف التطبيق (تركيب النعال) للدواب بالمستشفيات المذكورة تكون على
الاكثر ١٢ قرش لكل رأس من نوعي الخيل والبغال و ٨ قروش لكل رأس من نوع الجير

(المادة الثالثة)

تلقى أحكام القرارات السابقة المختصة بتعريفات مصاريف المعالجة والتطبيق

(المادة الرابعة)

يسرى مفعول هذا القرار بعد نشره بالجريدة الرسمية بثلاثة أيام

تحريرا بالقاهرة في ١٦ محرم سنة ١٣٢٢ (٢٢ مارس سنة ١٩٠٥) مصطفى فهمي

(*) الواقع المصرية في ٢٥ مارس سنة ١٩٠٥ وجه ٥٩٢

نظارة المالية

قرار بتعديل هيئة تشكيل مجلس تأديب نظارة المالية (*)

ناظر المالية

بعد الاطلاع على الأمر العالي المؤرخ ٢٤ مايو سنة ١٨٨٥
وبعد الاطلاع على القرار الصادر في ٥ ديسمبر سنة ١٨٩٢ بتشكيل مجلس تأديب
هذه النظارة وعلى القرار الصادر في ١٧ سبتمبر سنة ١٩٠٣ بإلغاء القرار السابق وتعديل
تشكيل المجلس المذكور

٢٦ مارس
سنة ١٩٠٥

وبعد تصديق مجلس النظارة

قرر ما هو آت

تعدل تشكيل مجلس تأديب نظارة المالية بالكيفية الآتية
مراقب الأموال المقررة بصفة رئيس
مراقب الأملاك الحرة
ناظر ادارة السكرتارية بصفة أعضاء
نائب من قسم القضايا) يعينهما ناظر المالية /
أحد مفتشي هذه النظارة

تحريرا بالقاهرة في ٢٦ مارس سنة ١٩٠٥

(الامضا) أحمد مظلوم

(*) الوثائق المصرية في ٢٩ مارس سنة ١٩٠٥ وج ٦٢٣

نظارة المالية

قرار بتعديل هيئة تشكيل مجلس تأديب مصلحة الجمارك (٣)

ناظر المالية

٢٦ مارس
سنة ١٩٠٥

بعد الاطلاع على الامر العالي المؤرخ ٢٤ مايو سنة ١٨٨٥

وبعد الاطلاع على القرار الوزاري الصادر في ١٤ اكتوبر سنة ١٨٨٩ بتشكيل
مجلس تأديب مصلحة الجمارك وعلى القرارات الوزاريين الصادرين في ١٤ فبراير
سنة ١٨٩٣ و ٤ مارس سنة ١٩٠٢ بتعديل تشكيل المجلس المذكور

وبعد تصديق مجلس النظار

قرروا ما هوآت

(المادة الاولى)

تعدل تشكيل مجلس تأديب مصلحة الجمارك بالكيفية الآتية

مدير عموم مصلحة الجمارك أو من يقوم مقامه في حالة غيابه	بصفة رئيس
أمين كرك اسكندرية أو من ينوب عنه	بصفة أعضاء
أمين كرك المنجودية أو من ينوب عنه	
أمين كرك الدخان	
رئيس سكرتارية مصلحة عموم الجمارك	

(المادة الثانية)

على مدير عموم مصلحة الجمارك تنفيذ هذا القرار

تحريرا بالقاهرة في ٢٦ مارس سنة ١٩٠٥

(الامضا) أحمد مظلوم

نظارة المالية

قرار بتعديل هيئة تشكيل مجلس تأديب مصلحة عموم البوسطة (*)

ناظر المالية

بعد الاطلاع على الامر العالى المؤرخ ٢٤ مايو سنة ١٨٨٥
وبعد الاطلاع على القرار الوزارى الصادر فى ١٤ يونيه سنة ١٨٨٥ بتشكيل مجلس
تأديب نظارة المالية والمصالح التابعة لها وعلى القرار الوزارى الصادر فى ١٩ اكتوبر
سنة ١٨٩٤ بتعديل تشكيل مجلس تأديب مصلحة عموم البوسطة
وبعد تصديق مجلس النظار
قرر ما هو آت

٢٦ مارس
سنة ١٩٠٥

(المادة الاولى)

تعدل تشكيل مجلس تأديب مصلحة عموم البوسطة بالكيفية الآتية
مدير مصلحة عموم البوسطة بصفت رئيس
وكيل ادارة عموم البوسطة } بصفة أعضاء
واثنان من رؤساء الاقسام }

(المادة الثانية)

على مدير عموم مصلحة البوسطة تنفيذ هذا القرار
تحريرا بالقاهرة فى ٢٦ مارس سنة ١٩٠٥
(الامضا) أحمد مظلوم

(*) الوثائق المصرية فى ٢٩ مارس سنة ١٩٠٥ وجه ٦٢٣

نظارة الداخلية

قرار باعتماد فرع جمعية الرفق بالحيوان بالمتيا (٣)

ناظر الداخلية

بعد الاطلاع على الامر العالى الصادر بتاريخ ١٣ جادى الثانية سنة ١٣١٣ (٢٠ نوفمبر سنة ١٨٩٥) بشأن الاجراءات التى تتخذ نحو الحيوانات المريضة والغير مألوفة
لعمل المعدل بالامر العالى الصادر بتاريخ ٢٨ محرم سنة ١٣١٥ (٢٨ يونيو سنة ١٨٩٧)
وجب قد تشكل فرع مخصوص بمتندالمتيا لجمعية الرفق بالحيوانات وجعل هذا الفرع
تحت رئاسة حضرة مدير المتيا فبناء على طلب رئيس جمعية الرفق بالحيوانات
قرر ما هوآت

(المادة الاولى)

يعتمد لدى الحكومة الفرع الذى تشكل بمتندالمتيا لجمعية الرفق بالحيوانات وتشمل
أعماله دائرة مديرية المتيا جميعها

(المادة الثانية)

على مدير المتيا تنفيذ هذا القرار ويتدى العمل به بعدمضى ثلاثة أيام من تاريخ نشره
بالجريدة الرسمية ما

تحريرا بالقاهرة فى ٢١ محرم سنة ١٣٢٣ (٢٧ مارس سنة ١٩٠٥)

مصطفى فهمى

مديرية النيبا

قرار بتنفيذ لائحة تسوير الاراضى القضا بجملة بلاد بمديرية النيبا (٢)

مدير النيبا

٢٠ مارس
سنة ١٩٠٥
بعد الاطلاع على المادة السادسة من قرار نظارة الداخلية الصادر بتاريخ ١٥ يونيه سنة ٨٩٣ بشأن تسوير الاراضى القضا

قرار ما هوآت

(المادة الاولى)

تسرى أحكام قرار نظارة الداخلية الصادر فى ١٥ يونيه سنة ٨٩٣ المشار اليه على
التواحى الآتية :

١	ناحية الفكرية التابعة لمركز أبو قرقاص	عدد
١	معصرة سمالوط التابعة لمركز سمالوط	»
١	بني مزار	»
١	مغاغة	»
١	الفشن	»
٥		

(المادة الثانية)

يسرى مفعول هذا القرار بعد نشره فى الجريدة الرسمية بعشرة أيام ما
تحرير بالنيبا فى ٢٠ مارس سنة ١٩٠٥ مليون عثمان

مديرية المنيا

قرار بشأن نظافة الطرق ببنسدر المنيا (٢)

مدير المنيا

بناء على المادة (٢٤٨) من قانون العقوبات للماكم الاهلية والمادة (٢٤٠) من قانون العقوبات للماكم المختطة

٢٢ يناير
سنة ١٩٥٥

وعلى القرارات الصادرة من الجمعية العمومية بمحكمة الاستئناف المختطة بتاريخ
٢٨ مايو سنة ١٨٩٥ و ٢١ ابريل سنة ١٨٩٦
قرر ماهوات

(المادة الاولى)

جميع الأوساخ الناتجة من الاستعمال وكذلك الكثرة لايجوز وضعها في الطريق العام
إلا بين العجبر والساعة ٨ افرنكي صباحا ويكون وضعها على حافة العتوار أو بجانب باب
المنزل أو المخزن لرفع بعرفة خدمة الطرق

(المادة الثانية)

لايجوز تنقيض الأبسطه والسجايد والأغطية وغيرها بالأبواب والنوافذ
والبلكونات المطلة على الطريق العام بعد الساعة ٨ افرنكي صباحا

(المادة الثالثة)

لايجوز إلقاء المياه وغيرها من الشبابتك والنوافذ الأخرى على الطريق العام

(المادة الرابعة)

تسري أحكام هذا القرار داخل بنسدر المنيا

(المادة الخامسة)

كل من خالف أحكام هذا القرار يعاقب بغرامة من خمسة قروش الى خمسة وعشرين قرشا والمخالفات المتوة عنها بالمادتين الثانية والثالثة من هذا القرار يصير اثباتها ضد أصحاب الاملاك الذين يشغلون أما كمهم أو ضد المستأجرين لها

(المادة السادسة)

يجرى العمل بهذا القرار بعدمضى ثلاثين يوما من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية
تحريرا بالنيابة في ٢٢ يناير سنة ١٩٠٥ (١٦ القعدة سنة ١٣٢٢)
سليمان عثمان

محافظة السويس

قرار بشأن نظافة الطرق بالسويس وضواحيها (*)

محافظ السويس

بعد الاطلاع على القرار الصادر من المحافظة بتاريخ ١٢ ابريل سنة ١٩٠٤
وبناء على المادة (٢٤٨) من قانون العقوبات للعالم الاعلى والمادة (٢٤٠) من
قانون العقوبات للعالم المختلطة
وعلى القرارين الصادرين من الجمعية العمومية بمحكمة الاستئناف المختلطة بتاريخ
٢٨ مايو سنة ١٨٩٥ و ٢١ ابريل سنة ١٨٩٦

قررهاوات

(المادة الاولى)

جميع الأوساخ الناتجة من الاستعمال وكذلك الكأسة لا يجوز وضعها في الطريق العام
إلا بين الفجر والساعة الثامنة افرنكي صباحا ويكون وضعها على حافة الترتوار أو بجانب
باب المنزل أو المخزن لترفع بحرفة خدمة الطرق

(٥) الوقع المصرية في ٥ ابريل سنة ١٩٠٥ وجه ٦٨٨

٣٠ يناير
سنة ١٩٠٥

(المادة الثانية)

لا يجوز تنقيض الأبسطة والسجايد والأعطية وغيرها بالأبواب والنوافذ
والبلكنات المطلّة على الطريق العام بعد الساعة الثامنة أفرنكي صباحاً

(المادة الثالثة)

لا يجوز إلقاء المياه وغيرها من الشبائك والنوافذ الأخرى على الطريق العام

(المادة الرابعة)

تسرى أحكام هذا القرار داخل مدينة السويس وملحقاتها بما فيها بورفوق

(المادة الخامسة)

كل من خالف أحكام هذا القرار يعاقب بغرامة من خمسة قروش إلى خمسة وعشرين
قرواً والمخالفات المتوّه عنها بالمادتين الثانية والثالثة من هذا القرار يصير انباتها ضدّ
أصحاب الأملاك الذين يشغلون أما كمهم أوضد المستأجرين لها

(المادة السادسة)

يلغى القرار الصادر من المحافظة بتاريخ ١٢ ابريل سنة ١٩٠٤

(المادة السابعة)

يجرى العمل بهذا القرار بعد مضيّ ثلاثين يوماً من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية

نحريراً بالسويس في ٣٠ يناير سنة ١٩٠٥ - ٢٤ القعدة سنة ١٣٢٢

ابراهيم حليم

مديرية الشرقية

قرار بشأن نظافة الطرق ينسدر الزقازيق (٩)

مدير الشرقية

بناء على المادة (٢٤٨) من قانون العقوبات للجمهورية والمادة (٢٤٠) من قانون العقوبات للجمهورية المختلطة

٢٠ مارس
سنة ١٩٥٥

وعلى القرارات الصادرة من الجمعية العمومية بمحكمة الاستئناف المختلطة في ٢٨ مايو سنة ١٨٩٥ و ٢١٩ أبريل سنة ١٨٩٦

قرروا هوأت

(المادة الأولى)

جميع الأوساخ الناتجة من الاستعمال وكذلك الكأسة لا يجوز وضعها في الطريق العام إلا بين الثقب والساعة ٨ أفرنكي صباحا ويكون وضعها على حافة الترنوار أو بجانب باب المنزل أو المخزن لترفع بمعرفة خدمة الطرق

(المادة الثانية)

لا يجوز تنقيص الأبسطه والسجاجيد والاعطية وغيرها بالابواب والنوافذ والمكونات المطلة على الطريق العام بعد الساعة ٨ أفرنكي صباحا

(المادة الثالثة)

لا يجوز إلقاء المياه وغيره من السبايل والنوافذ الأخرى على الطريق العام

(المادة الرابعة)

تسري أحكام هذا القرار داخل بند الزقازيق

(المادة الخامسة)

كل من خالف أحكام هذا القرار يعاقب بغرامة من خمسة قروش الى خمسة وعشرين قرشا والمخالفات المنوّه عنها بالمادتين الثانية والثالثة من هذا القرار يصير اثباتها ضد أصحاب الاملاك الذين يشغلون أماكنهم أو ضد المستأجرين لها

(المادة السادسة)

يجرى العمل بهذا القرار يعلمضى ثلاثين يوما من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية ما
تحريرا بالرقايق في ٢٠ مارس سنة ١٩٠٥ (١٤ محرم سنة ١٣٢٣)
محمد عجب

بلدية الاسكندرية

لائحة تنفيذية لرسوم المحاجر ببلدية الاسكندرية (٣)

رئيس القومسيون البلدى بالاسكندرية

بعد الاطلاع على القرارات الصادرين في ١٤ يناير سنة ١٩٠٤ و ٢٨ أكتوبر سنة ٢٠ مارس سنة ١٩٠٤ المتعلقين برسوم المحاجر

وعلى القرار الصادر من القومسيون البلدى في أول مارس سنة ١٩٠٥ وصادق عليه
عطوفة ناظر الداخلية بمكاتبة رقم ١٨ مارس سنة ١٩٠٥

قرر ما هو آت

المادة الاولى - تحصل رسوم المحاجر بمقتضى التعريفة المقررة في المادة الاولى
من القرار الصادر في ١٤ يناير سنة ١٩٠٤ وفي المادة ٢ من القرار الصادر في ٢٨ أكتوبر
سنة ١٩٠٤

المادة الثانية - تنشأ مراكز تحصيل وملاحظة في المواضع التي تعينها المصلحة ويجوز للبلدية أن تجرى التحصيل في نفس الحجر أو عند خروج المهتمات من فرن الجير أو دخولها في المدينة أو في محطة التصدير أو الورود إذا كان النقل بواسطة السكة الحديدية وتعطى للعريضة اتصالات مينة فيها الرسوم المحصلة وعليهم أن يبرزوا تلك الاتصالات عند مرور المهتمات أمام مراكز الملاحظة الكائنة بين المهاجر والمدينة وكذا كلما طلب منهم ذلك عمال البلدية

المادة الثالثة - لا ينبغي أن يزيد محمول العربات في كل نوع من أنواع المهتمات عما هو وارد في المادة الأولى من القرار السابقة الإشارة إليه الصادر في ١٤ يناير سنة ١٩٠٤ وكل محمول يزيد عما هو مقرر له ينقص إلى الحد المقرر وعلى صاحب الشأن في هذه الحالة أن يدفع للسلطة نزع الزاد من المحمول لو شئت أو أن يدفع الرسوم على تلك الزيادة فوراً وعلى المصلحة أن تجرى كل ما رأت لزوماً لذلك مقاس مكعبات العربات التي يستعملها الحجارة لا تفتق مما إذا كان تكعبها هو المنصوص عليه في القرار

المادة الرابعة - يجوز للمصلحة في حال شحن المهتمات بالسكة الحديدية أن تكتفي ببيان الوزن الموضع في بوليسات النقل

المادة الخامسة - على صناع الجير الموجودة أفرانهم في داخل مراكز التحصيل أن يدفعوا على الحجارة عند دخولها كامل الرسوم المينة في القرارين الصادرين في ١٤ يناير و ٢٨ أكتوبر سنة ١٩٠٤ وهذه الرسوم ترد إليهم عند دفعهم الرسوم على الجير وذلك بأن يقدموا إيصالين عن رسوم حجارة بمبلغ ٣٦ مليماً عن كل عربة من الجير خارجة من الأفران وبذا تصير الرسوم المستحق على الممول دفعها على عربة الجير التي دفعت الرسوم على أبحارها هي ٤٤ مليماً

وتعطى دائماً اتصالات اسمية لصناع الجير عن الرسوم التي يدفعونها على الأبحار

المادة السادسة - يجوز عند حصول مخالفة أو تأخير في الدفع أو غش أو شروع فيه أن تسترد رخصة التشغيل بعد الاتفاق على ذلك مع الحكومة

المادة السابعة - المباني التي تعاقم في الجهات الخارجة عن مراكز التحصيل نسرى عليها رسوم المحاجر الخاصة بالجحر والجير المستعملين فيها بواقع ٤٠ مليما عن كل متر مكعب من البناء

وتسوى هذه الرسوم في نهاية البناء بعد تكعيبه بحضور صاحب الشأن وعلى هذا الأخير أن يودع قبل الشروع في البناء تأمينا تعينه المصلحة بحسب أهمية المثلث المقضى تشييده والفرق بالزيادة أو النقص الذي يتضخ من التكعيب النهائي يسوى بحسب الحالة إما لصاحب الشأن وإما للبلدية

المادة الثامنة - المهمات السارية عليها رسوم المحاجر وبصيرادخالها بالادفع الرسوم عليها توقع من أجلها فضلا عن الرسوم غرامة توازي قيمة الصنف المهرب ورئيس المصلحة هو الذي يأمر بهذه الغرامة وإذا لم تدفع على الفور تضبط المهمات المشروعة في تهريبها وتباع بواسطة المصلحة وبصيرتحتها حقا مكتسبا للبلدية وذلك بلا إخلال بنصوص المادة ٦

المادة التاسعة - رخص المحاجر التي تعطىها مصلحة مباني الحكومة وتبلغها البلدية في كشف شهرية تعيد بعد ابلاغها في دفتر معد لذلك نذكر فيه تواريخ إعطائها وتواريخ تجديد ها ٤ الاسكندرية في ٢٠ مارس سنة ١٩٠٥

رئيس القومسيون البلدى
محمود صدق

مجموعة
قـرارـات ومنشـورات
الحكومة المصرية
سنة ١٩٠٥

مجموعة الثلاثة شهور الثانية



(المطبعة الاميرية بمصر)
١٩٠٥

مديرية الغربية

تحوطات صحية ضد تعفن المياه بطنطا (*)

قــــــــرار

نحن مدير الغربية

أول ابريل
سنة ١٠٥

حوصا على الصحة العمومية وبعد الاطلاع على المادة السادسة من قرار ١١ مايو سنة ١٨٩٥ وعلى قرار اللجنة الصحية بمديرية الغربية بتاريخ أول ابريل سنة ١٩٠٥

قرر ماهوات

(المادة الأولى)

من ٨ ابريل سنة ٩٠٥ لغاية ٤ اكتوبر سنة ٩٠٥ يمنع اخذ مياه للشرب من الجزء الداخل في مدينة طنطا من ترعتي الجعفرية والقاسد من النقطة الواقعة تجاه وابور قومية المياه لغاية وابور الجعايشه منتهى درابزين المجلس المحلي

(المادة الثانية)

كل من يخالف احكام هذا القرار يعاقب بغرامة لا تزيد عن مائة عرش أو بالحبس مدة لا تزيد عن سبعة ايام

تحريرا في أول ابريل سنة ١٩٠٥ - ٢٦ محرم سنة ١٣٢٢ حسن رضوان

مديرية المنيا

تحوطات صحية ضد تعفن المياه بمقاعه (منيا) (*)

قــــــــــــــــرار

مدير المنيا

أول ابريل
سنة ١٩٥٠

بعد الاطلاع على قرار نظارة الداخلية الصادر بتاريخ ١١ مايو سنة ١٨٩٥
وعلى قرار اللجنة الصحية بمركز مقاعه الصادر بتاريخ ١٤ مارس سنة ١٩٥٠
وبعد مصادقة نظارة الداخلية
قرر ما هوات

(المادة الاولى)

يعاقب بغرامة لا تزيد عن ١٠٠ قرش أو بالسجن مدة لا تتجاوز الأسبوع كل من يتجاربى
على إلقاء قاذورات في ترعة على باشافهمى المارة بوسط مساكن مقاعه أو يستعمل
مامها لأى غرض كان

(المادة الثانية)

يجل بهذا القرار بعد نشره بالجريدة الرسمية بثلاثة أيام ما
تحريرا بالمنيا في أول ابريل سنة ١٩٥٠ (٢٦ محرم سنة ١٣٢٣)
سليمان عثمان

(*) الواقع المصرية في ١٥ ابريل سنة ١٩٥٠ وجه ٧٥٩

نظارة الاشغال العمومية

منع رى الاراضى الشرافى ابتداء من ١٥ مايو (٣)

بعد الاطلاع على الامر العالى الصادر فى ١٧ صفر سنة ١٣٢١ (١٥ مايو سنة ١٩٠٣)
وبناء على ما عرضه علينا جناب وكيل النظارة لرى قد قررنا ما هوآت

١٠ ابريل
سنة ١٩٠٥

(المادة الاولى)

من ١٥ مايو المقبل يمنع رى الأراضى المعروفة بوجه عام فى الاقاليم البحرية بالاراضى الشرافى (ومن ضمنها البرسيم الخفاف) المخصصة لزراعة الذرة أو الزراعات الأخرى التى تعد أرضها بالكيفية التى تعديها الاراضى لزراعة الذرة (ولا يشمل هذا المنع الأراضى المعدة لزراعة الأرز فى الجهات التى يرخس فيها بهذه الزراعة ولا الاراضى المعدة لزراعة الخضر والمقافى والسسم والبقول السودانى ولا الاراضى المخصصة للزراعات التى يمكن ادراؤها بعناية اآبار التى لاتصل بينها وبين ترعة من الترعى بل هى تابعة فقط من طبقات الارض ولا الجزر التى تحيط بها المياه من كل جهة ولا السواحل الواقعة على فرعى النيل الشرقى والغربى ومحصورة بين النيل وشواطئه) ويبقى ممنوعا الى يوم يعين فيما بعد بقرار ادارى

(المادة الثانية)

من يخالف قرارنا هذا يعاقب بالعقوبات المنوّه عنها فى الامر العالى المشار اليه آنفا

(المادة الثالثة)

على جناب مفتش عموم الرى وحضرته مديرى الوجه البحرى تنفيذ قرارنا هذا كل منهم فيما يخصه ما

القاهرة فى ١٠ ابريل سنة ١٩٠٥

ناظر الاشغال العمومية

حسين نجرى

مديرية الشرقية

تحوطات صحية ضد تعفن المياه بمركز الزقازيق (شرقية) (*)

قــــــــــــرر

مدير الشرقية

بعد الاطلاع على قرار اللجنة الصحية بمركز الزقازيق بتاريخ ٩ يونيو سنة ١٩٥٤
وعلى قرار نظارة الداخلية بتاريخ ٩ ماي سنة ١٨٩٥
وبعد مصادقة نظارة الداخلية

قرر ما هو آت

(المادة الاولى)

كل من يتجارى على صرف مياه في البركة الموجودة بحرى نالحيثشوبل بسطه يعاقب
بغرامة لا تزيد عن مائة قرش أو بالحبس مدة لا تتجاوز الاسبوع

(المادة الثانية)

يسرى مفعول هذا القرار بعد مضي ثلاثة أيام من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية

تحريرا بالزقازيق في ١٠ ابريل سنة ١٩٥٥ (٥ صفر سنة ١٣٢٣)

حسن واصف

مديرية بنى سويف

قرار بتنفيذ لائحة بيوت العاهرات بندرييا (٢)

مدير بنى سويف

بعد الاطلاع على المادة السادسة عشر من لائحة بيوت العاهرات الصادرة من نظارة
الداخلية بتاريخ ١٥ يولييه سنة ١٨٩٦
قررهاوات

١٠ ابريل
سنة ١٩٠٥

(المادة الاولى)

يجرى العمل بلائحة بيوت العاهرات المذكورة آتفا في بندرييا

(المادة الثانية)

يسرى مفعول هذا القرار بعد مضي ثلاثين يوما من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية ما

حريه بنى سويف في ٥ صفر سنة ١٢٢٣ (١٠ ابريل سنة ١٩٠٥)

مصطفى صرى

(٢) الواقع المصرية في ١٧ ابريل سنة ١٩٠٥ وجه ٧٧٥

نظارة الداخلية

تعديل زمام الادارة بمجملة مديريات (*)

ناظر الداخلية

قرر ادخال التعديلات الآتية في جدول أسماء البلاد

مديرية الشرقية

مركز الزقازيق

فصل عزتي الحاج علي شعبان وورثة سليمان الجندي عن ناحية كفر النعال
واضافهما على ناحية شوبك بسطة

١٧ ابريل
سنة ١٩٠٥

مديرية البحيرة

مركز دمنهور

اضافة ناحية عزبة مصطفى نساري قبودان التي صارت مملوكة لخسرو بك وسميت
باسمه على العدد التابع لناحية دمنهور

مركز كفر الدوار

فصل عزبة قطب جوده عن ناحية الكريون و اضافتها على ناحية عمل الزجاج

مركز أبو حص

فصل عزتي زكي افندي القبيلة والبحرية عن ناحية الجرادات و اضافتها على ناحية
القروي

مركز شبراخيت

فصل عزبة جوي محمد الغربية عن ناحية أورين و اضافتها الى ناحية اريمانيه

» » صالح محمد عن ناحية فروزي و اضافتها على ناحية عزبة يوسف حنا

مديرية جرجا

مركز طهطا

فصل نجع الصوالح ونزلة حامد عن ناحية كوم بدر وجعلها ناحية قائمة بذاتها باسم
الصوالح

مركز البلينا

فصل نجع العربا عن ناحية العربا المدفونة وجعلها بالناقطة بذاتها باسم في منصور ما
تحريرا في ١٧ ابريل سنة ١٩٠٥ - ١٢ صفر سنة ١٣٢٢ محظوظ فهمي

استقبال رسمي الكونت دي ندي بوليسمة توزير ووزكي
وكيل دولة النمسا والمجر السياسي وقنصلها الجنرال في مصر (*)

في منتصف الساعة الحادية عشرة من صباح يوم السبت ٢٢ ابريل سنة ١٩٠٥
استقبل الجناب العالي الخديوي بسرائر عابدين استقبالا رسميا وبالاحتفال المعتاد
جناب الكونت دي بوليسمة كوزير ووزكي وكيل دولة النمسا والمجر السياسي
وقنصلها الجنرال الجديد في مصر الحائز لرتبة معتمد فوق العادة ووزير مقوض
فرغم الى اجناب العالي كذب اعتماده حيث كان سموه الرفيع في قاعة الاستقبال
الكبرى والى جانبيه حضرات النظار وبارموظفي الديوان الخديوي ثم ألقى الكونت
هذا الخطاب

(مولاي)

تكرم جلالة مولاي الامبراطور وجعلني وكلا سياسيا وقنصلا جنرالا للنمسا
والمجر في مصر في الشرف أن أرفع اليكم الكريمة أوراقي اعتمادي لدى سموكم
بهذه الصفة

وقد سررت بهذا التعيين الذى أنباهى به وأعتمه فرصة لأعرب لسموكم عن اميال جلالة الامبراطور نحو جنابكم الرفيع وأؤكد لسموكم أن حكومة النمسا والمجر لاتزال مستعدة على الدوام لتمثل بعلائق الصفاء والوثام التى لم تتغير لحظة بين بلاد جلالة الامبراطور وبين الاقطار التى تحت حكم سموكم

على أن التعليمات التى تلقيتها توافق هذه العواطف تمام الموافقة وأعد من سعدى أن أبذل من منتهى الجهد ما يؤهلنى لتوجهات سموكم وثقتكم العالية ويمكننى من احكام الصلات التى تربط مملكة النمسا والمجر بهذا القطر العجيب الذى لا يذكر اسمه فى العالم كله الا كان عنوان الخصب والخيرات

واذ كانت مصالح البلادين السياسية لايتلائمها والحمد لله نقطة خلف أوزاع وكان بينهما من خطوط الملاحة الكبرى ما يزيد فى قوة المواصلات ونظامها ويجعلهما أنسب بقطرين متناجين فقد أخذت على نفسى أن أعمل بكل قواى لتنمية العلاقات التجارية بين الأمتين والسعى فيما يعود عليهما بالخير العظيم من حيث المصالح الاقتصادية

وان سموكم لتعتنون شديد الاعتناء برقى بلادكم فى جميع وجوه الحياة العمومية وقد أمضيت ست سنوات فى عاصمة النمسا وتفضلتم بعد ذلك فواصلتموها بزياراتكم السنوية فأنتم تعرفون الديار النمساوية حق المعرفة وتعملون فوق كل ذى علم بموارد البلادين وما يحتاجان اليه . لذلك أجزئى بكل احترام على أن ألتبس كريمة معونة سموكم فى القيام بمهمتى الجديدة وأرجو من جنابكم الرفيع أن تقبلوا دعوائى بسعادة ذاتكم الكريمة

فأجاب مولانا الخديوى المعظم بهذا الخطاب الشريف

(يا جناب الوكيل السامى)

أتناول أوراق تعيينكم وكيلا سيلسيا وقنصلًا جنرالًا للنمسا والمجر فى مصر وأتلقى بكمبير امتنان وعظيم شكران مابلتغونى من شريف عواطف جلالة الامبراطور نحوى وحسن اميال حكومة جلالته نحو بلادى

وإني مسرور بالتعليمات التي ألقيت اليكم وأرجو منكم يا جناب الوكيل السياسي أن تعتقدوا أنكم ستجدونني على الدوام مستعداً لمساعدتكم على القيام بها والعمل بموجبها لأنني عالم بما يجب على من الشكر لجلالة الامبراطور على جميل انعطافه وبما عندى لبلادكم التي أحفظ لها أجل الذكرى وأشعر بالهناء والارتياح كلما عدت إليها

وعلى ذلك فإن مهمتكم ستكون سهلة عليكم ولا تجدون إلا أنواع المساعدة على توثيق العلاقات الحسنة التي تربط البلدين وتتمية مصالحهما التجارية

فأنا أرحب بكم وأرجو منكم يا جناب الوكيل السياسي أن تبلغوا جلالة الامبراطور أجل عبارات الامتنان والثناء وأن تتقبلوا خالص شكرى على ماتنتيم لشخصى وبلادى من الخير والسعادة

وكانت تؤدى التعظيم العسكرى لجناب الوكيل السياسى الجديد فضيلة من أورطة المشاة الثالثة بالموسيقى

وقد أطلقت المدافع من القلعة في أثناء هذا الاستقبال ٤

نظارة الداخلية

قرار بوليس اسكندرية - الغاء نقطتي بوليس المينا وتشكيل قسم بوليس جديد (*)

ناظر الداخلية

بعد موافقة سعادة ناظر المالية

قرر ما هو آت

(المادة الاولى)

ألغيت نقطة بوليس المينا الغربية ونقطة بوليس المينا الشرقية بالاسكندرية

(المادة الثانية)

يشكل في مينا الاسكندرية قسم بوليس مسجد تابع لمحافظة المدينة باسم
(قسم مينا الاسكندرية)

(المادة الثالثة)

قسم مينا الاسكندرية المسجد يشمل أعمال أرصفة الجسر التابعة الآن لقسم
مينا البصل ودائرة نقطة بوليس المينا الغربية الملغاة

(المادة الرابعة)

دائرة نقطة بوليس المينا الشرقية الملغاة تكون تابعة الى قسم بوليس المنشية

(المادة الخامسة)

على محافظ الاسكندرية تنفيذ هذا القرار ما

تحريرا بالقاهرة في ٢٠ صفر سنة ١٣٢٣ (٢٥ ابريل سنة ١٩٠٥)

(مصطفى فهمي)

نظارة المحاكمات

قرار بتعديل زمام القضاء بالسكندرية (٢)

نحن ناظر المحاكمات

بعد الاطلاع على المادة الثامنة من الأمر العالي الصادر في ١٤ يونيه سنة ١٨٨٣
المستعمل على لائحة ترتيب المحاكم الأهلية (المعدل بالأمر العالي الصادر في ١٤ فبراير
سنة ١٩٠٤)

وعلى المادة الثانية من الأمر العالي الصادر في ١٤ فبراير سنة ١٩٠٤ بشأن تشكيل
محاكم المراكز

وعلى القرار الصادر في ١٥ يناير سنة ١٩٠٥ بتشكيل محاكم المراكز
ولما كان من الضروري تعيين دائرة الاختصاص القضائي فيما يتعلق بقسم منا
الاسكندرية الذي أنشئ حديثاً
قررنا ما هوأت :

(المادة الاولى)

تشمل دائرة اختصاص محكمة المنشية الجزئية زيادة على قسمي المنشية والجرك
قسم منا الاسكندرية

(المادة الثانية)

تشمل دائرة اختصاص محكمة مركز الجرك زيادة على قسم الجرك قسم منا
الاسكندرية ما تحريراً بمصر في ٢٥ أبريل سنة ١٩٠٥ (ابراهيم فؤاد)

نظارة الاشغال العمومية

تقسيم مديرية الفيوم الى خمسة أقسام من حيث يرى (*)

ناظر الاشغال العمومية

بناء على ما عرضه علينا جناب وكيل النظارة لرى قدقررنا ما يأتى :

٢٠ ابريل

سنة ١٩٠٥

(المادة الاولى)

يجعل اقليم الفيوم من حيث لرى خمسة أقسام بغير لكل منها مهندس خاص به ويكون هؤلاء المهندسون الخمسة تابعين لباشمهندس واحد له مهندس مساعد وذلك من أول مايو سنة ١٩٠٥ . أما الخمسة الأقسام المذكورة فهي :

أولا

قسم التزلة ومركزه قصر الجبالى . ويشتمل هذا القسم على بحر التزلة وفروعه من عند أبو النور (كوبرى السكة الحديدية الى الفرق) الى نهاية البحر المذكور مع بحر قصر البنات ويشمل ذلك جميع المنطقة الواقعة قبلى خور التزلة وغربيه ما خلا منطقة صغيرة تروى من بحر تظون بعد اجتياز به بحر التزلة .

ثانيا

قسم اطسا ومركزه مدينة الفيوم ويشتمل هذا القسم على ما يأتى :

- (أ) جميع البحر الواقعة فى مواطى الفرق خلف نصبه تظون
- (ب) جميع المنطقة الداخلة فى منطقة صرف الطاجن وحدها البحرى بحر التزلة من عند فقه الى أبو النور والشرق والقبلى بحر الفرق والغربى بحر تظون
- (ج) جميع البحرا الآخذة من بحر يوسف على ضفته اليسرى من عند قنطرة فقه بحر التزلة القديمة الى كوبرى شركة السكة الحديد فى مدينة الفيوم ويكون حده هذه المنطقة الغربى بحر إبيح العالى وبحر إبيح الواطى ثم خور إبيح ومصرف الشحات

ثالثا

قسم أبو كساه ومركزه ابنشواى ويشتمل هذا القسم على ما يأتى .

(أ) بحر دسبا مضافا اليه ترعة مطول بعد تعديلها

(ب) بحر ثلاث

(ج) بحر الغربية وفرعيه وهما أبو كساه وجنشو

(د) بحر سنور

(هـ) بحر سنهور

رابعا

قسم سنورس ومركزه سنورس ويشتمل هذا القسم على ما يأتى :

(أ) بحر الزاوية

(ب) بحر ترسا

(ج) بحر سنورس

(د) بحر النله

(هـ) بحر دار الرماد

(و) بحرى علام والعدوه بمطر طارس

خامسا

قسم سيله ومركزه الروضه . ويشتمل هذا القسم على بحر سيله من عندفه وبحر عبدالله وهى وسائر الفروع ويكون حد القسم الغربى من هذه المنطقة خور بلا من عند هواره الى نقطة اتصاله بخور طاميه وأيضا مصرف طاميه الى بركة قارون

(المادة الثانية)

يكلف المهندس المساعد بالاسم مهندس بالمنطقة الصغرى الآتى بيانها :

(أ) بحر حسن واصف من اللاهون الى بحر الترة

- (ب) بحريوسف من اللاهون الى المدينة المنورة
 (ج) رعة العجوز الآخذة من رعة اللاهون وتروى المنطقة الواقعة بحري بحريوسف
 من اللاهون الى بحريه
 (د) بحريه واره قبلى رعة حسن واصف الآخذة من عند اللاهون
 (هـ) الابجر الصغيرة الآخذة من بحريوسف على جانبه الايمن من قنطرة بحريه
 الى بحري طاميه القديم

(المادة الثالثة)

على جناب مفتش عمومى قلى تنفيذ قرارنا هذا ما

القاهرة فى ١٨ ابريل سنة ١٩٠٥
 ناظر الاشغال العمومية
 حسين خرى

نظارة المالية

قرار منع صيد الأسماك في جميع بحيرة قارون من أول مايو لغاية يونيو سنة ١٩٠٥ (*)

نحن ناظر المالية

بعد الاطلاع على المادة العاشرة من الأمر العالي الصادر في ٢٦ ديسمبر سنة ١٩٠٣
بخصوص صيد الأسماك قررنا ما هو آت

٢٩ إبريل
سنة ١٩٠٥

(المادة الاولى)

ممنوع الصيد كلية في جميع بحيرة قارون من أول مايو المقبل لغاية يونيو سنة ١٩٠٥
ومن يخالف ذلك تسحب منه الرخصة

(المادة الثانية)

القبطان المستحقان عن شهرى مايو ويونيه سنة ١٩٠٥ من أصل الرسم البالغ قدره
٢٠ جنيها مصرى عن كل مركب صيد يخصان على أفساط الاشهر الباقية من السنة
الجارية بواقع ما يخص القرش

(المادة الثالثة)

على مدير القنوم تنفيذ هذا القرار ما

تحريرا بمصر في يوم ٢٩ ابريل سنة ١٩٠٥ (٢٤ صفر سنة ١٢٢٣)

أحمد مظلوم

مديرية المنيا

مخطوطات حمية ضد نفعن المياه بيندر المنيا (*)

قرار

مدير المنيا

بعد الاطلاع على المادة السادسة من قرار نظارة الداخلية المؤرخ ١١ مايو سنة ١٨٩٥
وعلى قرار لجنة مديرية المنيا الصحية الصادر بتاريخ ١٠ ابريل سنة ١٩٠٥
وبعد مصادقة نظارة الداخلية
قرر ما هو آت

(المادة الاولى)

يعاقب بغرامة لا تزيد عن مائة قرش أو بلجيس مدة لا تتجاوز الاسبوع كل من تجارى
على إلقاء قاذورات أو غسل ملابس وحيوانات وأدوات منزلية أو الاستحمام أو التعرّز
بالتربة الدمارية الكائنة بالجهة الغربية بيندر المنيا من ابتداء فها لغاية كوبرى
القاريفة أو التعرّز على ضفافها

(المادة الثانية)

يسرى مفعول هذا القرار بعد نشره بالجريدة الرسمية بثلاثة أيام

تحريرا بالمنيا فى ١٢ ابريل سنة ١٩٠٥ سليمان عثمان

(*) الوقائع المصرية فى ٣ مايو سنة ١٩٠٥ وجه ٨٩٥

مديرية بنى سويف

المحلات العمومية بنى سويف - اضافة على كشف الاخطا المخصصة
لسكن العائلات فقط وليست معدة للتجارة (*)

قــــــــــــــــرار

مدير بنى سويف

بعد الاطلاع على المادة الثانية من لائحة المحلات العمومية الصادرة في ٩ يناير سنة ٩٠٤
وبعد الاطلاع على القرار الصادر من المديرية في ١٣ ابريل سنة ٩٠٤ المين فيه
الاخطا المخصصة لسكن العائلات فقط وليست معدة للتجارة

٢٦ ابريل
سنة ٩٠٥

قررها هوأت

(المادة الاولى)

الشوارع والحوارى والاماكن الكائنة فى الاخطا الآتى بيانها تضاف على الشوارع
والحوارى والاماكن السابق درجها بالقرار الموحى اليه وتعتبر من الاخطا المخصصة
لسكن العائلات فقط وليست معدة للتجارة فى بنى سويف وهى
أولا الشوارع والحوارى والاماكن الكائنة فى خط حوربه المحدود من البحرى
بشارع عربان ومن الغربى من ميدان حارث فشارع جرجس يعقوب لجسر
البحر الاعظم ومن القبلى بشارع جسر البحر الاعظم الموصل لشارع القشلاق
ومن الشرق بشارع القشلاق

ثانيا الشوارع والحوارى والاماكن الكائنة فى خط مقبل المحدود من البحرى
بجسر السكة الحديد ومن القبلى بشارع مقبل ومن الشرق بالمسقى الآخذة
من الترعۃ الابراهيمية ومن الغربى بالطريق الموصل من المحكة الاهلية الى
جسر السكة الحديد

ثالثا الشوارع والحواري والاماكن الكائنة في خط المنشية الجديدة المحدود من البحري بشارع مقبل ومن القبلي بجسر طراد البحر الاعظم ومن الغربي بالشارع الكائن غرب المحكة الاهلية المار على الاستبالة ثم ينتهي مغربا لمقول مصطفى افندي كامل القراوى حتى يتلاقى بشارع القسلاق ويستقيم مقبلا الى أن يتلاقى بالحد القبلي ومن الشرق بجسر طراد البحر الاعظم ومنه للسوق الآخذة من القرعة الابراهيمية

(المادة الثانية)

يسرى مفعول هذا القرار بعد سبعة أيام من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية ٤
تحريرا بيني سويف في ٢٦ ابريل سنة ١٩٠٥ (٢١ صفر سنة ١٣٢٣) مصطفى سري

نظارة المالية

قرار بتنفيذ عوائد الذبيح بيبسار (غرمية) (*)

نحن ناظر المالية

بناء على ما تدون بالمادة الثانية من الذكر يتوالى الخديوى الصادر بتاريخ ١٧ فبراير سنة ١٨٩٨ (١٩ رمضان سنة ١٣١٥) المختص بتحويل عوائد الذبيح وجواز سريان ذلك بجميع المدن الاخرى التي ينشأ فيها سلخانات وبناء على افادة مصلحة الصحة العمومية الرقبة ٩ ماوسنة ١٩٠٥ غرة ١٢ عن اتمام بناء سلخانة ايبسار التابعة لمركز كفر الزيات بمديرية الغربية
قرونا ما عوآت

(المادة الاولى)

تسرى أحكام المادة الاولى من الذكر يتوالى المشار اليه على سلخانة ايبسار ابتداء من ٢٠ مايو سنة ١٩٠٥ ٤
تحريرا بالقاهرة في ١١ ماوسنة ١٩٠٥ أحمد مظلوم

(*) الوثائق المصرية في ١٥ مايو سنة ١٩٠٥ وجه ٩٥٥

تظارة الداخلية

قرار بامتداد أحكام قرار ١٠ نوفمبر سنة ١٩٠٤ المختص بالتجار بحيوانات
الفصيلة البقرية والجلود الجافة والعظام لمدة ستة شهور (*)

ناظر الداخلية

١٤ مايو
سنة ١٩٠٥

بعد الاطلاع على المادة الرابعة من الامر العالي الصادر في ٢٧ يونيو سنة ١٩٠٣
بشأن الاحتياطات الاستثنائية المقتضى اتخاذها لمنع انتشار الطاعون البقري
وبناء على ما عرضه مدير عموم مصلحة الصحة

قرر ما هو آت

(مادة مفردة)

أحكام القرار الصادر بتاريخ ١٠ نوفمبر سنة ١٩٠٤ بمد العمل بها لمدة ستة شهور
مالم يتقرر إلغاؤه قبل هذا العهد

صدر بالقاهرة في ١٤ مايو سنة ١٩٠٥ مصطفى فهمي

تعديل زمام الادارة بمجملة مديريات (*)

ناظر الداخلية

قرر إدخال التعديلات الآتية في جدول أسماء البلاد

مديرية القفيلية

مركز كنس

فصل عزبة الخداده التي باسم على البغدادى عن ناحية عزبة ربيعة واضافتها على ناحية
عزبة المنجودية

١٦ مايو
سنة ١٩٠٥

(*) الوثائق المصرية في ٢٠ مايو سنة ١٩٠٥ وجه ٩٧٦

(*) الوثائق المصرية في ٢٠ مايو سنة ١٩٠٥ وجه ٩٧٥

مديرية البحيرة - ومديرية الغربية

مركز شبراخيت ومركز سوق

فصل جزيرة الرحمانية عن ناحية الرحمانية بمركز شبراخيت بمديرية البحيرة و اضافتها على بندر سوق مديرية الغربية وذلك فيما يتعلق بالاعمال الادارية وهذه الجزيرة ليست وارده بالجدول لعدم وجود مساكن فيها

مديرية القيسوم

مركز القيسوم ومركز سنورس

فصل عزبة دردير براني وعزبة ورنه نادرس ابراهيم من ناحية سينرو بمركز القيسوم و اضافتها على ناحية أبو اكسله بمركز سنورس

مركز المساء

فصل ٢٦ عزبة عن ناحية الشواشنه ^(١) التي صحه اسمها كفر الشواشنه وسبع عزب عن ناحية قصر الجبالى ^(٢) وجعل الثلاث وثلاثين عزبة المذكورة ناحية قائمة بذاتها باسم كفر المشركه يتبعها اثنتان وثلاثون عزبة

مركز سنورس

فصل عزبة عطيه على عن ناحية السعيديه و اضافتها على ناحية سنهور البحيره تقسيم ناحية الروضة والثمانى وعشرين عزبة التابعة لها ^(٣) الى ثلاث بلاد احداها باسم الروضة ويتبعها ست عزب بمافيها النقطة التي تقررت لاقامة العربان والثانية باسم عزبة الكومى ويتبعها اثنتا عشرة عزبة والثالثة باسم عزبة أصلان ويتبعها ثمانى عزب

صحف عدد العرب التابعة لئناحية المرموز لها بعلامة هكذا (١) هو ٣٤ يعاقبها العرب المستعبد لا ٢٠ كما فى الجدول

صحف عدد العرب التابعة لئناحية المرموز لها بعلامة هكذا (٢) هو ٢٨ بمافيها العرب المستعبد لا ١٤ كما فى الجدول

صحف عدد العرب التابعة لئناحية المرموز لها بعلامة هكذا (٣) هو ٢٨ يعاقبها العرب المستعبد لا ١٤ كما فى الجدول

مديرية النيبا

مركز بني منار

فصل عزبة المودة عن ناحية أبو جرج واعتبارها ناحية فائقة بذاتها باسم ناحية المودة

مركز مفاعه

فصل عزبة نزلة شم البصل البحرية عن ناحية شم البصل (المكوّنة من ثلاث نزل) واعتبار النزلة المذكورة بلنة فائقة بذاتها باسمها المذكور وتسمية الناحية الأصلية باسم شم البصل القبيلة وهي مكوّنة من نزلتين

مديرية أسسيوط

مركز أسسيوط

جعل ناحية أولاد إبراهيم وأولاد الصغير ناحية واحدة باسم أولاد إبراهيم

فصل عزبة أولاد علي عن ناحية شطب وإضافتها على ناحية النيبا

تحريراً في ١٦ مايو سنة ١٩٠٥ - ١١ ربيع الأول سنة ١٣٢٣

مصطفى فهمي

صورة

ارادة سنية بشأن القاطن بمقامية الخديوية (*)

بتاريخ ٢٠ ربيع الاول سنة ١٣٢٣ (٢٥ مايو سنة ١٩٠٥) غمرة ٢

رئيس مجلس النظار عطوفتو باشا حضر تارى

حيث اننا عزمنا بعيشة الله تعالى على السفر الى خارج القطر فقد أنبناكم عنا وأقناكم
مقامنا مدة غيابنا للنظر في أشغال حكومتنا واصدار ما تستدعيه من الاوامر بما هو
معهود فيكم من الروية وكال الدراية وعند عزم عطوفتكم أيضا على السفر يتقدم
غيابكم سعادة حسين نخري باشا ناظر الاشغال والمعارف في أشغال الحكومة بالاتفاق
مع حضرات النظار الباقين بما تعهده فهم من حسن الخبرة بالأعمال وما يقررونه تصدره
الاورام تحت امضاء سعادتكم وأصدرنا أمرنا هذا لعطوفتكم للعمل به والعمل بموجب ما

عباس حلى

بلدية الاسكندرية

لائحة بشأن الكلاب وداء الكلب بمدينة الاسكندرية (*)

رئيس القومسيون البلدى بالاسكندرية

بعد الاطلاع على المادتين ١٥ و ٣١ من الامر العالى الصادر في ٥ يناير سنة ١٨٩٠
وعلى القرار الصادر من القومسيون البلدى في ٢٦ ابريل سنة ١٩٠٥ وصادقت
عليه نظارة الداخلية بمكاتبة رقم ١٢ ابريل وأخرى رقم ١٤ مايو سنة ١٩٠٥
غمرة ٢٧٣٧ حرف (ب) قرر ما هو آت

(*) الرقائم المصرية في ٢٧ مايو سنة ١٩٠٥ وجه ١٠٣٥

(*) الرقائم المصرية في ٢٧ مايو سنة ١٩٠٥ وجه ١٠٣١

(المادة ١)

على كل من لديه كلاب بأية صفة كانت أن يخاطر البلدية بذلك في سبيل ١٥ يوما موضحا في الاخطار محل اقامته وعدد الكلاب التي في حوزته وكل كلب يخاطره بهذه الصفة تعطى له غرامة تفيد بزيادة اسم صاحبه في دفتر خاص بذلك

(المادة ٢)

كل كلب يسير في الطرق العمومية مربوطا أو غير مربوط يجب أن يكون في عنقه طوق عليه صفيحة معدنية مينة عليها النمرة المسلسلة . المقيّد الكلب بها وتعطى الصفيحة المعدنية من البلدية بلا مقابل وإذا أراد صاحب الكلب أن يتحمل عصاريف عملها فيجب أن تكون موافقة من حيث الشكل للنموذج المعمد من المجلس البلدى

(المادة ٣)

للأمورية البلدية أن تأمر بواسطة اعلانات تنشر في الجرائد المحلية بأن الكلاب السائرة في الطرق العمومية يجب على حسب الظروف أن تكون مكمة أو مربوطة أو مكمة ومربوطة معا ويجب أن تكون الكمامة المستعملة موافقة للنموذج المودع بالمجلس البلدى

(المادة ٤)

الكلاب التي توجد هائمة في الطرق وليس في عنقها الطوق بالصفيحة المنصوص عليها قانونا تضبط وترسل الى المستودع البلدى وكذا يكون الحال في الكلاب التي تسير في الطرق العمومية بلا كمامة أو غير مربوطة في الاوقات التي يؤمر فيها بتكبيها أو ربطها ويقرر الطبيب البيطرى بالمجلس البلدى بوجه السرعة اذا ما كان من الواجب اعدام الكلاب المضبوطة بالصفة المتقدمة على الفور أو ابقاؤها تحت طلب أصحابها مدة خمسة أيام واعدامها بعد ذلك اذا لم يطلبوها

وإذا لم الكلب لصاحبه فعليه أن يدفع للبلدية مصاريف ارساله الى المستودع وحراسته وتغذيته بواقع ٤ قروش مصرية عن كل يوم أو جزء من يوم ولعمال البلدية أن يشرعوا في كل وقت في اعدام الكلاب الهائمة في الطرق سواء بالتسميم أو غيره اذا لم يكن في عنقها الصفيحة القانونية أو اذا لم تكن مكمة في الاوقات المأمور فيها بتكبيها وذلك بعد الاعلان في الجرائد المحلية

(المادة ٥)

على كل صاحب كلب مصاب بداء الكلب أو مشتبه في إصابته بهذا الداء وعلى كل إنسان مكلف بالعناية بكلب تلك الصفة أو بحراسته أن يخبر البلدية بذلك على الفور وعلى البيطريين الذين يدعون لمعالجة كلب بالصفة المتقدمة أن يقدموا ذلك الأخبار والحيوان المصاب أو المشتبه في إصابته بداء الكلب يجب في الحال وقبل أن يجيب السلطة الإدارية على الاخطار المرسل الهاتفة أن يحبس ويعزل ويبقى مفصولا تمام الانفصال عن الناس والحيوانات الأخرى وذلك لغاية إرساله إلى المستودع البلدى تحت الملاحظة

(المادة ٦)

إذا اتخعت إصابة حيوان بداء الكلب وجب إعدامه وعدم إرجاع ذلك بأية حجة كانت وإذا عضت كلاب أناسا وخيف من داء الكلب وجب وضعها تحت الملاحظة بالمستودع البلدى إذا أمكن القبض عليها بدون إعدامها وذلك إلى أن تنفخ حقيقة حالتها بواسطة التشخيص والكلاب التي تكون قد تواجدت مع كلاب أخرى أو حيوانات مصابة بداء الكلب أو التي يجوز أن تكون قد عضتها أو لامتسها تلك الكلاب أو الحيوانات يجب أن تعمد في الحال

(المادة ٧)

جميع النصوص الموجودة في هذه اللائحة متعلقة بإصابات بداء الكلب تسرى على جميع الحيوانات المصابة أو المشتبه في إصابتها بهذا الداء

(المادة ٨)

كل مخالفة للنصوص المتقدمة تكون المعاقبة عليها بغرامة لا تتجاوز مائة قرش مصرى ويسرى مفعول هذه اللائحة بعد شهر من نشرها في الجريدة الرسمية

الاسكندرية في ٢٠ مايو سنة ١٩٠٥ رئيس القومسيون

البلدى

الدكتور «محمود صدقي»

نظارة الداخلية

نقل بعض المحلات المقلقة للراحة والمضرة بالصحة والخطرة المندرجة في النوع
المذكور عليه بحرف (أ) من القسم الثاني الى القسم الاول (*)

قرار

ناظر الداخلية

بعد الاطلاع على المادة الثانية من الامر العالي الصادر بتاريخ ٢٨ أغسطس
سنة ١٩٠٤ بشأن المحلات المقلقة للراحة والمضرة بالصحة والخطرة

قرر ما هو آت

(المادة الاولى)

المحلات الآتية بيانها المندرجة في النوع المذكور عليه بحرف (أ) من القسم الثاني
من جدول المحلات المقلقة للراحة والمضرة بالصحة والخطرة تنقل الى النوع المذكور عليه
بحرف (أ) من القسم الاول من الجدول

محلات عمل الزبد

معامل المياه الغازية

(المادة الثانية)

الفقرة السادسة من النوع المذكور عليه بحرف (أ) في القسم الاول من الجدول
المذكور تعذر وتكمل بالكيفية الآتية :

مستودعات البقول وغيره من الزيوت أو الأجسام الدسمة القابلة للاشتعال

(المادة الثالثة)

الفقرة الأخيرة من النوع المدلول عليه بحرف (ا) في القسم الثاني من الجدول المذكور تعدل وتكمل بالكيفية الآتية :

كل محل صناعي وكل مستودع متعلقات يمكن أن ينشأ عنه أو عن تشغيله ضرر بالصحة العمومية

(المادة الرابعة)

يسرى مفعول هذا القرار من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية ما
تحريرا بالقاهرة في ٢٢ ربيع الاول سنة ١٣٢٢ - ٢٨ مايوسنة ١٩٠٥
مصطفى فهمي

نظارة المالية

شروط اعطاء أراضي الحكومة مجانا لاقامة كائيب عليها (*)

الشروط التي بموجبها تعطى أراضي الحكومة مجانا لاقامة كائيب عليها طبقا لقرار
مجلس النظارة الصادر بتاريخ ١٧ ابريل سنة ٩٠٥ المتدرج بالجريدة الرسمية الصادرة
في يوم السبت ٢٧ مايوسنة ٩٠٥ عدد ٥٩

١ - يجب تقديم الطلبات على استمارة نمرة ٧٧ (أملاك) التي يمكن الحصول
على نسخ منها مجانا لدى طلبها من جميع المديرات والمحافظات والمراكز
ومن ادارات تفتيش الكائيب أيضا

٢ - يجب على الطالبين استيفاء كافة البيانات الواردة باستمارة نمرة ٧٧ المذكورة
تماما مشتملة على مقدار ممتلكاتهم وموقع وحدود الارض المطلوبة ونوع
البناء التي يرغب الطالب اقامتها عليها والوسائل التي يري اتخاذها بخصوصياتها
وغير ذلك وتقديم هذه الاستمارة للدير أو محافظة المدينة أو المركز التابع له
أرض الكائيب المراد انشاؤه فيها

(٥) الواقع المنصورية في ٣١ مايوسنة ١٩٠٥ وجه ١٠٧٢

٣ - في حالة قبول الطلب مستوفيا حسب ما ذكر يؤخذ على الطالب اقرار بتوقع عليه منه بحضور مندوب من نظارة المعارف العمومية وعمدة الناحية واثنين من الاعيان بصفة شهود ويتضمن هذا الاقرار تعهده بما يأتي

(١) بحفظ المباني على الدوام في حالة منتظمة تليق بمدرسة أهلية ابتدائية لياقة مقبولة في كل حين

(ب) باستعمال العقار المذكور وبناءه للمدرسة أهلية ابتدائية

(ج) اسناد نظارة هذه المدرسة في جميع الأوقات الى شخص تشهد نظارة المعارف العمومية بكفائه لهذا الغرض

(د) ادارة هذه المدرسة واليعرفها طبقا لقواعد نظارة المعارف العمومية وطلبتها الجاري العمل بموجبها في الوقت الحاضر في شأن أمثال هذه المدارس

(هـ) جعل المدرسة المذكورة مفتوحة في كل وقت لمفتش نظارة المعارف العمومية

٤ - اذا رأت نظارة المعارف العمومية بعد اعطاء الارض أن الطالب لم يعم بتنفيذ أي مادة من مواد هذا التعهد أو غير جار تنفيذها كما يجب فلها أن تعطى في الحال اعلانا بذلك كناية للطالب أو لورثته أو من يحل محله ولها أن تستعمل كافة الطرق المناسبة بتوسط مندوبها شخصيا في ذلك تجنبا من ضرورة استرجاع العقار المذكور للحكومة وإن لم يتلاقى التقصير الذي يحصل في مدة سنة شهور بعد استلام الاعلان كناية فلنظارة المالية الحق في وضع يد على العقار الذي يؤول بهذه الحالة للحكومة أسوة أملاكها ٦

تحريرا في ٣٠ مايو سنة ١٩٠٥

نظارة المالية

قرار بتنفيذ عوائد الذبيح ببلغيا (مركز بنى سوييف) (*)

نحن ناظر المالية

بناء على مادتون بالمادة الثانية من الذكر يتوالى الحدوى الصادر فى ١٧ فبراير سنة ١٨٩٨
 (٢٩ رمضان سنة ١٣١٥) المختص بتصيل عوائد الذبيح وجواز سريان ذلك بجميع
 المدن الأخرى التى ينشأ فيها سلخانات

وبناء على اقادة مصلحة الصحة العمومية الرقيمة ٢٤ مايو سنة ١٩٠٥ عمرة ١٠ عن اتمام
 بناء سلخانة بليغيا بمركز بنى سوييف التى ستدار بعرفة شركة الاسواق

تقرر ما هو آت

(المادة الاولى)

تسرى أحكام المادة الاولى من الذكر يتوالى المشار اليه على سلخانة بليغيا ابتداء من ١٠
 يونيو سنة ١٩٠٥ م

نحررا بالقاهرة فى ٣٠ مايو سنة ١٩٠٥ أحمد مظلوم

(*) الوقف المصرية فى ٢ يونيو سنة ١٩٠٥ وجه ١٠٩١

نظارة الداخلية

قرار بتعديل المادتين الاولى والخامسة من لائحة انتخاب نواب
تجار الواردات بمجلس بلدى الاسكندرية (*)

ناظر الداخلية

بعد الاطلاع على لائحة انتخاب نواب تجار الواردات بمجلس بلدى الاسكندرية المصدق
عليها بقرارنا الصادر فى ١٣ فبراير سنة ١٩٠٤ ٧ يونيو سنة ٩٠٥

وبعد الاطلاع على التعديلات التى أجرتها لجنة جمعية تجار الواردات بالمادتين الاولى
والخامسة من اللائحة المذكورة

وبعد الاطلاع على الأمر العالى الصادر فى ٥ يناير سنة ١٨٩٠ بتشكيل مجلس بلدى
مدينة الاسكندرية

قررنا ما هو آت

تعتمد التعديلات المرفقة صورتها مع هذا التى أجرتها لجنة جمعية تجار الواردات
بالمادتين الأولى والخامسة من لائحة انتخاب تجار الواردات بمجلس بلدى الاسكندرية ما

تحريرا بمصر فى ٧ يونيو سنة ١٩٠٥ مصطفى فهمى

ملاحظ

التعديلات التى أجرتها لجنة جمعية تجار الواردات بالمادتين الاولى والخامسة من لائحة
انتخاب نواب تجار الواردات بمجلس بلدى الاسكندرية

(المادة الاولى)

المنتخبون (بالكسر) فى دائرة تجار الواردات هم الآتى بيانهم

التجار والمديرون الاول للشركات بالمساهمة وكذا المديرون الاول الوكلاء عن محلات
توريد تجارية رؤسائهم مقيمون في خارج الاسكندرية وترد اليهم بالجملة باسكندرية مباشرة
وبكيفية منتظمة بضائع مستوردة من الخارج لغرض من الاغراض الآتية وهي :

أولاً - بيعها أو تسليمها بالجملة

ثانياً - بيعها بالتجزئة وفي هذه الحالة يجب أن يكون المحل الذي يشتغلونه معداً
خاصة لذلك البيع ومقيد في دفاتر البلدية بأجرة أقل قيمتها خمسة وسبعون
جنيهاً مصرياً ولا ينبغي أن تستهلك البضاعة المباعة بالتجزئة أو تستعمل
في المكان الذي بيعت فيه

ثالثاً - استعمالها في صناعة وفي هذه الحالة يجب أن يكون محل الصناعة مقيداً
في دفاتر البلدية بأجرة أقل قيمتها خمسة وسبعون جنيهاً مصرياً

(المادة الخامسة)

قائمة المنتخبين (بالكسر) من تجار الواردات تضعها سنوياً لجنة مؤلفة من خمسة
أعضاء تعينها ذلك اللجنة المستدعية لجمعية تجار الواردات وتبقى القائمة ملصقة في مركز تلك
الجمعية وفي البورصة الخديوية والبلدية والمحافظه من ١٠ يناير الى ٢٥ منه والمطالبات
يجب أن ترفع الى الرئيس جمعية تجار الواردات في ميعاد غايته ٣١ يناير ويعطى الرئيس
ايضاً الاكل مطالبة وللتنخب (بالكسر) الذي يعارض في قيد اسمه منتخب آخر أن يقدم
ملاحظاته لرئيس جمعية تجار الواردات لغاية ١٠ فبراير بعد أن يحظره ذلك الرئيس بتلك
المعارضة وتفصل نهائياً في المطالبات والمطاعنات المتعلقة بقائمة الانتخابات لجنة جمعية تجار
الواردات من أول فبراير الى ١٥ منه وتنعقد برئاسة مدير مأمورية قضايا الحكومة
باسكندرية ما

نظارة الداخلية

قرار بتحويل السلطة على مدير المجلس البلدى فيما يختص بالمحلات المضرة
بالصحة بمدينة اسكندرية (*)

نظارة الداخلية

بعد الاطلاع على المادة الاولى من اللائحة الصادرة فى ٢٩ أغسطس سنة ١٩٠٤
المهققة بالأمر العالى الصادر بتاريخ ٢٨ منه بشأن المحلات المقلقة للراحة والمضرة
بالصحة والخطرة

وبعد الاطلاع على قرار الجمعية العمومية بمحكمة الاستئناف المقتطعة الصادر فى ٢٣ مايو
سنة ١٩٠٥

قرر ما هو آت

(المادة الاولى)

تضاف الفقرة الآتية الى المادة الاولى من اللائحة المذكورة وهى :

- * وفيما يتعلق بالمحلات المضرة بالصحة التى تعينها نظارة الداخلية مما هو مندرج
- * بالاقسام الثلاثة من الجدول فى دائرة مدينة الاسكندرية يجوز لهذه النظارة أن تحوّل
- * لمدير المجلس البلدى سلطة إعطاء الرخص وتقرير الاجراءات اللازمة وذلك بالكيفية
- * والشروط التى تقررها النظارة *

(المادة الثانية)

يسرى مفعول هذا القرار من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية

تحريرا فى ٨ ربيع الثانى سنة ١٣٢٣ (١١ يونيو سنة ١٩٠٥) مصطفى فهمى

نظارة الداخلية

قرار بمنع اصطياد الفقم المتساقط في البحر (*)

ناظر الداخلية

بعد الاطلاع على اللائحة الصادرة بتاريخ ٢٩ يناير سنة ١٨٩٦ بشأن فلايكية المين
وبعد الاطلاع على العرضة المقدمة من شركات الفحم في بورسعيد بتاريخ ٢٠ أبريل
سنة ٩٠٥ المختصة بصيد الفحم المتساقط في البحر

وبعد الاطلاع على قرار الجمعية العمومية بمحكمة الاستئناف المختلطة الصادر بتاريخ
٧ يونيه سنة ١٩٠٥ طبقا للامر العالي الرقم ٣١ يناير سنة ١٨٨٩

قرر ما هو آت

(المادة الاولى)

تضاف المادة الآتية على لائحة فلايكية المين المذكورة آنفا وتعتبر مادة (٢٣) مكررة
* المادة ٢٣ مكررة - لا يجوز اصطياد الفحم المتساقط في البحر الا الاشخاص
المنصوصين لهذا الغرض من طرف محلات تجارة الفحم

ومع ذلك يجب على هؤلاء الاشخاص أن يكونوا حائزين
لتصريح خصوصي من البوليس

(المادة الثانية)

يسرى مفعول هذا القرار بعد مضي خمسة عشر يوما من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية
وذلك في المين التي تقرر العمل فيها بأحكام لائحة الفلايكية المذكورة طبقا للمادة (٢٨)
منها ما

تجريا بالقاهرة في ٨ وبيع الثاني سنة ١٣٢٣ (١١ يونيه سنة ١٩٠٥)
مصطفى فهمي

محافظة دمياط

قرار تظافة الطرق بدمياط (*)

محافظ دمياط

٢٣ يونيو ١٩٥٥
بناء على المادة ٢٤٨ من قانون العقوبات للحاكم الاعلانية والمادة ٣٤٠ من قانون العقوبات للحاكم المختلطة وعلى القرارات الصادرة من الجمعية العمومية بمحكمة الاستئناف المختلطة بتاريخ ٢٨ مايو سنة ١٩٥٥ و ٢١ أبريل سنة ١٩٦٦

قرار ماهوات

(المادة الاولى)

جميع الأوساخ الناتجة من الاستعمال وكذلك الكساسة لا يجوز وضعها في الطريق العام إلا بين الفجر والساعة الثامنة افرنكي صباحا ويكون وضعها على حافة الترتوار أو بجانب باب المنزل أو المخزن لرفع بعرفة خدمة الطرق

(المادة الثانية)

لا يجوز تنقيض الأبسطه والسجاجيد والأغطية وغيرها بالأبواب والنوافذ والمكونات المطلة على الطريق العام بعد الساعة الثامنة افرنكي صباحا

(المادة الثالثة)

لا يجوز إلقاء المياه وغيرها من السبايلك والنوافذ الأخرى على الطريق العام

(المادة الرابعة)

تسرى أحكام هذا القرار داخل حدود مدينة دمياط

(المادة الخامسة)

كل من خالف أحكام هذا القرار يعاقب بغرامة من خمسة قروش الى خمسة وعشرين قرشا والمخالفات المتوّه عنها بللادين الثانية والثالثة من هذا القرار يصير اثباتها ضد أصحاب الأملاك الذين يشغلون أما كنهم أوضح المستأجرين لها

(المادة السادسة)

يجرى العمل بهذا القرار بعد مضي ثلاثين يوما من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية ما
تحريرا في ١٨ ربيع الاول سنة ١٣٢٣ - ٢٣ مايو سنة ١٩٠٥ محمد علي

مديرية اصـوان

قرار نطقة الطرق باصوان (*)

نحن وكيل مديرية اصوان

بناء على المادة (٣٤٨) من قانون العقوبات للجرائم الاهلية والمادة (٣٤٠) ٢٤ يونيو
من قانون العقوبات للجرائم المختلطة وعلى القرارين الصالدين من الجمعية العمومية بمحكمة
الاستئناف المختلطة بتاريخ ٢٨ مايو سنة ٩٥ و ٢١ ابريل سنة ١٨٩٦

قررتا ما هوأت

(المادة الاولى)

جميع الأوساخ الناتجة من الاستعمال وكذلك الكداسة لايجوز وضعها في الطريق
الصام إلا بين الفجر والساعة ٨ افرنكي صباحا ويكون وضعها على حافة التروار
أو بجانب باب المنزل أو المخزن لرفع بمعرفة خدمة الطرق

(المادة الثانية)

لا يجوز تنفيض الأبسطة والسجاجيد والأغطية وغيرها بالأبواب والنوافذ
والدكوات المطلة على الطريق العام بعد الساعة ٨ افرنكي صباحا

(المادة الثالثة)

لا يجوز القاء المياه وغيرها من الشبائيل والنوافذ الأخرى على الطريق العام

(المادة الرابعة)

تسرى أحكام هذا القرار داخل بندراصوان

(المادة الخامسة)

كل من خالف أحكام هذا القرار يعاقب بغرامة من خمسة قروش الى خمسة وعشرين
قرشا والمخالفات المتوّه عنها بالمادتين الثانية والثالثة من هذا القرار يصير اثباتها ضد
أصحاب الاملاك الذين يشغلون أماكنهم أو ضد المستأجرين لها

(المادة السادسة)

يجرى العمل بهذا القرار بعد مضي ثلاثين يوما من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية ما

نحريرا باصوان في ١٩ ربيع أول سنة ١٣٢٢ (٢٤ مايو سنة ١٩٠٥)

حسن حبيب

بلدية الاسكندرية

لائحة مبيع أراضي المجلس البلدى بالاسكندرية (*)

رئيس القومسيون البلدى بالاسكندرية

بعد الاطلاع على القرار الصادر من القومسيون فى جلستى ٢٢ فبراير و ٢١ مايو ١٤٠٥ سنة ١٩٠٥ ومصادقة نظارة الداخلية بمكاتبتها الرقبة ٦ يونيه سنة ١٩٠٥ غرة ٢٢٠٥ حرف (ب)

قرر ما هوآت

(المادة الأولى)

تُحصَر الأراضى البلدية فى جدول ويقدر القومسيون لكل جزء منها ثمنًا بناءً على ما يعرضه عليه مجلس التثمين

ولا يجوز فى حال من الأحوال بيع تلك الأراضى بأقل من الأثمان الواردة فى تلك التقديرات

وتراجع هذه الأثمان فى الثلاثة الشهور الأولى من كل سنة

(المادة ٢)

تباع الأراضى بطريق المزايدة العلنى أو بناءً على ما يقدم من العطاءآت عن مشتراها ومع ذلك إذا طلبت الحكومة مشترى قطعة أرض أو حجة قطع للنفعة العامة قبل طرحها فى المبيع يكون التنازل إليها عن الأرض التى تطلبها واقع الثمن المقدر لها فى الجدول

ويجوز أيضاً للتنازل إليها عن تلك الأرض بطريق التعاوض

(المادة ٣)

تباع الاراضى كلها وبما لها وعليها من حقوق الارتفاق دون رجوع بأى وجه على البلدية لهذا السبب

(المادة ٤)

الآثار القديمة التي يعثر عليها في الاراضى المبيعة تكون ملكاً للحكومة واذا عثر على آثار ثابتة في تلك الاراضى ورأى القومسيون بقاؤها في مكانها فالبلدية أن تسترد الارض بالتمن الذي يقدر لها ما لم يكن ذلك التمن أقل مما يبعث به إذ في هذه الحالة ترد البلدية للشترى التمن الذي حصل به البيع

(المادة ٥)

تمن المبيع يدفع منه ٢٥ في المائة فوراً ويقسط الباقي على عشر سنوات بأقساط متساوية تدفع سنوياً وبقائده ٤ في المائة اعتباراً من اليوم الخامس بعد المزايدة وللبلدية الحق في بعض الاحوال أن تقر برفع التمن فوراً أو أن تنقص عدد الاقساط وللشترى في كل حال أن يدفع التمن قبل انقضاء الميعاد

(المادة ٦)

يشهر البيع بواسطة اعلانات تنشر في الجريدة الرسمية وفي ثلاث جرائد محلية على الأقل وتلصق أيضاً تلك الاعلانات في البلدية والمحافظه والبورصة الخديوية واضحة فيم القطع المطروحة في المبيع وغيرها في الجدول ومساحتها وانما الاساسى وكيفية حصول المزايدة واليوم والساعة المحددان للجلسة

(المادة ٧)

لا يكون الدخول في المزاد صحيحاً إلا بعد ايداع ١٠ في المائة من التمن الاساسى ولا تحسب فوائد عن التأمين ويمكن ايداعه لغاية وقت افتتاح المزاد العلنى أو فتح العطاءات وللرايدين الذين لم يقبل عطا آتهم أن يستردوا تأميناتهم من ثاني يوم المزايدة

(المادة ٨)

تقديم العطاء بدم من نفسه اقرارا بعرفة القطعة المطروحة في المبيع وقبولاً لقائمة الشروط ولنصوص هذه اللائحة ويجب أن يكون العطاء بسيطاً وخالياً من كل اشتراط وإلا يعتبر كأنه لم يكن وأن يذكرفيه اتخاذ محل مختار بالاسكندرية إذا لم يكن المراد أو مقدم العطاء مقيماً في النغر وعلى من يرسو عليه المراد إذا انتقل من الاسكندرية أن يتخذ له فيها محلاً مختاراً ويخبر البلدية به وإلا ففي هاتين الحالتين يعتبر من المتفق عليه صريحاً أن ترسل البلدية الاعلانات الى محافظة الاسكندرية ويكون عليها هذا صريحاً

(المادة ٩)

المشترون بالاشتراك يكونون مهما كانت حصة كل منهم متضامنين معاً فيما يتعلق بتنفيذ كافة شروط المزايده ويعتبرون كتعاقد واحد

(المادة ١٠)

جلسات المزاد العلني أوفتح العطاءات تتعقد في البلدية بعدمضى ٣٠ يوماً على الأقل من نشر الاعلانات ورأسها وكيل القومسيون أو العضو الذي يقوم مقامه مع مساعدة المدير ويكون مرسى المزاد على من يقدم أكبر عطاء وإذا تساوت جلة عطاءات يقرع بينها في نفس الجلسة

وإذا راسم مزاد ثلاثة أشخاص مسطح على أحد المشتريين جازله في نفس الجلسة على اثر مرسى مزاد القطع الأخرى من ذلك المسطح أن يطلب إعادة طرح المسطح كله في المزاد العلني بمن أسامى يزيد حصة في المائة عن جلة الأثمان التي انتهى عليها المزاد في جميع القطع

(المادة ١١)

على من يرسو عليه المراد أن يدفع في الجلسة الأيام التالية بقية القسط الاول وأن يسلّم مصاريه رسوم التسجيل

(المادة ١٢)

تسجل عقود البيع على نفقة المشتري في الشهر التالي لدفعه باقي القسط الاول ولا تخبر عقود البيع إلا باسم من رساعليه المزااد ما لم يكن قد أعلن في وقت البيع بأنه يشتري بالتوكيل عن غيره وقدم المستندات على ذلك التوكيل وعرف عن اسم موكله وعندئذ يذكر ذلك في محضر المزايدة

(المادة ١٣)

تسلم الدفعات لخزينة البلدية الواجب ويريد المبالغ فيها وإذا لم يدفع القسط الاول بالضبط والتمام في الميعاد المحدد بالمادة ١١ يكون للبلدية الخيار في اعتبار البيع مفسوخاً نهائياً من تلقاء نفسها بلا احتياج الى ائذار بذلك وفي هذه الحالة يصير التأمين حقاً للبلدية بصفة تعويض عن الفسخ بمقتضى هذا الشرط الجزائي أو أن تطرح القطعة ثانية في المبيع بالطرق المتقدمة على نفقة من رساعليه المزااد وحسابه مع الزامه بفرق صافي الثمن الذي رسابه المزااد والفوائد محسبة بواقع ؛ في المائة عن كل ذلك الثمن أو أن تطالب المشتري بالطرق المعتادة بتنفيذ تعهداته وفي هذه الحالة الأخيرة تحسب الفوائد عن التأخير من تلقاء نفس البلدية بواقع ٥ في المائة

وفي حالة التأخير في دفع أى قسط من العشرة الاقساط التالية الواجب توريدها أيضاً في خزينة البلدية مباشرة تحسب الفوائد عن مدة التأخير من تلقاء نفس المجلس البلدى بواقع ٥ في المائة وذلك مع عدم الاخلال بالحقوق الأخرى المقررة في المادتين ١٣ و ١٤ من القانون المدنى المختلط و ٣٣٤ من القانون المدنى الأهلى

(المادة ١٤)

تسلم المصلحة الارض لمن يرسو عليه المزااد بعد دفعه باقي القسط الاول اذا شاءت هي أو طلب هو التسليم وتكون مصاريف علامات الحدود على المشتري وتكتب محاضر التسليم على نسختين ويحضى عليها من رسو عليهم المزااد أو من ينوب عنهم وكذا العمال المنوطون بالتسليم وإذا لم يحضر المشتري للاستلام بعددعوته لذلك يقوم المحضر المعضى من عمال البلدية ومن اثنين من الجيران مقام تسليم نهائى بالتعميد

(المادة ١٥)

إذا ظهر من المقاس عند التسليم فرق في المساحة بالزيادة أو النقصان عن المقاس المين
في إعلانات البيع يرد الثمن أو ينقص بنسبة الزيادة أو النقصان

(المادة ١٦)

تحفظ البلدية لنفسها الحق حرصاً على الزون في أن تسترط في بعض الشوارع شروطاً
خصوصية تتعلق بالأخص بوجهة البناء وارتفاعه وكيفية إنشائه والمسافة الواجب
ببقاؤها حالة من البناء وميعاد إنجاز المبنى ويجب أن يصادق القومسيون البلدي على تلك
الشروط وأن تبين في قائمة الشروط وتدرج في العقد المسجل المنصوص عليه في المادة ١٢
لتسجيل بالطرق الواجبة وتعين في قائمة الشروط الجزاءات التي قد تقترب على عدم مراعاة
الاشتراطات المذكورة

وبلزم بهذه الاشتراطات من يحلون محل المشتري على التوالي

(المادة ١٧)

إذا كانت الأرض مؤجرة في وقت البيع فالمشتري ملزم بالقرار على الإجارة عن كل
مدتها ويكون له الحق في الأجرة ابتداء من يوم دفعه بقية القسط الأول إلا أنه من جهة
أخرى ملزم بدفع الضرائب محسوبة يوماً بيوم
وإذا كانت البلدية قد حصلت الأجرة مقدماً يحسب منها للمشتري ما يخصه منها

(المادة ١٨)

إذا رأت البلدية أن لا تسلم الأرض المبيعة لأسباب صحيحة ليس لغيرها أن تطرفها وعلى
الخاص في أحوال حصول شك في ملكية الأرض أو حريته التصرف فيها أو قيام عوائق
مادية فلا تلزم إلا برد المبلغ الذي استلمته مع فوائده القانونية من يوم توريده وتعتبر المزايدة
ملغاة وكانهم لم تكن بدون أن يكون لمن رسا عليه المزايدة الحق في المطالبة بغير ذلك بأية صفة
ولأى سبب كان

(المادة ١٩)

المشتري ومن يخلفه تمتع بحسب الاقتضاء عن العمل بحق الشفعة بأية صفة كانت على الاراضى المجاورة له ولكن هذا الامتناع لا يسرى إلا على الاحوال التى تكون البلدية فيها هى البائعة ولا يشمل البيع الذى قد يجزئيه فيما بعد من يشترون منها

(المادة ٢٠)

تسرى على المشتري ومن يحلون محله كافة اللوائح والعوائد والنرائب المقررة أو التى تقر فى المستقبل

(المادة ٢١)

لا تمنع هذه اللائحة من أن تضع البلدية نصوصا خاصة فيما يتعلق بأراضها عند اقتضاء اعداد أشياء للشفعة العامة

(المادة ٢٢)

لا تسرى نصوص المواد ٧ و ٨ و ١٦ على المصالح الأميرية ما
الاسكندرية فى ١٤ يونيه سنة ١٩٠٣ محمود صدق

مديرية امصوان

تخوطات صحية ضد مرض الجدري بمركز الدر (اصوان) (*)

قرار

مدير امصوان

٢١ مايو
سنة ١٩٥٥

نظرا لظهور مرض الجدري بناحية كشته بمركز الدر
وبعد الاطلاع على قرار نظارة الداخلية الصادر بتاريخ ١١ مايو سنة ١٨٦٥
وعلى قرار اللجنة الصحية بمركز الدر الصادر بتاريخ ٢٨ مايو سنة ١٩٥٥
وبعد مصادقة نظارة الداخلية

قرر ما هو آت

أولا - على ساكن المنزل الذي تحدث فيه أى إصابة مشتببه فيها بمركز الدر أن يبلغ
عنها العدة أو من يكون نائب عنه في خلال أربع وعشرين ساعة ومن يخالف ذلك يجازى
بغرامة لا تزيد عن مائة قرش أو بالحبس مدة لا تزيد عن أسبوع
ثانيا - على ساكن المنزل الذي تحدث فيه إصابة بهذا المرض بالبلاد المذكورة
أوصاحب المسكن ان كلن عشة أن يجرى :

- (١) تبيض المنزل أو العشة من الداخل بحسب ما يوافق مفتش صحة المركز
 - (٢) إيجاد الغمحات اللازمة بالمنزل أو العشة بحسب ما يشيره مفتش صحة المركز
- وكل من يخالف ذلك يتوقع عليه الجزاء المقرر بالمادة الاولى
ثالثا - يسرى هذا القرار على جميع المنازل التي قد حصل فيها إصابات بالجدري
قبل صدوره

رابعا - يعمل بهذا القرار بعد نشره بالجريدة الرسمية بثلاثة أيام
تحريرا في ٣١ مايو سنة ١٩٥٥ - ٢١ ربيع أول سنة ١٣٢٣ عن مدير امصوان
محمد رسي وكيل المديرية

قانون

نحن خديو مصر

بناء على ما عرضه علينا طاهر الداخلى وموافقة رأى مجلس النظار
وبعد الاطلاع على قرار الجمعية العمومية لمحكمة الاستئناف المختلطة الصادر في ٢٥ ابريل
سنة ١٩٠٥

٢٢ يونيو
سنة ١٩٠٥

وبعد أخذ رأى مجلس شورى القوانين

أمرنا بما يأتي

الاحتياطات التي يجب اتخاذها في أحوال الكلاب

(المادة الاولى)

إذا أصيب كلب بالكلب أو اشتبه في إصابته بهذا الداء وجب إبلاغ ذلك جهة الادارة
في أقرب وقت والواجب عليه الإبلاغ هو صاحب الكلب وكل شخص مكلف بالاعتناء به
أو بحراسته وكل يطرئ دعى لمعالجته وكل من قسّر من هؤلاء الأشخاص في هذا البلاغ
يعاقب بالعقوبات المنصوص عليها في هذه اللائحة ما لم يثبت أن قصوره كان بسبب شرعى
ويكون البلاغ كما يأتي

في المحافظات الى المحافظة أو القسم وفي الاسماعيلية الى وكيل المحافظة

وفي بنادول المديرية والمراكز الى المركز

وفي النواحي الى العمدة أو الى أقرب مركز لبوليس

(المادة الثانية)

الأشخاص الواجب عليهم الإبلاغ طبقاً للمادة الاولى مكلفون أيضاً بلا انتظار لتدخل
جهة الادارة بقتل الكلب أو بوضعه بعزل تام عن الناس والحيوانات

(المادة الثالثة)

عند وصول البلاغ لجهة الادارة عن إصابة كلب بالكلب أو الاصابة في إصابته جاز لرجال الادارة المأذونين بذلك من ناظر الداخلية عمل تحقيق لمعرفة ما اذا كان الكلب الكلب أو المشتبه في إصابته عض كلاباً أخرى أو خالطها ولهم أيضاً في هذه الحالة كل ما للمأموري الضبطية القضائية من السلطة في أحوال التلبس بالجناية من استثناء شهود وسماع شهادتهم

(المادة الرابعة)

كل كلب مشتبه فيه يجوز قتله بمعرفة جهة الادارة ولا يترتب على ذلك أدنى عوض ولكن اذا قبل صاحبه دفع نفقات مؤونته باعتبار قرشين صاعاً في اليوم ما كن وضعه تحت المراقبة في المحل المعد للبحر حتى يتحقق تشخيص الاصابة فإذا تحققت الاصابة وجب قتل الكلب المصاب والكلاب التي عضها

(المادة الخامسة)

كل كلب خالط كلباً مصاباً بالكلب أو مشتبه فيه أو عضه كلب مشتبه في إصابته جاز قتله ولا يترتب على قتله أدنى عوض مالم يقبل صاحبه دفع نفقات مؤونته باعتبار قرشين صاعاً في اليوم وفي هذه الحالة يسوغ لجهة الادارة حجز الكلب في المحل المعد للبحر وإبقاؤه تحت المراقبة حتى يتحقق تشخيص الاصابة ويكون العمل كذلك أيضاً فيما يتعلق بالكلاب التي تعض أشخاصاً اذا وجد ما يدعو الى الخوف من أنها مصابة بداء الكلب

(المادة السادسة)

جثث الكلاب المصابة بالكلب أو المشتبه في إصابته بهذا الداء لا يجوز دفنها قبل اخبار جهة الادارة التي لها حينئذ أن تأمر بنشر مجها

(المادة السابعة)

على كل صاحب كلب وكل شخص مكلف بالاعتناء به أو بحراسته أن يسهل لجهة الادارة تنفيذ الاحكام السابقة حسب مقتضى الحال

(المادة الثامنة)

تسرى الأحكام السابقة على أى حيوان آخر يصاب بالكلب أو يشبهه فى إصابته بهذا الداء

فى الاحتياطات ضد الكلب

(المادة التاسعة)

كل جهة تظهر فيها حادثة كلب أو حوادث يشبه فيها فلهدير أو المحافظ أن يصدر عنها قرار إعلانه به بعد نشره بثلاثة أيام يقضى بأن الكلاب التى توجد فى الطرق أو الأما كن العمومية تكون مكتمة أو مقودة بزمام ويسوغ له أن يقرر بأن الكلاب المقودة بزمام تكون مكتمة أيضا لئلا يرى لزوما لذلك وفى كلا الحالتين يدون فى القرار بأن كل كلب يجب أن يوضع له طوق بصفحة من معدن عليها اسم صاحبه ومحل سكنه

(المادة العاشرة)

الكلمة تكون مصنوعة بكيفية تمنع الكلب من العض بحيث لا تمنعه من الشرب

(المادة الحادية عشرة)

الكلاب التى تمر فى الطرق أو الأما كن العمومية فى أى جهة من الجهات التى تنفذ فيها أحكام القرار المنصوص عليه فى المادة التاسعة وتوجد مخالفة لما تدون به يجوز للبوليس ضبطها وإرسالها الى المحل المعد للهجر

وإذا كان للكلب المخجوز طوق وعليه اسم صاحبه ومحل سكنه وجب على البوليس إعلان صاحبه الذى له أن يطلبه فى مدة سبعة أيام نظير دفع نفقات مؤونته باعتبار قرشين صافيا فى اليوم وهذا لا يمنع من اتخاذ الطرق القانونية فيما يتعلق بالعقوبة

وإذا لم يكن للكلب طوق يحتوى على هذا البيان أو لم يطلبه صاحبه فى الميعاد المذكور يبقى الكلب تحت تصرف البوليس

(المادة الثانية عشرة)

لجهة الانذار أن تسرع فى أى وقت كان فى تسميم الكلاب التى توجد مخالفة فى الطرق والأما كن العمومية أو لإعدامها بأى طريقة أخرى

في العقوبات

(المادة الثالثة عشرة)

كل مخالفة لأحكام هذه اللائحة أو القرارات التي تصدر تنفيذًا لما تدون به يعاقب مرتكبها بغرامة لا تتجاوز جنبها مصرًا

(المادة الرابعة عشرة)

تلغى المادة التاسعة عشرة من الأمر العالي الصادر في أول فبراير سنة ١٨٨٣ بشأن أمراض الحيوانات الوبائية

في تنفيذ هذه اللائحة

(المادة الخامسة عشرة)

على ناظر الداخلية تنفيذ هذه اللائحة التي يعمل بها بعدمضي سبعة أيام من تاريخ نشرها في الجريدة الرسمية

صدر بالاسكندرية في ٢٢ يونيو سنة ١٩٠٥

بالتبابة عن الحضرة الخديوية
مصطفى فهمي

بأمر الحضرة الخديوية

رئيس مجلس النظار وناظر الداخلية

مصطفى فهمي

(ترجمة)

نظارة المعارف العمومية

ترجمة

مذكرة الى مجلس النظار

بتحوير نظام الدراسة الثانوية

(صادق عليها مجلس النظار في ٢٢ يونيو سنة ١٩٠٥)

معلوم أن مدة الدراسة الثانوية منذ عام ١٨٩٧ هي ثلاث سنوات فقط والشبان الذين يتمون الدراسة على حسب برامج هذه السنوات الثلاث يقبلون لتأدية امتحان شهادة الدراسة الثانوية ولا يفتني أن هذه الشهادة لا يمن الحصول عليها لاجل الدخول في المدارس العالية الاميرية بمصر كما أنها تخول الحق في خدمات الحكومة الملكية بمرتبة شمرى قدره في الابتداء ستة جنهات

والذين يحصلون عليها إما أن يوالوا الدراسة في المدارس العالية وإما أن يستخدموا في المصالح الاميرية المتنوعة

وقد بلغ عدد الذين نجحوا في امتحان شهادة الدراسة الثانوية منذ السنوات الأربع الاخيرة أى من سنة ١٩٠١ - ١٩٠٤ توزعوا في أعمال مختلفة كإتاتى

الذين التحقوا بالمدارس العالية الاميرية بمصر — ٣٢١ أى ٦٨ ٪

الذين والوا دراستهم في المدارس الجامعة أوفى (— ٢٥ أى ٥ ٪
الذين التحقوا بالمدارس العالية بالبلاد الاجنبية

الذين استخدموا في مصالح الحكومة — ٩٨ أى ٢١ ٪

الذين استغلوا بأعمال أخرى غير أعمال الحكومة . فقط أى أزيد قليلا من ٦ ٪

ونفج من هذا الاحصاء أن متوسط الذين بعد تميمهم الدراسة الثانوية وحصولهم على شهادتها التحقوا مباشرة بمصالح الحكومة هو ٢٥ في كل سنة وهو عدد بعيد عن أن يكون كافياً للاحتياجات

ولقد لاحظ صاحب السعادة وكيل المعارف منذ سنة ١٨٩٤ أن العمل يقتضى الذكر بتو الصادر في ٤ ديسمبر سنة ١٨٩٢ يوجب على نظارة المعارف العمومية أن تخرج سنوياً بالاستخدام بمصالح الحكومة أكثر من ٢٠٠ من الشبان الحاصلين على شهادة الدراسة الثانوية وهذا يستلزم أن يكون عدد التلاميذ الذين يتخوى عليهم المدارس الثانوية لهذا القرض فقط ٢٠٠٠ على الأقل (راجع كتاب القول التام في التعاميم العام بمصر المطبوع بالمطبعة الاهلية سنة ١٨٩٤ صحيفة ٧٨ فقرة ١٤٣)

وقد أثبت هذه الملاحظة بالبيان الذي قدمته نظارة المالية (بيان مؤسس على تجارب أربع سنين من سنة ١٩٠٠ لغاية سنة ١٩٠٣) لنظارة المعارف العمومية في ٢٥ ابريل سنة ١٩٠٤ غرة ٦ من أنه يلزم في كل سنة أن يعين في المتوسط ٢٥٠ مستخدماً للشغل المحال التي تتخوف في الخدمات الصغيرة

ومما تقدم يتضح أن عدم كفاية الطالبين للاستخدام من الجائزين لشهادة الدراسة الثانوية (٢٥ في المتوسط في كل سنة مع ان اللازم ٢٥٠) هي التي تضطر المصالح المختلفة الى تعيين الحاصلين على شهادة الدراسة الابتدائية في خدماتهم مع أن أغلب رؤساء المصالح كثيراً ما جاهرُوا برأيهم في هؤلاء الأخيرين بأنهم لم يتلقوا الدروس الكافية ولم تصل عقولهم الى الدرجة اللازمة لقيام بالخدمات التي توكل اليهم على وجه مرضى

وان نظارة المعارف تبذل جهدها من زمان طويل في اصلاح هذه الحالة الغير المرضية بتوسيع دائرة الدراسة الثانوية على قدر الاستطاعة

ومنذ سنة ١٨٩٧ عرضت اللجنة العليا الادارية على مجلس المعارف الأعلى اقتراحاً المقصود منه إلغاء الحق المخول للحاملي شهادة الدراسة الابتدائية في الدخول بالخدمات الملكية ابتداء من سنة ١٩٠٠ مع الامل أن يكون ذلك وسيلة الى حل الراغبين في تلك الخدمات على تميم دراستهم في المدارس الثانوية

ولم يقر مجلس المعارف الأعلى في جلسته المنعقدة في ٧ نوفمبر سنة ١٨٩٧ هذا الاقتراح الذي ظهر له انه سابق لأوانه ولذا لم يعمل أى اصلاح في ذلك الوقت

وانما أخذ نطاق التعليم الثانوى في الاتساع بكيفية محسوسة عند صدور ذكر يتو ٢٤ يونيه سنة ١٩٠١ الذى حددت فيه عشرة مجنجات نهاية عظمى للرتب الذى يصل اليه الحاصلون على شهادة الدراسة الابتدائية فقد كان عدد تلاميذ المدارس الثانوية الثلاث الموجودة ٥٦٩ فى السنة المكتنية ١٩٠٠ - ١٩٠١ وبلغ ١٠٢٣ فى السنة المكتنية الحالية بمعنى انه صار الضعف تقريبا ومن المنتظر انه يبلغ نحو ١٤٠٠ فى السنة المكتنية المقبلة

ومع ذلك فانه وان كان من المحقق ان الذى حصل من اتساع نطاق التعليم الثانوى كاف لسد بعض الحاجة الحاضرة الا أنه لا ينكر أن الرقى الممكن الحصول عليه بهذه الطريقة يصير بطيئا وقليلًا وظاهر ان دلالاتى للنظارة بهذا التحسين الجزئى أن ترشح في وقت ما العدد الكافى من الخاضعين لشهادة الدراسة الثانوية للدارس العالية وللخدمات الاميرية الصغيرة فى المصالح المختلفة لانه ما دامت شهادة الدراسة الابتدائية توصل الى خدمات الحكومة فان كثيرا من الشبان المصريين الذين يحصلون عليها يغفلون الدخول فى الحل بتلك الخدمات عن أن يتموا الدراسة فى المدارس الثانوية

هذا وان تقليل مدة الدراسة الثانوية فى سنة ١٨٩٧ من ٥ سنوات الى ٣ (وهنا محل الاستطراء بأن هذا التقليل الذى ألجأ النظارة اليه الحاح المصالح التى تستخدم المتخرجين من المدارس العالية فى وظائفها الفنية كان الغرض منه تكثير عدد الخاضعين لشهادة الدراسة الثانوية فى السنة لالاتحاق بالمدارس العالية التى كانت قليلة التلاميذ فى ذلك الوقت) وقد أدى بعض الغرض المقصود لكنه مع الاسف نتج عنه بعض انخفاض فى درجة التعليم فى المدارس الثانوية وهذا الانخفاض وان كان لا يرب فيه خصوصا فى معرفة اللغات الاجنبية التى تدرس فى تلك المدارس الا أنه معوض بالتقدم الذى حصل فى الدراسة الابتدائية

ونزول درجة التعليم بالمدارس الثانوية نشأ عنه نزولها في المدارس العالية لأن قصور الطلبة في معرفة اللغات الأجنبية عائق كبير عن تحصيل العلوم الخصوصية وخصوصاً لأنها الواسطة في تعليمها بهذه المدارس حتى إن هذه المدارس لم تتمكن كما كانت تريد من إلغاء تعليم اللغات الأجنبية بها بل اضطرت أن تقويه وتوسع له في الزمن

ومدرسة الحقوق هي التي كان لتقليل زمن الدراسة الثانوية أعظم تأثيرها بحيث اضطرت إلى مداومة تعليم اللغة الأجنبية المستعملة في تعليم القوانين بل إن بعض الأسباب الخصوصية أوجب عليها أن تدخل في برامجها تعليم لغة أجنبية ثانية ابتداء من سنة ١٨٩٩ (الفرنسية للطلبة الذين تعلموا الإنجليزية في المدارس الثانوية والانجليزية الذين تعلموا الفرنسية)

ولاشك أن هذا التعليم الإضافي غير منظور إليه بعين الرضا من أرباب التعليم بالمدارس العالية لأنه يشغل عقول الطلبة عن الدروس الأصلية ويضيع عليهم وقتاً نفيساً كان يجب صرفه في تحصيل الفنون الخصوصية التي أسست لاجلها تلك المدارس فالانفع لها إذن بل لرب إلغاء تلك الدروس الإضافية من برامجها

جميع هذه الاعتبارات بعثت النظارة على البحث في خطة جديدة لتنظيم المدارس الثانوية تكون كافية بتحقيق الغرضين المطلوبين لها وهما :

١ - اتخاذ الوسائل التي تخريج العدد الكافي للخدمات في مصالح الحكومة من الطلبة الذين حصلوا على دراسة أرقى من الدراسة الابتدائية بمعنى أنهم استمروا على الدراسة في المدارس الثانوية زمناً مناسباً وبنجح من ذلك أنه لا بد من الحصول على أن شهادة الدراسة الابتدائية لا تعطي الحق في الاستخدام بالمصالح الاميرية

٢ - ترقية دراسة العلوم والادبيات في المدارس الثانوية إلى درجة تسمح للطلبة الحاصلين على شهادة الدراسة الثانوية بتحصيل الدروس بالمدارس العالية تحصيلاً مقبداً بحيث لا تكون هناك حاجة إلى إبقاء الدروس التحضيرية بتلك المدارس لأن تلك الدروس التحضيرية انما هي عبارة عن تمة الدراسة الثانوية

اقتراح خطة جديدة لتنظيم الدراسة الثانوية

وبعد البحث الدقيق في هذه المسألة المهمة رأيت اللجنة العلمية الادارية أن الوسائل الآتية موصلة الى الغرض المقصود

١ - جعل زمن الدراسة الثانوية بدل ٣ سنوات ٤ للحصول على شهادة الدراسة الثانوية اللازمة للدخول بالمدارس العالية

٢ - وضع امة-ان مخصوص للطلبة الذين يتمون دراسة السنتين الاولين من المدارس الثانوية لاعطاء شهادة اتمى (شهادة الاهلية للوظائف الملكية الصغيرة بالمصالح الاميرية) تتحول لصاحبها الحق في الاستمرار على الدراسة الثانوية أو الاستخدام بمصالح الحكومة

والغاية أن اللجنة العلمية الادارية تقترح تحويل برامج الدراسة الثانوية وامتحاناتها لتكون مطابقة لآخر وعادى :

(١) خطة التعليم في السنتين الاولين من المدارس الثانوية (انظر الملحق ١)

وشهادة الاهلية للخدمات الملكية الصغيرة بالمصالح الاميرية يقضى النظام الجديد للدارس الثانوية بأن جميع المواد الجارى تعليمها الآن بالمدارس الثانوية تستمر في المستقبل تعليمها بتلك المدارس في السنتين الاولين ولكن مع تخفيف برامجها وامة-ان شهادة الاهلية للخدمات الملكية الصغيرة بالمصالح الاميرية يكون على حسب برامج هذه المواد مع اضافة امتحان في الرسم لما له من المنفعة المحققة خصوصا وعند شبان المعسر بين استعداد عظيم له

ومن رأى النظارة أن الطلبة الذين ينجحون في هذا الامتحان يفوقون كثيرا الذين اقتصر على الدراسة الابتدائية لآمرين (الاول) أن معارفهم العمومية تنفع اتساعا عظيما (الثاني) وهو الاهم انهم باقائهم هاتين السنتين بالمدارس الثانوية يكونون في وسط ارقى من وسط المدارس الابتدائية فيصيدهم ذلك كثيرا في تنصيف عقولهم وتهذيب أخلاقهم والمأمول أن الطلبة الذين يعدون على هذه الطريقة للاستخدام يكونون أهلا للقيام بخدماتهم على وجه يرضى رؤسائهم

وتقدر النظارة عدد الذين يتقدمون للامتحان ابتداء من سنة ١٩٠٧ بأكثر من ثمانمائة طالب يكون منهم على الأقل ٥٠٠ من المدارس الاميرية ويتنظر أن يزيد هذا العدد زيادة سريعة من سنة الى أخرى

وإذا قسنا نتيجة هذا الامتحان بالنتائج التي أكتسبها التجارب من الامتحانات السابقة أمكننا الحكم بأن ٤٠ ٪ من الطلبة (أى ٣٢٠ على الأقل) يتأق لهم النجاح في سنة ١٩٠٧ بحيث يتيسر في تلك السنة أن يعد للاستخدام بمصالح الحكومة أكثر من ١٥٠ من الشبان الحاصلين على شهادة الاهلية وبأن هذا العدد يتضاعف في سنة ١٩٠٩

وإذا كان الامر كما ذكر فلانبالغ اذا توقعنا أنه من يناير سنة ١٩١٠ لانتج هنالك حاجة الى قبول الحائزين لشهادة الدراسة الابتدائية فقط في الخدمات الاميرية ولا نتوعد النظارة في أن تقترح أنه من ابتداء السنة المذكورة يلغى الحق المخول لحاملي هذه الشهادة في الاستخدام بمصالح الحكومة

(ب) لائحة امتحان شهادة الاهلية للخدمات الملكية الصغيرة بالمصالح الاميرية
(أنظر الملحق ب)

امتحان شهادة الاهلية ينعقد أول مرة في سنة ١٩٠٧ على حسب اللائحة الملحقة بهذا (الملحق ب)

وليس هنالك فرق كبير بين النظام العمومي لهذا الامتحان والنظام المتبع لغاية الآن في امتحان شهادة الدراسة الثانوية ومع ذلك فالمنتظر أن الذين يخبجون في هذا الامتحان يكونون أهلا لشغل الخدمات الاميرية التي مرتبها الابتدائية مستهجنات وهذا الشرط المهم منطبق بلاشك على العدالة اذ لا يسوغ أن يتساوى في المرتبات الناجحون في هذا الامتحان والحائزون فقط لشهادة الدراسة الابتدائية

(ج) خطة التعليم في السنتين الثالثة والرابعة من المدارس الثانوية (أنظر الملحق ١)

لما كان الغرض المقصود بالذات من الدراسة في السنتين الثالثة والرابعة هو أعداد الطلبة الأكفاء للدخول بالمدارس العالية اقتضى الحال تخصيص تلك الدراسة وتقسيمها قسمين (الأول) قسم الأدبيات والقصد منه أعداد الطلبة للدخول بمدرسة الحقوق الخديوية (والثاني) قسم العلوم والغرض منه أعداد الطلبة للدخول بمدرسة الطب ومدرسة المهندسخانة

أما مدرسة المعلمين بدرب الجاميز فيمكن أن تنتخب طلبتها من القسمين المذكورين على السواء لأن الغرض منها يخرج معلمين للمدارس الابتدائية ليس فقط لتعليم الأدبيات بل لتعليم الرياضة أيضا

وهذا التقديم يتأتى الاتساع في دراسة الرياضيات والطبيعات والرسم في قسم العلوم والاتساع في دراسة التاريخ والجغرافيا في قسم الأدبيات مع ادخال دراسة لغد اجنبية اضافية في هذا القسم لان معرفته مبادئها ضرورية للطلبة الذين يرغبون الالتحاق بمدرسة الحقوق الخديوية

ومع ذلك فلم يحصل بهذا التقسيم تغيير في دراسة اللغة العربية واللغة الاجنبية الاساسية والترجمة اذ بقي على حاله عددا محددا لهذه المواد في السنتين الثالثة والرابعة في كل من القسمين المذكورين كما هو عليه في السنتين الاولى والثانية بحيث يتسنى للطلبة الذين يعدون أنفسهم لنيل شهادة الدراسة الثانوية ترقية معلوماتهم في تلك المواد الاساسية ترقية كبيرة بقفزة مستمرة زيادة في دراستها ومما يجدر ملاحظته هنا انه قد خصص بعض المحصل لاستمرار دراسة الرياضيات والطبيعات في قسم الأدبيات في السنتين الثالثة والرابعة لانه قد تبين للجنة العلمية الادارية ان هذه المواد مهمة جدا لتثقيف عقول الطلبة بحيث لا يصح تركها بعد انتهاء السنة الثانية من الدراسة الثانوية

(د) لائحة امتحان شهادة الدراسة الثانوية (انظر ملحق ج)

شهادة الدراسة الثانوية تحوّل وحدها الحق في الدخول بالمدارس العالية الاميرية وفي الاستعداد بمصالح الحكومة في خدمات أرقى من الخدمات التي يصل اليها الحائزون لشهادة الاهلية المتقدمة وامتحان شهادة الدراسة الثانوية يعمل على حسب لائحة الجديدة المرفقة بهذا (الملحق ج)

وهذه اللائحة الجديدة لا تختلف مع اللائحة الجارية عليها العمل الا ان في امتحان شهادة الدراسة الثانوية الا في ثلاث نقط جوهرية وهي :

١ - أن الامتحان ينقسم الى قسمين (الاول) الامتحان في الادبيات (والثاني) الامتحان في العلوم ويكون الاختبار في كل من القسمين في المواد المقررة لهذا القسم في السنتين الثالثة والرابعة ولكن على حسب روجرام كل مادة في السنين الرابع الثانوية

أما الاختبار في اللغة العربية واللغة الاجنبية الاصلية والترجمة فانه يكون واحدا لطلبة القسمين

٢ - أنه يلزم لقبول الطالب في الامتحان الشفهي أن يحصل في الامتحان التحريري على ٥٠ ٪ على الأقل من مجموع النهايات الكبرى للدرجات المخصصة لمواد الامتحان مع الحصول على نهاية صفري خاصة باللغة العربية تعادل ٥٠ ٪ من النهاية الكبرى المخصصة لتلك المادة

٣ - أنه يجب على من يرغب في الحصول على شهادة الدراسة الثانوية ابتداء من سنة ١٩١٠ أن يكون قد أدى بنجاح في سنة سابقة امتحان شهادة الاهلية السابقة المذكورة في الامتحان على حسب روجرام السنتين الأوليين من المدارس الثانوية

وقد ذكر أيضا في تلك اللائحة أن الطلبة الذين يتألون شهادة الدراسة الثانوية على حسب اللائحة الجديدة يصبحون أهلا لخدمات الحكومة التي مرتبها الاستعداد في ثمانية جنهات وهو أمر معقول لأن هؤلاء الطلبة يكونون بلغوا درجة أرقى من درجة الذين حصلوا على شهادة الدراسة الثانوية على حسب اللائحة الحالية

ومن الاحكام الوقتية أن امتحان شهادة الدراسة الثانوية في سنة ١٩٠٦ يجرى على وفق بروجرام الثلاث السنوات الأولى من التعليم الثانوي والشهادة التي تعطى في سنة ١٩٠٦ يكون لها من الحقوق ما لشهادة الدراسة الثانوية التي أعطيت على حسب اللائحة المعمول بها الآن

وطلبة مدارس الحكومة الذين يسقطون في امتحان سنة ١٩٠٦ يلتحقون بالسنة الرابعة الثانوية سواء في قسم الادبيات أو في قسم العلوم على حسب استعدادهم ويجب عليهم تأدية امتحان شهادة الدراسة الثانوية سنة ١٩٠٧ على حسب بروجرام التعليم الثانوي بأكمله والاحكام الوقتية السابق ذكرها لا تسرى الا من سنة ١٩٠٦ أمامن سنة ١٩٠٧ فيجب على الطلبة سواء كانوا من المدارس الاميرية أو من غيرها أن يؤدوا امتحان شهادة الدراسة الثانوية طبقا لبروجرام السنين الأربع من المدارس الثانوية وعلى حسب أحكام اللائحة الجديدة لهذا الامتحان بدون استثناء

(٥) بروجرام التعليم الثانوي (انظر الملحق « د »)^(١)

بروجرام المدارس الثانوية على حسب النظام الجديد وضعته لجان مشكلة من مفتشين بالنظرة ومن تظار ومعلمين بالمدارس الثانوية والعالية أى من المسؤولين عن العمل بهذا البروجرام وقد روى في هذا البروجرام تحقيق الغرضين المطلوبين من النظام الجديد وهما :

١ - أنه بعد سنتين يتخرج شبان أكفاء للقيام بالخدمات الاميرية على وجه مرضي

٢ - أنه بعد أربع سنوات يعد للدخول بالمدارس العالية شبان رشحوها ترشيعا تاما

ولذلك تنوع الى نوعين

١ - بروجرام السنتين الاوليين ويحتوى على المعلومات الاسمية للواد التي تعتبر أساسا للتربية العمومية

(١) بروجرام التعليم الثانوي (ملحق د) سينشر فيما بعد بالجريدة الرسمية

٢ - بر وجرام السنة الثالثة فصاعدا وضع وضعاً اختصاصياً بحيث ينسب به دراسة المواد المقررة على وجه عام محكم يقوى تعقل التلاميذ ويكسبهم مهارة في العمل وسعة في العقل

خلاصة المقترحات

خلاصة النظام الجديد الذي تقترحه اللجنة العلمية الادارية تتخبط في سلك الالوجه العمومية الآتية

- ١ - جعل زمن الدراسة الثانوية ٤ سنوات بدل ٣
- ٢ - تقسيم الدراسة في السنة الثالثة والرابعة الى قسمين قسم الادبيات وقسم العلوم
- فقسم الادبيات يعد على الاخص لمدرسة الحقوق الجديدة وقسم العلوم يرشح لمدرسة الطب ومدرسة المهندسخانة

٣ - وضع امتحان في مقررات سنتين الاوليين من المدارس الثانوية للحصول على شهادة تسمى (شهادة الاهلية للخدمات الملكية الصغيرة بالمصالح الاميرية) تكون بدل شهادة الدراسة الابتدائية في حق الاستئذان بمصالح الحكومة ويكون للحاصلين على هذه الشهادة الحق في تنعيم الدراسة الثانوية والدخول في الخدمات الاميرية وهذا الامتحان ينعقد اول مرة في سنة ١٩٠٧ ومن يناير سنة ١٩١٠ لانعطي شهادة الدراسة الابتدائية الحق في الاستئذان بالمصالح الاميرية

٤ - جعل امتحان شهادة الدراسة الثانوية بعد دراسة أربع سنوات وتقسيم هذا الامتحان الى قسمين امتحان الادبيات وامتحان العلوم ويكون للحاصلين على شهادة الدراسة الثانوية حق الالتحاق بالمدارس العالية أو الاستئذان في المصالح الاميرية ومن سنة ١٩١٠ يكون من الضروري الحصول على شهادة الاهلية للتقدم لامتحان شهادة الدراسة الثانوية

٥ - جعل مرتب الحاصلين على شهادة الاهلية للخدمات الملكية الصغيرة بالمصالح الاميرية عند استئذانهم ستة جنيهات في الابتداء ومرتب الخاثرين لشهادة الدراسة الثانوية ثمانية جنيهات في الابتداء سواء كانوا من قسم الادبيات أو من قسم

العلوم وهذا يستلزم جعل مرتب الحائزين لشهادات المدارس العالية ١٢ جنبها على الأقل في الابتداء على أن ذلك قد قبل مبدئياً في نظارة الحفائض ونظارة الأشغال العمومية والنظارة تعتبر أن قبول هذا التدرج في ابتداء المرتبات على حسب الشهادات والدبلومات من الضروري لنجاح مشروع النظام الجديد الذي وضع في هذه المذكرة

٦ - وضع البروجام التعليمي الثانوي على وفق النظام الجديد مراعى فيه الغرض المقصود من اصلاح حالة الدراسة الثانوية

٧ - اتخاذ أحكام وقفية حتى لا يحدث العمل بالنظام الجديد أى إخلال محسوس في سير المدارس الثانوية والمدارس العالية ولا يعوق عن توظيف المستخدمين المطلوبين للصالح الأميرية

النتيجة

والنتيجة أن العمل بمقتضى هذا النظام الجديد في التعليم الثانوي ينجم عنه في القريب العاجل زيادة كبيرة في عدد التلاميذ بالمدارس الثانوية وأنه فقط لما حددت لأئحة تعيين المستخدمين للملكين بمصالح الحكومة الصادرة في ٢٤ يونيو سنة ١٩٠١ عشرة جنهات نهاية عظمى للرتب الذي يمكن أن يصل اليه الحائزون لشهادة الدراسة الابتدائية فقط قد حل ذلك الجهم الغفير من شبان المصريين على الاتحاق بالمدارس الثانوية حتى بلغ الضعف عدد تلاميذها في مدة أربع سنوات

فلارباب اذن أنه بعد زمن معين إذا حلت شهادة الاهلية التي تعطى بعد دراسة سنتين في المدارس الثانوية بحل شهادة الدراسة الابتدائية في تحوّل حق الاستخدام بمصالح الحكومة فان ذلك يحمل كثيراً من الشبان الذين كانوا يكتبون بالدراسة الابتدائية على تنمير الدراسة في المدارس الثانوية وعلى الأقل في السنتين الاوليين منها والقاية أنه من المنتظر لاحالة أن تكون المدارس الثانوية بآهلة بالتلاميذ الى درجة أن عددهم يبلغ أزيد من الضعف في مدة أربع سنين والمدارس الثانوية الثلاث الموجودة الآن لم تعد بعد كافية حتى أنه عند افتتاح الدراسة في العام المقبل لا يتيسر لها قبول التلاميذ المستجدين اللهم الا اذا أرغمت على قبولهم مؤقتاً لان عددهم يكون ليس فقط خارجاً

عن حد التناسب مع الحال الحالية بل بالعاقبة الكثيرة درجة لا تكون معها إدارة هذه المدارس معقدة الأفادة المطلوبة نعم له جارا أن بناء مدرسة ثانوية رابعة في الجيزة ولكن هذه المدرسة لا تصير كافية من ابتداء سنة ١٩٠٧ لقبول العدد الوافر من التلاميذ فينبغي إذن التجهيل بالنظر في إنشاء ثلاث مدارس أخرى جديدة قبل سنة ١٩٠٩

وتعتقد النظارة من الواجب عليها الإلتحاح في أنه من الضروري جدا الشروع حالا في إنشاء هذه المدارس الثانوية الجديدة لأن أي تأخير في هذا الموضوع يستلزم لا محالة سقوط مشروع النظام الجديد بتمامه وهنا يحتمل القول بأن النتيجة تابعة للقدمات

هذا وإن كان العمل على مقتضى النظام الجديد للدراسة الثانوية يستدعي زيادة جديدة في ميزانية الحكومة نظرا لاستلزامه إنشاء مدارس جديدة وزيادة عدد المدرسين الآن القوائد التي تعود على البلاد من تخريج مستخدمين أعظم كفاءة من الممكن الحصول عليهم لأن ورن ترقية دراسة الآداب والعلوم بين خلاصة الأهل إلى عظمية جدا حتى إن الاتفاق لنيلها يعد من الأمور المحتمة على البلاد لعوده عليها بأعظم الثمرات

هذا وإن النظام الجديد للتعليم الثانوي المبين بهذه المذكرة وخطة التعليم ولوائح الامتحانات وبرامجها الدراسية الموضوعه طبق هذا النظام قد أقرها مجلس المعارف الأعلى في جلسته المنعقدة في ٢٨ مايو الماضي

بناء عليه تنشر نظارة المعارف بعرضها على مجلس النظارة للتركيب بالتعديق عليها حتى يمكن العمل بها ابتداء من السنة المكتبية المقبلة ١٩٠٥ - ١٩٠٦ م

تحريرا في ١٥ يونيو سنة ١٩٠٥
ناظر المعارف
الامضاء (حسين نخري)

ماحق (ب)

لائحة

امتحان شهادة الاهلية للوظائف الملكية الصغرى بالصالح الاميرية
(صدق عليها مجلس النظاري ٢٢ يونيه سنة ١٩٠٥ وصدور تنفيذها قرار وزاري
بتاريخ ٢٦ يونيه سنة ١٩٠٥ عمرة ١٠٩٣)

ملحوظات (١) تكرر شهادة الاهلية للوظائف الصغرى لحظها الدخول في الوظائف الملكية
بالحكومة المصرية بل درجات التي أول من هو عليها التهرى ٦ جنسها المصرية
(ب) لا يجوز استخدام حامل شهادة دراسة الآلة ثانية بالوظائف الملكية الدائمة للحكومة
المصرية ابتداء من أول يناير سنة ١٩١٠ ما عدا بعض وظائف غير معينة فله
يجوز استخدام حامل الشهادة المذكورة بها بعد الأربع السابق الذكر
(ج) لا يقبل في امتحان شهادة الدراسة الثانوية بعد أول يناير سنة ١٩١٠ الا من سبق
له النجاح في امتحان شهادة الاهلية للوظائف الصغرى

(المادة الاولى)

يحصل امتحان شهادة الاهلية للوظائف الصغرى مرة واحدة في السنة ولا يمكن عمل
امتحان في وقت آخر من أوقات السنة لأي سبب من الاسباب سواء لتلخيص واحد أو عدة
تلاميذ وستعقد هذا الامتحان لأول مرة في سنة ١٩٠٧

(المادة الثانية)

الامتحان مباح لجميع طالبي الدخول فيه ممن أعوا الدراسة المقررة لاستين الاولى
والثانية على وفق برنامج التعليم الثانوى سواء تلقوا دروسهم بمدرسة أم غير أو حرة
أو في منازلهم

(المادة الثالثة)

يتركب الامتحان من اختبارات تحريرية ومن اختبارات شفوية ولا يدخل الامتحان الشفهي الا من ينجح في الامتحان التحريري

(المادة الرابعة)

تشتمل الاختبارات على المواد الآتية

المقرر للامتحان	تحريري أو شفهي	المعلم
مقرر السنتين الاولى والثانية	تحريري وشفهي	اللغة العربية
التعليم الثانوي	تحريري وشفهي	اللغة الانجليزية أو الفرنسية ..
»	تحريري فقط	الترجمة
»	تحريري فقط	الرياضية
»	تحريري فقط	حساب وهندسة وجبر
»	تحريري فقط	الرسم
»	تحريري فقط	العلوم الطبيعية والكيمياء ..
»	تحريري فقط	التاريخ
»	تحريري فقط	الجغرافية

(المادة الخامسة)

مواعيد الاختبارات التحريرية هي الآتية

التاريخ	الساعة	العلم أو المادة	زمن الاجابة
اليوم الاول	٧ ^١ / _٢ صباحا	اللغة العربية	ساعتان ونصف
» »	» ١٠ ^١ / _٢	تاريخ	» »
اليوم الثاني	» ٧ ^١ / _٢	حساب	» »
» »	» ١٠	هندسة وجبر	ثلاث ساعات
اليوم الثالث	» ٧ ^١ / _٢	جغرافية	ساعتان ونصف
» »	» ١٠ ^١ / _٢	علوم طبيعية وكيمياء	» »
اليوم الرابع	» ٧ ^١ / _٢	اللغة الانجليزية أو الفرنسية	ثلاث ساعات
» »	» ١١	ترجمة	ساعتان
اليوم الخامس	» ٧ ^١ / _٢	رسم	»

من لم يحضر من الطلبة قبل الساعة المحددة لفتح الامتحان في أى مادة لا يقبل
في امتحان تلك المادة ولا في امتحانات المواد التالية

(المادة السادسة)

النهاية الكبرى للدرجات في كل مادة من مواد الامتحان التحريري والشفهي وفروع بعض المواد في الامتحان التحريري هي المينة في الجدول الآتي

أسماء العلوم	النهاية الكبرى لكل مادة من مواد الامتحان	النهاية الكبرى لفروع كل مادة في الامتحان التحريري
لغة عربية ...	(تحريري ٣٠ شفهي ٣٠)	١٨ للوضع الانشائي و ١٢ للقواعد
لغة انجليزية ...	(تحريري ٣٠ شفهي ٣٠)	١٢ للوضع الانشائي و ١٠ الاملأ و ٨ للقواعد
ترجمة ...	(تحريري ٣٠)	١٢ من العربية الى الانجليزية أو الفرنسية و ٨ من الانجليزية أو الفرنسية الى العربية
رياضة ...	تحريري ٣٠	١٢ للحساب و ٩ للهندسة و ٩ للغير
رسم ...	تحريري ١٠	
علوم طبيعية و كيمائية ...	(تحريري ٣٠)	
تاريخ ...	تحريري ٣٠	
جغرافية ...	تحريري ٣٠	

(المادة السابعة)

يراعى في تقدير درجات اللغة العربية واللغة الاجنبية خط الطالب فان كان غير جيد نشئت درجات اللغة بمقدار درجة وهذا النص قد يستوجب سقوط الطالب في هذه المادة

(المادة الثامنة)

لا يقبل الطالب في الامتحان الشفهي الا اذا حصل في الامتحان التحريري على نصف النهاية العظمى للدرجات المخصصة للغة العربية وللترجمة على الأقل وعلى ٤٠ في المائة على الأقل من النهاية العظمى للدرجات المخصصة لكل قسم من المواد الآتية وهي :-

١ - اللغة الانجليزية أو الفرنسية

٢ - العلوم الرياضية (الحساب والهندسة والجبر) والرسم منضمين بعضها الى بعض

٣ - العلوم الطبيعية والكيمياء والتاريخ والجغرافية منضمين بعضها الى بعض

وكل طالب كانت درجته صفراً في علم أو فرع علم من العلوم المذكورة في المادة (٦)

لا يقبل في الامتحان الشفهي

(المادة التاسعة)

لا يعد الطالب ناجحاً في الامتحان الا اذا حصل في الامتحان الشفهي على نصف النهاية الكبرى المخصصة للغة العربية على الأقل وعلى ٤٠ في المائة على الأقل من النهاية العظمى المخصصة للغة الانجليزية أو الفرنسية

(المادة العاشرة)

تكتب طلبات الدخول في هذا الامتحان على استمارة مخصصة (استمارة نمرة ١ شهادة أهلية) ويمكن الحصول عليهما من نظارة المعارف العمومية نظير دفع ٣ قروش قيمة التمتع

وعلى الطالب أن يحرر هذه الاستمارة بخط يده بالعربية والانجليزية أو بالعربية والفرنسية ويقدمها الى النظارة بحيث تصل اليها قبل ابتداء الامتحان بشهرين وهو آخر موعد لذلك

وعلى ناظر المدرسة التابع لها الطالب أن يشهد بأن استمارة الدخول في الامتحان قد كتبت حقيقة بيد الطالب وأن التوضيحات الواردة فيها مطابقة للتوضيحات الواردة في دفتر المدرسة

فإن لم يكن الطالب تابعاً للمدرسة ما وكان قاصراً شهد عليه على صحة التوضيحات الواردة بالاستمارة ويصدق على امضاء هذا الولي من جهة الاختصاص أما إذا كان الطالب رشيداً فيجب عليه أن يحصل على تصديق على امضائه من جهة الاختصاص

فإن قدم الطالب طلبه على أنه غير تابع لمدرسة ما وكان قد وجد بأحدى المدارس ولو في بعض أيام من السنة المكتبية الحاضرة تعين عليه أن يحصل في الاستمارة على امضاء ناظر المدرسة الأخيرة التي كان بها

وعلى الطالب أن يدفع إلى النظارة وقت تقديم استمارة الدخول في الامتحان مبلغاً قدره جنينان مصريان نظير رسوم الامتحان وهذا المبلغ لا يرد لصاحبه بحال من الأحوال وكل طالب يرسل إلى النظارة استمارة الطلب غير مستوفية للشروط المنصوص عليها في هذه المادة أو لا يدفع الرسوم المقررة لا يقبل في الامتحان

(المادة الحادية عشرة)

على من يرغب في نيل شهادة الأهلية للوظائف العمومية أن يوقع قبل أداء الامتحان في دفتر مخصوص بحضور أحد أعضاء لجنة الامتحان أو موظف من موظفي نظارة المعارف العمومية على إقرار برغبته في الدخول في الامتحان وهذا الإقرار يجب أن يكون مؤرخاً شاملاً لاسم الطالب ولقبه وجنسيته وسكنه ومحل ولادته وتاريخ ميلاده واسم ولقب والده وصناعته كما يجب أن يوضح به اسم آخر مدرسة تلقى بها الطالب دروسه واللغة الأجنبية التي تعلمها

(المادة الثانية عشرة)

إذا لم تشمل استمارة الدخول في الامتحان المذكورة في المادة (١٠) أو الإقرار برغبة الدخول في الدفتر الخصوص المنصوص عنه في المادة (١١) على جميع التوضيحات التامة الحقيقية التي توجبها هذه اللائحة فيجوز إلغاء امتحان الطالب

(المادة الثالثة عشرة)

تعين النظارة لجنة الامتحان وهذا اللجنة تركب من رئيس ومراقبين وملاحظين وممتحنين

(المادة الرابعة عشرة)

على الرئيس أن يتخذ الاحتياطات الضرورية الكافية لحسن سير الامتحانات

(المادة الخامسة عشرة)

على المراقبين أن يساعدوا الرئيس حتى لا يقع ما يحل بنظام أعمال الامتحان

(المادة السادسة عشرة)

أسئلة الامتحان التحريري تختص اللجنة مخصوصة تعينها النظارة

(المادة السابعة عشرة)

على الملاحظين أن يتفرغوا تماما للملاحظة ولا يسوغ لهم أصلا أن يبينوا الطلبة معنى أى سؤال أو أى كلمة من سؤال

(المادة الثامنة عشرة)

يشكل من الممتحنين لجان فرعية تركب كل واحدة منها من عضوين على الأقل ويتألف
بكل لجنة فرعية تقدير الدرجات لأوراق مادة أو مجلة مواد يعهد تصحيح أوراقها إليها
وكل لجنة فرعية تختص الطلبة شفاهة في نفس المادة أو المواد التي صححت أوراقها

(المادة التاسعة عشرة)

لرئيس والمراقبين أن يشتركا في تقدير درجات الامتحان اذا رآوا حاجة لذلك وإذا
اختلف الممتحنون فرأى الرئيس والمراقبين هو المرجح

(المادة العشرون)

في الامتحانات التحريرية والنسبية يعطى الرئيس والمراقب غرفة خصوصية تقوم
مقام اسم الطالب حتى لا يتأتى للممتحنين معرفة أسماء الطلبة الذين يختبرونهم أو يصحون
أوراقهم

وليس للممتحنين أن يسألوا أحدا من طالبي الامتحان عن اسمه ولا عن المدرسة التي هو
منها ولا عن أى شئ يتعلق به

(المادة الحادية والعشرون)

لا يجوز لغير المعتمدين وطالبي الامتحان الدخول في حجر الامتحانات التحريرية انما يجوز لمندوبي المدارس التي لها طلبة في الامتحان أن يحضروا الامتحانات الشفهية باذن من نظارة المعارف

(المادة الثانية والعشرون)

جميع التسامحة ملازمون بالاجابة على الاسئلة التي توجه اليهم في أى مادة من المواد باللغة المذكورة في جدول مواد الدروس الرسمي لتعليم هذه المادة سواء في الامتحانات التحريرية أو الشفهية

(المادة الثالثة والعشرون)

كل طالب استعمل الغش في الامتحان أو حاول استعماله أو خالف أحكام هذه اللائحة يجوز طرده حالاً من الامتحان

(المادة الرابعة والعشرون)

مخطور قطعياً على الطلبة أن يحاولوا بأي وسيلة من الوسائل تعريف أعضاء لجان الامتحان بأنفسهم

تكتب الاجابات التحريرية على أوراق مخصوصة توزعها اللجنة وقبل البدء في الاجابة يجب على الطالب أن يهتم كتابة العناوين الموضحة بالنسبة للمصنعة بورقة الامتحان وأن لا يكتب على ورقة الامتحان اسمه أو غمرته ولا يضع أى علامة أو إشارة تدل على واضعها وكل ورقة ذكر بها اسم التلميذ أو غمرته أو وضعت عليها إشارة أو علامة تاتدل على واضعها تكون ملغاة

لا يسوغ لطالبي الامتحان أن يتناولوا بعضهم مع بعض ماداموا في حجر الامتحان كما أنه مخطور عليهم أن يستحضروا معهم في الامتحانات كتباً أو تعليقات (نوتات) وحيث أن اللجنة توزع عليهم جميع الادوات اللازمة عدا الاقلام العربية فلا يسوغ لهم مطلقاً استعمال أدوات غير ذلك

(المادة الخامسة والعشرون)

متى أتم الطالب امتحانه يـالم الورقة بدون أن يفصل عنها القسيمة الى الرئيس أو الى أحد المراقبين أو الى أحد الملاحظين المعينين لذلك وعلى المكلف بجمع الاوراق أن يتحقق من أن جميع ما هو مفصل بالقسيمة كتب تمامًا

(المادة السادسة والعشرون)

بمجرد انتهاء الامتحانات التحريرية يعلن الرئيس أسماء الطلبة الذين يدخلون في الامتحانات الشفهية بحسب الشروط المبينة في المادة (٨) ويعلن أيضا اليوم الذي تـعمل فيه الامتحانات الشفهية

(المادة السابعة والعشرون)

بعد انتهاء الامتحانات الشفهية يحرر الرئيس والمراقبون الجداول المذكورة بعد ويحضرونها ويقدمونها للنظارة

الجدول الاول ويسمى جدول الناجحين يشمل أسماء الطلبة المقبولين نهائيا مرتبة على حسب مجموع درجاتهم في الامتحان التحريري وتبين فيه الدرجات التي حصل عليها كل طالب في كل مادة من مواد الامتحان التحريري ولا تذكر فيه درجات الامتحان الشفهي وهذا الجدول ينشر في الجريدة الرسمية

الجدول الثاني يشمل أسماء الطلبة الذين لم ينجحوا وتبين فيه الدرجات التي حصلوا عليها في الامتحان التحريري فإذا سقط الطالب في الامتحان الشفهي فتبين كذلك في هذا الجدول المادة التي سقط فيها

(المادة الثامنة والعشرون)

يعطى لكل طالب من الطلبة الواردة أسمائهم في جدول الناجحين شهادة الاهلية للوظائف الصغرى ويستلم الطالب الذى نجح في أداء الامتحان الشهادة من يد موظف من موظفى نظارة المعارف ينوب لهذه الغاية ويوقع على ابصال استلام الشهادة في دفتر مخصوص ثم يضع امضاءه كذلك على نفس الشهادة كل ذلك بحضور الموظف المتدوب

(المادة التاسعة والعشرون)

كل طالب لم ينجح في امتحان سنة له أن يتقدم لامتحان أى سنة من السنين التى تليها

لائحة

امتحان شهادة الدراسة الثانوية

الصادر عليها قرار النظارة المؤرخ في ٢٣ ربيع الثانى سنة ١٣٢٣

(٢٦ يونيو سنة ١٩٠٥) نمرة ١٠٩٤

(المادة الاولى)

يشترط على كل من يرغب في الدخول في المدارس العالية الاميرية أن يكون حاصلا على شهادة الدراسة الثانوية

(ملحوظة) - شهادة الدراسة الثانوية التى تمنح بالتطبيق لاحكام هذه اللائحة تكفل لحاملها الدخول في الوظائف الملكية بالحكومة المصرية بالدرجات التى أول مربوطها الشهرى ٨ جنيهات مصرية

(المادة الثانية)

تجتمع لجنة الامتحان مرة واحدة في السنة ولا يجوز أن تعمل امتحانات في وقت آخر من السنة لأي سبب كان سواء لامتحان طالب واحد أو عدة طلبة

(المادة الثالثة)

ينقسم الامتحان الى قسمين منفصلين قسم للادبيات وقسم للعلوم
الدخول في امتحانات شهادة الدراسة الثانوية مباح بدون استثناء لقاية سنة ١٩٠٩
لجميع الطالبين الذين أنعموا الدراسة على وفق المقرر في البروجرام الرسمي للدارس الثانوية
سواء تلقوا دروسهم في المدارس الاميرية أو في مدارس حرة أو في منازلهم
أما ابتداء من أول يناير سنة ١٩١٠ فلا يدخل هذا الامتحان الا من ينتج في حنة
سابقة في امتحان شهادة الاهلية للوظائف الصغرى على وفق المقرر في البروجرام الرسمي
للسنتين الاولى والثانية من المدارس الثانوية

(المادة الرابعة)

الامتحان على قسمين تحريري وشفهي ولا يدخل في الشفهي الا من ينتج
في التحريري

(المادة الخامسة)

تشتمل الاختبارات على المواد الآتية : -

المقرر للامتحان		تحريرى او شفهى	المواد
قسم الادبيات	قسم العلوم	أو هما معا	
مقرر السنوات الاربع للتعليم الثانوى بجميعه الادبى والعلى		تحريرى وشفهى	اللغة العربية
شرح		تحريرى وشفهى	اللغة الانجليزية أو الفرنسية باعتبارها لغة أصلية
شرح		تحريرى فقط	الترجمة
مقرر السنتين الاولى والثانية وكذا مقرر السنتين الثالثة والرابعة من قسم الادبيات من بروجرام الدراسة الثانوية	مقرر السنتين الاولى والثانية وكذا مقرر السنتين الثالثة والرابعة من قسم العلوم من بروجرام الدراسة الثانوية	تحريرى فقط	الرياضة
شرح		تحريرى فقط	الرسم
مقرر السنتين الاولى والثانية وكذا مقرر السنتين الثالثة والرابعة من قسم العلوم من بروجرام الدراسة الثانوية	مقرر السنتين الاولى والثانية وكذا مقرر السنتين الثالثة والرابعة من قسم الادبيات من بروجرام الدراسة الثانوية	تحريرى فقط	العلوم الطبيعية والكيمياوية
شرح		تحريرى فقط	التاريخ والجغرافيا
شرح		تحريرى فقط	اللغة الانجليزية أو الفرنسية باعتبارها لغة أجنبية

وبصفة استثنائية يكون امتحان شهادة الدراسة الثانوية في سنة ١٩٠٦ قاصرا على الاختبار في مقرر السنوات الاولى والثانية والثالثة فقط من بروجرام التعليم الثانوى

ونذلك في كل من القسمين الأدبي والعلمي ولكن من لم ينجح في السنة المذكورة لا يجوز له الدخول في امتحانات السنوات التالية الا اذا أتم الدراسة المقررة للسنة الرابعة وفقا لما جاء بالمادة الثالثة وزيادة على ما ذكر فإن الامتحان في مادة الرسم في سنة ١٩٠٦ سيكون قاصرا على الاختبار في الرسم النظري

(المادة السادسة)

نعمل الاختبارات التحريرية على الترتيب الآتي

اليوم	الساعات	زمن الاجابة	المواد	
			قسم الادبيات	قسم العلوم
اليوم الاول	٧ ١/٢ صباحا	اعنائ نصف	لغة عربية	
» »	» ١٠ ١/٢ »	» »	اللغة الانجليزية أو الفرنسية (لغة أصلية)	
اليوم الثاني	٧ ١/٢ »	ثلاث ساعات	تاريخ وجغرافيا	علوم طبيعية وكيمياء
» »	» ١١ »	ساعتان	علوم طبيعية	رسم
اليوم الثالث	٧ ١/٢ »	ثلاث ساعات	حساب وهندسة وجبر	هندسة وحسب المثال*
» »	» ١١ »	ساعتان	ترجمة	
اليوم الرابع	٧ ١/٢ »	ثلاث ساعات	لغة انجليزية أو فرنسية (لغة اضافية)	حساب وجبر

(٥) وبصفة استثنائية لا تمنح الطلبة في سنة ١٩٠٦ في حساب المثلثات من لم يحضر من الطلبة قبل الساعة المحددة لافتتاح الامتحان في أي مادة لا يقبل في امتحان هذه المادة ولا في امتحانات المواد التي نلها

(المادة السابعة)

النهاية الكبرى للدرجات في كل مادة من مواد الامتحان التحريري والشفهي ولقروع
بعض المواد في الامتحان التحريري هي المينة في الجدول الآتي

أسماء المواد	قسم الأدبيات		قسم العلوم	
	النهاية الكبرى لقروع كل مادة في الامتحان التحريري	النهاية الكبرى لقروع كل مادة في الامتحان التحريري	النهاية الكبرى لقروع كل مادة في الامتحان التحريري	النهاية الكبرى لقروع كل مادة في الامتحان التحريري
لغة عربية ...	٤٠ تحريري	٢٤ انشاء	٤٠ تحريري	٢٤ انشاء
لغة انجليزية	٤٠ شفهي	١٦ أدبيات وقواعد	٤٠ شفهي	١٦ أدبيات وقواعد
أورندية	٤٠ تحريري	٤٠ شفهي	٤٠ تحريري	٤٠ شفهي
(لغة أنجليزية)	٤٠ شفهي	من العربي الى	٤٠ شفهي	من العربي الى
ترجمة ...	٢٠ تحريري	١٢ الانجليزية أو	٢٠ تحريري	١٢ الانجليزية أو
		الى الفرنسية		الى الفرنسية
		من الانجليزية		من الانجليزية
		أو الفرنسية		أو الفرنسية
		الى العربي		الى العربي
		٨		٨
		حلب		حلب
رياضة ...	٢٠ تحريري	١٥ رابطة	(١) ٤٠ تحريري	١٢ جبر
		علوم طبيعية		١٢ فنية
		وكيمياء		٨ حساب متلات
العلوم الطبيعية والكيمياء	٢٠ تحريري	٥	٣٠ تحريري	١٠ كيمياء
		—	٢٠ تحريري	٢٠ طبيعة
رسم	—	—	—	—
تاريخ وجغرافيا	٤٠ تحريري	٢٥ تاريخ	—	—
		١٥ جغرافيا		—
اللغة الانجليزية أو الفرنسية (اختيافية)	٢٠ تحريري ٣٠ شفهي	—	—	—

(١) النهاية الكبرى لقروع مادة الرياضة في سنة ١٩٠٦ ستكون بصفة مؤقتة كما يأتي
الحلب ١٦ والجبر ١٢ والهندسة ١٢

(المادة الثامنة)

يراعى في تقدير درجات اللغة العربية واللغة الأجنبية خط الطالب فإن كان غير جيد نقصت درجات اللغة بمقدار درجة وهذا النقص قد يستوجب سقوط الطالب في هذه المادة

(المادة التاسعة)

لا يقبل الطالب في الامتحان الشفهي الا اذا حصل في الامتحان التحريري على درجات يعادل مجموعها ٥٠ ٪ على الاقل من مجموع التهايات الكبرى للدرجات المقررة للواد المختلفة لقسم الادبيات ولقسم العلوم وكذلك على ٥٠ ٪ على الاقل من التهايات الكبرى المقررة لمادة اللغة العربية

وكل طالب كانت درجته صفرا في علم أو فرع علم من العلوم المذكورة في المادة (٧) لا يقبل في الامتحان الشفهي

(المادة العاشرة)

لا يعد الطالب ناجحا نهائيا في امتحان قسم الادبيات الا اذا حصل في الامتحان الشفهي على ٥٠ ٪ على الاقل من التهاية الكبرى المخصصة للغة العربية وعلى ٤٠ ٪ على الاقل من التهاية الكبرى المخصصة للعتين الانجليزية والفرنسية

وطالب الامتحان في قسم العلوم لا يعد ناجحا نهائيا في الامتحان الا اذا حصل في الامتحان الشفهي على ٥٠ ٪ على الاقل من التهاية الكبرى المخصصة للغة العربية وعلى ٤٠ ٪ على الاقل من التهاية الكبرى المخصصة للعتين الانجليزية والفرنسية

(المادة الحادية عشرة)

تكتب طلبات الدخول في هذا الامتحان على استمارة تمعة مخصوصة (استمارة نمرة ١ الشهادة الثانوية) ويمكن الحصول عليها من نظارة المعارف العمومية نظير دفع ٣ قروش قيمة التمرة

وعلى الطالب أن يحرر هذه الاستمارة بخط يده بالعربية والانجليزية أو بالعربية والفرنسية ويقدّمها إلى النظارة بحيث تصل إليها قبل ابتداء الامتحان بشهرين وهو آخر موعد لذلك

وعلى ناظر المدرسة التابع لها الطالب أن يشهد بأن استمارة الدخول في الامتحان قد كتبت حقيقة بيد الطالب وأن التوضيحات الواردة فيها مطابقة للتوضيحات الواردة في دفاتر المدرسة

فإن لم يكن الطالب تابعاً للمدرسة ما وكان فاصراً شهد عليه على صحة التوضيحات الواردة بالاستمارة ويصدق على امضاء هذا الوثيقة من جهة الاختصاص أما إذا كان الطالب شديداً فيجب عليه أن يحصل على تصديق على امضائه من جهة الاختصاص وأن يقدم الطالب طلبه على أنه غير تابع للمدرسة ما وكان قد وجد باحدى المدارس ولو في بعض أيام من السنة المكتوبة الحاضرة تعين عليه أن يحصل في الاستمارة على امضاء ناظر المدرسة الأخيرة التي كان بها

وعلى الطالب أن يدفع إلى النظارة وقت تقديم استمارة الدخول في الامتحان مبلغاً قدره جنتهان مسريان نظير رسوم الامتحان وهذا المبلغ لا يرد لصاحبه بحال من الأحوال

وكل طالب يرسل إلى النظارة استمارة الطلب غير مستوفية للشروط المنصوص عليها في هذه المادة أولاً يدفع الرسوم المقررة لا يقبل في الامتحان

(المادة الثانية عشرة)

على من يرغب في نيل شهادة الدراسة الثانوية أن يوقع قبل أداء الامتحان في دفتر مخصوص بحضور أحد أعضاء لجنة الامتحان أو موظف من موظفي نظارة المعارف العمومية على إقرار برغبته في الدخول في الامتحان وهذا الإقرار يجب أن يكون ورعاً شاملاً لام الطالب ولقبه وجنسيته وسكنه ومحل ولادته وتاريخ ميلاده واسم ولقب والده وصناعته كما أنه يجب أن يوضع به اسم آخر مدرسة تلقى بها الطالب دروسه باللغة الأجنبية التي تعلمها

(المادة الثالثة عشرة)

إذا لم تشمل استمارة الدخول في الامتحان المذكورة في المادة (١١) أو الاقرار برغبة الدخول في الدفتر المخصوص المنصوص عنه في المادة (١٢) على جميع التوضيحات التامة الحقيقية التي توجب هذه اللائحة فيجوز إلغاء امتحان الطالب

(المادة الرابعة عشرة)

تعين النظارة لجنة الامتحان وهذه اللجنة تتركب من رئيس ومراقبين وملاحظين ومختصين

(المادة الخامسة عشرة)

على الرئيس أن يتخذ الاحتياطات الضرورية الكفالة لحسن سير الامتحانات

(المادة السادسة عشرة)

على المراقبين أن يساعدوا الرئيس حتى لا يقع ما يخل بنظام أعمال الامتحان

(المادة السابعة عشرة)

أسئلة الامتحان التحريري تنتخبها اللجنة مخصوصة تعيينها النظارة

(المادة الثامنة عشرة)

على الملاحظين أن يفرغوا نقرعاتهم للالاحظة ولا يسوغ لهم أصلاً أن يبينوا الطلبة معنى أى سؤال أو أى كلمة من سؤال

(المادة التاسعة عشرة)

يشكل من المختصين لجان فرعية تتركب كل واحدة من من عضوين على الأقل وبنطاق بكل لجنة فرعية تقدير الدرجات لأوراق مادة أو مادة مواد يعهد بتقييم أوراقها اليها وكل لجنة فرعية تختص الطلبة شفاهاً في نفس المادة أو المواد التي صححت أوراقها

(المادة العشرون)

الرئيس والمراقبين أن يشتركو في تقدير درجات الامتحان إذا وأوا حاجة لذلك وإذا اختلف المختصون فرأى الرئيس والمراقبين هو المخرج

(المادة الحادية والعشرون)

في الامتحانات التحريرية والشفهية يعطى الرئيس أو المراقب غرة خصوصية تقوم مقام اسم الطالب حتى لا يتأق للممتحن معرفة أسماء الطلبة الذين يجتبعونهم أو يصحون أوراقهم وليس للممتحن أن يألوأ أحدا من طالبي الامتحان عن اسمه ولا عن المدرسة التي هو منها ولا عن أى شئ يتعلق به

(المادة الثانية والعشرون)

لا يجوز لغير الممتحن وطالبي الامتحان الدخول في حجر الامتحانات أثناء الامتحانات التحريرية انما يجوز لندوبي المدارس التي لها طلبة في الامتحان أن يجضروا الامتحانات الشفهية باذن من نظارة المعارف

(المادة الثالثة والعشرون)

جميع التلاميذ ملزمون بالاجابة على الاسئلة التي توجه اليهم في أى مادة من المواد باللغة المذكورة في جدول مواد الدروس الرسمي لتعليم هذه المادة سواء في الامتحانات التحريرية أو الشفهية

(المادة الرابعة والعشرون)

كل طالب استعمل القس في الامتحان أو حاول استعماله أو خالف أحكام هذه اللائحة يجوز طرده حالاً من الامتحان

(المادة الخامسة والعشرون)

مختلور قطعياً على الطلبة أن يحاولوا بأى وسيلة من الوسائل تعريف أعضاء لجان الامتحان بأنفسهم

تكتب الاجابات التحريرية على أوراق مخصوصة توزعها اللجنة وقبل البدء في الاجابة يجب على الطالب أن يتم كتابة العناوانات الموضحة بالقسيمة المصقفة بورقة الامتحان وأن لا يكتب على ورقة الامتحان اسمه أو غمرته ولا يضع أى علامة أو إشارة تدل على واضعها وكل ورقة ذكر بها اسم التلميذ أو غمرته أو وضعت عليها إشارة أو علامة ما تدل على واضعها تكون ملغاة

لا يسوغ لطالبي الامتحان المخاربة بعضهم مع بعض بأى طريقة كانت ماداموا في حجر الامتحان كأنه مخطور عليهم أن يستحضروا معهم في الامتحانات كسباً وتعليقات (نونات) وحيث ان اللجنة توزع عليهم جميع الادوات اللازمة عدا الاقلام العربية فلا يسوغ لهم مطلقاً استعمال أدوات غير ذلك

(المادة السادسة والعشرون)

مضى أتم الطالب امتحانه يسلم الورقة بدون أن يفصل عنها القسيمة الى الرئيس أو الى أحد المراقبين أو الى أحد الملاحظين المعيّنين لذلك وعلى المكلف بجمع الأوراق أن يتحقق من أن جميع ما هو مفصل بالقسيمة كتب تماماً

(المادة السابعة والعشرون)

بحرر داتهاء الامتحانات التحريرية يعلن الرئيس أسماء الطلبة الذين يدخلون في الامتحانات الشفهية بحسب الشروط المبينة في المادة (٩) ويعلن أيضاً اليوم الذي تعمل فيه الامتحانات الشفهية

(المادة الثامنة والعشرون)

بعد انتهاء الامتحانات الشفهية بحرر الرئيس والمراقبون الجداول المذكورة بعد ومعضونها ويقدمونها للتظارة

الجدول الأول ويسمى جدول الناجحين يشمل أسماء الطلبة المقبولين بها من كل قسم على حدته مرتبة على حسب مجموع درجاتهم في الامتحان التحريري وتبين فيه الدرجات التي حصل عليها كل طالب في كل مادة من مواد الامتحان التحريري ولا تذكر فيه درجات الامتحان الشفهي وهذا الجدول ينشر في الجريدة الرسمية

الجدول الثاني يشمل أسماء الطلبة الذين لم ينجحوا وتبين فيه الدرجات التي حصلوا عليها في كل مادة في الامتحان التحريري فإذا سقط الطالب في الامتحان الشفهي فتبين كذلك في هذا الجدول المادة التي سقط فيها

(المادة التاسعة والعشرون)

يعطى لكل طالب من الطلبة الواردة أسماؤهم في جدول الناجحين شهادة الدراسة الثانوية ويذكر في الشهادة لفظ « أدبيات » أو « علوم » حسب القسم الذي امتحن فيه الطالب ويستلم الطالب الذي نجح في أداء الامتحان الشهادة من يد وظيف من موظفي نظارة المعارف يتدبر لهذه الغاية ويوقع على إيصال استلام الشهادة في دفتر مخصوص ثم يضع امضاه كذلك على نفس الشهادة كل ذلك بحضور الموظف المتدرب

(المادة الثلاثون)

كل طالب لم ينجح في امتحان سنة له أن يتقدم لامتحان أى سنة من السنين التي تليها

(المادة الحادية والثلاثون)

يلغى كل ما يخالف أحكام هذه اللائحة من أحكام اللوائح السابقة المختصة بامتحانات شهادة الدراسة الثانوية ما

نظارة المعارف العمومية

قرار وزاري

بعد الاطلاع على القرارات الصادرة من النظارة في ١٩ يونيو سنة ١٨٩٥ نمرة ٨٤١
وفي ١٧ أغسطس سنة ١٨٩٩ نمرة ٧١٥ وفي ٢٨ أبريل سنة ١٩٠١ نمرة ٨٢٤
وفي ٢١ يوليو سنة ١٩٠١ نمرة ٨٤٢

وعلى المادة (٧٤) من قانون نظام المدارس الصادر عليه قرار النظارة في ١١ يوليو
سنة ١٩٠٣ نمرة ٩٦٨ بخصوص المسروقات المقررة على التلامذة بالمدارس
وعلى مقررته اللجنة العلمية الادارية في ٢٠ مايو سنة ١٩٠٥
وعلى مقررته مجلس المعارف الأعلى بجلسته المتعقبة في ٢٨ مايو سنة ١٩٠٥
وعلى مقررته مجلس النظارة بجلسته ٢٢ يونيو سنة ١٩٠٥
قررنا ما هو آت

(المادة الاولى)

تكون المصاريف المدرسية سنوياً في المدارس التابعة للنظارة ابتداء من السنة المكتنية
المتداخلة في مئتي ١٩٠٥ - ١٩٠٦ بجميع سني الدراسة كالآتي :

أولاً - مدارس ابتدائية

<p>عن كل تلميذ خارجي بالمدارس الآتية بعد التي ليس بها غداء في الظهر عباس - عابدين - العقلاين - باب الشعيرة - الجمالية - الحسينية حلاوان - شين الكوم - دمنهور - دمياط - قليوب - السويس طنطا - الزقازيق - بنى سويف - الفيوم - الجيزة - قنا - سوهاج عن كل تلميذ خارجي بالمدارس الآتية بعد التي ليس بها غداء في الظهر اسوان - أدفو - اسنا</p>	<p>جنيه ٦ (أ) ٥ (ب)</p>
---	--

(*) الرقاع المصرية في أول يوليو سنة ١٩٠٥ وجه ١٢٨٤

عن كل تلميذ خارجي بالمدارس الآتية بعد التيهاغداء في الظهر	١٠	جـ
القريه - المحديه - محمد علي - الخليلين - بورسعيد - أسوط - المنيا		
عن كل تلميذ داخلي بتعيين كامل في كل من مدرستي رأس التين والناصرية	٤٠	د
عن كل تلميذ خارجي بنصف تعيين في كل من المدرستين المذكورتين	١٥	
عن كل تلميذ داخلي بتعيين كامل في مدرسة المنصورة	٢٥	هـ
عن كل تلميذ خارجي بنصف تعيين بالمدرسة المذكورة	١٠	

ثانياً — مدارس ثانوية

عن كل تلميذ داخلي بتعيين كامل في الثلاث مدارس الثانوية	٤٠
عن كل تلميذ خارجي بنصف تعيين في الثلاث مدارس الثانوية	١٥

ثالثاً — مدارس عالية

عن كل تلميذ خارجي بمدرسة الحقوق	٢٥
عن كل تلميذ خارجي بمدرسة الطب	١٥
عن كل تلميذ داخلي بتعيين كامل بمدرسة المهندسين	٤٠
عن كل تلميذ خارجي بنصف تعيين بالمدرسة المذكورة	١٥
عن كل تلميذ خارجي بنصف تعيين بمدارس المعلمين	١٥
ملحوظة — تلامذة مدارس المعلمين الذين يتعهدون عند دخولهم بأنهم يخدمون	
بوظائف مدرسين يعفون من المصروفات اعطاء مؤقتاً	

رابعاً — مدارس خصوصية

الزراعة

عن كل تلميذ داخلي بتعيين كامل....	٤٠	أ
عن كل تلميذ خارجي بنصف تعيين....	١٥	
عن كل تلميذ داخلي بتعيين كامل....	٥٠	ب
عن كل تلميذ خارجي بنصف تعيين....	٢٥	

الصناعة بالمنصورة

عن كل تليذ داخلي بتعين كامل	جنيه	١٢
عن كل تليذ خارجي بنصف تعيين	٥	

الفنون والصنائع بالقاهرة

عن كل تليذ داخلي بتعين كامل	جنيه	١٦
عن كل تليذ خارجي بنصف تعيين	٨	

خامسا — مدارس البنات

المدرسة السنينة

عن كل تليذة داخلية بتعين كامل	جنيه	٢٥
عن كل تليذة خارجية بنصف تعيين	١٢	

قسم البنات بمدرسة عباس

عن كل تليذة داخلية بتعين كامل	مليم	١٥	٠٠
عن كل تليذة خارجية بنصف تعيين	٧	٥٠٠	

(المادة الثانية)

على السكرتير العمومي تنفيذ هذا القرار ما

تحريرا بالاسكندرية في ٢١ ربيع الثاني سنة ١٣٢٣ (٢٤ يونيه سنة ١٩٠٥)

ناظر المعارف

(اخرى)

نظارة الداخلية

قرار

نظام الداخلية

بعد الاطلاع على القرار الصادر من مجلس النظارة بتاريخ ٢٣ مارس سنة ١٩٠١
بالمصادقة على إنشاء مدرسة بيطرية بالقاهرة

وعلى القرار الصادر من مجلس النظارة بتاريخ ٣٠ مايو سنة ١٩٠٥ بالموافقة
على إضافة ستة وابعة على برنامج هذه المدرسة

وبعد الاطلاع على القرارين الصادرين من نظارة الداخلية بتاريخ ٢١ مايو سنة ١٩٠١
و ٤ يوليو سنة ١٩٠٢

وبناء على ما عرضه مدير عموم مصلحة الصحة

قرر ما هو آت

(المادة الأولى)

يعتمد قانون المدرسة البيطرية بالقاهرة المرفق بهذا القرار ويعمل به من ابتداء السنة
المدرسية الداخلة في سنتي ١٩٠٥ و ١٩٠٦ ويكون العمل به قاصرا على التلامذة الذين
يقبلون لتلقي الدراسة من أول أكتوبر سنة ١٩٠٥

(المادة الثانية)

يلغى قانون المدرسة البيطرية المرفق بقرارنا الصادر بتاريخ ٢١ مايو سنة ١٩٠١
فيما يختص بالتلامذة الذين يقبلون بالمدرسة البيطرية من أول أكتوبر سنة ١٩٠٥

(المادة الثالثة)

على مدير عموم مصلحة الصحة تنفيذ هذا القرار

صدر بالقاهرة في ٢٤ يونيو سنة ١٩٠٥ مصطفى فهمي

لائحة نظام المدرسة البيطرية بالقاهرة

(المادة الاولى)

تكون المدرسة البيطرية تحت ادارة بائعش بيطرى مصلحة الصحة العمومية ويكون بصفة ناظر لها ومدرس التشريح بصفة وكيل

(المادة الثانية)

تتبع المدرسين يكون بالصفة الآتية :-

مدرس الامراض المعدية في الحيوانات

» الجراحة البيطرية والعمل الاكلينيكي

» حفظ الصحة البيطرية وأعمال الشفاحات

» تفقيش السموم

» الكيمياء وعلم السموم

» البكتريولوجيا

» التشريح والباثولوجيا

» الطب البيطري والاقر باذين وعلم الأنسجة والعمل الاكلينيكي

» الفسيولوجيا (علم وظائف الاعضاء)

» علم الديدان الطفيلية

(المادة الثالثة)

طالب الدخول في المدرسة البيطرية يجب أن يكون من الحائزين لشهادة الدراسة الابتدائية وله إلمام كاف باللغة الانكليزية وعيّن قبل الدخول وتاريخ هذا الامتحان يعلن كل سنة في الجريدة الرسمية

(المادة الرابعة)

على طالب الدخول في هذه المدرسة أن يقدم لناظر الاوراق الآتية :-

١ - طلب بحرر على ورقة ثخنة وبين فيه اسم ولقب وصناعة وعنوان أبيه أو المتولى أمره

٢ - شهادة الدراسة الابتدائية

٣ - » ميلاده

٤ - » طيبة تدل على سلامة صحته

٥ - » بحسن السلوك

ومحب تقديم هذه الأوراق لناظر المدرسة قبل ابتداء السنة المدرسية بمدة ١٥ يوما على الأقل (المادة الخامسة)

المصاريف المقررة للمدرسة هي ثمانية جنيهات مصرية في السنة عن كل تلميذ تدفع في ابتداء السنة المدرسية

وهذه المصاريف هي نظير أجره التعليم وثمان الكتب والادوات المدرسية وغير ذلك من النفقات اللازمة للعمل وقاعة التبريح والامتحانات

وإذا انقطع الطالب لأي سبب كان عن الحضور للمدرسة فلا يكون له حق في أى حال من الاحوال في استرداد قيمة المصاريف المدفوعة أو جزء منها

(المادة السادسة)

مدة التدريس هي أربع سنوات وتشمل التعليم النظري والعمل

(المادة السابعة)

تبتدى السنة المدرسية في الاسبوع الاول من شهر أكتوبر وتنتهى في الاسبوع الاول من شهر يونيه وتنقسم الى ثلاث مئد كما يأتى :

المدة الاولى تبتدى في الاسبوع الاول من شهر أكتوبر وتنتهى في الاسبوع الاخير من شهر ديسمبر

المدة الثانية تبتدى في الاسبوع الاول من شهر يناير وتنتهى في الاسبوع الاخير من شهر مارس

المدة الثالثة تبتدى في الاسبوع الاول من شهر ابريل وتنتهى في الاسبوع الاول من شهر يونيه

وتتقفل المدرسة في الايام المعتاد اقفال مصالح الحكومة فيها

(المادة الثامنة)

جدول ترتيب الدروس

بيان المواد	عدد الساعات في النهر	ملحوظات
(السنة الاولى)		
مجث العظام	١٢	
الكيمياء	١٤	
أعمال الشفاحات	١٢	
» الكلينيكيه	٦	
علم البيولوجيا (الحيوه)	٤	
(السنة الثانية)		
تشرح	٣٦	
فسيولوجيا (علم وظائف الاعضاء)	٨	منتهشرا كتوبر ونوفبر وابريل ومايو
أعمال الكلينيكيه	٨	
علم الانسجه	٨	
(السنة الثالثة)		
اقرباذين	٨	
بانولوجيا	١٢	
أعمال الكلينيكيه	٨	
بكتريولوجيا	٤	مدة شهر مارس وابريل ومايو
علم السموم	٤	
علم حفظ الصحة (الهجين)	١٢	

(تابع) جدول ترتيب الدروس

بيان المواد	عدد الساعات في الشهر	ملحوظات
(السنة الرابعة)		
الجراحة	١٢	مدة شهر فبراير ومارس وأبريل ومايو
الطب البشري	٨	
الامراض المعدية	٨	
علم الديدان الطفيلية	٨	
تفتيش اللحوم	٤	
أعمال الكلينيك	٤٠	

(المادة التاسعة)

جميع المواد تدرس باللغة الانكليزية ويتمن فيها التليذ أيضا بهذه اللغة

(المادة العاشرة)

عمل امتحانات بعرفة المدرسين في أثناء كل مدة من أقسام السنة المدرسية

(المادة الحادية عشرة)

يطلب من التلامذة المساعدة في الشفخانة والشفخانة وعمل استخراج المادة الجذرية

(المادة الثانية عشرة)

تمن التلامذة في آخر كل سنة مدرسية في جميع المواد التي دوسوها أثناء السنة بعرفة لجنة تعينها لادارة نظارة الداخلية

ويشمل هذا الامتحان أيضا المواد المقررة للسنتين السابقة

(المادة الثالثة عشرة)

التليذ الذي يسقط في الامتحان في المرة الاولى في يونيو يتمن ثانيا في ديسمبر الذي يليه

(المادة الرابعة عشرة)

اذا لم ينجح التليذ في ثلاثة امتحانات وهو في الفرقة نفسها (سواء كان في السنة الاولى أو الثانية أو الثالثة أو الرابعة) يرفق من المدرسة

(المادة الخامسة عشرة)

لا يجوز بقاء التلميذ في المدرسة أكثر من ثمان سنوات

(المادة السادسة عشرة)

تكون الامتحانات تحريرية وشفاهية

(المادة السابعة عشرة)

يعطى ناظر المدرسة في آخر كل سنة لكل تلميذ تم بحسن السلوك والمواظبة على الحضور قبلاً على التمر التي أعطيت له أثناء السنة المدرسية ولا يجوز نقل التلميذ من فرقة إلى أخرى أعلى منها إلا إذا نال ٨٠ في المائة على الأقل من التمر التي تعطى لحسن السلوك والمواظبة

(المادة الثامنة عشرة)

العقوبات التي يمكن توقيعها على التلامذة هي :-

- ١ - التوبيخ من المدرس على انفراد
- ٢ - « » « » « » علناً أمام الفرقة
- ٣ - « » « » ناظر المدرسة
- ٤ - الطرد الموقت ليعاد لا يتجاوز نهاية المدة المدرسية التي حكم في أثناءها بهذا العقاب (هذه المدة هي إحدى المدة الثلاث التي قسمت إليها السنة المدرسية حسب نص المادة السابعة)
- ٥ - الطرد من المدرسة

والعقوبتان الأخيرتان يصدرهما مدير عموم مصلحة الصحة بناءً على طلب ناظر المدرسة

(المادة التاسعة عشرة)

في الامتحان السنوي لا يجوز نقل التلميذ إلى سنة أخرى ما لم ينل في كل علم ٥٠ في المائة على الأقل من أعلى التمر المقررة له ومتوسطاً عمومياً لا يقل عن ٦٠ في المائة

(المادة العشرون)

كل تلميذ يؤدي الامتحان النهائي تعطى له دبلومة من نظارة الداخلية بناءً على طلب مدير عموم مصلحة الصحة تحيزه تعاطي صناعة الطب البيطري في القطر المصري ٤

مديرية الجبيرة

قــــــــرار

نحن مدير الجبيرة

بعد الاطلاع على المادة ٣٤٨ من قانون عقوبات المحاكم الاهلية
وتنفيذ للمادة السادسة من الامر العالي الصادر في ٢٧ ماي سنة ١٨٩٩ بخصوص
الوسائل الواجب اتخاذها لمقاومة الطاعون والكوليرا
وبناء على رأى صحة المديرية
قررنا ما هو آت

ممنوع نقل أو إخفاء أدوات الأسره والبياضات والملابس التي توجد في أى منزل
حدثت فيه اصابة بالطاعون قبل اجراء عملية التطهير المنصوص عنها بالمادة السادسة
من الامر العالي الصادر في ٢٧ ماي سنة ١٨٩٩ وكل من يخالف ذلك يعاقب طبقاً للمادة
العاشرة من الامر العالي المذكور ما

تحريراً بدمم وورقي ٢٩ يونيو سنة ١٩٠٥ - ٢٠ ربيع الثاني سنة ١٣٢٢
حسن حارث

مديرية الدقهلية

قرار

نحن مدير الدقهلية

بعد الاطلاع على المادة السادسة من قرار نظارة الداخلية الصادر في ١١ مايو سنة ١٨٩٥ وعلى قرار اللجنة الصحية بديرية الدقهلية المنعقدة في ٢٤ ابريل سنة ٩٠٥ وبعد مصادقة نظارة الداخلية

أمرنا بما هو آت

(المادة الاولى)

يعاقب بغرامة لا تتجاوز المائة قرش أو بالسجن مدة لا تتجاوز السبعة أيام كل من يتجارى على أخذ مياه للشرب أو للاستعمال بالمنزل أو غسل الملابس أو الأواني المنزلية أو المواشى أو أى نوع آخر من الحيوانات أو الاستحمام أو التبرز أو إلقاء قاذورات أو كاسة الخ على شواطئ النيل أو أحد فروعها ينذر المنصورة من النقط الآتية ذكرها :

أولاً - الشاطئ الأيمن من نهر النيل المحصور بين نقطتين معينتين بلوحتين إحداهما أمام المستشفى الأميرى والأخرى بضم البحر الصغير

ثانياً - الجزء المحصور بين نقطتين معينتين بلوحتين إحداهما موضوعة بضم البحر الصغير والأخرى بآخر نقطة وابور المياه على الشاطئ الأيسر للترعة المنصورة

ثالثاً - جزء ترعة أم جلال المحصور بين نقطتين معينتين بلوحتين إحداهما أمام جبانة المسلمين والأخرى من نهاية عزبة القريبي

(المادة الثانية)

يعل بهذا القرار بعد نشره بثلاثة أيام بالجريدة الرسمية

مصطفى ماهر

تحريراً بالمنصورة في ٣٠ يونيو سنة ١٩٠٥

مجلس الصحة البحرية والكوريتينات المصريه

قد تقرر بالمجلسه المنعقدة في يوم الثلاثاء الموافق ٦ يونيو سنة ١٩٠٥ ماهوات :

أولاً - الأبقار والجواميس الواردة من بلاد مرفرة كاسيا الصغرى الخ يلزم تفرغها بقرب المكس (اسكندرية) أو في بورسعيد لأجل ذبحها بالكوريتينه ومع كل لأجل تزود مدينة مصر بما يلزمها من اللحوم بصرح بادخال الحيوانات الواردة من بلاد مرفرة رأساً الى لجنة مصر فقط مع تنفيذ الشروط السابق اتخاذها في مثل هذه الاحوال

ثانياً - الحيوانات الواردة من سواكن يلزم تفرغها وذبحها بالكوريتينه بالسويس أو ارسالها رأساً الى لجنة مصر مع اتباع الشروط المذكورة قبل

ثالثاً - الأبقار والجواميس الواردة من روسيا ومكدونية وبلغاريا ورومانيا أو من أى جهة مشبهة يلزم تفرغها في الازاريتو الشاطي (اسكندرية) لثمضية خمسة أيام كوريتينه وإذا تحقق سلامتها بعد مضي هذه المدة يمكن ارسالها حينئذ الى لجانات طنطا والمنصورة والزقازيق وشبين الكوم ودمهور وبها والاسماعيلية وذلك مع المحوطات السابق الشرح عنها بهذا الخصوص ٤

اسكندرية في ٢٦ يونيو سنة ١٩٠٥

مجموعة
قرارات ومنشورات
الحكومة المصرية
سنة ١٩٠٥

مجموعة الثلاثة شهور الثالثة



(الطبعة الأميرية بمصر)
١٩٠٥

نظارة المالية

اعطاه أراضي الحكومة مجانا لاقامة كتابي عليها (*)

ترجمة

مذكرة مرفوعة لرئاسة مجلس النظار بتاريخ ٢ ابريل سنة ٩٠٥ فقرة ٨٥٤

١٧ ابريل
سنة ٩٠٥
مجلس النظار سبق قرار مجلسه المنعقدة بتاريخ ٢١ ابريل سنة ١٨٩٢ فقرة ١٢٥
بعد جواز اعطاء أراضي ذات قيمة بدون مقابل للاعمال الخيرية

وحيث انه قد تقدم لنظارة المالية أخيرا جملة طلبات بالتماس أخذ أراضي من
أملالة المعري لاقامة كتابي عليها :

وحيث ان نظارة المالية ترغب في المساعدة في نشر المعارف بين طبقات الاهالي الفقراء
تعرض لمجلس النظار التصريح باخراج الاراضي التي تطلب للكتابي من حكم ذلك القرار
تحت شرط انها لا تعطى لطلبها بدون مقابل إلا بعد الحصول على ماهوات :

أولا - التصديق أولا من نظارة المعارف العمومية على انشاء الكتاب

ثانيا - أخذ اقرار من تعطي اليه الارض يتعهد فيه بجعل الكتاب خاضعا لكل
أمر أوليئة صادرة من نظارة المعارف العمومية عن هذا الخصوص

وقد تصديق على هذه المذكرة من مجلس النظار بمجلسه المنعقدة في يوم الاثنين
١٧ ابريل سنة ١٩٠٥ تحت شرط بأن اعطاء الارض بدون مقابل يكون قاصرا على
الكتابي ليس إلا

مديرية الغربية

تخوطات صحية ضد بعض المياه بمركز قوه (غربية) (*)

قــــــــــــــــرار

نحن مدير الغربية

بعد الاطلاع على المادة السادسة من قرار نظارة الداخلية الصادر في ١١ مايو
سنة ١٨٩٥ وعلى قرار اللجنة الصحية بمركز قوه المنعقدة في ٦ أبريل سنة ١٩٠٥
وبعد مصادقة نظارة الداخلية
سنة ٩٠٥

أمرنا بما هو آت

(المادة الاولى)

يعاذب بغرامة لا تتجاوز مائة قرش أو بلحبس مدة لا تتجاوز السبعة أيام كل من
يتجاربى على :

(١) أخذ مياه الشرب والاستعمال المنزلية من أى نقطة من نهر النيل يتدفق
غير النقط الآتية المخصصة لهذا الغرض وهى :

أولاً - نقطة العراقى على بعد خمسة أمطار من منزل الشيخ حسن رجب وخمسة
أمطار من جامع العراقى

ثانياً - نقطة الجبى المشهورة بنقطة القناوى على بعد سبعة أمطار وسواحل
ماجور على بعد ثمانية أمطار من بندر قوه

ثالثاً - الموردة الغربية من قهوة اخواجه اسير والكبير على بعد ثمانية أمطار
وقهوة عبد القادر على بعد عشرة أمطار من بندر قوه

- رابعاً - مورد ما لطله المعروفة بالبوسته على بعد اثني عشر متراً من بندرفوه
- (٢) الاستحمام وغسل الملابس والاولى المتعلية أوسق الموائى أو أى نوع آخر من الحيوانات وغسلها من غير النقطة المعينة لهذا الغرض على الشاطئ الغربى للنيل وبحرى النقطة المعينة لاختميماء الشرب وعلى بعد خمسة عشر متراً من ساقية متولى بك وتجاه ابورا ابراهيم ثم مفتاح وشركاه على بعد عشرين متراً
- (٣) رؤس المراكب والدعيات وغيرها فى أى نقطة من النقط السابق ذكرها
- (٤) القاء قاذورات على شواطئ النيل أو استعمال الشواطئ المذكورة كراحض عمومية

(المادة الثانية)

يسرى مفعول هذا القرار بعد ثلاثة أيام من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية ١٠
تحريراً بطناً فى أول يولييه سنة ١٩٠٥ حسن رضوان

مديرية الدقهية

مخططات صحية ضد نفعن المياه بمركز ممنود (*)

قرارات

نحن مدير الدقهية

أول يولييه
بعد الاطلاع على المادة السادسة من قرار الداخلية بتاريخ ١١ مايو سنة ١٨٩٧
سنة ١٩٠٥ وعلى قرار اللجنة الصحية بمركز ممنود بتاريخ ١٦ ابريل سنة ١٩٠٥
وبمصادقة قطارة الداخلية
قرروا ما هوأت

(المادة الاولى)

يعاقب بغرامة لا تزيد عن مائة قرش أو بالسجن مدة لا تزيد عن أسبوع كل من يتجارب على :

(١) أخذ مياه للشرب أو الاستعمال المنزلى من أى نقطة من النيل بين درميت عنود أو من أى محل آخر غير الجزء المحدد بنقطتين احدهما بحرى محل المركز القديم والأخرى عند الفتحة الكائنة من الحوشة المجاورة للمركز من الجهة البحرية

(٢) غسل الأواني المنزلية الخ . فى أى نقطة غير النقطة التى انحصرت لذلك بجوار بر الخواجه إسكندر أمام الناحية

(٣) رسو المراكب والذهبيات أو غيرها فى أى نقطة غير المسافة المحصورة بين نقطة أخذ مياه الشرب ونقطة غسل الأواني المنزلية

(٤) سقى المواشى أو أى نوع من الحيوانات فى أى محل غير النقطة الكائنة أمام وابلو الخواجه كونسطن دندلى بحرى الناحية

(٥) أخذ مياه للشرب أو للاستعمال المنزلى أو استحمام الحيوانات أو الأواني المنزلية من البرك

(٦) إلقاء القاذورات فى النيل أو على أحد شواطئه أو استعمالها كرحاض

(المادة الثانية)

يسرى مفعول هذا القرار بعد نشره بثلاثة أيام بالجريدة الرسمية ما

المنصوصة فى أول يولييه سنة ١٩٠٥ - ٢٨ ربيع الثانى سنة ١٣٢٢

مصطفى ماهر

مديرية بنى سويف

المحلات العمومية ببنى سويف - كشف بالأخطاط المخصصة لكن العائلات فقط
وليس معدة للتجارة فى بندر بيا (٢)

قرار

مدير بى سويف

بعد الاطلاع على المادة الثانية من لائحة المحلات العمومية الصادر بها الامر العالى
بتاريخ ٩ يناير سنة ١٩٠٤ قررها هوأت
(المادة الاولى)

الشوارع الآتية ياتىها تعتبر من الأخطاط المخصصة لكن العائلات فقط وليس معدة
للتجارة فى بندر بيا

عدد

شارع عكاشه	الذى يتدث من منزل سليمان عكاشه ومغرب لترعة الشراهنه	١
« الفطيره »	« المحكمة الشرعيه ومجر للارض الزراعيه »	١
« قرحات »	« منزل محمد قرحات ومشرق للشخ ربيع »	١
« القاضى »	« محمد أبوطالب ومقبل لحد البوسه »	١
« الكنيسه »	« الكنيسه ومجر للارض الزراعيه »	١
« الديوانيه »	« منزل عبد المجيد عكاشه ومقبل للبحر الاعظم »	١
« الصيارف »	« سليمان عكاشه ومشرق »	١
« الفرعانيه »	« على محمد محمود ومقبل »	١
« الناجيه »	« الشخ ربيع »	١
« الحاجيه »	« منزل الحاجيه ومشرق لشارع الكنيسه »	١
« الزنانيه »	« البوسه القديمه ومشرق للبحر الاعظم »	١
« وزير »	« شارع المحطه »	١

١٢

(المادة الثانية)

يسرى مفعول هذا القرار بعد سبعة أيام من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية ما
تحريرا بيني سوفي في ٢٥ ربيع الثاني سنة ١٣٢٣ - ٢٨ يونيو سنة ١٩٠٥
مصطفى سري

بلدية الاسكندرية

قرار بشأن اللائحة الداخلية الجديدة لبلدية الاسكندرية (*)

رئيس القومسيون البلدى

بعد الاطلاع على قرارى القومسيون الصادرين في ٨ فبراير و ٣١ مايو سنة ١٩٠٥ ١٢ يونيو
ومصادقة عطوفة ناظر الداخلية الواردة بمكا بمقمنه رقم ١١ يونيو سنة ١٩٠٥ غرة ٢٢٩٩
حرف (ب)

وعلى المادة ١٦ من الأمر العالى الرقم ٥ يناير سنة ١٨٩٠
وعلى القرارات الصادرة من نظارة الداخلية في ١٨ مارس سنة ١٨٩٠ و ١١ يناير
سنة ١٨٩٢ و ٢٧ يونيو سنة ١٩٠٤
أقر اللائحة الداخلية الجديدة للبلدية على الوجه الآتى :

الفصل الاول

(القومسيون البلدى)

(المادة ١)

يجتمع القومسيون البلدى اعتياديا مرة في الشهر على الأقل ويكون اجتماعه
في يوم الأربعاء
ويجتمع أيضا في جلسات غير اعتيادية

(*) (الوقائع المصرية في ١٠ يولييه سنة ١٩٠٥ ملحق

(المادة ٢)

يرسل جدول أعمال الجلسات الاعتيادية وغير الاعتيادية الى الاعضاء كتابة في محل إقامتهم

ويكون آخر ميعاد لارسال جدول أعمال الجلسات الاعتيادية الى الاعضاء يوم السبت السابق على الجلسة

ويرسل أيضا كل جدول بالاعمال الى نظارة الداخلية ويكون ذلك بإشارة برقية عند الاقتضاء

وإذا لم يتم النظر في كل المسائل الواردة في جدول أعمال جلسة اعتيادية أو غير اعتيادية تسهر المناقشة فيها في الايام التالية

وتفتح الجلسات في الساعة المحددة لها عند تكامل العدد القانوني من الاعضاء فإذا لم يتكامل بعد نصف ساعة تؤجل الجلسة وبعد اجتماع القومسيون في ميعاد أقله ثمان وأربعون ساعة وأكبره ثمانية أيام ولا تجوز المداولة عندئذ إلا في المسائل الواردة في جدول أعمال الجلسة المؤجل الاستمرار فيها فقط ويذكر في أوراق الدعوة أن المداولات تكون صحيحة مهما كان عدد الاعضاء الحاضرين في تلك الجلسة المعتادة أو فيما يهيم بها من الجلسات عملاً بالفقرة المقدمة وذلك لغاية الانتهاء من النظر في كل مسائل الجدول

وعلى الأعضاء الذين يمنعونهم عن حضور جلسة أو أكثر أن يخبروا الرئيس بالمانع من حضورهم وإلا اعتبر التغيب غير مبرر على سبب

والغيب بلا اعتذار يذكر في المحضر فإذا تكررت ثلاث مرات متواليات يجوز العمل بمقتضى المادة ٢٩ من الأمر العالي الرقم ٥ بتاريخ ١٨٩٠

وتسرى هذه الاجراءات أيضا على كل عضو يحضر مدة من الجلسة ثم ينصرف بدون رضا الرئيس

(المادة ٣)

في حال غياب الرئيس أو اعتذاره عن الحضور الى الجلسة تخول اختصاصاته للوكيل وفي حال غياب الوكيل أو اعتذاره عن الحضور يقوم بتلك الاختصاصات أكبر الاعضاء الحاضرين سنا فلذا لم يقيم بها تسند للعضو الذي يليه بمراعاة ترتيب السن

(المادة ٤)

ليس لعضو من أعضاء القومسيون أن يتدخل في القضايا الخاصة بالبلدية سواء بحقه محاميا أو متنازلا اليه عن الحقوق المتنازع فيها

(المادة ٥)

ليس لعضو أن يترافع أو يعطى رأيه في أية قضية تختص بالبلدية ما لم يكن ذلك منه بلا مقابل -

(المادة ٦)

على الرئيس نظام الجلسات

وعند افتتاح كل جلسة يتلى محضر الجلسة السابقة عليها إن لم يكن قد وزع على الاعضاء وتذكر في المحضر أسماء الاعضاء الذين اشتركوا في المناقشات وكذا من تغيبوا ومن انصرفوا من الجلسة ويدون فيه ملخص المناقشات الهامة والقرارات التي صدرت مع بيان عدد الاصوات التي أبديت بالموافقة عليها أو بعدم الموافقة والعرض الذي تلا على الهيئة تقرير ان كان

وبعد مصادقة القومسيون على المحضر يعضيه الرئيس ثم السكرتير

ويرسل الرئيس نسخة من هذا المحضر الى نظارة الداخلية في ميعاد ثلاثة أيام من يوم المصادقة عليه

ويرسل الرئيس كذلك الى نظارة الداخلية في ميعاد ثمان وأربعين ساعة من يوم انعقاد الجلسة ملخصا عن القرارات الصادرة من القومسيون

ويجوز ارسال محاضر القومسيون الى الجرائد وكذا الى من تين أسماؤهم في كشف سنوي

(المادة ٧)

بعد تلاوة مختصر الجلسة السابقة ان اقتضى الحال ذلك وكذا محاذير جلسات
المأمورية يبلغ الرئيس الهيئة بالقرارات والمكاتبات الوزارية الواردة اليه بعد الجلسة
السابقة وكذا بالاشارات البرقية والمكاتبات والعرائض وغيرها من الاوراق الخاصة
بالقومسيون عدا المكاتيب غير الممضاة وذلك كي تجرى الهيئة بشأنها مآتراه

(المادة ٨)

لا يجوز أن يستعمل في المناقشات غير اللغات المقبولة أمام المحاكم المختلطة

(المادة ٩)

تباح الكلمة بالترتيب لمن يطلبها أولاً فأولاً وأما الوكيل فتكون له دائماً أولوية
الكلام على غيره

والعضو الذي لم يتكلم في مسألة حق الأولوية على من تكلم فيها
وإذا دخل الرئيس في مناقشة يدع مركزه الوكيل الى أن تتم تلك المناقشة ويصدر
في موضوعها قرار وعليه في هذه الاثناء أن يراعى القواعد السارية على باقي أعضاء
القومسيون

وإذا أراد الوكيل الدخول في مناقشة حال ترؤسه على الجلسة يحل محله في الرئاسة أكبر
الأعضاء سناً

(المادة ١٠)

يتكلم كل عضو من مكانه وعليه أن لا يخرج عن المسألة المطروحة في المداولة ولا يجوز له
أن يلقى سؤالاً على أحد زملائه

(المادة ١١)

لا يقطع الكلام على أحد ما لم يكن ذلك للتنبيه الى القانون
ولكل عضو أن يطلب من الرئيس التنبيه الى القانون
وللرئيس أن يسترد الكلمة ممن أبيضته اذا حالف نصوص اللائحة أو وقع منه مساس
بالبقاة أو خرج عن الموضوع

(المادة ١٢)

إذا استمر عضو على الخروج عن الواجب في إحدى المناقشات بعد تلاوته مرتين من الرئيس في نفس الموضوع فلي أرتيس أن يأخذ رأى الهيئة في منعه من التكلم في تلك المسألة إلى آخر الجلسة

(المادة ١٣)

يجب دائماً إباحة الكلمة لمن يطلب التكلم في كيفية طرح المسألة على الهيئة أو في تنبيهه إلى القانون أولاً لاجابة على مسألة شخصية وفي هاتين الحالتين الأخيرتين يقدم الموضوع على المناقشة في المسألة الاصلية

وعند الاقتراع تقدم المسألة الأولية ومسألة التأجيل والتأجيلات ان وجدت على المسألة الاصلية وكذا النتائج في التحويلات تقدم على التحويلات

وفي المسائل الخاصة بجمع مبالغ يبدأ بالاقتراع دائماً على الاقتراح المتعلق بأ كبر مبلغ ثم بالنزى يليه مباشرة عند الاقتضاء وهكذا إلى أن يصل الاقتراع إلى أصغر مبلغ مقترح منعه

(المادة ١٤)

للقومسيون أن يقرر خصوصاً في مسائل اللوائح والميزانيات والعوائد أن تتجزأ المناقشة في الاقتراح قسمه كله أولاً ثم تتناوله مادة فادة

(المادة ١٥)

على من يريدون من الاعضاء اقتراح تحويرات أو تنقيحات في تحويرات أن يقدموها بالكتابة

(المادة ١٦)

على العضو الذي يقدم اقتراحاً أن يجيبه ويسله للرئيس وبعد تلاوته على القومسيون يجوز لقدمه أن يشرح شفاها الأسباب التي دعت إلى تقديمه فلذا أيد الاقتراح ثلاثة من الاعضاء بدرج في جدول إحدى الجلسات التالية وذلك ما يقرر القومسيون المناقشة فيه في نفس الجلسة بسبب اقتضائه غاية السرعة وعندئذ يبلغ ناظر الداخلية برقياً بهذا القرار على الفور

وكل اقتراح لا يؤيد بالطريقة المتقدمة أو يرفض لا يجوز إعادة تقديمه إلا بعد ثلاثة شهور مالم يقدم طلب بذلك بالكتابة معززا بالأسباب وموقع عليه من خمسة عشر عضواً على الأقل
وإذا انتخب الرئيس أو كان الاقتراع سرياً وتساوت الآراء بشأن اقتراح تحصل المداولة فيه بالجلسة التالية

(المادة ١٧)

يجوز لمن قدم اقتراحاً أن يستعده في أي وقت من المناقشة ويجوز لعضو آخر أن يعيد تقديم الاقتراح الذي حصل العدول عنه بالكيفية المتقدمة

(المادة ١٨)

لكل من الأعضاء أن يوجه سؤالاً إلى الرئيس أو مندوب النظارة ويجوز الإجابة عليه في الجلسة نفسها أو في الجلسة العادية التالية لها ويشترط مع ذلك في السؤال أن يكون متعلقاً بمسألة بلدية محضة
ويبلغ السؤال للرئيس بالكتابة قبل الجلسة بيوم على الأقل
ولتقدم السؤال أن يشرحه القومسيون عقب إحاطة الهيئة بالتبليغات القانونية مباشرة

(المادة ١٩)

إذا طلب أربعة من الأعضاء فض المناقشة يعرض الرئيس هذا الطلب على الآراء وفي حال الشك يستعلم الرئيس من الهيئة قبل فض المناقشة عما إذا كانت قد اكتفت من الاستنارة في الموضوع
وإذا أعلن بفض المناقشة بناء على قرار من القومسيون فلا يجوز العدول إليها بشكل آخر

(المادة ٢٠)

بعد أن يعلن الرئيس بفض المناقشة يعرض المسألة على الآراء ويبدى أعضاء القومسيون رأيهم برفع الأيدي وذلك مالم يطلب ثلاثة من الأعضاء أن يكون الاقتراع سرياً والمسائل المعروضة على الاقتراع بهذه الصفة الأخيرة يجب أن تكتب عبارتها بحيث يمكن إبداء الرأي فيها بأحدى كلمتي « نعم » أو « لا »

وفى مسائل التعيّنات وكل ما يتعلق بالأشخاص يكون الاقتراع بالأوراق السرية
والاقتراع بعقب فض المناقشة مباشرة ولا يجوز إيقافه ويكون الرئيس آخر من يقتع
(المادة ٢١)

يجوز تحرير المحضر كله أو بعضه والمصادقة عليه فى نفس الجلسة كلما رؤيت
للقومسيون ضرورة ذلك

(المادة ٢٢)

يجوز للقومسيون أن يقبل استثناءيا حضور متظلم فى الجلسات أو وفود ولكن على شرط
أن لا تحصل أية مناقشة بحضورهم

المأمورية السادسة

(المادة ٢٣)

المأمورية هيئة مستدعة من حيث تأديتها الأعمال
وهي تجتمع اعتياديا مرة فى الأسبوع
والرئيس أن يدعوها للاجتماع فى جلسات غير اعتيادية
وترسل جداول أعمالها ومحاضرها لجميع المستشارين البلدين
ومع ذلك فلا هيئة أن تتداول فى مسائل مقتضية للسرعة ولو لم تكن واردة فى جدول
الأعمال إذا كانت تلك المسائل قليلة الأهمية

(المادة ٢٤)

إذا تغيب الرئيس والوكيل أو أعذرا عن الحضور يرأس المأمورية أكبر أعضائها سنا
بالطريقة المبينة فى المادة ٢

وإذا انتخب عضو قانونى من أعضاء القومسيون لعضوية المأمورية فلا يجوز له
أن ينب عنه فى جلسات المونطف المنوط بأن ينوب عنه عند الاقتضاء فى جلسات
القومسيون

وتراعى هذه القاعدة أيضا فى الجبان

(المادة ٢٥)

لا تكون مداولات الأمورية مهيئة إلا بحضور أربعة على الأقل من أعضائها
خلاف الرئيس

(المادة ٢٦)

في حال تغيب أعضاء من الأمورية مدة مستطيلة أو حصول ما يمنعهم من الحضور
يشرع القومسيون بالطرق المنصوص عليها بالمادة ٢ من القرار الوزاري الرقم ٢٧ بونه
سنة ١٩٠٤ في انتخاب أعضاء شوبون عنهم مؤقتا وتنقضى مهمتهم بعودة الأعضاء
الأصليين الى مراكزهم

(المادة ٢٧)

اذا توفي أحد أعضاء الأمورية أو استقال يشرع القومسيون في تعيين عضو آخر
بدلا منه

(المادة ٢٨)

اذا تأخر عضو من الأمورية أو نائب عنه عن حضور جلساتها ثلاث مرات متواليات
بلا أسباب حققة يجوز أن يعلن القومسيون باعتباره مستقيلا ويشرع في انتخاب عضو
بدله في جلسته العادية التالية

(المادة ٢٩)

يجوز لكل عضو بالبلدية أن يطلب من المدير كافة الاستعلامات أو الاوراق التي يكون
في اطلاعه عليها فائدة في تأدية مهمته

(المادة ٣٠)

لكل عضو من القومسيون أن يحضر جلسات الأمورية بدون أن يتكلم

اللجان البلدية

(المادة ٣١)

يعين القومسيون عدد اللجان المستدعية وأسماءها ويحدد عدد أعضائها عند
الانتخابات السنوية

وتعين اللجان بأنفسها كيفية مباشرتها العمل

الفصل الثاني

(في الميزانية)

(المادة ٢٢)

تنقسم الميزانية الى قسمين وهما :

(١) الميزانية الاعتيادية

(٢) الميزانية غير الاعتيادية

(المادة ٢٣)

لا تحتوي ايرادات الميزانية الاعتيادية إلا على الإيرادات الاعتيادية الحقيقية ولا تحتوي مصروفات هذه الميزانية إلا على المصروفات اللازمة للسير العادي للخدمة والاشغال

ويجب أن يكون في ضمن مصروفات هذه الميزانية اعتماد يسمى «الاحتياطي الاعتيادي» ولا يستعمل الا للاعتمادات الاضافية التي تقرر أثناء العام لزيادة بعض الاعتمادات الموجودة أو غيرها مما يتعلق بالميزانية الاعتيادية وما يتيقن من الميزانية الاعتيادية في آخر العام يرسل بأ كله الى الإيرادات الميزانية غير الاعتيادية للعام التالي له والاعتمادات التي لم تستعمل في مصروفات حصل التعهد بها من ذلك الباقي ترسل الى الميزانية غير الاعتيادية أيضا وتحتسب منها ويعرض كشف تفصيلي بتلك الاعتمادات على القومسيون قبل انتهاء شهر يناير

(المادة ٢٤)

يجب أن تحتوي الميزانية غير الاعتيادية على ما يأتي :

في باب الإيرادات - الإيرادات التي حصلت في الميزانية الاعتيادية وغير الاعتيادية في العام الفائت والمبالغ المحصلة من بيع الأراضي والأموال وغيرها من الإيرادات غير المتطورة

وفي باب المصروفات - كلف الاشغال الجديدة مهما كان نوعها وكل نفقة أخرى غير متطورة ولا علاقة لها بالميزانية الاعتيادية

(المادة ٢٥)

الاعتمادات التي تقرر في أثناء العام يمكن تقسيمها الى قسمين وهما :

(١) الاعتمادات الإضافية

(٢) الاعتمادات الخصوصية

فالاعتمادات الإضافية هي التي تزداد على الاعتمادات الموجودة في الميزانية الاعتيادية ولا تقرر إلا في الحالتين الآتيتين وهما :

أولا - في حال إمكان نقل اعتماد من فصول وبند أخرى من الميزانية على شرط أن يكون فيها وفورات حقيقية

ثانيا - في حال إمكان احتساب تلك الاعتمادات من مبلغ متبق من الاحتياطي الاعتيادي

وأما الاعتمادات الخصوصية فتكون للاشغال الجديدة أو للإنفقات التي لم يقررها أي اعتماد في الميزانية الاعتيادية ولا تقرر هذه الاعتمادات الا اذا كانت المبالغ اللازمة لها متوفرة في الميزانية غير الاعتيادية

نقل الاعتمادات

(المادة ٢٦)

لرئيس المصلحة أن يتصرف على حسب الاحتياجات في النقل بين المبالغ المخصصة لأنواع بند واحد بشرط عدم تجاوز الاعتماد الكلي المقرر لهذا البند وأما نقل الاعتمادات الأخرى فيجب أن تطلبه المأمورية من القومسيون

المحسابات

(المادة ٢٧)

يجب على قلم عدم الحسابات أن يقدم لرئيس المصلحة فضلا عن الحساب السنوي ما يأتي وهو :

(١) كشف يومية بكافة الإيرادات والمصروفات وكشف آخر العمليات مع البنوك وبحالة الخزينة

(٢) كشف شهري بالإيرادات يحتوي على أربع فئات مبين فيها ما يأتي

أولا - نوع الإيراد

ثانيا - تقديرات السنة الجارية

ثالثا - إيرادات السنة إلى آخر الشهر المقدم عنه الكشف

رابعا - إيرادات العام السابق في المدة المقابلة للذكورة

(٣) كشف شهري بالمصروفات المقررة في الميزانية يحتوي على ثلاث فئات مبين فيها ما يأتي

أولا - نوع المصروف مع بيان الفصل والبند من الميزانية

ثانيا - تقديرات مصروفات السنة الجارية

ثالثا - المنصرف إلى آخر الشهر المقدم عنه الكشف

(٤) الحالة المالية (حساب) من أول يناير إلى نهاية كل شهر

ويلحق بهذا الكشف بيان الاعتمادات الخصومية أو غير الاعتيادية المرخص بها

والمبالغ التي احتسبت من كل منها

وترسل صورة من هذه الكشفون الشهرية الأربعة إلى النظارة وتقدم للأمورية

والجنة المالية

الايـرادات

(المادة ٣٨)

يكون التوريد للخزينة العمومية بمقتضى حافظة مضمي عليها من رئيس قسم الإيرادات

ويعتدى على الإيصـال به رئيس المصلحة بعد أن يضع رئيس عموم الحسابات علامته عليه

ومرافق أول خريفة العموم مسؤول شخصيا عن المبالغ التي في عهده ويجب عليه أن

يقدم ضمنا ما يبلغ ٣٠٠ جنيه

(٢)

المصروفات

(المادة ٣٩)

يكون الاذن باجراء المصروفات البلدية بمقتضى الشروط المدونة في اللائحة الوزارية الأساسية

الفصل الثالث

(الاقلام البلدية)

الادارة العمومية

(المادة ٤٠)

تكون الادارة العمومية المجمولة تحت ادارة مدير البلدية مباشرة شاملة لثلاثة اقسام وهي :

أولا - قسم الادارة والقضايا

ثانيا - قسم عموم الحسابات

ثالثا - قسم الإيرادات

ويناط بالقسم الأول ما يأتي :

(١) القيودات والمكاتبات العمومية

(٢) عهدة المحفوظات البلدية وحفظها

(٣) مراجعة صحة الضمانات المقدمة من العمال

(٤) عهدة الدفاتر ومحفوظات (دوسيهات) المستفيدين

(٥) أعمال التنازلات والمحجوزات وغير ذلك الخاصة برواتب العمال وكذا المحجوزات

على مبالغ مستحقة للغير في البلدية وابلإغ التعليمات الخاصة بذلك على الفور للحسابات

(٦) تحرير وترجمة وحفظ محاضر جلسات القومسيون والمأمورية واللجان

- (٧) تحرير ونشر وترتيب وحفظ القرارات واللوائح العمومية الخاصة بالمجلس البلدى
- (٨) تحضير وخص كافة العقود والاتفاقيات
- (٩) درس المسائل القضائية واعطاء آراء للاقلام في جميع المسائل المتعلقة بتفسير اللوائح والعقود وغير ذلك
- (١٠) تحضير مشروعات اللوائح والقرارات
- ويرأس هذا القسم مدير يحضر بصفته سكرتير في جلسات القومسيون والمأمورية واللجان

ويناط بالقسم الثانى وهو قسم عموم الحسابات ما يأتى :

- (١) قيد جميع المبالغ المدفوعة للخزينة العمومية أو إلى بنك الحساب المجلس البلدى
- (٢) المراقبة على الخزينة العمومية
- (٣) مراجعة أوراق الصرف
- (٤) صرف المبالغ المأذون بصرفها بالطرق الواجبة
- (٥) تحضير الكشوفات الشهرية والحساب السنوى
- (٦) أعمال حسابات صندوق الاحتياط
- (٧) المراقبة المالية على المزايدات
- (٨) حسابات الصنف بما فيها قيد وختم جميع الدفاتر وحسابات ومراجعة المهمات التى تورد للصنف أو تسلم منها والجرد السنوى لجميع المهمات والتأمين عليها والمخزن وتوزيع أدوات الكتابة على الاقلام
- (٩) مراجعة كشوفات الصرف
- وعلى رئيس هذا القسم أن يقدم ضمائنا بمبلغ ٥٠٠ جنيه
- وعليه أن يضع علامته على جميع حوافظ الدفع وعلى كل الاوراق المطلوب فيها صرف مبالغ من أى نوع كانت بما فى ذلك الترخيصات بالتوريدات التى تعطى للتعهدين

وهو راجع لكافة أذونات الصرف و يضع علامته عليها ضمنا لضبط الحساب الواردة فيها
و حتماً حسب به ووجود الاعتماد اللازم له وذلك قبل تقديم الأوراق لامضاء رئيس المصلحة
والقسم الثالث وهو قسم الإيرادات يشمل نوعين

النوع الأول - الإيرادات التي يحصلها المحصلون مباشرة وهي :

- (١) عوائد الاملاك المبنية
 - (٢) عوائد الـ ٢٪ على الايجارات
 - (٣) عوائد العربات والمواشي
 - (٤) رسوم المحاجر
 - (٥) مخالفات التنظيم
 - (٦) عمل الترويات والشوارع بالاسفلت
 - (٧) تمييز المنازل
 - (٨) أجر عشق المكس
 - (٩) العوائد الاخرى التي قد تقرر
- والايرادات التي توردها الآن فروع المصلحة في الخزينة وهي :

- (١) إيرادات المجرز
 - (٢) عوائد الطرق ورسوم التنظيم
 - (٣) الرسوم الصحية
 - (٤) الجعل المقرر على الترامواي وغيره
 - (٥) المتحصل من بيع وتأجير الأراضي والجنائن وغيرها من الاملاك البلدية
- أو الحسرة

- (٦) المتحصل مما يتبعه البلدية مهما كان نوعه
- (٧) فوائد المبالغ
- (٨) الجزاءات والغرامات فيما يتعلق بالضرائب
- (٩) إيرادات المتحف عدا ما يخص منها الحكومة
- (١٠) المتحصلات الاخرى المقررة في الميزانية

النوع الثاني - الإيرادات والاعانات والمرتبآت التي تدفعها الحكومة أو مصالحها وغير ذلك سواء للخرينة البلدية أو لأرباب معينين

ويدير هذا القسم مدير يعنى على الأيصالات والاذنارات والمذكرات التي ترسل إلى الممولين ويضع علامته على المكاتبات المتعلقة بهذا القسم

وعلى مدير قسم الإيرادات أن يقدم ضمانا يبلغ ٨٠٠ جنيه مصرى

التفتيش

(المادة ٤١)

التفتيش تابع للدير وتكون علاقة المفتشين معه مباشرة وهم منوطون بأجراء ملاحظة عمومية على الأشغال الخارجية للبلدية وليس لهم أن يعطوا أى أمر للأقلام بل انهم يقتصرون على إبداء ملاحظاتهم لرئيس المصلحة

قسم الهندسة

(المادة ٤٢)

رأس هذا القسم بائنهندس منوط بأجراء كافة الدراسات ووضع جميع المشروعات الخاصة بالبلدية وهو يعطى أيضا إلتعليقات اللازمة لأقلام الهندسة وعليه ملاحظة تنفيذها

وتكون تحت إدارته خاصة أعمال التنوير وتوزيع المياه والآلات والترام والعربات العمومية

ويكون تحت أوامره مباشرة فضلا عن قلم عموم الهندسة الأقلام الآتية وهى :

١ — قلم التنظيم

٢ — قلم الطرق

٣ — قلم النظافة

٤ — قلم المحداثق والمغروسات

(١) يشغل قلم التنظيم بقبح وسد وسمية الطرق والميادين العمومية وغير ذلك وتقريرها وتعيين خطوط تنظيمها والنوائع ونزع الملكيات اللازمة لتنظيمها وهكذا وبطلبات الترخيص بالبناء والرخص اللازمة لذلك وملاحظة المباني الموجودة أو الجاري بناؤها وبقرارات الهدم أو الترميم وتسوير الاراضي القضاء وبمسائل اشغال الطرق العمومية والرخص المتعلقة بها

(٢) يشغل قلم الطرق بانشاء وترميم وصيانة الطرق والميادين العمومية وغير ذلك وكذا المجارى العمومية والمجارير والخزانات وغسل وتطهير هذه الأخيرة والملاحظة على المجارى الخصوصية وانشاء وترميم المراحيض والمبال العمومية

(٣) يشغل قلم النظافة بتنظيف ورش الطرق والشوارع والميادين العمومية والمحافظة على نظافتها وبيع الكساة وإدارة الاسطبلات والورش البلدية

(٤) يشغل قلم الحدائق والمغروسات بانشاء وصيانة الجناين ومحلات تربية المغروسات والمنزهات العمومية وكذا غرس وصيانة الأشجار فى الشوارع والطرق وغير ذلك

قسم الصحة

(المادة ٤٣)

قسم الصحة ينقسم الى فرعين وهما :

(١) الطب والصحة العمومية

(٢) المجزر والطب البيطرى

واختصاصات الفرع الأول هى الآتية :

أولا - قيد المواليد والوفيات وتحضير الاحصائيات عن السكان

ثانيا - تطعيم الجدرى المجافى والمراقبة على عمليات التطعيم

ثالثا - الاخبار عن الامراض العفنة والمراقبة عليها ووضع وتنفيذ الوسائط

المقتضى اتخاذها فى حال ظهور تلك الامراض بما فيها التشخيص والتطهير

وعند ظهور الطاعون فجائيا أو الكوليرا أو التيفوس البقري أو غير ذلك من الأوبئة
يجوز أن تترك العناية بالوسائل الوقائية اتخاذها لإدارة عموم الصحة التابعة للحكومة
وعليها في هذه الحالة التحمل بالنفقات التي يقتضيها ذلك

رابعا - الكشف على الموق وملاحظة الدفن واستخراج الجثث من القبور
والجبانات والمراقبة على تشييع الجنازات ووضع لأشعثها

خامسا - الاشتغال المتعلقة بالمحلات المعلقة للراحة والمضرة بالصحة والملاحظة
المستدعية على تلك المحلات وتدوين المخالفات للأوامر العليا واللوائح الخاصة بها

سادسا - التفتيش والمراقبة على المغازات والأسواق ومحلات الجزارة والدكاكين
والباعة المتنقلين وبوجه العموم على كل ما يباع من المواد الغذائية وتنفيذ اللوائح
الخاصة بذلك

سابعا - الملاحظة على الصيدل ومستودعات الجواهر السامة
ثامنا - أشغال الكشف على المومسات والعيادات المجانية
ثامنا - المراقبة الصحية على الحجاج والمسافرين
عائثا - المراقبة على توزيع المياه بالمدينة وإدارة العمل الكيماوى التابع
لشركة المياه

الحادى عشر - الكشف الطبى على عمال البلدية
وعلى وجه العموم كل ماله مساس بالصحة العمومية بالمدينة
واختصاصات الفرع الثانى المجمول تحت إدارة رئيس الطب البيطرى هى :

أولا - أشغال المجزر أى فحص المواشى المعتدة للذبيح وملاحظة ذبحها ومصادرة
كل لحم تظهر عدم صلاحيته للأكل وتحصيل عوائد الذبيح

ثانيا - الاخبار عن الأمراض الحيوانية المعدية والوسائل اللازمة عند ظهورها
ثالثا - التفتيش على الزرائب والاسطبلات

رابعا - الكشف من الوجهة البيطرية على الدواب البلدية ومعاينة العلف

خامسا - أشغال مرض السراج

سادسا - أشغال داء الكلب

سابعا - المراقبة على عمليات استخراج العظام وغيرها من جثث الحيوانات وعلى كل صناعة تتعلق بالذبيح كأشغال المدابغ والكرشانيه وغير ذلك
ويدير هذين الفرعين موظف عاك يسمى المفتش الصحي للدينة

متحف ومكتبة الاسكندرية

(المادة ٤٤)

قد جعل لآلاف والمكتبة بالاسكندرية نظام خاص من حيث الادارة ولوا أنهم من فروع المصلحة البلدية

(المادة ٤٥)

تدير المتحف والمكتبة بالنيابة عن القومسيون البلدى لجنة خصوصية تسمى " لجنة المتحف والمكتبة "

ولهذه اللجنة قسمان أحدهما عبارة عن اللجنة المستديعة ويتألف من خمسة أعضاء ينتخبهم القومسيون البلدى من بين أعضائه ويشغل هذا القسم بإدارة أشغال المتحف والمكتبة والثاني يتألف من أعضاء اللجنة المستديعة مضافا إليها أعضاء تعيينهم هي من يؤهلهم استعدادهم وقد ارمعوا ماتهم ومركزهم الشخصى من المساعدة على نجاح المتحف والمكتبة واتساع نطاقهما ويكون لهؤلاء الاعضاء الاخيرين صوت استشارى فى المداولات وهذا القسم الثانى يسمى " اللجنة العمومية "

وتكون مهمة اللجنة العمومية هذه عبارة عن بحث الافراد على تقديم الهبات للمتحف والمكتبة وايداء آراء فى قبول أية هبة وفى كل المسائل العلمية على وجه العموم وكذا الفنية أو الأثرية التى تعرض عليها

وهي تتناكر فى كل اقتراح ترى من شأنه المساعدة على اتساع نطاق المتحف والمكتبة

(المادة ٤٦)

تضع لجنة المتحف والمكتبة نظاماً لأعمالها وتنتخب لها رئيساً من بين أعضائها والأعضاء يعينون لدى الانتخابات السنوية للجان البلدية

(المادة ٤٧)

تقوم بلدية الاسكندرية بنفقات المتحف والمكتبة مع عدم تجاوز حدود المبالغ المربنة لذلك في ميزانيتها ويكون اجراء الصرف بمراعاة الاحتياجات أولاً وأولاً وعقضى القواعد العمومية المقررة لحسابات البلدية

(المادة ٤٨)

للقومسيون البلدى بمقتضى الترخيص المعطى من نظارة الداخلية عملاً بنصوص المادة ٢٤ من الأمر العالى الاساسى أن يعمل الهبات من أشياء أثرية وكتب متى كان تقديمها بلا شروط تتحقق بالبلدية ومع ذلك فله يشترط في قبول تلك الهبات أن يكون لمدينة الاسكندرية الانتفاع بها الى الأبد

قواعد خاصة بالمتحف

(المادة ٤٩)

يكون متحف الاسكندرية تحت المراقبة العليا لمصلحة عموم الآثار وتسرى عليه النصوص القانونية التي توضع لمتاحف الأخرى باقتراف المسرى ويخاطب مدير عموم مصلحة الآثار اللجنة المستدعية واسطة رئيس القومسيون البلدى في كل مسألة لها صفة رسمية وهو يخاطب رئيس اللجنة المستدعية مباشرة فيما عدا ذلك من المسائل وعلى الخصوص المتعلقة بأشغال الآثار

(المادة ٥٠)

بناء على المادة ٢ من الامر العالى الصادر في ١٦ مايو سنة ١٨٨٣ تكون جميع الآثار الموجودة بالمتحف ملكاً للحكومة ولا يمكن امتلاكها بمضى المدة ولا التصرف فيها بوجه من الوجوه ومع ذلك فانها لا تنقل من متحف مدينة الاسكندرية بأى حال من الأحوال عدا ما نص عليه منها في المادتين ٥١ و ٥٥ من هذا الفصل

(المادة ٥١)

يكون تعيين عمال المتحف وفصلهم من الخدمة من اختصاصات رئيس القومسيون البلدى مع مراعاة اللئ وط المقررة لغيرهم من عمال البلدية ومع ذلك فانه يقتضى طلب مصادقة مدير عموم مصلحة الصحة على التعيينات فى الوثائق الفنية

(المادة ٥٢)

على أمين المتحف ترتيب وعهدة وحفظ جميع الاشياء الموجودة بالمتحف وكذا حفظ جميع الآثار القديمة الكائنة فى دائرة الاسكندرية وعليه أن يعمل فى هذا الشأن بتعليمات مدير عموم مصلحة الآثار
وجميع أعمال الحفر التى تجرى فى دائرة الاسكندرية للبحث عن الآثار تكون ملاحظتها وإدارتها على أمين المتحف أو مندوبه

(المادة ٥٣)

لا يعطى إذن بالحفر فى دائرة الاسكندرية للبحث عن آثار بحسب الاحكام التى قد وضعتها الحكومة إلا بعد موافقة رأى المجلس البلدى وتكون له الأفضلية لواء أن يبقى لنفسه موضعاً طلب غيره إجراء حفريه

(المادة ٥٤)

جميع الاشياء اليونانية والرومانية التى يعثر عليها عند إجراء عمليات حفر بواسطة لجنة متحف الاسكندرية تودع فى متحف الثغرو أما الاشياء التى من عهد الفراعنة فىكون لمدير عموم مصلحة الآثار أن يأمر من تلقاء نفسه بنقلها الى متحف القاهرة بلا شرط ولا تعويض

(المادة ٥٥)

جميع الاشياء التى يحكم مدير عموم مصلحة الآثار وكذا لجنة المتحف والمكتبة بعدم نفعها المجموعات متحف الاسكندرية تودع فى ممانئى متحف القاهرة باتفاق رأى الطرفين أو يجرى بشأنها ما هو متبع فى المتاحف المصرية من القواعد المتعلقة بالاشياء الأثرية غير ذات النفع

فأذابت الأشياء المذكورة بقيد المبالغ المحصلة من بيعها لحساب متحف الاسكندرية

(المادة ٥٦)

إرادات متحف الاسكندرية عندما يخص منها الحكومة بقيد لحساب ذلك المتحف

(المادة ٥٧)

لمدير عموم مصلحة الآثار أن يعرض بمتحف الاسكندرية آثارا يونانية أو رومانية من متحف القاهرة كلما رأى ضرورة ذلك بعد الاتفاق مع لجنة المتحف والمكتبه

(المادة ٥٨)

ترفع اللجنة المستديرة للمتحف والمكتبه تقريراً سنوياً لمدير عموم مصلحة الآثار بواسطة رئيس القومسيون البلدى تبين فيه مآله المتحف من التقدم وكذا نتيجة الأبحاث عن الآثار والمقتنيات والهبات وغير ذلك

(المادة ٥٩)

كل خلاف بين مدير مصلحة عموم الآثار والمجلس البلدى يرفع الى ناظر الأشغال العمومية لفصل فيه قطعياً

أشغال المطافئ

(المادة ٦٠)

أشغال المطافئ بمدينة الاسكندرية تابعة للمجلس البلدى

ويدير هذه الاعمال « ضابط رئيس لفرقة المطافئ » يكون تحت امرته عمال مساعدون من صف الضباط وعمال للمطافئ

وإدارة هذه الأشغال وإن تكن تابعة خاصة للبلدية التى تتحمل بنفقات هذه الفرقة إلا أن العمال يكونون تابعين لسلطة البوليس من حيث التعيين والنظام

فرقة البوليس البلدية

(المادة ٦١)

قد جعل لافلام البلدية عدد من رجال البوليس يجوز أن يتغير بحسب مقتضيات
الاشغال وذلك كي يعاونوا العمال في الاشغال الخارجيه
وتدفع البلدية رواتب الرجال المذكورين ولكنهم يبقون تابعين من حيث تعيينهم
ونظامهم لسلطة البوليس

الفصل الرابع

(العمال)

الدرجات

(المادة ٦٢)

يدخل عمال البلدية في الاتواع الآتية وهي :

(١) الموظفون غير الداخلين في الدرجات

(٢) العمال الداخلون في الدرجات

(٣) العمال تحت التمرين

(٤) العمال غير الداخلين في الهيشه

(المادة ٦٣)

يعين القوميسيون البلدى الموظفين غير الداخلين في الدرجات ويحدد رواتبهم بناء على
ما تعرضه الامور

(المادة ٦٤)

ودرجات العمال هي الآتية :

رئيس قسم	من ٢٥ ج . م .	الى ١٠ ج . م .
» قلم	» ٢٨ » »	» ٢٢ » »
وكيل »	» ٢٢ » »	» ٢٦ » »
مستخدم من الدرجة الاولى	» ١٦ » »	» ٢٠ » »
» » » الثانية	» ١٢ » »	» ١٤ » »
» » » الثالثة	» ٨ » »	» ١٠ » »
» » » الرابعة	» ٤ » »	» ٧ » »

ودرجات وظائف المهندسين هي الآتية :

مهندس من الدرجة الاولى	من ٢٥ ج . م .	الى ٤٠ ج . م .
» » » الثانية	» ٢٨ » »	» ٢٢ » »
» » » الثالثة	» ٢٢ » »	» ٢٦ » »
» » » الرابعة	» ١٦ » »	» ٢٠ » »
» » » الخامسة	» ١٢ » »	» ١٤ » »

ودرجات وظائف الاطباء هي الآتية :

طبيب من الدرجة الاولى	من ٢٢ ج . م .	الى ٢٦ ج . م .
» » » الثانية	» ١٦ » »	» ٢٠ » »
» » » الثالثة	» ١٢ » »	» ١٤ » »

التعيين في الوظائف وشروط التعيينات
والترقيات وغير ذلك

(المادة ٦٥)

الموظفون والمستخدمون بالمجلس البلدى تابعون مباشرة لمدير العموم مهما كان نوعهم

وبعين القومسيون من بين أعضائه بناء على ما تعرضه المأمورية لجنة امتحان الوظائف التي مربوطها أن زيد من ١٤ جنبها مشكلة من ثلاثة أعضاء ويدخل في هذه اللجنة مدير العموم ويكون له فيها رأى استشاري وتجري اللجنة المذكورة الامتحان وترفع تقريرها للمأمورية ثم تتداول معها في تعيين الطالب المقضى عرضه على الرئيس

ويجب أن يدون دائماً بحضور الجلسة رأى مدير العموم في التعيين والتعيين في الوظائف التي مربوطها ١٤ جنبها فادونها يكون بواسطة رئيس القومسيون بناء على ما تعرضه عليه مدير العموم

وهذه التعيينات الأخيرة تحصل إما بالانتقاء أو بامتحان تجريه لجنة من الموظفين يعينها مدير العموم تحت رئاسته

وتكون معرفة اللغة العربية منية للطالب الذي الدراية بها وعلى أي حال فإن من يعين في وظيفة ولم يكن له إلمام باللغة العربية يجب عليه أن يتعهد بتعلم هذه اللغة في سبعاة يحددها ذلك

والمأمورية تعين شروط منع المستخدمين من تعاطي أشغال في الخارج

(المادة ٦٦)

لا ينبغي أن تزيد الرواتب التي تدفع للعمال في مجموعها عن المتوسط العمومي للدرجات المدونة في ترتيب العمال ولا يجوز في حال من الأحوال منع ترقية وعلوات يكون من نتيجتها تجاوز ذلك المتوسط

(المادة ٦٧)

بعد أن يحدد القومسيون بناء على ما تعرضه المأمورية عدد المستخدمين في كل نوع من أنواع الدرجات عند تقريره الميزانية تعرض المأمورية وكذا مدير العموم على رئيس القومسيون كل فيما يخصه العلوات والترقيات التي تقتضها تلك الدرجات

والترقيات والعلوات في الوظائف التي مربوطها يزيد عن ١٤ جنبها يؤخذ فيها دائماً رأى مدير العموم

(المادة ٦٨)

على كل طالب وظيفة داخلية في الدرجات أو غير داخلية فيها أن يقدم الأوراق الآتية وهي :

- (١) شهادة الميلاد أو ما يقوم مقامها
- (٢) شهادة حسن سير معطاة من اثنين من ذوي الاعتبار ومؤثر عليها من السلطة التابع اليها الطالب
- (٣) الشهادات الدراسية التي يكون حائز عليها أو غير ذلك من الأوراق المعرزة لمطلبه

(المادة ٦٩)

لا يعين الطالب في الوظيفة على أي حال إلا بعد الكشف عليه من القومسيون الطبي بالمجلس البلدي واتضح جوده صحته وسلامة نظره

(المادة ٧٠)

كل وظيفة تخلو بالمجلس البلدي يرقى اليها بقدر الامكان أحد العمال مع مراعاة الاهلية والقديمه

(المادة ٧١)

كل مستخدم عين لأول مرة بوظيفة داخلية في الدرجات يكون تعيينه فيها على سبيل التجربة لمدة سنة وإذا حاز الرضاء عنه في أثناءها ثبتت في نهايتها وتسرى هذه القاعدة على العمال الخارجين عن الهيئة لدى قبولهم في وظائف داخلية في الدرجات

(المادة ٧٢)

لا تعطى العلاوات في نفس الدرجة إلا في بداية السنة المالية وبشرط أن يكون قد مضى سنتان بالآقل على العلاوة السابقة

والترقى من درجة لآخرى لا يكسب حقاً في تيل أقل مربوط الدرجة الأرقى ولا تعطى العلاوات الناتجة من الترقى الى درجة أعلى إلا بعد مضى سنة بالآقل على العلاوة الاخيره

(المادة ٧٢)

تعطي العلاوات للمستخدمين بحسب الاهلية والافدية

ولا تقبل استثناءات للقواعد المتقدمة إلا بقرار خاص ودى يحدد من القومسيون بناء على تقرير يقدم اليه من المأمورية واصله فيه الاسباب ولا يجوز في حال من الاحوال استصدار قرار من القومسيون في تلك الاستثناءات بصفة انها مقتضية للسرعة

العمال تحت التمرين

(المادة ٧٤)

يجوز لرئيس المصلحة أن يعين تبعاً لمقتضيات الاعمال بعض عمال تحت التمرين وعلمهم أن يبرهنوا على توفر الاستعداد فيهم وباقي الشروط المطلوبة للتعين في الوظائف الصغرى وتكون لهم الاولوية على سواهم للاستخدام في وظيفة من الدرجة الصغرى عند خلوها اذا تساوت درجاتهم مع غيرهم في الاهلية والكفاءة

ويعطى للعمال تحت التمرين مرتبة غاية ٣ جنهات مصرية شهرياً بعد تأديتهم سنة شهر في الخدمة على الاكثر اذا حازوا الرضاء التام عنهم باجتادهم في العمل واستقامتهم وكان متوفراً من متوسط رواتب العمال ما يأتى من مجتهم تلك المرتبة

وفي حال ظهور عدم كفاءة العامل تحت التمرين أو عدم امثاله لما يعطى اليه من الاوامر أو اهماله في عمله يكون لرئيس المصلحة أن يفصله من الخدمة ويعوه اسمه من كشف الرواتب بلا أدنى تعويض

العمال الخارجون عن الهيئته

(المادة ٧٥)

يعين رئيس المصلحة العمال الخارجين عن الهيئته مع عدم تجاوز حدود الميزانية

(المادة ٧٦)

شروط قبول العمال الخارجين عن الهيئة هي :

(١) تقديم شهادة تدل على حسن السير معطاة الى الطالب من اثنين من ذوي الاعتبار ومؤثر عليها من المحافظة أو من القنصلية التابع اليها

(٢) تقديم شهادة جنسيته

و يفضل من لهم دراية بالقراءة والكتابة

(المادة ٧٧)

لرئيس المصلحة السلطة التأديبية المطلقة على العمال الخارجين عن الهيئة وله أن يفصل من الخدمة منهم من لم يكن ذا قدرة على عمله أو يهمل فيه أو لا يذعن للأوامر ولم تكن مضت عليه عشر سنوات في الخدمة

(المادة ٧٨)

كل عامل من الخارجين عن الهيئة مضى عليه أكثر من عشر سنوات متتابعة في الخدمة لا يفصل منها إلا بواسطة المأمورية أو مجلس التأديب

الإجازات

(المادة ٧٩)

لكل موظف داخل في الدرجات أو غير داخل فيها أن يحصل في مدى العام إذا سمحت الظروف على إجازة ستة أسابيع إذا أراد أن يقضيها في الخارج وثلاثة أسابيع إذا شاء أن يقضيها في داخل القطر وفي كلا الحالتين يكون له حتى في راتبه بالكامل

ويمكن إطالة الإجازة شهرا بنصف راتب

ويجوز الجمع بين الإجازات العادية بالراتب الكامل ومع هذا فالتهلية الكبرى للإجازة العادية التي تؤخذ في مدى عام واحد سواء أطيلت أو لم تطل لا يجوز أن تتجاوز ثلاثة شهور ونصف في خارج القطر أو شهرين ونصف في داخله

(٣)

(المادة ٨٠)

يعطى رئيس المصلحة الإجازات العادية والمرضية العمال الداخليين في الدرجة التي مربوطها من ١٢ الى ١٤ جنهما فادونها
وأما الإجازات الموظفون الأرقى من ذلك فالأمرية هي التي تقر فيها ما تراه بناء على ما يعرضه عليها مدير العموم

(المادة ٨١)

الإجازات المرضية تعطى بالشروط المدونة في القانون المالي للحكومة والاحوال الاستثنائية يفصل فيها القومسيون

(المادة ٨٢)

على جميع الموظفين والمستخدمين مهما كانت درجة وظيفتهم أن يعضوا يوميا على ورقة الحضور ويستثنى من ذلك الموظفون الذين يعفيهم المدير من الامضاء على الورقة المذكورة بسبب ان الاغفال الخاصة بهم تستدعي وجودهم في خارج المصلحة عند ابتداء مواعيد الاعمال

(المادة ٨٣)

لرئيس المصلحة أن يعطى للعمال الخارجين عن الهيئة اجلة براتب كامل لا تزيد عن ثلاثة أسابيع في السنة

(المادة ٨٤)

كل من تغيب عن عمله من العمال الخارجين عن الهيئة بعد انقضاء أجازته القانونية ولم يقدم الاعتذار الثابتة عن ذلك استحق بهذا استبعاده من الخدمة

القومسيون الطبي

(المادة ٨٥)

يعين قومسيون للكشف الطبي على كل طالب للوظيفة داخلية في ترتيب العمال وعلى جميع المستخدمين الداخليين في هذا الترتيب أو الخارجيين عنه في جميع الظروف التي يصنها رئيس المصلحة

(المادة ٨٦)

الشغالة باليومية يكشف عليهم طبيب القسم التابعين له مالم يأمر رئيس المصلحة
بغير ذلك

(المادة ٨٧)

يشكل القومسيون الطبي على الوجه الآتى :

(١) الباشفتش الصحى رئيس

(٢) طبيبان من البلدية يعينهما المدير

الشغالة باليومية

(المادة ٨٨)

الشغالة باليومية أو النهرية يعيهم الرئيس الداخلة أشغالهم فى اختصاصه أو من يقوم
مقامه وذلك مع عدم تجاوز حدود الميزانية

وتعرض أسماء الشغالة الذين يعينون بهذه الصفة على رئيس المصلحة للصادقة
على تعيينهم

والاجراآت التأديبية المقضى توقيعها على أولئك الشغالة يعرضها رؤساء الاعمال
على مدير العموم ليقررها عليهم

(المادة ٨٩)

على طبيب القسم المطلوب من الشغال أن يشتغل فيه أن يكشف عليه طبيا ويقدم
تقريراً عن استعداده للشغل وعلى كل شغال قبل فى المصلحة أن يقدم تذكرة تسليمه
وسوابقه من المحافظة

(المادة ٩٠)

جميع الاحوال والشروط الممكن سرياتها على العمال ولم تذكر فى هذه النصوص
يجوز أن يتبع فيها القانون المالى للحكومة مالم يكن مخالفا للاحكام هذه الا ان

التأديب

(المادة ٩١)

العقوبات التأديبية هي الانذار وقطع الراتب لغاية ١٥ يوما والايقاف والاززال من الوظيفة والعزل مع الحرمان أو عدمه من المستحق في صندوق الاحتياط والايقاف لا يمكن أن يزيد على ثلاثة شهور ويتخذى الحرمان من الراتب أثناءه وتقتضى الأمورية البلدية بهذه العقوبات ورئيس المصلحة أن يعاقب بالانذار ويقطع الراتب لغاية ١٥ يوما ويجب أن يدعى المستخدم لتقديم الايضاحات التي يرى فائدة له في تقديمها

(المادة ٩٢)

للمستخدمين المحكوم عليهم بعقوبة العزل مع الحرمان أو عدمه من المستحق لهم في صندوق الاحتياط أن يرفعوا استئنافا عن ذلك الى مجلس مخصوص ورئيس المصلحة أيضا حق استئناف الأحكام التأديبية لتوقيع عقوبة العزل اذا سبق له طلب ذلك من مجلس التأديب ولم يحكم به

(المادة ٩٣)

يشكل المجلس المخصوص من المحافظ بصفة رئيس ومن النائب العمومي لدى المحاكم المختلطة ورئيس النيابة الالهية ومدير عموم الجمارك ورئيس مأمورية قضايا الحكومة وينتخب من أعضاء القومسيون لدى الانتخابات السنوية عضوان يونان عن يتغيب من أعضاء المجلس المخصوص والاعضاء الذين جلسوا في المأمورية للحكم ابتدائيا في قضايا تأديبية لا يجوز لهم أن يدخلوا في ضمن أعضاء المجلس المخصوص ليفصلوا مرة ثانية في نفس تلك القضايا ولا تكون أحكام المجلس المخصوص صحيحة إلا اذا حضر ثلاثة من أعضائه على الأقل ولذا حصل تقسام في الآراء يرجع للرأى الذى ينضم اليه الرئيس

(المادة ٩٤)

يجب رفع الاستئناف في مدى العشرة الايام التالية لاعلان المستند اداريا بالحكم
ويرفع هذا الاستئناف بكتابة تقدم لرئيس القومسيون البلدى محتوية على ملخص
الدفاع ويؤخذ عنها ايصال منه

ويجب أن يدعى المستند أمام المجلس المخصوص لابتداء أقواله اذا طلب هو ذلك
في الاستئناف المرفوع منه

(المادة ٩٥)

مستندوا الحكومة المنقولون الى المجلس البلدى مع حفظ حقوقهم في المعاش تستمر
معاملتهم بمقتضى الاتفاق الذي يحصل عند نقلهم الى البلديه

الفصل الخامس

(أحكام ختامية)

(المادة ٩٦)

يجوز للقومسيون أن يعدل في نصوص هذه اللائحة على شرط مصادقة نظارة الداخلية
على تلك التعديلات

ولا يقبل اقتراح بالتعديل الا اذا كان مقدما من خمسة أعضاء على الأقل وكانت واضحة
فيه المواد المراد التعديل فيها وعبارة النصوص الجديدة المقضى عرضها على القومسيون
وقد ألغيت اللائحة الصادرة في ٩ يونيه سنة ١٨٩٠ وكذا جميع النصوص المخالفة
لهذه اللائحة

الاسكندرية في ١٢ يونيه سنة ١٩٠٥

رئيس القومسيون البلدى
محمود صدقي

نظارة الداخلية

قرار بشأن الانتخاب والأعمال المالية بالقومسيون المحلي بيندرطنا (*)

ناظر الداخلية

بعد الاطلاع على المادة (٢٥) من الامر العالي الصادر في ٥ يونيه سنة ١٩٠٥ المصرح
 ترتيب قومسيون محلي بيندرطنا بناط به تقرير رسوم اختيارية للقيام بنفقات أعمال
 لتحسينات اللازمة للبندريدون اخلال بنص الامر العالي المذكور وبعد المداولة في ذلك
 بمجلس النظار قرر ما هو آت

(المادة الاولى)

عمليات الانتخابات يصير اجازوها معرفة لجنة مؤلفة من خمسة أعضاء عضوين أوروبيين
 وعضوين وطنيين تعيينهم نظارة الداخلية تحت رئاسة المدير وينتخبون من ضمن أعيان
 البندر

كشف الانتخابات

(المادة الثانية)

يصير تحرير كشفين للانتخابات أحدهما بأسماء المنتخبين (بكسر الخاء) الأوربيين
 والآخر بأسماء المنتخبين (بكسر الخاء) الوطنيين ويتحرر هذان الكشفان بمعرفة
 اللجنة طبقاً لأحكام المادتين ٦ و ٧ من الامر العالي الصادر في ٥ يونيه سنة ١٩٠٥
 وتتخذ الكشفون المقدمة من المديرية بموجب دفاتر عوائد أملاك المالكين أساساً لتحرير
 الكشفين المذكورين مع اضافة أو حذف ما يلزم

(المادة الثالثة)

بعد تحرير الكشفين المذكورين بالطريقة المذكورة يصير تعليقهما بمركز المديرية
 سبعة أيام

وفي خلال هذه المدة يجوز لأصحاب الشأن تقديم معارضاتهم للجنة بشأن درج أسماء الأشخاص الذين لم تدرج أسماءهم في الكشف سهواً وشطب أسماء من درجت أسماءهم بغير وجه حق وبعدمضى تلك المدة لا تقبل أى معارضة وتجتمع اللجنة في ظرف ثلاثة أيام لتحكم نهائياً في المعارضات التي تقدمت إليها وبعد تعديل الكشوفات إذا دعت الحاجة لذلك بناء على قرارات اللجنة تعتبر نهائية وبصير إعادة إعلانها بالمديرية

انتخابات

(المادة الرابعة)

في شهر ديسمبر من كل سنة يصير مراجعة كشوفات المنتخبين (بكسر الخاء) بمعرفة اللجنة فتضيف اليه أسماء الأشخاص الذين حازوا الصفات المطلوبة قانوناً مع شطب أسماء المتوفين والأشخاص الذين فقدوا الصفات المطلوبة وتعلق الكشوفات التي تراجع سنوياً ويتظر في المكاتبات المقدمة كنهومدون للمادة السابقة

(المادة الخامسة)

يصدر المدير قراراً يحدد فيه المحل واليوم والساعة التي يصير فيها اجراء الانتخابات ويعلن القرار المذكور للجمهور في مدة ثلاثة أيام على الأقل قبل حصول الانتخاب ويكون ذلك بواسطة اعلانات تلصق على باب المديرية وفي جهات البندر وضواحيها حسبما يقرأى المدير

(المادة السادسة)

لا يجوز لأحد غير المنتخبين الدخول أثناء حصول الانتخابات في المحل المعلن لها وتطلب اللجنة منهم تحضراً قائمه بأسماء وألقاب وصفات الأشخاص المنتخبين (بفتح الخاء) من ضمن الأشخاص الجائز انتخابهم ويراعى أن المنتخبين (بكسر الخاء) الأجانب لا يقترعون إلا على الأربعة أعضاء المراد انتخابهم من الأجانب كما أن المنتخبين (بكسر) من الوطنيين لا يقترعون كذلك إلا على الأربعة أعضاء المراد انتخابهم من الوطنيين ويستمر الاقتراع مدة أربع ساعات اعتباراً من ابتداء الاجتماع وتوضع تذاكر الانتخاب

في إناءين أحدهما للأوربيين والثاني للوطنيين بحضور الرئيس ويقعد أحد أعضاء اللجنة بدقير في نفس الجلسة أسماء وألقاب المقترعين بعد أن يتحقق من أنهم يقيدون بقائمة المنتخبين (بالكسر) وذلك قبل وضع تذكرة الانتخاب في الإناء

(المادة السابعة)

بعد مضي الأربع ساعات السابقة الذكر يصير قفل الاقتراع ولا تقبل أية تذكرة اقتراع بعد ذلك وتستخرج تذاكر الاقتراع من الإناءين المذكورين ويضاهى عددها على عدد المقترعين

ثم يحضر كشفان أحدهما للأوربيين والثاني للوطنيين ميينا فيهما عدد الأصوات التي تحصل عليها كل واحد من المرشحين ثم يرتبون مع الابتداء عن يكون له أكثر الأصوات ويقع الرئيس وأعضاء اللجنة على الكشفين المذكورين ويرفغان بمحضر جلسة الانتخابات ويرسلان لنتظارة الداخلية في الأسبوع الذي يلي الانتخابات مرتين بجميع الكشوفات المختصة بها

ثم يعلن بأن الأربعة أشخاص الأول هم أعضاء القومسيون ومع ذلك يلاحظ فيما يخص بانتخاب الأعضاء الأوربيين أنه إذا تحصل أكثر من اثنين من جنسية واحدة على أكثر الأصوات من الأوربيين فلا ينتخب إلا الاثنان المتصلان على أكثر الأصوات وينتخب بدل الذي أو الذين وجدوا متحصلين على أكثر الأصوات بعدهما من جنسيتهم العضو أو الأعضاء الذي أو الذين من المرشحين الآخرين من أي جنسية أخرى يكون أو يكونون متحصلا أو متحصلين على أكثر الأصوات بعد من سقطوا فإذا تساوت الأصوات بين شخصين أو أكثر من المرشحين فيصير الاقتراع بينهم وتفكك اللجنة في نفس الجلسة وبصفة نهائية في جميع الأشكال التي تحصل أثناء عمليات الانتخابات وتصدر الأحكام بالأغلبية وتذكر في المحضر ومع ذلك يكون لنتظارة الداخلية في حالة حصول مغايرات شديدة الحق في إلغاء الانتخابات جميعها أو بعضها أو تعديل مداوات اللجنة التي تكون مخالفة للقانون

(المادة الثامنة)

تعلق قائمة الأشخاص المنتخبين (بالفتح) على باب المديرية
ويصير ارسال نسخة من هذه القائمة لكل واحد من هؤلاء المنتخبين وأخرى لنظارة
الداخلية

في الميزانية والمحسابات

(المادة التاسعة)

تضع الحكومة تحت تصرف قومسيون محلي بئدر طنطا مبلغا معيناً تصرف منه على
البندر وذلك علاوة على الرسوم الاختيارية والاموال المنصوص عنها في الامر العالي
الصادر في ٥ يونيو سنة ١٩٥٥

المبالغ الواردة من الحكومة تخصص للفصول الآتية :

(١) الانارة

(٢) المياه

(٣) الكس والرش وحفظ وصيانة وانشاء الطرق العمومية

(٤) الاعمال المتعلقة ببطاقة البندر كالجبايات والأسواق والموايد العمومية والمراحض

العمومية الخ

(المادة العاشرة)

يقرر القومسيون الميزانية لمدة ١٢ شهرا ابتداء من أول يناير وتنتهي في ٣١ ديسمبر
من كل سنة ويقتضى عرضها على نظارة الداخلية قبل يوم ١٥ نوفمبر ولا تكون نافذة
المفعول إلا بعد التصديق عليها منها

(المادة الحادية عشرة)

رسومات ومقاييسات الاعمال المقضى اجراؤها يجب عرضها أولا على نظارة الداخلية
لفحصها والتصديق عليها . وكل مشروع أعمال يزيد اجمالي مصاريفه عن ٢٠٠ جنيه
يعا فيها كافة النفقات التي تلزم لاتمامه يجب عرضه على نظارة الاشغال العمومية للتصديق
عليه قبل الشروع في تنفيذه

(المادة الثانية عشرة)

لا يجوز صرف أى مبلغ أو التصرف فيه فيما لو كان خارجا عن الاعتمادات المخصصة للقومسيون سواء كانت مقررة من الحكومة أو الواردة من الرسوم الاختيارية أو من التبرعات

(المادة الثالثة عشرة)

تكون تسوية المصروفات طبقا للقواعد المقررة فيما يتعلق بمصروفات الحكومة وتقيدها فى حساب مخصوص وتقدم المستندات فى كل شهر مرفقة بمسنداتها الى ادارة عموم الحسابات بتظارة المالية

يعرض على القومسيون فى كل جلسة بيان المصروفات التى صرفت فى الشهر السابق تلقى كافة الأحكام المخالفة لهذا القرار ما

تحريرا بالاسكندرية فى ٢٠ يونيو سنة ١٩٠٥
ناظر الداخل
مصطفى فهمى

نظارة الاشغال العمومية

منع رى الاراضى الشراقى فى الاقاليم الوسطى (*)

بعد الاطلاع على الأمرين العالين الصادر أحدهما فى ١٧ صفر سنة ١٣٢١ ١١ يوليو
(١٥ مايو سنة ١٩٠٣) والآخر فى ١٩ ربيع الثانى سنة ١٣٢٣ (٢٢ يونيو سنة ١٩٠٥) سنة ٩٠٥
وبناء على ما عرضه علينا جناب وكيل النظارة لرى قد قررنا ما هوآت

(المادة الاولى)

يمنع رى الاراضى الشراقى فى الأقاليم الوسطى (ومن ضمنها البوسم الجاف) المخصصة
لزراعة النذر أو لزراعات الأخرى التى تعد أرضها بالكيفية التى تعد بها الاراضى لزراعة
النذر (ولا يشمل هذا المنع الاراضى المعدة لزراعة الأرز فى الجهات التى يرخص فيها بهذه
الزراعة ولا الاراضى المعدة لزراعة الحضر والمقاتى والمسمم والقول السودانى ولا الاراضى
المخصصة للزراعات التى يمكن اروائها بعباء الآبار التى لا اتصال بينها وبين ترعة من القرع
بل هى تابعة فقط من طبقات الأرض ولا الجزر التى تحيط بها المياه من كل جهة
ولاسواحل النيل) ويبقى ممنوعا الى يوم يعين فيما بعد بقرار وزارى

(المادة الثانية)

من يخالف قرارنا هذا يعاقب بالعقوبات المنوّه عنها فى الأمر العالى المشار اليه الصادر
فى ١٧ صفر سنة ١٣٢١ (١٥ مايو سنة ١٩٠٣)

(المادة الثالثة)

على جناب مفتش عموم لرى بالوجه القبلى وحضرات مدبرى أسبوط والمنايا
وقسوف والقيوم تنفيذ قرارنا هذا كل منهم فيما يخصه ٤

ناظر الاشغال العمومية
حسين نحرى

تحريرا فى ١١ يولييه سنة ١٩٠٥

مديرية الدقهلية

لائحة السقاين بالنصورة (*)

مدير الدقهلية

بعد الاطلاع على قرار القومسيو البلدى ببلدية النصورة بتاريخ ٢٢ نوفمبر سنة ١٩٠٤

٩ يوليو

سنة ١٠٥

قرر ما هوأت

(البند الأول)

لا يجوز للسقاين أن يأخذوا من الاهالى عن أجره نقل المياه كمن ملين عن كل قرية للدورين الأرضى والأول أما للدولار العليا بعد الدور الأول فتد تلك الأجرة مليا آخر فإذا كان الماء مأخوذا من خفياات المجلس البلدى فيضاف على أجرة النقل المتقدمة عن الماء وهو ملين واحد لكل قرية

ويؤخذ نصف هذه الأثمان عن النصف قرية

(البند الثانى)

لا يجوز للسقاين أن يستعملوا الا القرب التى تكون حولها ٧٠ اقرا أو أنصاف القرب التى تسع ٣٥ اقرا وكل هذه القرب يجب أن تعار بمعرفة المجلس البلدى ويخت عليها بعممة المراجعة

(البند الثالث)

يجب على كل سقاء أن يكون متحصلا على رخصة من المجلس البلدى وحاملا لثمة متسلسلة مكتوبة أرقامها باللغتين العربية والفرنكية

(البند الرابع)

يجب على السقاين اتباع كافة الأوامر التى تقررها فيما يخص بالصحة العمومية

(البند الخامس)

كل مخالفة لهذه النصوص يعاقب فاعلها بغرامة لا تزيد عن مائة قرش صاغ أو بالحبس مدة لا تتجاوز الأسبوع وإذا تقرر المخالفة ثلاث مرات في سنة واحدة فيكون للجلس البلدي الحق أن يسحب الرخصة من المخالف

(البند السادس)

يكون هذا القرار نافذاً للمفعول بعد ثلاثين يوماً من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية ما
تحريراً بالنصورة في ٩ يولييه سنة ١٩٠٥

مديرية جرجا

المحلات العمومية بجرجا - اضافة شارع البحر على كشف الاخطاط المخصصة
لكن العائلات فقط وليست معدة للتجارة (*)

قرار

وكيل مديرية جرجا

بعد الاطلاع على المادة الثانية من لائحة المحلات العمومية الصادرة في ٩ يناير سنة ١٩٠٥

وبعد الاطلاع على القرار الصادر من المديرية في ١٢ أغسطس سنة ١٩٠٤ بتعيين
الاخطاط المخصصة لكن العائلات وليست معدة للتجارة ببعض بلاد مديرية جرجا
ويندرج جرجا

(المادة الاولى)

شارع البحر في بند جرجا يضاف الى الشوارع المدرجة في القرار المذكور آنفاً

(المادة الثانية)

يمل هذا القرار بعد مضي سبعة أيام من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية ما
تحريراً بسوهاج في ٩ يولييه سنة ١٩٠٥ (٦ جلدى الاولى سنة ١٢٢٣) محمد أمين واصف

مديرية الغربية

قرار بشأن العربات بمدينة طنطا (*)

قرار

مدير الغربية

بعـد الاطلاع على المادة ٣٤٨ من قانون العقوبات الاهلى والمادة ٣٤٠ من قانون
العقوبات المختلط ٢٧ يونيو
سنة ١٩٠٥
وبعد الاطلاع على قرار الجمعية العمومية بمحكمة الاستئناف المختلطة بتاريخ ٢٧ يناير
سنة ١٨٩٤

قرر ما هو آت

(المادة الاولى)

كل عربة رجل معتة السير في بندر طنطا يلزم أن يوضع في دليل ما كيمتها جرس أو بوق
لتنبية المارين ويجب أن يكون لها فانوس نصير انارة عند غروب الشمس

(المادة الثانية)

يجب على راكب عربة الرجل المسير دائماً في جهة اليمين وأن يخفف سيره عند
تلاقى الشوارع

(المادة الثالثة)

لا يجوز لراكبي عربات الرجل أن يسيروا بسرعة زائدة في الشوارع والجهات الكثير
المرور فيها ولأن يسبقوا فيها ولا يجوز لهم أيضاً أن يسيروا على الماشى (التروارات)
إلا حين دخولهم في منازلهم

(المادة الرابعة)

لا يجوز الركوب على العربة ولا النزول عنها في وسط الطريق بل يكون ذلك على
حافة التروار

(المادة الخامسة)

يجب على الراكب الوقوف متى دعاه البوليس

(المادة السادسة)

يعاقب المخالفون لنصوص هذه اللائحة بغرامة من ٢٥ قرشاً إلى ١٠٠ قرش

(المادة السابعة)

يسرى مفعول هذه اللائحة بعد درجتها بالجريدة الرسمية بخمسة عشر يوماً

تحريراً بطناً في ٢٧ يونيو سنة ١٩٠٥ (٢٤ ربيع الثاني سنة ١٣٢٣)

حسن وضوان

قـرـار

تطاعة الطرق بطناً وكفر الزيات والمحله الكبرى وزققي (غريبه) (*)

مدير القريبه

بعد الاطلاع على المادة (٣٤٨) من قانون العقوبات المعمول بها في الاصل والمادة (٣٤٠) من قانون العقوبات المعمول بها في المختلطة وعلى القرارات الصادرة من الجمعية العمومية بمحكمة الاستئناف المختلطة بتاريخ ٢٨ مايو سنة ١٨٩٥ و ٢١ أبريل سنة ١٨٩٦

قرر ما هو آت

(المادة الاولى)

جميع الأوساخ الناتجة من الاستعمال وكذلك الكساة لا يجوز وضعها في الطريق العام إلا بين الفجر والساعة الثامنة افرنكي صباحاً ويكون وضعها على حافة الترتوار أو بجانب باب المنزل أو المخزن لترفع بحرقه خدمة الطرق

(المادة الثانية)

لا يجوز تنفيذ الإبطاء والسجاجيد والاعطية وغيرها بالأبواب والنوافذ والبلكونات المطلة على الطريق العام بعد الساعة الثامنة أفرنكي صباحاً

(المادة الثالثة)

لا يجوز إلقاء المياه وغيرها من الشبائيل والنوافذ الأخرى على الطريق العام

(المادة الرابعة)

تسري أحكام هذا القرار على بناادر طنطا وكفر الزيات والمحله وزفتي

(المادة الخامسة)

كل من يخالف أحكام هذا القرار يعاقب بغرامة من خمسة قروش الى خمسة وعشرين قرشاً والمخالفات المنوّه عنها بالمادتين الثانية والثالثة من هذا القرار بصير انباتها ضد أصحاب الاملاك الذين يشغلون أما كنهم أو ضد المستأجرين لها

(المادة السادسة)

يجرى العمل بهذا القرار بعد مضي ثلاثين يوماً من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية
تحريراً بطنطا في أول يوليوسنة ١٠٥٠ (٢٨ ربيع الثاني سنة ١٣٢٢)
حسن رضوان

نظارة الداخلية

مـسـدـيـل زمام الادارة بمجملة مـدـيـرات (*)

ناظر الداخلية

قرر ادخال التعديلات الآتية في جدول أسماء البلاد

مديرية الغربية

مركز دسوق

فصل عزبة يوسف محمد الفارعين بدردسوق وعزبة مصطفى الفارعين ناحية شُباس الملح
واضافتهما على ناحية دمر وسلمان

١٨ يولي
سنة ١٩٥٥

مديرية البحيرة

مركز دمنهور

فصل العزتين الآتيين عن ناحية منية بنى موسى واصنافهما على ناحية (منشية
سعيد باشا طوسن)

أولا عزبة حوية ثانيا عزبة سكن عساكر الدريسة (عمال الكفة الحديد) المستجدة
ومشهوره باسم (بو ستة ثمرة ٢ سنهور)

مركز كفر الدوار

فصل عزبة عبد المجيد افندى جوده عن ناحية كوم الخنش واصنافها على ناحية
الباسينية

فصل عزبة سعد غير مش عن ناحية البللقون واصنافها على ناحية بردله

فصل عزبة الست خديجه الجزايريه وعزبة السيد محمود أجدافندى كامل عن ناحية
البللقون واصنافهما على ناحية الوسطانية

(*) اوقف المصرية في ٢٢ يولي سنة ١٩٥٥ وجه ١٤٢٨

مركز رشيد

فصل عزبة عطيه دياب ملك عرفان باشا عن ناحية الويه واصنافها على ناحية سيديا الكايس

مركز أبو حصص

فصل عزبة حسن محمد فايد عن ناحية الجرادات واصنافها على ناحية زاوية نعيم
فصل عزبة عباسي أحمد الجلالد عن ناحية برسيق واصنافها على ناحية (عزب أمين باشا سيداحد)

مديرية الجـ — يـ

مركز الجيزة والصف

فصل ناحية التين عن مركز الجيزة واصنافها على مركز الصف

مديرية بني سويف والمنيا

مركز ايبا والفشن

فصل ناحية جزيرة الوكيلة والعرب التابعة لها عن مركز بسايدية بني سويف وتتبعها الى مركز الفشن مديرية المنيا

مديرية الفيوم

مركز سنورس

فصل عزبة ورثة عثمان بك بدران عن ناحية اروضه وتتبعها الى ناحية عزبة الكوي

مديرية جـ رـ جـ

مركز انجم

فصل التسعة نجوع المكونة منها جزيرة الشورانية التابعة لناحية الراينة بالكنتكة
عن هذه الناحية وجعلها ناحية قائمه بذاتها باسمها هذا ٦

تحريرا في ١٨ يولييه سنة ١٩٠٥ - ١٥ جلدى الاولى سنة ١٣٢٣

عن ناظر الداخلية

ابراهيم نجيب

نظارة الاشغال العمومية

قرار برفع منع رى الشراق بالوجه البحرى (*)

ناظر الاشغال العمومية

بعد الاطلاع على قرار النظارة الصادر في ١٠ ابريل سنة ١٩٠٥ غرة ٢٠٨
وبناء على ما عرضه علينا جناب وكيل النظارة لأعمال الرى
قد قررنا ما هو آت

(المادة الاولى)

يتهى منع رى الاراضى المعروفة بوجه عام فى الاقاليم البحرية بالاراضى الشراق
(وهو المنع المنقو عنه فى قرار ١٠ ابريل سنة ١٩٠٥ غرة ٢٠٨ المتقدم ذكره)
فى يوم ٢٨ يوليو الجارى الموافق ٢١ أيب سنة ١٦٢١

(المادة الثانية)

على جناب مفتش عموم الرى وحضرات مديرى الوجه البحرى تنفيذ قرارنا هذا
كل منهم فيما يخصه ما

تحريرا بالقاهرة فى ٢٧ يولييه سنة ١٩٠٥ ناظر الاشغال العمومية
حسين خفري

مديرية الدقهلية

تخوطات بحية ضد تعفن المياه بمركز السنبلاوين (دقهلية) (*)

قرار

مدير الدقهلية

٢٣ يولييه
سنة ١٩٥٥
بعد الاطلاع على المادة السادسة من قرار نظارة الداخلية الصادر في ١١ مايو
سنة ١٨٩٥ وقرار اللجنة الصحية بمركز السنبلاوين بتاريخ ٨ مايو سنة ١٩٥٥
وبعد مصادقة نظارة الداخلية

فرور ماهوآت

(المادة الاولى)

قد تعينت النقط الآتية لأخذ مياه الشرب والاستعمال المنزلى من ترعة البوهية
من النواحى الآتية ذكرها :

أولاً - ناحية السنبلاوين من الجزء المحدود بنقطتين ثابتتين يمرتین بلوحتين
احدهما بالقرب من كوبرى حمامه والأخرى بجوار قنطرة السكة الحديد الزراعية والمسافة
بين هاتين النقطتين تبلغ ٨٠ مترا

ثانياً - ناحية سفما من الجزء المقابل لسكن الناحية البالغ طوله ١٦٠ مترا الواقع
على بعد ١١٠ متر بحرى الكوبرى المقابل لمحطة السكة الحديد الاقتصادية وقد تحددت
هذه المسافة بوضع لوحتين ثابتتين

(المادة الثانية)

يعاقب بغرامة لا تزيد عن مائة قرش أو بالحبس مدة لا تزيد عن أسبوع كل من
يتجارى على :

أولاً - أخذ مياه الشرب والاستعمال المنزلى من الناحيتين السالفتي الذكر من البراءة
أو أى نقطة غير النقط المنتجة لهذا الغرض

ثانياً - الاستعمال وغسل الملابس والاواني المنزلية والقاء القاذورات أو الاستعمال بصفة مرحاض عموى في أى نقطة داخلية في حدود المحلات المعنية لأخذ مياه الشرب والاستعمال المنزلى

ثالثاً - غسيل أوسقى المراتى

(أ) بناحية السبلاوين في أى نقطة من ترعة البوهية غير الجزء المحصور بين نقطتين ثابتين يمرتين بلوحتين احدهما بالقرب من قنطرة السكة الحديد الزراعية والأخرى بقرب كوبرى السكة الحديد المصرية وبلغ طول هذه المسافة ٣٠٠ متر

(ب) وفي ناحية سنفا في أى نقطة غير المسافة المحصورة بين نقطتين ثابتين يمرتين بلوحتين احدهما بالقرب الكوبرى يعنى بعد النقطة المعنية لأخذ مياه الشرب من جهة نزول التيسار والأخرى على مسافة ١٧٠ متر

(المادة الثالثة)

يسرى مفعول هذا القرار بعد نشره بالجريدة الرسمية بثلاثة أيام

مصطفى ماهر

المنصورة في ٢٢ يوليو سنة ١٩٥٥

تظارة الاشغال العمومية

قرار برفع منع رى الشراقى بالأقاليم الوسطى (*)

ناظر الاشغال العمومية

٣١ يولييه
سنة ١٩٠٥
بعد الاطلاع على قرار التظارة الصادر في ١١ يولييه سنة ١٩٠٥ غرة ٤٧٦ وبناء
على ما عرضه علينا جناب وكيل التظارة لرى قد قررنا ما يأتى

(المادة الاولى)

ينتهى منع رى الاراضى الشراقى فى أقاليم مصر الوسطى (وهو المنع المذكور فى قرار
التظارة المتقدم ذكره الصادر فى ١١ يولييه سنة ١٩٠٥ غرة ٤٧٦) من أول أغسطس
سنة ١٩٠٥ الموافق ٢٥ أيب سنة ١٦٢١

(المادة الثانية)

على حضرات مفتش عموم رى قبلى ومديرى أسبوط والنيا وبنى سويف والقبوم
تنفيذ قرارنا هذا كل منهم فيما يخصه ما

تحريرا بالقاهرة فى ٣١ يولييه سنة ١٩٠٥
ناظر الاشغال العمومية
حسين خفرى

نظام الداخلية

تعديل زمام الادارة بمديرية الجيزة (*)

قرار

ناظر الداخلية

قررهاوات

تقسيم دائرة أراضي ناحية البساتين بمركز الجيزة من الوجهة الادارية بين هذه الناحية وناحيي عزبة ١ جي ألاي (معاذ الخيري) وعزبة ٢ جي ألاي بالمركز المذكور على حسب الحدود الآتية وذلك بدون تغيير في تبعية العرب التابعة لناحيي البساتين وعزبة ١ جي ألاي

(١) تكون حدود ناحية عزبة ٢ جي ألاي بين ناحية الحجاره (سراي منازل السجون) من الزاوية البحرية الى قنطرة رعة الحساب الموجودة تحت شريط السكة الحديد لحلوان ومنها على خط مستقيم للشرق الى الزاوية القبليه من جبانة هذه الناحية ومنها الى الجبل الشرقى وتكون حدودها من الجهة البحرية بين ناحية عزبة ٢ جي ألاي (معاذ الخيري) ومنها على خط مستقيم يمتد من البحر الى الزاوية البحرية للدوكتانة القديمة ومنها الى الجزر المستقيم المتجه من الشرق الى الغرب من قناة وابور مياه الموصى ومنه على خط مستقيم للشرق حتى الجبل بحيث يكون الجزر القبلى من الرعة تابعاً لناحية عزبة ٢ جي ألاي والجزر البحرى منها الى ناحية عزبة ١ جي ألاي

(٢) تكون الحدود الفاصلة من الجهة البحرية بين ناحية البساتين وناحية عزبة ١ جي ألاي من البحر الى الزاوية البحرية للسكن الموجودة في ناحية عزبة ١ جي ألاي ومنه الى سمافور محطة المعادى لسكة حديد حلوان ومنه الى السكة الموجودة قبلى عزبة العرب

بحيث ان هذه العزبة تكون تابعة للبساتين ومنه الى الجبل الشرق على خط مستقيم
فيكون هذا الخط هو الحد القبلي لتاحية البساتين والحد البحرى لتاحية عزبة ١ حتى الاى
(٢) تكون حدود البساتين من الخط الموصوف في البند الثانى من الجهة القبيلة
وتبقى حدودها بين دير الطين وبين قسم مصر القديعه والخليقه كما كانت من قبل بحيث ان
الجزء المجاور للجبل من الجهة الشرقية وموارل هذه التاحية يكون تابعاً لها ما
تحريراً فى ٢٨ جادى الاولى سنة ١٢٢٣ (٢١ بولمسنه ١٩٠٥)
عن ناظر الداخلية
ابراهيم حبيب

تظارة الخارجية

انضمام جمهورية الارجنتين لمعاهدة بوسنة واشنطن فيما يخص بالانترال في الجزائر (٥)

١٢ يونيو
سنة ١٩٠٥
طبقاً للمادة ٢٤ من وفاق البوسنة العام والمادة ١٢ من اتفاق واشنطن المبرم
فى ١٥ يونيو سنة ١٨٩٧ بشأن تدخل البوسنة فى اشترأ كات الجزائر وما ينشر متواليا
قد ابلغ جناب رئيس الاتحاد السورى معاداة ناظر الخارجية موافقة جمهورية الارجنتين
على هذا الاتفاق ابتداء من ١٢ يونيو سنة ١٩٠٥ ما

(٥) الوثائق المصرية فى ٤ سبتمبر سنة ١٩٠٥ وج ١٧١٩

نظارة الداخلية

منشور بخصوص الحج في سنة ١٩٠٦ (*)

حيث قد اقترب الميعاد الذي يقصد فيه الحاج بيت الله الحرام فرأينا من
الواجب تذكيركم بالشروط والقيود التي يتعمم القيام بها على كل من
يريد أداء هذه الفريضة الدينية

(١)

ورقة الجواز والسابورت

لايسرح لأحد بأن يهر إلى الاقطار الحجازية ابتداء من ١٥ سبتمبر الجاري
إلا بعد حصوله على ورقة جواز (سابورت) من الشكل المخصوص المرسل لكم
مع منشورنا الرقم ١٦ نوفمبر سنة ١٩٠٤ عمرة ١٧٤

ونستلفت نظركم إلى أهمية استيفاء البيانات والتأشيرات الواجب تدوينها
في هذه الورقة فإنه عند عدمها أو نقصان شيء منها يمنع حملها من السفرون
السويس

(٢)

وبهذه المناسبة أذكركم بما هو مدون بالمنشور الصادر منا في ١٠ يناير
سنة ١٩٠٠ القاضي بعدم اعطاء ورقة الجواز (السابورت) إلا لمن كان تابعا
لدارة اختصاصكم فقط دون أى شخص آخر وأذكركم أيضا بأنه لايجوز صرف
تذكرة الجواز لشخص إلا اذا كان معروفا بالمديرية أو اذا أثبت شخصيته بشهادة
شاهدين عن يوقى يصدقهم من المقيمين بالمديرية

(٥) الوثائق المصرية في ١١ سبتمبر سنة ١٩٠٥ وجه ١٧٧٤

ويجب عليكم التشديد في تنفيذ هذه الشروط بكل دقة وبدون أقل تساهل حتى لا يتمكن المتوجهون للحج من أخذ جوازاتهم الا من الجهة التابعين لها ولكي تكون أسمائهم وعنواناتهم معلومة بطريقة صحيحة يقينية

(٣)

أما فيما يختص بأوصاف النساء فيجب اتباع ما هو مبدون بالنشور الصادر منا في ٧ يناير سنة ١٩٠٥ غرة ٢ القاضي بخسارة مصلحة الصحة العمومية مباشرة للاتفاق معها على أخذ هذه الأوصاف بواسطة حكيمات المديرية والمحافظات هذا وان لم يمكن الحصول على هذه الأوصاف بواسطة الحكيمات المذكورات لدرجها بجوازات النساء فيكتفى حينئذ بوضع أوصاف القامة ولون العيون والسن على جوازاتهم

(٤)

يجب درج أسماء وأعمار الاطفال الذين لا يزيد سنهم عن الأربع سنوات المرافقين لاهلهم في الحج على ورقة الجواز المنصرفة لاهلهم والاطفال الذين يزيد عمرهم عن أربع سنوات والزوجة أو والدة الحاج المرافق له في الحج يجب أن يصرف لكل منهم ورقة جواز على حدة وهؤلاء الاطفال الذين يزيد عمرهم عن أربع سنوات يلزم أن يدفع لكل منهم تأمين المائة وستة وخمسين قرشا اذا كان من غير المسافرين برفقة الحمل

(٥)

قضت المادة (١٨٤) من قانون العقوبات الاهلي بالجس مدة لا تزيد عن سنتين أو غرامة لا تتجاوز عن عشرين جنيه على كل من استعار في ورقة الجواز اسما مصطنعا خلاف اسمه الحقيقي أو كفل أحدا في استعانه على الورقة المشتملة على الاسم المذكور وهو يعلم ذلك فيقتضى تفهيم نص هذه المادة بكل ما في وشعكم من الوسائل الى من تحت ادارتكم حتى يكون كل فرد عالما بالعقاب الذي يتعرض له اذا زور أو ساعد في تزوير الجوازات

(٦)

بعد التأكد من ثبوت شخصية طالب السفر الى الاقطار الحجازية ومعرفة محل اقامته الحقيقي لا يصرف الجواز اليه الا بعد أن يبرز الاوراق الآتية

أولاً - تذكرة ذهاب وابل صادرة من إحدى شركات الملاحة المعتبرة لدى الحكومة (والشركة الوحيدة المعروفة الآن لدى الحكومة بأن في وسعها القيام بكافة الشروط المقررة هي شركة البواخر الخديوية دون سواها)

ثانياً - شهادة تدل على أنه يستطيع القيام بالتفقات اللازمة للحج

ثالثاً - اتصال يدل على تسديده مبلغ المائة قرش صاغ (١٠٠) المقررة لمصاريف غذائه بالمخاطر الصحية في حالة عودته من الحجاز وهو لا يملك شيئاً

رابعاً - اتصال يدل على أنه أودع مبلغ الستة وخمسين قرش صاغ (٥٥) قيمة رسوم الخطر الصحي (الوقائقي) ومصاريف الركوب والتزول من وإلى البواخر بمطلة الطور

وجب أن يوثق على نفس ورقة الجواز الخاص بالحج باستيفاء كل هذه الشروط فيعني الحاج من حمل شهادة الاقتدار معه (هذه الشهادة يمكن ابقاؤها بالمديرية) وكذلك يعني من حمل اتصال بمبلغ الستة وخمسين قرش (٥٥) والمائة قرش (١٠٠) فإنه يجوز له ابقاؤها مع حمل اقامته بحيث لا يأخذ معه في السفر الا ورقة الجواز (البساورت) وتذاكر السفر

(٧)

جوازات الحجاج الاجانب

يعتمد على الحجاج الاجانب أن يأخذوا أوراق الجواز من الشكل المخصص للحجاج المصريين ويكتفى لأثبات شخصيتهم وتعيين محل اقامتهم بتقديم شهادة من قنصل الدولة التابعين لها بذلك

وفيما يتعلق بهؤلاء الحاج يكفى أن يذكر في المربع الاول من ورقة الجواز اسم طالب الحج وجنسيته والاشارة الى شهادة القنصل أو التابع لها وتاريخ هذه الشهادة وتقوم هذه البيانات مقام البيانات المتنوعة المفروضة على الحاج المصريين وأن الحاج الاجانب غير ملزمين بها إنما يجب عليهم أن يأخذوا ورقة الجواز من غير المديرية أو المحافظة المقيمين بها ويجب عليهم التأشير على هذه الورقة من نفس الصفة في الذهاب وفي الایاب

(٨)

دفاتر قيد الجوازات

يكون في كل مديرية أو محافظة دفتر لقيد كل ما يصدر منها من أوراق الجوازات ويحتوى هذا الدفتر على البيانات الآتية :

أولاً نمرة ورقة الجواز . ثانياً اسم طالب الحج . ثالثاً جنسيته . رابعاً الانتماء للمرافقين له . خامساً اسم المديرية أو المحافظة . سادساً اسم المركز . سابعاً اسم البلد أو الناحية . ثامناً تاريخ يوم السفر . تسعاً تاريخ يوم العودة . عاشراً ملاحظات

وكل ما عدا أحد الحاج يقيد تاريخ عودته في الخانة المخصصة لذلك بحيث يتيسر بمجرد النظر في هذا الدفتر معرفة الانتماء الذين لم يعودوا من الجواز

(٩)

تسهيل السبيل الى الحج

يصدر منشور آخر في الوقت المناسب ببيان التسهيلات المخصصة للاختصاص الذين يريدون الحج برفقة عائلة المصل

(١٠٠)

تعميم نشر هذه التعليمات

يجب نشر هذه التعليمات بكل ما في وسعكم من وسائل النشر والتعميم مع ما تستلزمه من التفاصيل لاجل احاطة علم العموم وتبام معرفته لها خصوصا من كان مقبلا في دائرة اختصاصكم . ولنا وطيد الأمل في أنكم تراعون العمل بمقتضى هذه التعليمات بتبام الدقة وكال الاعتناء ونرى وجوب تحذيركم من الآن من الاخلال بأى حكم من أحكامها منعاً من الوقوع تحت طائلة المسؤولية .

تحريراً في ٩ سبتمبر سنة ١٩٥٥ (١٠ رجب سنة ١٣٢٣)

ابراهيم نجيب

نظارة الاشغال العمومية

قرار بخصوص نقل الآثار القديمة على شكل حديد الحكومة (٥)

نظر الاشغال العمومية

بعد الاطلاع على المادة الثالثة من الأمر العالي الصادر في ١٠ ديسمبر سنة ١٨٧٨

١٠ سبتمبر
١٩٠٥ سنة

وعلى قرار النظارة الصادر في ٣١ يولييه سنة ١٩٠٢

وبناء على ما عرضه علينا مجلس ادارة السكة الحديدية المصرية فقد قررنا ما هوآت

(المادة الاولى)

لا يقبل نقل أية ارسالية من الآثار التاريخية بالسكة الحديد إلا اذا كان معها رخصة رسمية من مصلحة الآثار بالقاهرة تضم الى أوراق الارسالية فلا تعداد مطلقا الى الراسل ولالى المرسل اليه

(المادة الثانية)

يجب على الراسل الانتفاع بتعريف المراقبة (درجة خامسة عوضا عن درجة أولى) أن يقدم أيضا شهادة من تلك المصلحة تفيد أن الارسالية معدة لتخف عمومي مصر يا كان أواجنيا ما

نظر الاشغال العمومية
حسين نظري

تحريرا في ١٠ سبتمبر سنة ١٩٠٥

مديرية الدقهلية

تحوطات صحية ضد تعفن المياه بفارسكور (نقطة) (*)

قــــــــرار

مدير الدقهلية

بعد الاطلاع على المادة السادسة من قرار نظارة الداخلية الصادر في ١١ مايو سنة ١٩٥٥
وقرار اللجنة الصحية رقم ٢٤ ابريل سنة ١٩٥٥
وبعد مصادقة نظارة الداخلية

أمر بما هو آت

(المادة الاولى)

يعاقب بغرامة لاتزيد عن مائة قرش أو بالحبس مدة لاتزيد عن أسبوع
أولا - كل من يأخذ مياه الشرب أو الاستعمال المنزلي من النبل أو من ترعة
الشرقاوية بناحية فارسكور من أى نقطة غير النقط الآتية وهى :

(١) من البصر الأعظم من الشاطئ الشرقى المقابل للجهة الجنوبية لجنينة
التفتيش وهو الجزء المحصور بين نقطتين ثابتتين ببلوحتين
نمرة ١ و ٢ الأولى قرب ساقية زهيرى والأخرى بجوار ضريح
الشيخ المسيرى

(ب) من ترعة الشرقاوية من الجزء المحصور بين نقطتين ثابتتين ببلوحتين
ببلوحتين نمرة ٥ و ٦ احدهما بجوار البرج الموجود انجلى وابور
الطين تعلق على افتدى شاكر والأخرى بجوار الكوبرى الخشب

(*) الواقع المصرية فى ٣٠ سبتمبر سنة ١٩٥٥ وحج ١٤٧٨

ثانيا - كل من برسى الهيئات والمراكب في أى نقطة في الجهة الشرقية للنيل في غير الجزء المحصور بين نقطتين ثابتتين يمرّتين بلوحتين عمرة ٢ و ٣ اجداهما بحرى جامع الشيخ البشرى والأخرى قريسة من الكشك الخشب تعلق ملقنم المعدنية

ثالثا - كل من يأخذ مياه الشرب أو الاستعمال المنزلى أو غسيل أو سقى المواشى من البركة الموجودة ببلدة فارسكور أو المحيطة بها

رابعا - كل من يستحم أو يغسل الأواني أو المواشى في غير الجزء المحصور من النيل بين نقطتين ثابتتين يمرّتين بلوحتين عمرة ٣ و ٤ وفي التربة الشراوية في غير الجزء المحصور بين نقطتين ثابتتين يمرّتين بلوحتين اجداهما بحرى الموبرى والأخرى قرب ترعة زغلوله

خامسا - كل من يلقي قاذورات أو مخونك في النيل أو أحد فروع أو على الشواطئ أو يستعمل الشواطئ بصفة مرحاض عموى

(المادة الثانية)

يسرى مفعول هذا القرار بعد ثلاثة أيام من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية

المصورة في ٢٤ سبتمبر سنة ١٩٠٥ - ٢٤ رجب سنة ١٣٢٣
ماهر

مجموعة
قرارات ومنشورات
الحكومة المصرية
سنة ١٩٠٥

مجموعة الثلاثة شهور الرابعة



(المطبعة الاميرية بمصر)
١٩٠٥

تظارة المالية

مسائل شتى تتعلق بمصلحة عموم الاوقاف (*)

ترتيب الادارة العمومية

(ترتيب الحسابات)

ان اللاحقة العمومية لمصلحة عموم الاوقاف المتوجة بالامر العالي الرقم ١٣ يوليو سنة ١٨٩٥ عهدت الى نظارة المالية بترتيب حسابات هذه المصلحة ومراجعتها وتقديم تقرير سنوي عن حالتها المالية الى الخزانة القومية الخديوية

١٤ مارس
سنة ٩٠٥

ولقد كان يجب العمل بالطريقة الحسابية الجديدة من أول يناير سنة ١٨٩٦ ولكن حال دون ذلك صعوبة مبادء النظارة عند الشروع في وضع هذه الطريقة فلم يكن السير على مقتضاها إلا من أول يناير سنة ١٨٩٧

(الطريقة القديمة)

ومنشأ هذه الصعوبة أن مصلحة عموم الاوقاف كلن بها لكل وقف حساب قائم بذاته فكانت طريقها الحسابية عبارة عن حسابات عددها بقدر عدد الاوقاف التي تحت ادارتها لو كان استنادها في اتباع هذه الطريقة على عدم التمكن من وفاء عجز ايرادات الاوقاف الفقيرة من زيادة ايرادات الاوقاف الغنية لأن الشريعة القراء لا تحجز استعمال ايرادات وقف في شؤون وقف آخر حتى ولا بطريق الاستدانة ولأن زيادة ايرادات كل وقف من الاوقاف الغنية لها اوجوه مخصوصة تصرف فيها

فبناء على ذلك كان يجب على المصلحة أن لا تصرف في شؤون كل وقف أكثر من ايراداته كما تقتضيه الشريعة القراء ولكنها لم تفعل ولم يكن في امكانها أن تفعل ذلك لما كان يجمع عنه من العواقب الخطيرة إذ أن تعديل مصروفات الاوقاف في كل حين

لجعلها بنفسه إرادتها من الأمور الخلة بحسن سير العمل خصوصا بالنظر لكثرة عدد الأوقاف ومن جهة أخرى لواتفق أن إرادات بعض الأوقاف نقصت أو بطلت تماما لعلّة عرضية أو دائمة لا اضطر الحال إلى انقاص مصروفات هذه الأوقاف أو إلغائها تماما

ولا يخفى أن مصروفات الأوقاف تشمل علاوة غير مصارف الإدارة والتحصيل النفقات اللازمة لإقامة الشعائر الدينية وقراءة القرآن الشريف على روح الواقفين عداقتهم وتفرقة رجاءات وأجر مصدقات وأجاء ليال بالدفن وغيرها على أن انقاص مثل هذه المصروفات أو إلغائها يترتب عليه تعطيل بعض الشعائر الدينية وقفل مساجد وحرمان عدد عظيم من الفقراء والمساكين من الصدقات المعتاد توزيعها عليهم والتعرض لتسكى خدمة المساجد من حرمانهم من رواتبهم التي هي وسيلتهم الوحيدة للعاش

ففي هذه الحالة لم يكن في الوسع الاعطاء صبغة قانونية الطريقة التي اتبعها المصلحة الخلد الحين وبما أنها كانت تصرف مصروفات الأوقاف من إرادتها بصرف النظر عن أصل مصادرها بمعنى أن إرادات الأوقاف كلها كانت كأنها مال واحد تصرف فيه المصلحة بحسب الحاجة وما كان تشكيل حساب مخصوص لكل وقف إلا صورة من الصور الحسابية لا تنطبق على حقيقة الحال وينسب عنها مصروفات بلا فائدة فكان الأولى بناء على تلك الملاحظات بطلان هذه الطريقة والاستعاضة عنها بالطريقة الحسابية المؤسدة على المبرانية وهي الطريقة الوحيدة التي يمكن بها معرفة حقيقة حالة المصلحة المالية ولأجل ذلك كان يكفي أن ينقرر توحيد الأوقاف الذي كان حاصل في الواقع ونفس الأمر فطلب ذلك نظارة المالية من مجلس النظار وبما خول لها هذا الطلب أن الأوقاف التي كان المقصود توحيدها هي الأوقاف الخيرية أي التي انقرض مستحقوها وأصبحت مخصصة لأعمال الخير والبرذات المصلحة العمومية

فقال المصلحة إن توحيد الأوقاف لا ينطبق بحسب فكرها على الشريعة القراء فلم تعارض نظارة المالية في هذا القول ولكنها أرادت أخذ رأي بعض العلماء أملا في أنهم يقدرّون هذه المسئلة حتى قدرها ويجدون في التصوص للشريعة ما يساعد على التوحيد المطلوب

وبعد درس المسئلة درسا دقيقا بواسطة لجنة من العلماء عين أعضاؤها مجلس التطار عرضت نظارة المالية على المجلس مشروع ارادة سنية طالت المناقشة فيه ثم قبل بعد تعديلات خفيفة وصدرت الارادة السنية به في ٩ نوفمبر سنة ١٨٩٦ غرة ١٢

(الطريقة الجديدة)

هذه الارادة السنية غرة ١٢ مع كونها لم تقض في الواقع ونفس الأمر بتوحيد الاوقاف الخيرية توجيدا مطلقا ولكنها اشتملت على فصوص يمكن بها الوصول الى الغرض المقصود فقد نص فيها أن الأوقاف المذكورة تنقسم أقساما بحسب وجود صرفها وإن ما يزيد في إيرادات تلك الأقسام عن مصروفاتها بعد وفاء ما ينظر من العجز في أي قسم منها يتكون منه مال احتياطي لا يمكن التصرف فيه إلا بأمر عال يصدر بناء على طلب مدير عموم الأوقاف بعد أخذ رأي مجلس الإدارة أو المجلس الأعلى على حسب الأحوال على أن هذه الأحكام لا تسري على أوقاف الحرمين الشريفين وقد نص أيضا في الارادة السنية المشار إليها بمراجعة الاجراءات التي توصل عند الاقتضاء لمعرفة إيراد ومصروف كل وقف فاتبعت المصلحة هذه الطريقة واتمارأت وجوب الاستمرار على بقاء حساب خاص لكل وقف غير أنها بعد زمن قليل صرف النظر عن ذلك من تلقاء نفسها باتخاذ آراء رؤساء أعلامها لأن مستندات الإيرادات والمصروفات موضوعة بطريقة يسهل بواسطتها معرفة الإيرادات والمصروفات الخاصة بكل وقف عند الحاجة وهو أمر نادر الوقوع

(الميزانية والجبايات)

وعلى أثر صدور الارادة السنية المؤرخة في ٩ نوفمبر سنة ١٨٩٦ قسمت المصلحة بالاتفاق مع نظارة المالية الأوقاف الخيرية الى أربعة أقسام وحررت ميزانية سنة ١٨٩٧ بناء على هذا التقسيم وبعد التصديق عليها أعلنتها الى فروعها قبل ٣١ ديسمبر سنة ١٨٩٦ ثم جمعت كتاب حسابات الفروع في القاهرة فأعظم نظارة المالية تصفيحات شغلها وتعليقات مطبوعة لسير في العمل على مقتضى الطريقة الحسابية الجديدة من أول يناير سنة ١٨٩٧

ومنذ سنة ١٨٩٨ صارت الميزانية السنوية المصلحة الأوقاف تحرر بالاتفاق مع نظارة المالية وبعد الموافقة عليها من المجلس الأعلى وصدرت الأرادة السنية باعتمادها تنشر مع بيان ما يكون بينها وبين ميزانية السنة التي قبلها من الفروقات وأسبابها وصار ما يقرر صرفه من المال الاحتياطي يتحرره ميزانية مخصوصة غير اعتيادية تنشر بالشكل ذاته ومن ذاك الحين أيضا جرت نشر حساب شهرى وحساب سنوى عن إيرادات ومصروفات الميزانيتين في الجريدة الرسمية

(تصفية التأخرات)

في أثناء المناقشة التي دارت في المسألة المتقدمة أخذت نظارة المالية في تنظيم حسابات الزراعات وطريقة التحصيل وفي وضع قواعد صرف المصروفات وفي تغيير تصفية التأخرات لغاية سنة ١٨٨٨ التي كانت موكولة منذ سنة ١٨٨٩ الى اعمال خصوصيين ولم تنته بسبب اهمالهم وعدم اعتناء المصلحة فكانوا يضعون الوقت في الاستغفال بدقائق القضايا ولو كانت قليلة الأهمية بدلا من الاقتصار على تنظيف الحسابات بتسوية المقتضى وتسويته وتحرير كشوف عن كل تفتيش وكل مأمورية بالبالغ المطالبة للمصلحة وعلى ميزان البوائق المقتضى نقلها الى حسابات سنة ١٨٨٩ والكشوف المذكورة كان يجب على المصلحة أن تطلبها وترسلها منذ سنة ١٨٩٠ الى اعمالها في القاهرة والاقاليم لتحصيل التأخرات بمقتضاها ولكنها لم تأخذ في ذلك إلا بعد ثمان سنين من بدء الاشتغال في تصفية التأخرات ثم شرع فيه بالجد والاجتهاد في شهر نوفمبر سنة ١٨٩٦ فأمكن نهوه بعد بضعة شهور لتسديد نظارة المالية فأصبحت المصلحة حينئذ قادرة على معرفة حقيقة حالتها المالية

أما تحصيل التأخرات لغاية سنة ١٨٨٨ والتأخرات المتجمعة في حسابات السنة التي بعدها من أول يناير سنة ١٨٨٩ لغاية ديسمبر سنة ١٨٩٦ أو تسويتها في حالة عدم اقتدار المدينين على الدفع فكان عملا يستدعي زمنا طويلا فاضطر الحال الى الاشتغال به أكثر من ثلاث سنوات

(ترتيب المستخدمين)

وبعد أن انتهى هذا العمل وزال ما كان يحول دون سير الإدارة بانتظام وحل جيتخذ الوقت الذي يمكن فيه الاهتمام بترتيب أقلام المصلحة لاعطاء كل منها حقه من العمل بحسب مقتضيات العمل أى منذ سنة ١٩٠٠ لم تعقل نظارة المالية عن استلفات نظر المصلحة في كل سنة الى هذه المسألة المهمة ومع ذلك لم تنته لأن

وربما كان يمكن واسطة هذا الترتيب تخصيص البعض من عمال المصلحة لقيام بعمل الذين دعيت الحاجة الى تعيينهم ببعض الاقلام في خلال السنوات الاخيرة أو الذين تشكل بهم القلم الذي أنشئ حديثا بناء على طلب محكمة مصر الكبرى الشرعية لمراجعة الحسابات التي يجب على نظارة الاوقاف الخيرية المحضة تقديمها الى ديوان عموم الاوقاف تطبيقا للواد ٣٦ الى ٤١ من لائحة الاوقاف العمومية التي لم تقدم المصلحة الى الآن على العمل بمقتضاها لما في ذلك من الصعوبات ولكني أفكر ان هذه الصعوبات لم تزل كما كانت وانما لا يمكن معرفة القوائد التي تنجم عن تشكيل القلم المذكور الا بعد الاختبار واني على كل حال أخصي أن النتائج التي تتوصل اليها المصلحة لا توازي قيمة النفقات المهمة التي اقتضى الحال الخروج اعتمادها في الميراثية

ومن جهة أخرى اضطرت المصلحة لأجل تحسين حالة بعض المستخدمين أن تجري سنة بعد أخرى تعديلات جديدة في ترتيب الدرجات انبنى عليها فتح اعتمادات جديدة في كل سنة

فيتضح مما تقدم ضرورة ترتيب أقلام المصلحة ليس فقط ليكون ترتيب الدرجات على الثبات الذي لا يمكن بدونه الوصول الى الغرض المقصود منه بل أيضا لأجل اجتنب زيادة اعتمادات الميراثية في كل سنة وإذا كان قد منع من اتعاضه لأن أسباب لافائدة من ذكرها هنا فان هذه الأسباب قد زالت الآن وصار في امكان المصلحة الاهتمام بهذا الترتيب وذلك بأن تشكل لجنة تكون مؤلفة من جميع رؤساء الاقلام تحت رئاسة وكيل المصلحة وبحضور مندوب من نظارة المالية لدرس مشكلة تقسيم العمل بين الاقلام وعدد العمال اللازمين لكل قسم ويجب أن يحضر لدى اللجنة رئيس القلم الذي يكون قدم

تقريره إليها البحث فيه حتى ينسئ له شرح طلباته وإعطاء المعلومات التي تطلب منه واللجنة تصدر قرارها بشأن هذه الطلبات ويمكنها هي ذاتها أن تطلب إدخال تعديلات في اجراءات الاقلام لتسهيل العمل وانقاص عدد العمال ثم تحرر اللجنة ملخصاً عموماً عن أعمالها وبعدمصادقة نظارة المالية عليه يعرض على مجلس الاوقاف الأعلى لاعتماده

ادارة الاوقاف الاهلية

(التحلل القديم)

يدير ديوان الاوقاف أوقافاً أهلية إما بمقتضى تقارير تطرح من القضاة الشرعيين شاء على طلب مستحق هذه الاوقاف أو بصفة مارس قضائي بمقتضى أوامر من الحاكم المدنية فكان فيما مضى عمل تسوية حقوق المستحقين ويؤخر صرفها اليهم مدة طويلة فكان هؤلاء المستحقون لا ينقطعون عن الشكوى وكان الديوان يختلق موانع وصعوبات حتى وهي كثيرة لا تحصى في النصوص الشرعية المتعلقة بالاوقاف وذلك لأجل أن يطيل على قدر الامكان الوقت الذي يجب عليه فيه أن يرفع يده عن ربيع تلك الاوقاف حتى انتهى الحال به الى أن يعتبر ربيعها كأنه من ماله

فاتخذت الوسائل اللازمة لازالة هذا التحلل ومنذ سنة ١٩٠٠ جرى هذا العمل على ما يرام من الانتظام حتى ان الشكاوى التي من هذا القيل بطلت عظاماً

(توزيع الإيرادات على المستحقين)

وعما أنه لا يمكن معرفة حقيقة مقدار الإيرادات للقضى توزيعها على مستحقى الاوقاف الاهلية إلا بعد تقبيل حسابات السنة فقد جرت المصلحة على أن تصرف اليهم في خلال السنة مبالغ شهرية على الحساب بنسبة متوسط إيرادات أوقافهم وأن تصرف الباقي في بحر السنة التالية بعد تقبيل الحسابات وتحرير كشوف التوزيع فلعلها الآن إلا أن تجرى ما في وسعها حتى لا يتأخر صرف هذا الباقي الى ما بعد شهر مارس

(المقتضى بحزمه للترميم والمعمارة)

إن للمقتضى بحزمه من إرادات الأوقاف الأهمية لحفظ وصيانة أعيانها يلزم تقديره بقيمة نسبية تسرى على جميع الأوقاف للمذكورة وذلك لاجتناب شكوى المستحقين التي تكون غالباً في محلها

وإذا اقتضى الحال لعمل ترميمات مهمة أو إنشاء عمارة جديدة أو تجديد أعيان متفرقة يجب بحزم مبلغ خصوصي لذلك تقدر قيمته في كل مرة من مقتضى الرسوم والمقاييس الابتدائية التي يقدمها قلم الهندسة

قلم الهندسة

(ترميمات تأجيرية)

إن الإصلاح الأول الذي أدخل في أعمال قلم الهندسة منذ سنة ١٨٩٩ كان وضع مهندسي الأموريات في القاهرة والأقاليم تحت إدارة الأمورين مباشرة وملاحظتهم وذلك لأجل سرعة إنجاز الترميمات التي يطلبها المستأجرون ولأجل تخفيف أعمال قلم الهندسة الذي كان يتناوب رؤساء مهندسين المذكورين حتى في المسائل المتعلقة بالترميمات الخفيفة فأمكنه بعد ذلك الانقطاع للمسائل المهمة

(المسائل)

وفي سنة ١٩٠٢ وضعت قاعدة من مقتضاها عدم جواز طلب أي اعتماد من نقود الميراثية الغير الاعتيادية لإنشاء أي عمارة إلا بعد إتمام الرسوم والمقاييس المختصة بها وأن التفتت التي يستلزمها درس المشروعات تخص من الميراثية الاعتيادية مثل المصروفات العمومية المتعلقة بقلم الهندسة

(مراقبة مصلحة العموم)

والمأمول أن ديوان العموم يزيد ثقافته إلى أعمال قلم الهندسة ويستمر في درس المشروعات ويبحث في تكاليف الأشغال وكيفية إجرائها ولكن هناك أمر مفقود بالكلية على أنه ضروري جداً وهو المراقبة الفنية بمعرفة سلطة عليا ذات خبرة ومما يزيد ضرورة هذه المراقبة هو أن قلم الهندسة يتفق بنوع ما يبلغ عظميته جداً

الدفترخانة

(اللائحة)

منعا لتراكم المحفوظات في الدفترخانة وتسيلا للبحث أشير على ديوان الاوقاف باتباع اللائحة الجارية العمل بها في دفتر مانات المصالح الأميرية مع تحويرها على حسب احتياجه وحيث ان اتباع هذه اللائحة يستلزم قبل كل شيء وضع جداول يرجع اليها لترتيب الدفاتر والاوراق منقسمة الى ثلاثة أقسام وهي التي يلزم حفظها الى الماتاهية والتي يلزم حفظها لزمن معلوم والتي لا فائدة من حفظها ويمكن بيعها كورق مستغن عنه وقد تم فعلا وضع هذه الجداول وتم أيضا تحرير مشروع لائحة للدفترخانة قاعلي الديوان إلا أن يجرى اللازم للعمل بها في أقرب وقت

(درس الوقيات وتسييلها)

وحيث ان السير على مقتضى تلك اللائحة يستلزم ابتداء فرز الأوراق فمن رأي اتخاذ هذه الفرصة الوحيدة لفرز الوقيات المختصة بالاوقاف الخيرية وتسييلها بحسب وجوه صرفها وتواريخها وربما يوجد بين الوقيات المذكورة ما يختار بأهليته من الوجهة التاريخية فيجب درسهادرا خصوصا لأنى موقن أنها ستظهر أمورا جديدة فيما يختص بتاريخ مصر في عهد السلاطين والمماليك

التفائيش والمأموريات

(الفرع)

لصلحة الاوقاف في جميع أنحاء القطر تقريرا أطيان وأما كن تديرها لحسابها أو لحساب الغير ولها للقيام بهذه الادارة خمسة تفائيش وخمس عشرة مأمورية منها أربع في القاهرة وواحد عشرة في المديرية . وهذا بيان التفائيش والمأموريات

مأموريات في المديرية

بمسوية والقيام

النبا

أسبوط وجرجا

قنا

اصوان

حلفا

الشرقية

النصيرة

التوفيق

طنطا

الاسكندرية

التفتيش

المحلة وسمنود

الجيزة والجزيرة

شمال وقلين

دمهور

بيا

مأموريات في القاهرة

قسم أول

» ثان

» ثالث

بولاق والقلوبية

(إدارة الاطيان)

تستغل التفتيش بنوع خاص بإدارة الاطيان فتحته في تأجيرها كبرماتهم زراعتها على ذمة المصلحة ولكنهم مستعدة لزراعة ما يكون منها محتاجا الى اصلاح أو ما لم يكن تأجيرها بسبب بنحس العطاآت لدى الاشهار أو توافي المزايدين والمزادات تكون دائما بجلسة علنية في النواحي الكائنة فيها الاطيان بعد التشرع في الجرائد وصق الاعلان

وفي التفتيش كثير من العمال وهم القنص ووكيل التفتيش والمعاونون وتبته الحسابات والخزينة وقطار وكتبه الزراعات والجلبه

(الحساب النهرى وحساب الثلاثة شهور)

وترسل التفتيش الى مصلحة العموم خلاف الحسابات الشهرية عن ايراداتها ومصرفاتها المقررة في الميزانية وحسبة الثلاثة شهور عن الصنف المستديم مستخرجات شهرية من دفاتر الزراعات المتعلقة بحسابات المخازن والمواشي والسباح والاشجار وذلك بعد مضاهاة تلك المستخرجات على دفاتر المراقبة الموجودة في التفتيش

(حساب الأرباح السنوية)

ترسل التفاتيش أيضا في آخر السنة الزراعية التي تنتهى في ١٥ نوفمبر وبعد بيع المحصولات النيلية حسابا عموما عن الأرباح مرافقا بكشوف تفصيلية مبين فيها زراعة زراعة منفاصنفا مساحة الاطيان للزراعة وأنواع المحصولات وقيمتهما بحسب أثمان المبيع أو بحسب تقديرات المزارية عما يكون حفظ لمؤنة المواسي أو للتقاوى والمصاريف الزراعية المختصة بكل نوع فالفرق بين قيمة المحصولات والمصاريف الزراعية مضافا اليه الأرباح المتحصلة في السنة ومخصوصا منه المال المدفوع للحكومة هو صافي أرباح السنة للزراعة

وبعد عمل حاسبة الأرباح زراعة زراعة كما توضع ترجل الأرباح في الحساب العموى حيث تجمع ويضاف اليها الإيرادات العموية وتخصم منها المصروفات العموية وقيمة مال الاطيان التواف التي لم تزرع فالباقي بعد ذلك هو قيمة الحساب العموى أى مقدار صافي الأرباح التي نتجت من إدارة الاطيان التابعة للتفتيش

(حساب رأس المال)

وفي التفاتيش سجل لقيد الاطيان والمباني الزراعية والآلات فيلزم استيفاء هذا القيد ببيان أثمانها الأصلية ان كانت معلومة والا فأتساويه الآن ويضاف الى ذلك ما يصرف عليها من مصاريف الإصلاح والصرف والرى

وعلى كل من التفاتيش أن يرفق بحساب الأرباح السنوى مستخرجا من السجل المذكور مشغلا على البيانات المبدي ذكرها المذكور منها ما تساويه الاطيان للموكل ادارتها اليه من رأس المال وبواسطة هذه البيانات مع معرفة رأس المال وصافي أرباح السنة يمكن الوقوف على فئة الفائدة التي نتجت من إدارة رأس مال كل تفتيش ومضاهاة النتائج التي تحصلت عليها التفاتيش بين بعضها والبحت عن أسباب ما يظهر من النقص أو الزيادة في الأرباح لأجراء ما فيه الوصول الى إزالة ما يلزم إزالته منها وتسهيل ما يلزم تسهيله

(أعمال التصليح والصرف والرى)

أعمال التصليح والصرف والرى والعمارات الانشائية والتعميمات المهمة فى المباني الزراعية وهى من المصاريف التى يلزم أخذها دائماً من المال الاحتياطى كانت جارية بدون رابط يعبر بطلب الموظفين الموكول بهم إدارة التفاتيش ومنذ سنة ١٩٠٢ أشرع على المصلحة بتعمير جدول عمولى عما تستلزمه حالة الاراضى بكل تفتيش من الاعمال التى من هذا القليل لاعمالها تدريجياً بقدر المبالغ التى يمكن تخصيصها لذلك سنوياً

فعمل عنهما مقاييس ابتدائية وتقارير يقدمها المفتشون ببيان أسبابها وأهميتها حتى تتمكن المصلحة من طلب الاعتمادات اللازمة لها وتأذن بالبدء فيها عندما ترى ذلك مناسباً ويجب أيضاً على المفتشين أن يخبروها بحالة الاشغال التى شرع فيها بمقتضى تقارير تحرر فى مواعيد معلومة وترسل الى المصلحة فى محرر شهر يولى وشهر ديسمبر من كل سنة ولينسب لها الحكم بموافقة الاشغال التى يطلبها المفتشون يجب أن يكون لديها خريطة عن كل تفتيش مبين فيها حالة الاطيان وكل ما فيها من ترع ومساق وأشغال صناعية وسكك حديدية والآلات رافعة وغير ذلك

وتهم أيضاً التفاتيش بتأجير ما يكون فى دائرة اختصاصها من محلات السكن وكذلك تهم الأموريات بتأجير ما يكون فى دائرة اختصاصها من الاطيان الزراعية

(طريقة التحصيل)

وأهم أعمال التفاتيش والأموريات تحصيل أجر الأملاك وإيجارات الاطيان الزراعية وهذه المسألة كانت من أكبر المسائل التى اشتغلت فيها نظارة المالية فقد تجمعت مبالغ عظيمة من الإيجارات المتأخرة صرف عدة سنوات فى تصفيها وانما فى آخر سنة ١٨٩٦ صارت الحالة أقل تعقيداً إذ أنه بعد تحصيل الجزء الأكبر من هذه المتأخرات والتجاوز عما أضع عدم إمكان تحصيله وبقاء المتأخرات المرفوعة عنها دعاوى اتخذت الوسائل اللازمة ليس فقط لتسوية تلك الدعاوى بل وعلى الخصوص لانتظام تحصيل الاقساط فى مواعيدها ومنع تجمع متأخرات جديدة واجتناب الدعاوى على قدر الامكان وقد بلغت فى آخر سنة ١٨٩٩ نحو ١٤٠٠ دعوى

والسبب في كثرة عدد الدعاوى هو انه يجرد تأخير المستأجر عن دفع الايجار في الميعاد المحدد في عقد الايجار كان المفتشون أو المأمورون المختص من المسؤولية يرفعون الدعوى عليه بدون أن ينظروا الى ما اذا كان هذا المستأجر من المستأجرين القدياء ومعتادا على دفع الايجار في الميعاد ولكن طرأ عليه عذر مؤقت ويمكن امهاله مدة بلا خوف على ضياع الايجار فلتأخذهم هذه الطريقة بلا تزوير وتسبب عنه أن بعض المستأجرين المرفوع عليهم دعاوى بالغ زهيد كانوا يتأخرون عن دفع الايجار ويتركون التأخرات تتراكم عليهم حتى كانت النتيجة مرارا - وهي منتظرة - ان المصلحة تفقد الايجار والمعاريف القضائية مع كسها الدعوى

وفضلا عن ذلك فان المستأجرين كانوا يتأخرون في أكثر الأحيان عن دفع الايجار حتى يجبروا المصلحة على عمل الترسيمات الضرورية اذ أنهم كانوا لا يتحصلون عليها مطلقا أو يتحصلون عليها بعد زمن ليس بقليل بسبب بطء الاجراءات الادارية التي كانت تلازم حينئذ

فلزالة هذه الحالة تقرر اتخاذ الاجراءات الآتية :

أولا - منع المفتشون والمأمورون من رفع الدعاوى على المستأجرين بدون الحصول على تصريح بذلك أولا من ديوان العموم

ثانيا - تنبه عليهم فيما يتعلق بإيجارات الاطيان وهي تستحق دائما في مواسم الحصول بأن يجتهدوا أولا بمنع المستأجرين الذين لا يكون لهم ثقة فيهم من التصرف بمحصلاتهم قبل دفع الايجارات المستحقة وأن يحجزوا الحصول ويبيعوه بمعرفة المديرية اذا اقتضى الحال لذلك وأن لا يطلبوا التصريح برفع الدعوى على المستأجر المتأخر في الدفع الا بعد استعمال هذه الوساطة وعدم حصول الفائدة وانه في حالة التصريح لهم بأقامة الدعوى يطلبون دائما فسخ عقود الايجار ليتخلصوا من المستأجرين المتعدين على عدم دفع ايجاراتهم وأن لا يقبلوهم في المراتب

أما المستأجرون الذين يكونون برهنوا على استقامتهم ودفع ايجاراتهم في مواعيدها ولكهم في حالة تضييق مالي وقتي فقد تنبه على المأمورين والمفتشين أن يعاولهم المدة اللازمة

لهم بل وأن يساعدهم أيضا بنصائحهم أو بعلمهم الشخصية على بيع محصولاتهم بأحسن الاسعار وأشير أيضا على المفتشين والمأمورين أن يجتهدوا باستمالة مثل هؤلاء المستأجرين بتجديد عقود إيجاراتهم ولوطب غيرهم تأجير الاطيان التي تحت أيديهم باجرة أريح للمصلحة

ثالثا - فيما يخص تأجير محلات السكن تنبى على المفتشين والمأمورين أن لا يطلبوا رفع الدعوى على المستأجرين للتأخير عن الدفع إلا بعد استعمال جميع الوسائل الحية والتأكد من أنهم من المستأجرين المعتادين على عدم الدفع

رابعا - أذن لهم بصرف المصاريف التي تستلزمها ترميمات الاماكن مما لا يزيد قيمته عن عشرة جنيهات لكل محل أو منزل بدون الحصول أولا على تصريح من المصلحة حتى يتسنى لهم الشروع في العمل بلا تأخير

خامسا - ان المهندسين الموجودين بالتفانيس والمأموريات وكلوا بخابرون قلم الهندسة رأسا حتى فيما يخص ترميمات الطيفة تنبعوا الى المفتشين والمأمورين وصاروا تحت أوامرهم وملاحظتهم مباشرة

سادسا - ان الاجراءات الخاصة بصرف مصاريف الترميم التي تزيد عن ١٠ جنيهات صار تقريرها واختصارها ما أمكن لاجتناب التأخير في اتمام الاعمال التي يطلبها المستأجرون ونقص انها لازمة فكانت النتيجة ان المفتشين والمأمورين اضطروا الى زيادة الاهتمام في تحصيل ايجارات الأماكن والاطيان بالتعامل رأسا مع المستأجرين فصاروا يعرفونهم أكثر من قبل وسهل عليهم بذلك الوقوف على الطريقة التي يسلكونها معهم في حالة التأخير للحصول على الايجارات المستحقة بأقل ما يمكن من النقصه وان قلم الهندسة لم يعد يهم الا بطلبات الترميم التي تزيد قيمتها عن ١٠ جنيهات ووجه عنايته الى الانشغال الأكثر أهمية وان عدد القضايا قد قل تدريجيا وقلت مصاريف التحصيل وتوفر على المصلحة نفسها اعمال كثيرة كانت فعلها بلا فائدة

(الكشوف الشهرية للايجارات)

ترسل التفاتيش والأموريات لديوان العموم فيما يخص بأجر الأملاك كشوفات شهرية مينا فيها الباقي تحت التحصيل لغاية الشهر الماضي والمستحق عن الشهر الجارى والمضاف عملاوات تأجيره والمخصوم عملاوات اخلاؤه من الأملاك في بحر الشهر والمحصل أو المرفوع والباقي لغاية الشهر

وترسل أيضا إلى المصلحة كشوفات شهرية بالبيانات السابقة ذكرها عن الأحكام واليجارات الاراضى القضا

(مراقبة المحصلين)

يراقب المحصلين في جهات التحصيل معاونون مكلفون بالتحقق مما اذا كانت الاجارات للمصلحة تقيدت بالضبط في كشوف التحصيل واذا كان المحصل أعطى عنها الايصالات القانونية من دفتر القسيمة الذى معه واذا كان المستأجرون الذين يظهر من كشوف التحصيل أنهم متأخرون في السداد دفعوا المطالب منهم أجزا منه وهذه المراجعة تعمل بانتخاب عدد من المستأجرين تحصل المراجعة عليهم وينتخبهم المراجع حينما تنق

(الاجارات الجديدة وتجديد عقود الاجار)

ومن الاصلاحات التى ينجم عنها نقصان العمل نقصان اعظميا في التفاتيش والأموريات وفي ديوان العموم ما وضع من القواعد لتأجير وتجديد عقود الاجار فقد كان الجارى أن كل ما يئجر أو يتجدد تأجيره من الاطيان الزراعية والأماكن يعرض على ديوان العموم وهو نفسه بعد أن يراجع هذا العمل مراجعة سطحية غير كافية يعرضه بجهة واحدة على مجلس الادارة أو المجلس الأعلى حسب مقدار الاجار السنوى

فلأجل اجتناب التأخير الذى ينتج من السير على هذه الطريقة وجعل مراقبة الديوان مراقبة فعالة تصرح للفتنشين والأمورين بأن يضلوا بغیر استئذان جميع طلبات التأجير التى تكون قيمتها مساوية أو زائدة عن الاجار السابق وأنه في جميع الاحوال الأخرى حتى فيما يخص بالاعطآت التى يتصلون عليها في المزايدات يجب عليهم قبل القبول

أن يطلبوا التصريح من الديوان وذلك بمقتضى تقرير يقدمونه اليه في كل مسألة ويسنون فيه الأسباب التي بنوا عليها اضطراب المصلحة لقبول التأجير بأقل من الأيجار السابق وكذلك تأجير الاطيان كان جاريا بالمراد العلى بمقتضى عقود ايجار لمدة ثلاث سنوات غير قابلة للتجديد فبقيت هذه الطريقة على ما كانت عليه وأما تأجير الأما كن فكان جاريا بمقتضى عقود ايجار سنوية تجدد في نهاية كل سنة وكان يترتب على هذا التجديد عمل كبير لا يوازيه الرسم الذي يدفعه المستأجر للمصلحة عن كل عقد وقدره ستة قروش فتقرر أن عقود ايجار الأما كن تعتبر بعد انتهاء مدة الأيجار كأنها تجدد لمدة أخرى إلا اذا طلبت المصلحة أو طلب المستأجر فسخها وقد أدرجت بنود بهذا المعنى في نموذج العقود التي فصت وصححت باعتماد مساعدة قلم القضاء

وبالاجمال لم يترك شئ لضبط طريقة التحصيل على قدر الامكان ومع ذلك فهما كانت الاجراءات التي اتخذت حسنة وأنت بتأنيج موجبة لرضا فقد تكون هذه النتائج أفضل بكثير لو كان السبر على مقتضى تلك الطريقة تحت مراقبة أشد وأدق فلاجل الوصول الى هذا الغرض أرى من الضروري تشكيل هيئة تفتيش مركبة من مفتشين يكون عمرهم من ٢٠ الى ٣٥ سنة أى في سن يسمح لهم باحتمال مشاق التجول المستمر في المدن والبلد الداخلية ولهم خبرة كافية ومعرفة في الاشغال تجعلهم قادرين على أن يراقبوا على ما يرام أعمال المفتشين والمأمورين والمحصلين وتطار الزراعات وجميع أرباب العهد الذين يكون في عهدتهم نفود أو مهمات أو محصولات زراعية

جرد الاملاك

(العلومات للتنظرة من الجرد)

ان ديوان الاوقاف كان يجهل عدد أملاكه وقيمتها فتقرر جردها وتصيلها منذ سنة ١٨٩٩ وهذا الجرد الذي لم ينته بعد مستدل منه المصلحة على ما يازمه من العلومات لمعرفة عدد الاملاك التي لها في كل مدينة أو ناحية وقيمتها ونوعها ومركزها وحدودها ومشتلاتها

(مجلد الاملاك)

و يكون لكل عقار كشف مخصوص مبين فيه علاوة على المعلومات السابقة ثم نظري عن العقار ومقاساته وهذه الكشوف يحتررها عمال الجرد ويرسلونها الى ديوان العموم فيجمعها بلدا بلدا وناحية ناحية وتفتيشا تفتيشا وأمورية وأمورية ويجلدها بشكل دفاتر بعد قيدها في مجلد الاملاك الذي ينقسم الى أقسام بقدر عدد التفتيش والمأموريات

(حساب رأس المال)

ويوجد سجل الأملاك خاتمة لبيان أثمان العقارات بجملة هذه الخاتمة هي مقدار رأس المال المكون منه أملاك المصلحة في كل تفتيش وكل مأمورية وفي آخر السجل يضع صفحات مخصوصة لقيد رأس المال المذكور وما يطرأ عليه من التغير بسبب نقل الملكية بحيث إنه يمكن في كل سنة عمل الحساب الذي سبق الكلام عنه في الباب المتعلق بالاطيان ومعرفة الفائدة التي نتجت من ادارة رأس المال بكل تفتيش أو مأمورية ومضاهاة النتائج التي تحصلت عليها التفتيش والمأموريات على بعضها

استبدال الاحكار وقطع الاراضى الصغيرة والمحخص

(أسباب الاستبدال)

ان الحكر عبارة عن إيجار يدفع عن أراض حق الرقبة فيها للاوقاف وحق المنفعة للحكرين فلكثرة عددهم ونظرا لأن ما يدفعونه طفيف لا يذكر ومصاريف تحصيله ليست بنسبة اراده أصبح من الضروري استبدال الاحكار ليس فقط لامكان تشغيل مال البيل بطريقة تنال منها المصلحة ارادا أزيد من الحكر بل لما ينجم عنه أيضا من تخفيف نفقاتها وتقريب أعمالها ما أمكن باستغنائها عن مسلك دفاتر حسابات شخصية وتخبر كسوف تحصيل لعدد من الأشخاص ينوف عن ١٣٠٠٠ شخص .

(الصعوبات التي كانت تحول دون الاستبدال)

ومن ايا الاستبدال كانت ظاهرة وواضحة جليا حتى ان مصلحة الاوقاف نفسها لم تغفل منذ ١٥ سنة عن الاهتمام بهذه المسئلة المهمة التي كان متوقفا حلها على ازالة بعض

صعوبات منشؤها نصوص الشريعة القراء في هذا الصدد وهي أنه لا يجوز التصرف في الوقف إلا بطريق الاستبدال بعقار أحسن مفعلاً وأكثر غلة على أنه إذا فرض وأقدم المحركون على طلب الاستبدال بهذا الشرط المحجف بصالحهم فإن المصلحة لم تكن إذا بلغت غرضها لأن يستبدلها عينا بعين يصبح لديها عقارات جديدة بمقدار عدد ماله بها من الأراضي المحكورة مع أنه من صالحها التخلص من تلك الأعيان كثيرة العدد وقليلة القيمة والاستعاضة عنها بتفتيش واحد كبير فإلا فاة لهذه الصعوبة تقرر أن تشتري المصلحة تفتيشاً ليكون بدلاً للأراضي المحكورة وأنه للوصول إلى هذا الغرض تستبدل الأحكار بمبلغ يقدره آل الخيرة بشرط أن لا يقل في أي حال من الأحوال عن حكر عشرين سنة وأن يعطى بحال البدل وصولات مؤقتة ويبقى بحريته المصلحة حتى يتم بمبلغ كافٍ لشترى الألبان فرغ مشروع هذا المعنى إلى مجلس النظار وبعد تحويره قليلاً صدرت به إرادة من رقم ٢٨ يونيو سنة ١٨٩٠ غرة ٣ تثبتت بالأثرة عموم الأوقاف المتوجة بالأمر العالي الصادر في ١٣ يوليو سنة ١٨٩٥ وهذان الأمران جعلاً استبدال الحكر متوقفاً على شرط يستلزم فهمه الشرح والتفسير فنقول إن الحكر بمقتضى الشريعة القراء عبارة عن إيجار يقبل الزيادة والتقصان حسب الزمان والمكان فإذا زادت قيمة الأرض جاز لإدوان الأوقاف أن يرفع قيمة الحكر بنسبة هذه الزيادة ففي سنة ١٨٧٨ شرع الإدوان بناء على ذلك الحق في تصقيع الأحكار عموماً ولكن في سنة ١٨٩٠ وجدت أحكار لم يسبق تصقيعها ولم يعلم أن كانت هذه الأحكار لم تشملها التصقيع الأول أو استجبت بعده فلاجل المساواة في معاملة المحكرين الذين يطلبون الاستبدال قرر الشارع بأن استبدال الأحكار يكون بمراعاة تصقيع مالم يسبق تصقيعه على أن هذه الطريقة لم تأت بالتأثير التي كانت منتظرة منها والسبب في ذلك كان عدم إقدام المحكرين على طلب الاستبدال نظراً لارتفاع القيم التي يقدرها آل الخيرة فكانوا يقدرونها بحسب قيمة الأرض في وقت الطلب بدلاً من تقديرها بالقياس على الأحكار السابق تصقيعها في سنة ١٨٧٨ .

ومن جهة أخرى لو فرضنا أن مال البديل يكفي لشترى الاطيان لاضطر الحال لجمع جميع المستبدلين في يوم معلوم لتوقيع عقود البيع والاستبدال الامر الذي وان لم يكن مستحيلا فهو صعب جدا بسبب نقل الملكية من يدالي يد أو وفاة أصحاب الشأن أو تغيير محلات اقامتهم

فهذه هي الحالة التي كانت عليها مشكلة الاحكار عندما أخذت نظارة المالية تشغل بها في سنة ١٨٩٨ وكان يمكن ازالة الصعوبات السابق ذكرها بطريقتين :

أولا - شترى الاطيان قبل الاستبدال عوضا عن شترائها بعده لامكان اتمام عقود البيع والاستبدال مع المحتكرين وتسليمهم الخبز أولا فاولا عندما يحضرون لطلب الاستبدال

ثانيا - تقليل قيم الاستبدال بقدر الامكان لاقبال المحتكرين على طلب استبدال احكارهم

(الاجراءات التي تقرر اتخاذها)

في ٢٨ ديسمبر سنة ١٨٩٨ قرر مدير عموم الاوقاف بالاتفاق مع نظارة المالية اتخاذ الاجراءات الآتية :

أولا - أن يشترى من البائنة السنية أو من مصلحة الدومين أطيان يدفع ثمنها من النفود الموجودة بخزينة ديوان الاوقاف

ثانيا - أن يستلم الديوان هذه الاطيان في الحال وأن يعين البائع وكلاء مفوضا عنه من مستخدمي الاوقاف لتوقيع عقود البيع في مركز الديوان بقرعة مأنونة القاضي بمجرّد حضور الاشخاص الذين استبدلوا احكارهم أو يطلبون استبدالها

ثالثا - أن يسلم لكل من هؤلاء الاشخاص حصة واحدة بتمشترى جزءا من الاطيان المذكورة بالمساع يوازي قيمة البديل المدفوع منه وبمجانة هذا الجزء بالارض المستبدل حكرها

رابعا - أن لا يدفع للحكومة الارسم واحد لنقل الملكية عن عقدي المشتري والاستبدال

خامسا - ان استبدال الاحكار السابق تصقيعها يكون على واقع حكر عشرين سنة
سادسا - ان تصقيع الاحكار التي لم يسبق تصقيعها يكون بعرقه لجان من أهل
الخبرة يفتشون من مستخدمي المصلحة وكلفون بمساعدة بعض مستخدمي ظهورات
بتقدير الاحكار التي لم يسبق تصقيعها بالقبس على الاحكار السابق تصقيعها على الاراضى
المجاورة لها أو القريبة منها

سابعا - انه في الوقت ذاته تباع مصلحة الاوقاف العقارات قليلة القيمة التي
من صالحها التخلص منها أيضا كالأراضى القضاء وقطع الاراضى الزراعية الصغيرة المشتة
والحصص المشاعة في العقارات قليلة القيمة

(مشرى تفتيش بيا)

وفي سنة ١٨٩٩ اشترت مصلحة الاوقاف من الدائرة السنية بمبلغ ٩٤٤٨٥ جنيه
جزء من تفتيش بيا قدره ١٤٥٩ فدانا وفي الوقت ذاته عينت لجان التصقيع وحورت
التعليقات والاستمارات اللازمة لتنفيذ الاجراآت التي تقرر اتخاذها في السنة السابقة
ومنذ أول يوليوسنة ١٩٠٠ أمكنها الشروع في استبدال الاحكار

(عدم نجاح مشروع الاستبدال)

وكان يتطروود طلبات الاستبدال بكثرة خصوصا التسهيلات التي عملت من أجل ذلك
سواء كان من جهة ديوان الاوقاف أو من جهة الحكومة على أنه لم يتم بطلب الاستبدال
الا القليل من المحتكرين بحيث أنه في النصف الثاني من سنة ١٩٠٠ لم يتجاوز عدد الاحكار
التسبقة ٤٠٤ من الاحكار المحصورة وهي ١٣٠٠٠ حكر الأمر الذي دعا الى الاستغراب

(الاستبدال الالزامى)

فأخذ في البحث عما اذا كان يجوز جعل الاستبدال الالزامى ولما كانت هذه المسألة
دقيقة جدا وتعلق غالبا بنصوص الشريعة الفراء وهي في هذا الباب أكثر صعوبة وأشد
تعقيدا صاروا لاكتفاء بالتخاذ بعض اجراآت وقتية للبحث على تقديم طلبات الاستبدال
انتظار الدرس للمسألة درسا مستوفيا

(الاجراءآت الوقتية)

ان القسم الاكبر من المحتكرين أغلبه من أدنى طبقات الاهالى وكان من المحتمل أن عدم اقبالهم على طلب الاستبدال نأثى إماعن جهل أو عن كون جبة الاحكار كلوا يخفون عليهم مشروعات المصلحة أو يحاولون اقناعهم بأن هذا الاستبدال يخالف لمصلحتهم وحيث ان هؤلاء الجبة كانوا يأخذون عمولة على قيمة المبالغ التى يحصلونها وهذا العمولة كانت آخذة فى التقصان شيئاً بجزء استبدال الاحكار بحيث انه كان لابى من رقبهم عند انتهاء الاستبدال فروى أن يجعل لهم صالح فى الاستبدال ولذلك قررت المصلحة أن يعطى لهم ماهيات ثابتة وعمولة قدرها ثلاثة فى المائة عن الاحكار التى تستبدل بواسطتهم وان وظائف جبة الايجارات التى تحاول تحفظ لهم

(حالة المسألة الآن)

فرغنا عن هذه الاجراءآت بقيت هذه المسألة على ما كانت عليه والاحكار التى استبدلت من يونيو سنة ١٩٠٠ لغاية ديسمبر سنة ١٩٠٤ أى فى مدة أربع سنوات ونصف لم تتجاوز ٢٧٢٤ حكر اعبارة عن سدس الاحكار المحصورة تقريباً وفضلاً عن ذلك فان المسألة تزيد ارتباكاً بالاعاوى التى تضطر المصلحة الى رفعها ضد الأشخاص الذين يشترى البناء المقام على الاراضى المحكورة عندما تعطلها المحاكم السريعة وقت تحرير حجج نقل الملكية بذكر الحكر فى حجج البائعين ويكون هذا الحكر لم يسبق حصره ولا سداه

فينتج عن ذلك ان أعمال التحصيل تزداد زيادة عظيمة مع زيادة عدد الاحكار اليوم بعد اليوم وأن الاستبدال منها يستمد خلافاً بحيث لا يمكن الوصول مطلقاً الى الغرض المقصود الا اذا اتخذت اجراءات فعالة كالاستبدال الالزامى بناء على ذلك فدر عرض مشروع أمر عال بهذا المعنى الى محكمة مصر الكبرى ولكنهم لم توافق عليه قولاً منها بأنه لا ينطبق على نصوص الشريعة الفراء فان كان الامر كذلك حقيقة فلا وسيلة للمصلحة بل اوع غرضها الارتفاع فئات الاحكار ان لم يطلب المحتكرون استبدال الهافى مع اعلامين وعلى كل حال فان استبدال الاحكار كلها هو أمر جوهرى للمصلحة ومن الاعمال الادارية الحسنه التى لا يسوغ تأجيلها

(مسائل تتعلق باستبدال الاحكار)

تتعلق بمسألة استبدال الاحكار مسائل أخرى من نوعها وهي :

أولا - بيع الاعيان المتخربة التي لا فائدة للمصلحة بتجديدها
ثانيا - بيع مالها من الحصص المشاعة في الاعيان التي تمتلكها بالاشتراك مع الافراد

ثالثا - بيع قطع الاراضي الزراعية الصغيرة المشتقة
على أن العقار الذي يقدمه المشترون للمصلحة بدلا من الاعيان المذكورة يكون جزءا
مشاعا في الاطيان المشتراة من البائرة السنية بوازي قيمة مال البديل

(الاعيان المتخربة)

منذ سنة ١٨٩٥ صار تعيين لجان لحصر الاعيان المتخربة مع بيان التي من صالح المصلحة
تجديدها والتي بالنظر لقلّة وضع الجهة الكائنة فيها الا يؤمل منها ايراد ينسب بمصاريف
تجديدها ويكون من صالح المصلحة بيعها فينتفع من التقارير التي قدمتها هذه اللجان
أن الاعيان التي من النوع الثاني يبلغ عددها ٣٦١ عينا منها ١٩٤٢ بيعت في خلال
تسع سنوات من سنة ١٨٩٥ الى سنة ١٩٠٤

(الحصص المشاعة في الاملاك المشتركة مع الافراد)

فمن خصوص الحصص المشاعة في الاملاك المشتركة مع الافراد كان تقرر منذ
سنة ١٩٠١ أن تحرر عنها كشوف من واقع كشوف اللجان المكلفة بمحصر الاماكن
وذلك أولا فأولا بمجرد وصول تلك الكشوف الى ديوان العموم وعندما انتهى هذا العمل
الابتدائي شرع في بيع بعض الحصص المذكورة بطريق المزايا العلني ولكن أوقف البيع
من أوله بسبب رفض المحكمة الشرعية تسليم الحجج الى المشتريين فترتب على ذلك
اقامة دعاء على المصلحة والحكم عليها بتعويض لعدم قيامها بما تعهدت به وبظهر لي
ان المعارضة الحاصلة من المحكمة الشرعية في مشروعات المصلحة وقدم سبق التنويه عنها
لم تكن في محلها تماما في هذا الصدد وعلى كل حال فانها ضد صالح المصلحة ولكن

أول أن تكون اجراءات المحكمة هذه ناشئة عن عدم استيفاء المعلومات التي تقدمت لها في هذا الشأن وانها ستكون أكثر ميلا لصالح المصلحة في المستقبل عند ما يتمكن من الوقوف على حقائق المسئلة

(قطع الاراضى الزراعية الصغيرة المشتة)

وأما من خصوص قطع الاراضى الزراعية الصغيرة المشتة فكان تقريرها بطريقة المزارع العلنى في ذات النواحي الكائنة بها هذه القطع وظهر من الجداول التي عملت بها بقصد التشرعها في الجرائد أن مجموع مساحتها ٧٥٠٠ فدان منقسمة الى ٥٩١١ قطعة تقل مساحة كل واحدة منها عن عشرة أفدنة وقد اقتصر المصلحة على التشرع في الجرائد للحم على تقديم طلبات بالمشتري وطرح في المزارع ليس جميع القطع التي لها في كل ناحية بل القطع المطلوب مشترا فقط وذلك بلغ عدد الطلبات التي تقدمت لها في خلال السنتين الأخيرتين ١٠٧ طلب عن ١٤٣٢ فداناً منها ١٨٩ فداناً بيعت أورسي من مزارعها يبلغ ١٧٣٦١ جنيه فيتضح مما تقدم أن السعر على هذه الطريقة يستلزم وقطاويلا لتخلص المصلحة من القطع الباقية وأرى أن الأصوب الرجوع الى الطريقة التي تقررت أولاً أي البيع ببلد ابداً أو بجهة بلاد مرمرة واحدة وقبول العطاءات التي تحصل عليها المصلحة في المزادات ولو كانت أقل من القيمة لا مكان تعويض الفرق بأمرين وهما تشغيل العقود الواردة من أعمان المبيع تشغيلاً كترافعة للمصلحة وتخفيف أعمال التاجر وفي هذا المقام نقول انه يجب على المصلحة أن لا تهمل شيئاً للوصول الى سرعة تنفيذ هذا المشروع لأن الادارة التي تتفرغ للاستغال في دهائن الامور لا يمكنها طبعاً توجيه أنظارها للسائل الكبيرة العمومية التي هي حياة المصلحة

وبالاجمال فانه لتنفيذ هذا المشروع قد اشترت المصلحة بتقشيرها غيرال ١٤٥٩ فداناً التي ابتاعها في سنة ١٨٩٩ - ١٦١٢ فداناً في سنة ١٩٠١ يبلغ ١٠٠١١٦ جنيه و ٣٨١٣ فداناً في سنة ١٩٠٢ يبلغ ٢٤٣٨٣٠ جنيه فتكون الجلفة ٦٨٨٤ فداناً يبلغ ٤٣٨٤٣١ جنيه باق منه على المصلحة مبلغ ٢١٩٤٤٧ جنيه ستدفعه قريباً للدائرة السنية لاستلام المقدار الاخير وقدره ٣٨١٣ فداناً وحيث ان اراد هذا الاطيان كلها يمكن تقديره بمبلغ ٤٢٠٠٠ جنيه سنوياً فيكون منها الحالى بنسبة هذا الايراد مبلغ ٨٢٥٠٠٠ جنيه

أعمال الخسیر والبر

(تکیة طبره)

كان لمصلحة الاوقاف بطبره تکیة للطاعنين في السن والعواجز ولكن كانت حالتها سيئة للغاية ولم تكن قائمة بالغرض المقصود منها فاضطرت المصلحة الى تجديد بنائها والمحل الجديد اوسع كثيرا من المحل القديم وأكثر وفرة للاشتراطات الصحية وقد صرف عليه مبلغ ٧٩٤٥ جنيه بموافقة من المفروضات والاوزامات بديره طيب وفيه ٢٥٠ نفسا متوفرة لديهم جميع أسباب الراحة وينقسم الى ثلاثة أقسام منها قسم للرجال وقسم للنساء والقسم الثالث للتزوجين وقد أنشئ فيه كلب لتعليم الاولاد وفي العزم انشاء محلين آخرين للعواجز المصابين بأمراض عقلية

(تکیة القبارى)

وللمصلحة أيضا تکیة أخرى للطاعنين في السن والعواجز وهي تکیة القبارى بالاسكندرية وهذه التکیة تحتاج أن تكون مثل تکیة طبره في السعة ومراعاة شروط الصحة والراحة وقد اشترت المصلحة لهذا الغرض من أملاك المعري الحرة قطعة أرض مساحتها ٧٤٧٩ مترا مربعا بنصف الثمن وطلبت أن تشتري بنفس هذا الشرط قطعة أخرى مجاورة لها مساحتها ١٣٠ متر تقريبا حتى استلمت للمصلحة هذه الارض يعمل قلم الهندسة الرسوم والمقاييسات الابتدائية للتکیة الجديدة ويطلب الاعتمادات اللازمة مباشرة العمل وقد أشير على المصلحة أن تجعل الممارات التي من هذا القبيل على ايسر طرز وأقل نفقة وأن توجه اعتنائها خصوصا الى الترتيب الداخلي الامر الذي من صلاحها أن لا تعطل عنه

(مستشفى قلاوون)

وللمصلحة الاوقاف أيضا محل عياده لأمراض العيون ملحق ببناء جامع السلطان قلاوون ولما كان هذا المحل في حالة سيئة جدا فقد تقرر من سنة ١٩٠١ انشاء محل آخر قد انتخب موقعه أمام الجامع المذكور على قطعة أرض تخص الاوقاف ويمكن توسيعها بمعارات ملك الاهالي مجاورة لها فربط اعتماد قدره ٢٠٠٠ جنيه في الميزانية الغير الاعتيادية

لسنة ١٩٠٢ لشراء هذه العقارات على أنه لم يكن بالإمكان الإشراف قطعة أرض بذرعها قليل جدا
 بشئ يزيد كثيرا عن قيمتها وقدره ٤٠١ جنيه وبقيت المسألة على هذه الحالة بالنظر للائتمان
 الباهظة التي طلبها أصحاب العقارات المذكورة فيلزم البحث فيما إذا كان يجوز أخذ تلك
 العقارات بطريق نزع الملكية للنفعة العمومية الأمر الذي يستلزم مداخل الحكومة وبما
 أنه كان من المنتظر عدم إمكان حل هذه المسألة في زمن قريب ففي سنة ١٩٠٢ قد عملت
 في المحل المذكور بعض استعدادات مؤقتة لتحسين حالته حتى يتظر في إنشاء غيره ووضع
 فيه أيضا عدد من الأسر لمعالجة المرضى الفقراء المحتاجين لعمليات جراحية لأن نجاح هذه
 العمليات غير مؤكد في غالب الأحيان إذا عملت في منازل المرضى وذلك لعدم استيفاء
 الاشتراطات الصحية فيها ورغمما عن هذه التحسينات فعمل العيادة المذكور ليس وافيا الآن
 بالغرض المقصود بسبب ضيقه وكثرة عدد المرضى الذين يأتيونه في كل يوم ويتنقص من
 الأحصاء أن المرضى الذين عولجوا فيه بلغ عددهم في سنة ١٩٠٤ - ٢٧٠٦٨ مريضا
 وأن الزيارات الطبية كان عددها في سنة ١٩٠٢ - ٤٥٣٦٤٨ زيارة وقد بلغت
 في سنة ١٩٠٤ - ٥٩٥٩٦٦ زيارة متوسطها اليومي ٧٤٢ زيارة في السنة ١٩٣٥ زيارة
 في الصيف وأن العمليات الجراحية بلغت ٢٤٠ عملية في سنة ١٩٠٢ و ٢٩٣ في سنة ١٩٠٤
 وفائدة هذا المحل من الوجهة الخيرية ظاهرة ويحتم الاهتمام به في هذه البلاد لانتشار
 أمراض العيون فيها انتشارا عظيما وقد شاهدت بعيني أطباء يعالجون جمهور المرضى
 مجانا بلا فرق ولا عيز بينهم من جهة الديانة أو الجنسية وقد أثبتت في تقاريرى السنوية
 على هؤلاء الأطباء بما يستحقونه من الثناء على اجتهدهم في تخفيف مصائب كثير
 من الفقراء والمساكين

(المنشآت النقلة)

ويجب على مصلحة الاوقاف لمقاومة أمراض العيون أن لا تقتصر على إنشاء عيادات
 في العاصمة وفي المدن الكبرى حيث يوجد مستشفيات وجمعيات خيرية ومخبرات متنوعة
 لمساعدة الفقراء والمساكين بل يلزمها أيضا أن توصل أعمالها الخيرية الى داخلية البلاد
 التي تكاد أن تكون محرومة من الوسائل التي من هذا القبيل بأن تؤسس فيها مثلا

مستشفيات متقلة كالتي وضعها اللجنة للعهد ألها إدارة المال الذي خصصه السيد ارنست كسل لمساعدة الفقراء والمحتاجين حيث يمكن أهالي النواحي المجاورة أن تنتقل اليها بسهولة وأظن أن مصلحة الاوقاف تستفيد كثيرا من التجارب التي عملت في هذا الموضوع وإنها تؤدي خدمة جليلة لفقراء تلك البلاد بأن توجه لديهم الوسائط التي يمكن بها مقاومة الامراض المعدية

(عيادات الامراض العادية)

افتتحت في سنة ١٩٠٣ عيادة للأمراض العادية ومعالجة أمراض العيون أيضا في النشبية وهي أحد أقسام القاهرة المأهولة بالسكان كثيرا فعمل فيها مجانا في النصف الثاني من سنة ١٩٠٣ - ١٢٠٠٠ مريض وأما في سنة ١٩٠٤ فكان المرضى المترددون عليها أكثر من ذلك وافتتح في شهر أكتوبر سنة ١٩٠٤ عيادتان مثل العيادة المذكورة في بولاق ومصر القديمة

(تكية للفقراء المصابين بأمراض غير قابلة الشفاء)

اقترحت على ديوان الاوقاف انشاء تكية في القاهرة للفقراء المصابين بأمراض غير قابلة الشفاء ومثلها بالاسكندرية وذلك على أرض تعطىها الحكومة ويكفي مبلغ ١٢٠٠٠ جنيه لبناء هاتين التكيتين حيث يكون في كل واحدة منهما ٥٠ سريرا تستأجر بمصر وفاسنويا قدره ٦٠٠ جنيه على أنه يلزم أن يكون بناؤهما بطريقة يمكن بها توسيعهما فيما بعد اذا دعت الحاجة لذلك وتؤخذ مصاريف البناء من نفوذ الميراثية غير الاعتيادية حيث يربط في سنة ١٩٠٥ الاعتماد اللازم لذلك

المساجد

(ترتيب خدمة المساجد)

انه لما كانت ما هيأت خدمة المساجد كالاتمة والخطباء والمؤذنين والخدمة السائرة قليلة جدا فخذ سنة ١٨٩٧ أخذ ديوان الاوقاف يطلب في كل سنة اعتمادات جديدة لتحسين حالة هؤلاء الخدمة ولكن بالنظر لأنه كان يتصرف في تلك الاعتمادات حينما

اتفق بغير الوقوف على حقيقة الحال اقترحت عليه منذ سنة ١٩٠١ أن يعين لجنة لترتيب المساجد على درجات أو أقسام بنسبة عدد سكان الجهات الكائنة فيها وأن يوضع لكل قسم منها ترتيب خصوصي يسرى على كل المساجد التي من ذلك القسم ويكون مشتملا على العدد اللازم من الخدمة لأهامة الشعائر الدينية وعلى ما يستحقه هؤلاء الخدمة من الماهيات بنسبة أهمية وظائفهم بحيث أن تعيين خدمة المساجد في المستقبل يكون على مقتضى هذا الترتيب وأن الخدمة الذين يصحون غير لازمين يقفون في وظائفهم حتى يتمكن الديوان من القائها بسبب وفاتهم أو استعفائهم فتعينت اللجنة المشار إليها في سنة ١٩٠١ تحت رئاسة السيد علي البيلالوى نقيب الاشراف ولكنه ترك رئاسة اللجنة بعد بضعة شهور وعين بدلا عنه في أوائل سنة ١٩٠٢ الشيخ محمد عبده مفتي الديار المصرية وبعد أن اشتغلت اللجنة في هذا العمل مدة سنتين تقريرا قلمت تقريرا دقيقا إبانته فيمخلط الطريقة المتبعة وما يانزم اجراءه لازالة هذا الخلط وكان مجلس الاوقاف الأعلى قد صادق على مشروع اللجنة ولكن الديوان بعد أن أخذ في تنفيذه اضطر أن يتركه مع ما فيه من الاهمية كما لا يخفى وذلك على أثر بعض ملاحظات أبدأها فضيلة قاضى مصر وبنائها على عدم موافقة جعل المساجد درجات على أنه يجب الرجوع الى هذا المشروع والاصرار على تنفيذه لانه ليس الغرض منه التمييز بين المساجد وبعضها من الوجهة الدينية بل وضع قواعد لصرف ماهيات الخدمة براعى فيه شروط النظام والاقتصاد

(جدول المساجد الأثرية)

انى أرى لزوم تكليف قلم حفظ الآثار العربية بطبع جدول باللغات العربية والانجليزية والفرنسية عن المساجد المهمة ويكون فيه صورة من كل مسجد وتحتها كتابة واضح فيها جهة وجوده وما يكون فيه من الاشياء التى تستحق الذكر من الوجهة التاريخية أو الفنية

(مشيخة العلماء بالاسكندرية)

يوجد فى الاسكندرية مدرسة تابعة لجامع الشيخ ابراهيم بن اوجار الصراف علمها من ريع أوقاف أهلية وأوقاف خيرية ولكن كان التعليم فيها على غير نظام وكثرت الطلبة يدخلونها

ليس بقصد التعليم بل غالباً لأخذ نصيبهم في المرتبات الجارية توزيعها عليهم من ريع الاوقاف الخيرية فبناء على طلب فضيلة شيخ الجامع الازهر واستناد نظارة الداخلية اليه صدرت ارادة سنية في ٢٧ ابريل سنة ١٩٠٢ بجعل هذه المدرسة تحت ادارة مشيخة الجامع الازهر ثم صدرت ارادة سنية أخرى بتاريخ ٢٦ ابريل سنة ١٩٠٤ بتعيين الشيخ محمد شاكر الذي كان قاضي قضاة السودان ناظرًا لهذه المدرسة بلقب شيخ علماء الاسكندرية وقدم حضرته تقريراً في شهر اكتوبر الماضي اقترح فيه ترتيباً للتعليم وحدد عدد المدرسين ومقدار ماهياتهم ووضع القواعد للمقتضى اتباعها في توزيع الخبز وبيعاً على المدرسين والطلبة وعلى أثر هذا التقرير الذي صادق عليه مجلس الاوقاف الأعلى أدرج ديوان الاوقاف في ميزانية سنة ١٩٠٥ اعتماداً قدره ٤٤١٦ جنيه للقيام بمصاريف المدرسة المشار اليها والبلد بيان هذه المصروفات

(مستخدمون)		جنيه
ماهية شيخ العلماء	٤٨٠
» كاتين	١٤٤
» مغير بالمكتبة	١٢٠
ماهيات الخدمة السائرة	١٠٢
		٨٤٦ —

(مصروفات متنوعة)		
عمن خبز المدرسين والطلبة	١٢٠٠
مشتري كتب ومويلات	١٢٠
مرتبات للمدرسين	٢٠٠٠
مصاريف متنوعة	٢٥٠
		٢٥٧٠ —
		٤٤١٦

الكاتب

(الادارة).

ان الكاتب التامع لصلحة الاوراق كلن يدير فعملها الديوان نفسه والقسم الآخر كانت تديره نظارة المعارف العمومية ولكن منبذع سنوات اختصت النظارة المشار اليها بإدارة عموم تلك الكاتب

(التعليم الصناعي)

ورغما عن كون النظارة المشار اليها رفعت فو عا لدرجة الدروس في تلك الكاتب إلا ان التعليم فيها لا يزال قليلا لا يؤهل التلامذة للاستخدام في المحلات التجارية ولا في المصالح العمومية . فخذ سنة ١٩٠١ خيل لي أن ينتخب من بين هؤلاء التلامذة من يكون منهم جيذا للصحة وقوى البنية لتعليمهم صناعة في المحلات المهمة ككترسنة والطبعة الاهلية وورش السكك الحديدية حتى يكونوا صناعاتهم مغلين في صنعتهم ويقفوا على أقرانهم بالنظر لما يتلقونه من العلم أكثر منهم وكان يقرر أن يصرف هؤلاء التلامذة نصف النهار في التعليم المكتبي والنصف الآخر في التعليم الصناعي

وفي سنة ١٩٠٢ انتخب ٢٥ تليذا من كاتب ولاق وألقوا على سبيل التجربة بالطبعة الاهلية والرسالة وبما أنه قد لاج وقتها يحتاج هذه التجربة ففي سنة ١٩٠٣ صار انتخاب ١٠ تلامذة من كاتب الموسكى وألقوا بورش المسيو بارفس صاحب محل تشغيل الآلات على الطراز العربي و ١٥ تليذا من كاتب القلعة صاروا لخاصهم بورش الحربية

الآن في سنة ١٩٠٤ انضج ان في هذه الطريقة بعض الخلل لأن التلامذة بتخصيتهم نصف النهار في الكتاب والنصف الآخر في الورشة لا يستطيعون متابعة الدروس المكتبية مع رفقاتهم مما يؤخرهم في هذه الدروس ومن جهة أخرى فان لأئحة الكاتب لا تسمح بإبقاء الاولاد فيها متى تجاوزوا الأربع عشرة سنة عمرا ولذلك يلزم انتخاب الاولاد المراد تعليمهم الصنائع من بين الذين يكون سنهم ١١ و ١٢ سنة على أن حداثة سنهم هذه لا تمكنهم من استعمال العدد واحتمال متاعب الاشغال اليدوية طول النهار في حالة ما إذا أريد انراجه من الكاتب والاقتصار على تعليمهم الصنائع في الورش

ثم ان بعض التلامذة عندما يأتسون في أنفسهم ما يؤهلهم لتأدية أى عمل في الصناعة التي تعملونها يتركون الورشة قبل أن يتموا تعليمهم الصناعي لكسب أجرة طعيفة عند أحد معلى الصناعات أو المحلات الخصوصية فتقرر ما يلزم اجراؤه للمفاد هذا الخلل وأن يعطى للتلامذة الذين ظهرت كفاءتهم عند انتهاء تعليمهم الصناعي شهادة بذلك من رئيس المحل وأن يكون لهم الخيار حينئذ إما بالبقاء في هذا المحل ان كان هو محتاجا لهم والبحث على شغل في أحد المحلات الخصوصية

أما المصاريف التي تترتب على ذلك فسيؤخذ قسم منها من مبلغ ٢٠٠ جنيه الذي خصصه ديوان الاوقاف لتعليم أولاد الكنائس الاشغال اليدوية والقسم الثاني من المقرر صرفه سنويا من الديوان المشار اليه نظارة المعارف العمومية لتطوير ادارة مكاتب الاوقاف وهو المقدر في ميزانية سنة ١٩٠٥ بمبلغ ١٤٨٥٦ بعد أن كان ٩٨٥٦ جنيها

وانى متأسف من عدم امكاني التوسع في التجربة التي عملت في هذا الصدد كما كنت أقصد ولكن أوصى نظارة المعارف العمومية وديوان عموم الاوقاف بمواصلة هذا العمل التجريبي حتى لا يضيع سدى ما بذل من الجهد والاهتمام للوصول الى نتيجة مرضية

النتيجة

وبالخلاصة أن ديوان الاوقاف يجب عليه أن يتبع الخطة الآتية :

اتمام طريقته الحسابية بإنشاء حساب رأس مال للأماكن والاطيان

ترتيب مستخدمى الاقلام

إنشاء قلم التفتيش

استبدال الاحكار والخصص المشاعة بالعقارات المملوكة بالاشتراك مع الافراد والقطع

الصغيرة المشتقة من الاطيان الزراعية

استبدال الاعيان للتخزين التي لا تفر من تجديد بنائها

الاستعاضة عن هذه العقارات بتفتيش كبيرة من الاطيان الزراعية ليسهل ادارتها

وملاحظتها

إيجاد طرق الري والصرف في تلك التفاتين واتقنتها على قدر الامكان وانشاء سكك
حديثة ضيقة فيها مساكن للشغالة وغيرها من الملبى التي تازم الزراعة
انشاء عمارات ذات ريع مع مراعات الاشتراطات الصحية وأسباب الراحة لسهولة
تأجيرها

إقامة الشعائر الدينية على ما يرام
الاعتناء في توزيع بواق ايرادات الاوقاف الاهلية بين المستحقين في أقرب ما يمكن
من الوقت بعد تقضيل حسابات السنة
مراعاة وتطبيقها الخيرية وعمل كل ما في وسعها لمساعدة المحتاجين على قدر الامكان
بانشاء تكايا وعبادات ورفقة درجة التعليم الابتدائي بين الطبقة الفقيرة من الاهالى
لتسهيل وسائل المعيشة عليها ما

القاهرة في ١٤ مارس سنة ١٩٠٥ مدير عموم الحسابات المصرية

الامضا

(فتنا هرارى)

(ترجمة)

مديرية أسسيوط

تحويلات صحية ضد تعفن المياه بأسسيوط (*)

قرار

نحن مدير أسسيوط

بعد الاطلاع على المادة السادسة من قرار نظارة الداخلية الصادر في ١١ مايو سنة ١٨٩٥ وعلى قرار اللجنة الصحية بمركز البداري بتاريخ ١٨ أبريل سنة ١٩٠٥ وبعد مصادقة نظارة الداخلية

١٨ سبتمبر
سنة ١٩٠٥

قررنا ما هو آت

(المادة الاولى)

قد تعينت النقاط الآتية لأخذ مياه الشرب والاستعمال المنزلي ببندر البداري مدة فيضان النيل

أولاً - من التربة الخردلارية بعد جريان المياه فيها بعشرة أيام أعنى من تاريخ ١٠ أغسطس لغاية ٣١ أكتوبر من الجزء الواقع أمام سكن الناحية وهو المحصور بين نقطتين ثابتين مميزتين بلوحتين احدهما بالقرب من وابور عمر والأخرى قرب كوبرى البداري

ثانياً - من نهر النيل من الجزء المحصور بين نقطتين ثابتين مميزتين بلوحتين احدهما قبلى الموردة القديمة بعشرين مترا والأخرى بحجرها على بعد ٥٧ مترا

(المادة الثانية)

يعاقب بجرامة لا تزيد عن مائة قرش أو بلطيس مدة لا تزيد عن أسبوع كل من تجار على أولاً - أخف مياه الشرب والاستعمال المنزلى من أى نقطة خلاف النقطتين اللعنتين لهذا الغرض

ثانيا - سقى أو غسل للمواشي أو أى نوع من الحيوانات فى أى محل يبتدر البدارى
خلاف النقط المتخبة لهذا الغرض وهى بحرى النقطتين المعينتين لأخذ مياه الشرب
والاستعمال المنزلى من الترع الحرتندرية أعنى على بعد ما تقسم بحرى كوبرى البدارى

ثالثا - رسو المراكب أو الدهيات أو خلافا هامة انخفاض النيل فى غير النقط
المنخبة لهذا الغرض وهى بحرى النقط المعدة لأخذ مياه الشرب والاستعمال المنزلى
من نهر النيل أعنى بحرى ساقية لعلع

رابعا - غسل الاواني المنزلية والملابس والاستحمام والقاء القاذورات فى النقط
المعينة لأخذ مياه الشرب والاستعمال المنزلى يبتدر البدارى أو استعمال شواطئ النيل
أو أحد فروعها بصفة مرصاض عموى

(المادة الثالثة)

يسرى مفعول هذا القرار بعد نشره بثلاثة أيام فى الجريدة الرسمية

أسبوط فى ١١ سبتمبر سنة ١٩٠٥ حسن واصف

نظارة المالية

تنفيذ عوائد الذبيح بأبي نج (أسبوط) وانجيم (جرجا) (*)

نظر المالية

بناء على ماتدون بالمادة الثانية من الذكر يتو الخديوى الصادر بتاريخ ١٧ فبراير سنة ١٨٩٨ (١٩ رمضان سنة ١٣١٥) المختص بتحصل عوائد الذبيح وجواز سريان ذلك بجميع المدن الأخرى التى يشأ فيها الخانات

وبناء على افادة مصلحة الصحة العمومية الرقبة ١٧ اكتوبر سنة ١٩٠٥ غمرة ٢٩ عن اتمام بناء سلخاتى أبو نج بمديرية أسبوط وانجيم بمديرية جرجا
تقرر ما هو آت

تسرى احكام المادة الاولى من الذكر يتو المشار اليه على سلخاتى أبو نج وانجيم ابتداء من اول نوفمبر سنة ١٩٠٥ م

تحريرا بالقاهرة فى ٢٥ اكتوبر سنة ١٩٠٥ (٢٦ شعبان سنة ١٣٢٣)

(*) الواقع المصرية فى ٢٨ اكتوبر سنة ١٩٠٥ وجه ٢٠٤٥

بلدية الاسكندرية

قرار بشأن عوائد العربات والدواب المعدة للركوب وحل وجز الانتقال بمدينة اسكندرية (*)

رئيس القومسيون البلدى بالاسكندرية

بعد الاطلاع على المادة ٣١ من الامر العالى الصادر فى ٥ يناير سنة ١٨٩٠ بتشكيل
القومسيون البلدى بالاسكندرية

وعلى الامر العالى الصادر فى ٢٥ مارس سنة ١٨٨٠ واللاحقة البلدية الصادرة
فى ٢٣ مايو سنة ١٨٩٥ بخصوص تحصيل العوائد

وعلى القرارات الصادرة من القومسيون فى ٣١ مايو سنة ١٩٠٥ و ٢٧ سبتمبر
سنة ١٩٠٥

وعلى ماقرره مجلس النظار بجلسته المنعقدة فى ٢٢ يونيو سنة ١٩٠٥ بالمصادقة
على هذا القرار

وعلى مكتابة نظارة الداخلية الرقبة ١١ اكتوبر سنة ١٩٠٥ نمرة ٤٨٠٥

قرر ما هوأت

(المادة الاولى)

قد ألغيت التعريفة المقررة باللاحقة البلدية الصادرة فى ٢٧ يولييه سنة ١٨٩١
واستعوض عنها بالتعريفة الآتية وهى

الدواب

مليم جنيه

الجمال	٥٠٠
الأبقار من ثيران وبقرات والجاموس من ذكور وأثنت (المعدة	٥٠٠
لتقل الأتقال)	٥٠٠
الحمل والبغال	٥٠٠
الحصير	٢٥٠

(*) الوقائع المصرية فى ٢٨ اكتوبر سنة ١٩٠٥ وج ٢٠٤٥

العربات

١ - العربات التي تجرها الدواب

ملحوظته

- العربات العمومية (أومنيوس) والعربات الكبيرة المقفلة لنقل الأثاث ٢ ٠٠
- العربات الكبيرة التي يجرها من الخيل (ميل كوتش) والعربات ذات المقاعد المستطيلة (البريك) التي تسع ٦ أشخاص على الأقل (. . . .) ٢ ٠٠
- عربات الموتى من الدرجة الأولى ١ ٥٠٠
- » » » التاكسي ١ ٠٠
- » » » الدرجتين الثالثة والرابعة ٥ ٥٠٠
- » » » الركوب الممتدة بأنواعها سواء كانت بهجتين أو بأربع عجلات ٦٠٠
- » » » العربة الممتدة ذات العجلات الأربع ١ ٥٠٠
- » » » » » العجلتين ١ ٠٠
- » » » » » النقل ذات العجلات الأربع والعربات الصندوق ٥ ٥٠٠
- » » » » » البرميل لنقل الماء والبترو (الجاز) والمواد البترولية وغيرها ٦٠٠
- » » » » » النقل ذات العجلتين التي يجرها حصان أو بغل ٤٠٠
- » » » » » التي يجرها حمار ٢٠٠
- » » » » » نقل الأثقال الجسيمة ٥ ٠٠

٢ - العربات السياره

- السيارات ذات العجلات الأربع (من نوع العربات الكبرى) ٥ ٠٠
- » » » » » (» » » الصغرى) ٣ ٠٠
- الدراجات السياره ذات العجلات الثلاث أو العجلتين ١ ٥٠٠
- السيارات العمومية (أومنيوس أو توموبيل) ٨ ٠٠
- » » » » » لنقل البضائع بواقع الطولونه من محمولها (وكل جزء رائد عن طولونه يعد طولونه كلمه) (.) ٢ ٠٠

٣ - العربات المعتادة

مليم جنيه	
• ٢٠٠	الدراجة ذات العجلتين
• ٢٠٠	» » العجلات الثلاث

٤ - عربات اليد

• ٢٠٠	العربات التي طولها متر وعرضها ٧٥ سنتيمترا بصرف التطر عن العريش
• ٤٠٠	العربات الأكبر من ذلك
• ٤٠٠	الاوركستيون والبيانو والاوج المتقل وغير ذلك من الآلات الموسيقية
• ٤٠٠	المحمولة على عجلات

(المادة الثانية)

تتبع تفصيلات تحصيل هذه العوائد في لائحة تنفيذية

(المادة الثالثة)

يحل بموجب هذا القرار ابتداء من أول يناير سنة ١٩٠٦ م

صدر بالاسكندرية في ٢١ أكتوبر سنة ١٩٠٥ «محمود صديق»

لائحة تنفيذية لعوائد العربات والدواب باسكندرية (٣)

المصوص عليها بالقرار الصادر في ٢١ أكتوبر سنة ١٩٠٥

رئيس القومسيون البلدي بالاسكندرية

بعد الاطلاع على القرار الصادر في ٢١ أكتوبر سنة ١٩٠٥ بشأن عوائد العربات والدواب المدة لركوب ولحل وجز الانتقال

وعلى القرارين الصادرين من القومسيون البلدي بتاريخ ١٩ يولييه سنة ١٩٠٥ و٢٧ سبتمبر سنة ١٩٠٥ وعلى مكاتبي نظارة الداخلية الرقمين ٢٩ يونيو سنة ١٩٠٥ و١٩ أكتوبر سنة ١٩٠٥ غمرة ٤٨٠٥ بالصاqqة على هذه اللائحة قرر ما هوأت

(٥) الوثائق المصرية في ٢٨ أكتوبر سنة ١٩٠٥ وجه ٢٠٤٦

(المادة الأولى)

على كل من في حوزته عربيات ودواب من النصوص عليها في القرار الرقم ٢١ أكتوبر سنة ١٩٠٥ أن يخطر البلدية بنفسه في أثناء شهر يناير من كل سنة عما في حوزته من تلك العربات والدواب وإلا تقرو عليه العوائد ضعفين بصفة غرامة . وعليه أيضا أن يخطر بالكيفية والشروط المتقدمة في ظرف عشرة أيام عن الدواب والعربات التي ترد إليه أثناء العام

ومن ابتداء أول فبراير من كل سنة يحصل جرد لتحرى عن صحة التبليغات المعطاة من الممولين وذلك بلا اختلال بحق البلدية في تكرار التحريات في كل وقت من السنة

(المادة الثانية)

إذا أراد الممول إعفائه من العوائد السنوية عن عربات لا يقصد استعمالها فعليه أن يخبر البلدية بذلك في مدى شهر يناير من كل سنة حتى تضع اختاما من الرصاص في سجلاتها ومتى انقضى الميعاد المتقدم لا يقبل من الممول طلب بإعفائه من العوائد والعربات التي لا توجد أختامها تمس في أثناء الجرد أو التفتيش يعتبر أنها قد استعملت وتدفع عليها الرسوم

(المادة الثالثة)

تعفى من العوائد العربات والدواب المعنة لأشغال مصلحة أميرية

(المادة الرابعة)

العربات والموتى التي ترد برا أو بحرا برسم الاسكندرية تدفع عليها العوائد عن سنة كاملة إذا كان ورودها قبل أول يولييه وأما إذا وردت بعد هذا التاريخ فلا تدفع عليها إلا النصف للعوائد وتسرى هذه القاعدة أيضا على الدواب والعربات التي تدخل الاسكندرية لمدة فصل الصيف

(المادة الخامسة)

الدواب أو العربات التي ترد إلى المدينة برسم المرور (ترانزيت) تدفع عليها العوائد بالكيفية المتقدمة بصفة ايداع ويرد هذا التأمين لصاحبها عندما يثبت بشهادات أصولية ان تلك الدواب أو العربات قد صدرت سواء إلى داخل البلاد أو إلى الخارج

ويكون تأييد تلك التصديرات بالأوراق الآتية

- ١ - شهادة من محطة التصدير إذا كان الشحن بطريق السكة الحديدية
 - ٢ - شهادة من عمدة الناحية إذا كان التصدير بطريق البر بغير واسطة السكك الحديدية ويجب التصديق على امضاء العمدة من المركز أو المديرية
 - ٣ - شهادة من الجمرات إذا كان التصدير بطريق البحر
- فإذا مضى ثلاثون يوما من تاريخ الإيصال بالتأمين ولم يخبر صاحب القواب أو العربات عن تصديرها يصير التأمين من نفسه حقا مكتسبا للبلدية نهائيا

(المادة السادسة)

التجار الذين يستوردون من الخارج عربات لبيعها يقبل منهم في آخر السنة طلب استرداد التأمين الذي قد أودعوه لو أثبتوا أن العربات المذكورة ما زالت لم تبيع

(المادة السابعة)

يعطى للمول عن العوائد التي يدفعها إيصال على حذته محرر باسمه عن كل دابة أو عربية حصل جردها وبنا يمكن لو بيعت الدابة أو العربية أو حصل التنزل عنها في أثناء عام أن ينقل الإيصال الخاص بها باسم صاحبها الجديد وعلى هذا الأخير أن يخبر البلدية بذلك في ظرف شهر بعد المشتري أو التنزل وأن يقدم الإيصال للتأشير عليه بانتقال الملكية ولا تستحق العوائد على المقتني الجديد شخصيا ما

«محمود صديق»

الاسكندرية في ٢٣ أكتوبر سنة ١٩٠٥

نظارة الداخلية

منشور بخصوص الأشخاص الذين يرغبون الحج مع قافلة المحمل (*)

(١)

تسهيل السبيل الى الحج

بما أنه من رغائب الحكومة الخديوية تيسير السبيل لأداء هذه الفريضة الدينية بكل مافي الامكان من طرق التسهيل والتوسيع فقد قررت في هذه السنة كالسنة الماضية أن تبيح لمن يقصدون الحج السفر مع قافلة المحمل بشرط أن يراعوا العمل بكافة القيود المفروضة لهذه القافلة

٣٠ أكتوبر
سنة ١٣٠٥

(٢)

مزايا مرافقة المحمل

كل من يريدون مرافقة المحمل في السفر يكونون تحت رعاية أمير الحج والحرس العسكري ويتكفل أطباء المحمل ومداينته بعلاجهم بدون تأخير كلما دعت الضرورة لتوشين وسائل العناية الصحية والاسعاف بالبلد

وعلى العموم فإنهم يسافرون في طريق أفضل من الطريق المعتاد من كل وجه خصوصا من حيث قصر المسافة وقلة المشقة وتوفير أسباب الراحة والأمان

(٣)

وفوق ذلك فإنهم يستفيدون أيضا من تدابير أمير الحج ومن تخفيف الأثمان التي يتوصل اليها بقصد الاتفاقيات نظرا لكثرة عددا يطلبه من الجبال اللازمة لقافلة المحمل

(٤)

فعلى كل من يريد اعتنام هذه المزايا ومرافقة قافلة الحمل أن يقدم طلبا بذلك الى المحافظة أو المديرية التابع لها قبل ميعاد سفر الحمل بستة أسابيع على الأقل أعنى قبل يوم أول ديسمبر القادم ولا يقبل أى طلب بعد ذلك وور هذا الميعاد ويجب عليكم أن تراقبوا شخصيا ارسال كشوفات الحاج المسافرين مع الحمل الى النظارة في يوم أول ديسمبر

(٥)

وفيما يختص بمصاريف السفر فقد أثبتت التجارب أن التأمينات التى أودعت في السنوات الأخيرة كانت غير كافية لوفاء هذه المصاريف ولذا فان الحكومة نظرا لما انضج لها من مقدار مصروف في الماضي قد اضطرت لأن تقرر مقدار التأمينات اللازم ايداعها قبل السفر من الأشخاص الذين يرغبون بالحج برفقة قافلة الحمل كما يأتى :

لمصاريف السفر في الدرجة الاولى	} ٢٥ جنيه مصرى ونصف عن الشخص الواحد
ويدخل في هذه القيمة أجرة جل واحد	
فإذا أراد الطالب الاختصاص بحمل	
فان أيضا يجب عليه أن يضيف	
الى القيمة المذكورة مبلغ ١٢ جنيه	
و ٥٠٠ ملجم عن كل جل	

لمصاريف السفر في الدرجة الثانية	} ٣٣ جنيه مصرى ونصف عن الشخص الواحد
ويكون له حق في الاختصاص	
بحمل واحد في الحجاز	

لمصاريف السفر في الدرجة الثالثة	} ٢٠ جنيه مصرى ونصف عن الشخص الواحد
وعلى جل واحد أيضا	

- ١٤ جنينه مصري عن الشخص الواحد....
- لصاريف السفر في الدرجة الثالثة
وذلك في حالة ما اذا اتفق شخصان
اثنان من الحجاج على السفر على جل
واحد في الحجاز
- ١٠ جنينه مصري ونصف عن كل طفل....
- عمره من أربعة الى عشرة سنوات
مشارك لطفل آخر أو لأحد أقاربه
على جل واحد

ومن المعلوم أن نفقات الأكل في البواخر وفي الحجاز لا تدخل ضمن هذا التأمين

(٦)

التأمين المنصوص عليه في المادة السابقة هو عبارة عما يلزم من المصاريف التي تقوم بها الحكومة فيما يتعلق بسفر الحجاج بحرا وبركوبهم في الحجاز برا وبشمل أيضا على رسوم الحماجر الصحية وعلى نفقات المأوى في الطور عند ما تدعو الضرورة - والحجاج المرافقون للعمل يجب عليهم أن يتوجهوا الى السويس في الميعاد المقرر لسفر الحمل على مصاريفهم ولا حاجة للقول بأنه اذا ظهر من الحسابات التي تعمل تحت ادارة أمير الحج عدم صرف مبلغ التأمين بأكمله فان المتبقي رد لصاحبه بعد عودته

(٧)

الحجاج الذين يرغبون مرافقة الحمل ويدعون التأمين المقرر ذلك في الميعاد المحدد أي قبل يوم أول ديسمبر سنة ١٩٠٥ يجب عليهم أن يراعوا الشروط المقررة لاستخراج أوراق الجواز بتمام اللقطة كما هو وارد بنشورنا نمرة ١٢٨ بتاريخ ٩ سبتمبر سنة ١٩٠٥ ولكم يكونون معافين من بقية الشروط الأخرى مثل أخذتناكر الذهاب والاياب من إحدى شركات الملاحة المعتبرة لدى الحكومة والحصول على الشهادة المثبتة لاقتدار طالب الحج على القيام بمصاريفه وإيداع مبلغ المائة قرش والستة وخمسين قرشا فيستغنى عن كل ذلك بوضع الإشارة الآتية في المربع الأول من ورقة الجواز (حاج مرافق للحمل)

(٨)

تعميم نشر هذه التعليمات

يجب نشر هذه البيانات وهذه التعليمات بكل ما في وسعكم من سائط النشر والتعميم مع ما تستلزمه من التفاصيل لأجل احاطة علم الجمهور وتعام معرفته بها وخصوصا من كان مقبلا في دائرة اختصاصكم ولنا حينئذ الأمل الوطيد في أن تكلم تراعون هذه التعليمات بتمام الدقة وكال الاعتناء وأرى وجوب تحذيركم من الآن من الاخلال بأي حكم من أحكامها منعا للوقوع تحت طائلة المسؤولية ما

تحريرا بالقاهرة في ٢ رمضان سنة ١٣٢٢ (٢٠ أكتوبر سنة ١٩٠٥)

ناظر الداخلية

نظارة الداخلية

تعديل زمام الادارة بمجملة مديريات (*)

ناظر الداخلية

قرر ادخال التعديلات الآتية بجدول أسماء البلاد

مديرية الشرقية

مركز كفر صقر

فصل عزبة اخوان ديعترى حمادى (التى كانت باسم الاميرة توحيد هاتم) عن ناحية
الرابعين واحالتها على ناحية كفر أبو شرايه

أول نوفمبر
سنة ١٩٠٥

مديرية البصيرة

مركز دمنهور

فصل عزبة عبد الملك افندى غالى وعزبة عبد الله سرور وعزبة حسين الخولى
وعزبة البورة عن ناحية قراقص واصفاتها على ناحية كفر بنى هلال

مركز كفر الدوار

فصل أبنية حسب التي فتح الباب من عزبة على عامر أبى جوهره التابعة لناحية
اليسينية واعتبارها عزبة قائمة بذاتها تراد على العدد التابع للناحية المذكورة

مديرية القيسوم

مركز اطسا

تقسيم ناحية قطن والعرب ونقط العربان التابعة لها وقدرها ٢٦ (بما فيها المسجد
بعد طبع الجدول) الى ناحيتين احدهما بالاسم الأصلى وتتبعها عدد (١٢) والثانية
باسم ناحية قصر البلس وتتبعها عدد (١٢)

مديرية النيا

مركز أبو قرقاص

فصل عزبة نخلة افندى خليل وشركائه المسجلة بناحية زلة جيود عن هذه الناحية
وتتبعها الى ناحية العكرية

مركز النيا

فصل عزبة متى افندى منصور المسجلة عن ناحية تله وتتبعها الى ناحية صفط الحمار
الشرقية

مركز مغاغة

فصل جزيرة شارونه ^(١) عن ناحية شارونه واعتبارها بلدة قائمة بذاتها باسم (جزيرة
شارونه)

(١) هذه الجزيرة ساقطة من الجدول

مركز الفشن

فصل عزتي أحمد أفندي عبد الحميد وصالح بلشافر يدعن ناحية كفر دويش واعتبارها
ناحية قائمة بذاتها باسم ناحية (صالح بلشافر)

مديرية جسر بجا

مركز انجم

تقسيم ناحية الطوايل الى بلدين احدهما باسم الطوايل الغربية والثانية باسم الطوايل
الشرقية وذلك فيما يتعلق بالأعمال الادارية ما
تحريرا في ٤ رمضان سنة ١٣٢٣ (أول نوفمبر سنة ١٩٠٥) مصطفى فهمي

تظارة الداخلية

قرار بوبله الحيوانات - تعديل أحكام القرار الصادر في ١٠ نوفمبر سنة ١٩٠٤
بشأن نقل حيوانات الفصيلة البقرية والاتجار فيها وذبجها (*)

ناظر الداخلية

بعد الاطلاع على المادة الرابعة من الأمر العالي الصادر في ٢٧ يونيو سنة ١٩٠٣
بشأن الاحتياطات المتخذة لمنع انتشار الطاعون البقري

وبعد الاطلاع على القرارين الصادرين بتاريخ ١٠ نوفمبر سنة ١٩٠٤ و ١٤ مايو
سنة ١٩٠٥ بشأن نقل الحيوانات والاتجار فيها وذبجها

قرر ما هوأت

(مادة مفرقة)

أحكام القرار الصادر بتاريخ ١٠ نوفمبر سنة ١٩٠٤ المشار اليه بمقتضى العمل بها
لغاية ٢٢ نوفمبر سنة ١٩٠٥ ما

صدر بالقاهرة في ٥ نوفمبر سنة ١٩٠٥ مصطفى فهمي

(*) الوثائق المصرية في ٨ نوفمبر سنة ١٩٠٥ وج ٢١٢٩

مديرية المنوفية

تحوطات صحية ضد تعفن المياه بناحية فيشا الصغرى (منوفية) (*)

قرار

مدير المنوفية

بعد الاطلاع على قرار اللجنة الصحية بمركز منوف بتاريخ ٦ أكتوبر سنة ١٩٠٥

١١ أكتوبر
سنة ١٩٠٥

وعلى قرار نظارة الداخلية بتاريخ ١١ مايو سنة ١٨٩٥

وبعد مصادقة نظارة الداخلية قرر ما هو آت

(المادة الاولى)

كل من يعارض على صرف مياه في البركة ملك الحكومة الموجودة بناحية فيشا الصغرى الكائنة بحرى السكن المنقسم الى قسمين تحت غرة ١٥ و ٩٥ ويفصلها عن السكن طريق المرور فقط يعاقب بغرامة لا تزيد عن مائة قرش أو بالحبس مدة لا تتجاوز الأسبوع

(المادة الثانية)

يسرى مفعول هذا القرار بعد مضي ثلاثة أيام من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية ما

تحريرا في شبين الكوم في ١١ أكتوبر سنة ١٩٠٥ (١٢ شعبان سنة ١٣٢٣)

عن مدير المنوفية

وكيل المديرية

محمد على

استقبال رسمي وكيل دولة روسيا السياسي وقنصلها الجنرال (*)

في الساعة الثالثة الافرنجية بعد ظهر يوم الخميس ٩ نوفمبر سنة ١٩٠٥ استقبال
الجناب العالي الخديوي بسراى عابدين استقبالا رسميا وبالاحتفال المعتاد جناب
المسيو الكسيس اسميرنوف الوكيل السياسي والقنصل الجنرال الجديد لدولة
الروسيا في مصر

ولما قدم المسيو الكسيس اسميرنوف أوراق تعيينه الى الجناب العالي الخديوي
الذي كان بقاعة الاستقبال الكبرى يحيط به حضرات النظار وكبار رجال المعية
السنية التي بين يدي سموه الخطاب الآتي :

(مولاي)

تكرم جلالة مولاي الامبراطور وعيني معتمدا سيلبيا وقصلا جنرا لا لجلالته
في مصر ولهذه المناسبة أمرني أن أبلغ سموكم تحياته وأن أعرب لجنابكم الرفع
عن ميله الذي لا يتغير نحو ذاتكم الشريفة

واني مبتهج بهذا التعيين وأعد من سعدي أن يكون فاتحة على تأدية هذه
الرسالة الكريمة وأسألف اهتمامي الى ما يصيرني أهلا لعالي ثقة مولاي الامبراطور
بأذلا قصارى الجهد في إحكام علائق المحبة والوئام التي طالما ربطت روسيا
ومصر والمأمول بعد حوادث الشتاء الماضي ان هذه الروابط لاترند إلا وثقا

والآن أرفع الى سموكم أوراق اعتمادى واجبا من جنابكم الفخيم أن تكونوا
عوفي في هذه المهمة وأن تشرفوني بعظيم تقديركم وجليل مساعدتكم
فأجاب مولانا الخديوي المعظم بهذا الخطاب الشريف

(بالجناب الوكيل السياسي)

قد أترق وجناني ما حطم الى من نحيات جلالة الامبراطور وعواطف ميله
الشريف نحوى فأرجو منكم أن تنفضوا ببليغ جلالة عظيم شكرى وامتنانى

ولا أتمن أن يلجأ الجانب الوكيل في أن علائق المحبة والوئام التي طالما ربطت روسيا ومصر ستزيد بحسن اهتمامكم قوة وإحكاما ويسرنى أنكم اعترفتم بالتزاهة التي أبدتها حكومتى عند قيامها بواجب المحافظة على المعاهدات الدولية الموكول إليها مراعاة تنفيذا بالذمة

ولكم بالجانب الوكيل أن تعتمدوا كل الاعتماد على معونتي ومعونة حكومتى في أداء مهمتكم

وقد أدت التعبة العسكرية لجانب القنصل الجنرال الجديد فرقة من الأورطة الثالثة ليلا مع الموسيقى وأطلقت المدافع من القلعة في خلال هذا الاحتفال ما

محافظة السويس

قرار بتعريف التراجع والأداء العموميين بالسويس (*)

محافظ السويس

بعد الاطلاع على المادة السادسة من قرار قطارة الداخلية الصادر في ٢٨ ديسمبر سنة ١٨٩٥ بشأن لائحة التراجع والأداء العموميين المصدق عليهما من محكمة الاستئناف المختلطة

وبعد الاطلاع على القرار الصادر من المحافظة بتاريخ ٢٥ يناير سنة ١٨٩٦ بـسريان مفعول قرار التظاهرة رقم ٢٨ ديسمبر سنة ١٨٩٥ المذكور انفا في دائرة هذه المحافظة وتعريف التراجع والأداء العموميين

قرار ماهوات

(المادة الاولى)

قد عدلت المادة الثانية من قرار هذه المحافظة الصادر في ٢٥ يناير سنة ١٨٩٦ للنهوض عنه انفا

تعريفه التراجيح والأدلاء العموميين تكون على الوجه الآتى

٦٠ عن الساعة الواحدة في خلال الثلاث ساعات الأولى

٣٠ عن كل ساعة تزيد عن الثلاث ساعات الأولى

٢٥٠ عن يوم كامل بداخل المدينة

٣٠٠ عن يوم كامل خارج المدينة

(المادة الثانية)

يعمل هذا القرار بعد مضي عشرة أيام من تاريخ نشره بالمريدة الرسمية ما
تحريرا بالسويس في أول نوفمبر سنة ١٩٠٥ (٤ رمضان سنة ١٣٢٣) ابراهيم حليم

نظارة الداخلية

قرار بتخصيص إدارة أسواق اللواتى ابتداء من ٢٢ نوفمبر سنة ١٩٠٥ (٣)

ناظر الداخلية

بعد الاطلاع على المادة الثانية من الامر العالى الصادر في أول فبراير سنة ١٨٨٣
والمادة الرابعة من الامر العالى الصادر في ٢٧ يونيو سنة ١٩٠٣
وبعد الاطلاع على القرارات الصادرة في سنة ١٩٠٣ وسنة ١٩٠٤ بفتح أسواق
المواتى

وحيث انه من ١٤ أغسطس سنة ١٩٠٥ لم تبلغ أى إصابة بالطاعون البقرى في سائر
أنحاء القطر

وبناء على ما عرضه مدير عموم مصلحة الصحة قرر ما هوأت
التخصيص بإدارة أسواق المواتى بالوجهين القبلى والبحرى اعتبارا من ٢٢ نوفمبر
سنة ١٩٠٥ ما

صدر بالقاهرة في ٨ نوفمبر سنة ١٩٠٥ مصطفى فهمى

(٥) الرقائق المصرية في ١١ نوفمبر سنة ١٩٠٥ وج ٢١٤٣

(٤)

نظارة الداخلية

حج سنة ١٩٠٥ - ١٩٠٦

منشور نمرة ١٥٠

بخصوص رسوم الكورنينة في الذهاب للحجاج المسافرين بغير مرافقة المحمل

قد جرت العادة الى الآن أن الأشخاص الذين يريدون السفر الى الحج يدفعون مبلغا قدره ٥٦ قرشاً صاعاً قيمته رسوم الكورنينة بالطور عند عودتهم من الحجاز غير أنه نظراً للحالة الفطر الصحية في هذه السنوات الأخيرة قد التزمت الحكومة أن تقرر على الحجاج تخفية كورنينة ابتداءً من قبل الذهاب الى الحجاز وذلك يستلزم دفع رسوم لمصلحة الكورنينات تختلف قيمتها بحسب أهمية الاحتياطات الواجب اتخاذها وقيمة هذه الرسوم هي ٦ قروش صاع عن تخفيرا للحجاج بالسويس ١٢ قرشاً صاعاً عن تخفيرهم بالطور و ٥٠ قرشاً صاعاً اذا وجب على الحجاج تخفية مدة بالطور تحت الملاحظة الصحية فوق عملية التخفير فعالمياً ينتج من المندوبات عند تحصيل هذه الرسوم المخصصة للكورنينة في الذهاب قدرها أي لزوم تحصيلها من الآن فصاعداً مع رسوم الكورنينة في الاياب أي ان كل حاج يدفع تأميناً قدره مائة قرش وستة صاع بدلاً عن ستة وخمسين قرشاً صاعاً

٤ ففبر
سنة ١٩٠٥

وعلى ذلك يجب من الآن فصاعداً تحصيل مبلغ المائة قرش وستة صاع بصفة تأمين عن رسوم الكورنينة أي خمسين لرسوم الكورنينة في الذهاب وستة وخمسين لرسوم الكورنينة في الاياب وذلك من كل واحد من الحجاج الذين يسافرون بغير رفقة المحمل

فيلزم تفهيم الاهالي بأن ذلك لا يترتب عليه إيجاد رسوم جديدة قدرها خمسون قرشاً بل ضبط وتنظيم ماهو واقع بالفعل منذ جلة سنوات ولتسهيل تحصيل رسوم الكورنينة ومنع ما يحدث من الصعوبة للحجاج في أثناء سفرهم عند تحصيل هذه الرسوم وسيصير

خصم الرسوم التي كان يلزم دفعها بالسويس أو بالطور على حسب الأحوال من مبلغ الخمسين قرشاً هذا فإذا بخر الحاج فقط في الذهب بالسويس يخصم منه ستة قروش قيمة التجير ويرد إليه في العوذة ٤٤ قرشاً وإذا عمل هذا التجير في الطور يخصم منه ١٢ قرشاً قيمة التجير ويرد إليه ٣٨ قرشاً وإذا لم يعمل شيء لعدم وجوب اتخاذ تحوطات صحية في الذهب يرد إلى الحاج مبلغ الخمسين قرشاً بأكمله عند عودته ولا يخصم مبلغ الخمسين قرشاً بالتمام إلا إذا أمضى الحاج مدة تحت الملاحظة الصحية بالطور في الذهب وستوثر محافظة السويس على بساويرت كل حاج اسم الباشرة المسافر عليها وتاريخ سفرها ومقدار رسوم الكورنتينة التي تقررت على الحاج بحسب الاحتمالات التي حصلت معه وبهذه الطريقة يسهل في رجعة الحج معرفة قيمة رسوم الكورنتينة التي دفعها الحاج والحصول من المديرية على رد الفرق إليه عند الاقتضاء كما هو حاصل في رد مبلغ المائة قرش المودعة منه بصفة تأمين عن مصاريف اللوثة إذا لم يتناول اللوثة على حساب الحكومة بالطور

فبناء على ما تقدم يجب من الآن فصاعداً تحصيل مبلغ المائة قرش وستة صاع بصفة تأمين عن رسوم الكورنتينة بدلا من الستة وخمسين قرشاً صاع الجارى تحصيلها وذلك من كل واحد من الحجاج الذين يسافرون بغير رخصة المحمل والأمل العمل بغاية الدقة بما تدون بهذا المنشور ما

مصر في ٤ نوفمبر سنة ١٩٠٥ - ٧ رمضان سنة ١٣٢٣ تاطر الملاحظة

مديرية الدقهلية

قرار بتعديل المادة الاولى من القرار الصادر بخصوص السقائين بالنصورة (*)

وكيل مديرية الدقهلية

بعد الاطلاع على القرار الصادر من مديرية الدقهلية في ٩ يولييه سنة ١٩٠٥
بخصوص السقائين ٨ نوفمبر سنة ١٩٠٥

وبعد الاطلاع على قرار قومسيون بلدى مدينة المنصورة في ١٢ أكتوبر سنة ١٩٠٥

قررهاوات

(المادة الاولى)

تمن قرية الماء الواحدة التى تؤخذ من حنفيات البلدية يكون ٢ مليون ٠ وثمان نصف
للقريه يكون مليما واحدا

(المادة الثانية)

يسرى مفعول هذا القرار بعد مضي ثلاثة أيام من نشره بالجريدة الرسمية ٤

للمنصورة في ٨ نوفمبر سنة ١٩٠٥ عبد الرحمن فهمى

(٥) الوثائق المصرية في ١٣ نوفمبر سنة ١٩٠٥ وج ٢١٥٩

نظارة الداخلية

لائحة بشأن بيوت العاهرات (*)

ناظر الداخلية

بعد الاطلاع على لائحة بيوت العاهرات الصادرة بتاريخ ١٥ يولييه سنة ١٨٩٦
وبعد الاطلاع على القرار الصادر من الجمعية العمومية بمحكمة الاستئناف المختلطة بتاريخ
٢٣ مايو سنة ١٩٠٥ طبقا للامر العالي الصادر في ٢١ يناير سنة ١٨٨٩

قرر ماهوآت

(المادة الاولى)

يعتبر بيتا للعاهرات كل محل تجتمع فيه امرأتان أو أكثر من المتعاطيات عادة فعل
الفحشا ولو كانت كل منهن ساكنة في حجرة منفردة منه أو كان اجتماعهن فيه وقتيا

(المادة الثانية)

لا يمكن فتح بيوت العاهرات إلا في الأخطاط التي يصنعها للخاصة بالمحافظ والمدير
ولا يكون لكل منها سوى باب واحد فقط ولا يجوز وجود اتصال بينها وبين مساكن
أخرى أو دكاكين أو محلات عمومية

(المادة الثالثة)

الأشخاص الآتي ذكرهم لا يجوز لهم أن يفتحوا أو يديروا بيوتا للعاهرات بأنفسهم
ولا بواسطة أشخاص مستعيرين

أولا - القصر الذين لم يتقرر رشدهم والمحبور عليهم

ثانيا - المحكوم عليهم بعقوبة جنائية لارتكابهم جريمة عادية

ثالثا - المحكوم عليهم لارتكاب سرقة أو نشل أو إخفاء أشياء مسروقة أو تزوير أو استعمال أشياء مزورة أو نصب أو خيانة أمانة أو إخفاء جاني أو انتهاك حرمة الآداب علنا أو تخريب قاصر على الفسق وذلك في حالة ما إذا كانت العقوبة لم تمض عليها خمس سنوات

رابعا - الأشخاص الذين كانوا يديرون بيوتا للعاهرات وحكم عليهم بإغلاقها لأسباب متعلقة بدارتها ولم تمض ثلاث سنوات كاملة على هذا الحكم

(المادة الرابعة)

صدور الأحكام المنصوص عليها في الفقرتين الثانية والثالثة من المادة السابقة على صاحب بيت للعاهرات سابق قيده يستوجب حتما منع المحكوم عليه من الاستمرار على تشغيله في المدة الموضع عنها اعتبارا من اليوم الذي تصبح فيه تلك الأحكام نهائية

(المادة الخامسة)

يجب على من يريد فتح بيت للعاهرات أن يخطر المحافظة أو المديرية بذلك بالكتابة قبل فتحه بخمسة عشر يوما على الأقل ومتى كان البيت أكثر من مدير واحد يجب على كل منهم أن يوقع على الاخطار ويكون مسؤولا كذلك في حالة وقوع مخالفة

(المادة السادسة)

الأخطار للذكور في المادة السابقة يكتب على ورقة منفعة من فئة ٣٠ مليما بحسب النال الذي يقرره البوليس ويكون محتويا على الايضاحات الآتية

أولا - اسم مقدم الاخطار ولقبه وسنه ومحل ولادته ومحل إقامته وتابعيته

ثانيا - موقع البيت وعند العرف التي يشتمل عليها

ثالثا - اسم مالك العقار ولقبه ومحل إقامته وتابعيته

(المادة السابعة)

يرفق بهذا الاخطار شهادة مستخرجة من قلم السوابق عن مقدم الاخطار أو شهادته من السلطة التابع لها دالة على عدم صدور حكم عليه بإحدى العقوبات المبينة في المادة الثالثة

وينعقد مقدم الاخطار تعهداً صريحاً بأن يتبع في إدارة البيت أحكام هذه اللائحة

(المادة الثامنة)

يجب على مقدم الاخطار أن يقدم للمحافظة أو المديرية في ظرف ثمانية وأربعين ساعة على الأقل قبل فتح البيت كشفاً محرراً على حسب المثال الذي يقرره البوليس ويحتوي على أسماء العاهرات والتخدم وكافة الأشخاص المقيمين في البيت أو الذين يؤدون فيه أى خدمة مع بيان ألقابهم وسنهم وتابعيتهم

(المادة التاسعة)

يمكن فتح بيت العاهرات في اليوم السادس عشر من تاريخ تقديم الاخطار المنوّه عنه في المادة (٥) وبعد مضي ثمان وأربعين ساعة على الأقل من تاريخ تقديم الكشف المنوّه عنه بالمادة (٨) ما لم تعلن المحافظة أو المديرية في خلال ذلك بطريقة إدارية معارضتها في فحمة بحيث تكون المعارضة مبنية على أحكام المادتين الثانية والثالثة من هذه اللائحة أو على عدم استيفاء الاخطار أو الكشف

ويجب إعلان المعارضة أيضاً للمالك العقار للوضح عنه في الاخطار

(المادة العاشرة)

لجهة الإدارة في حالة عدم تقديم الاخطار من أصحاب المحل أن تقرر ما إذا كان ينبغي اعتبار من ضمن بيوت العاهرات أم إذا كان أصحابه تابعين لدولة أجنبية فلا يجوز تقرير ذلك إلا بعد موافقة القضاة التابعين لهم

ويعلن هذا القرار بقرينة إدارية إلى صاحب المحل ويرفق به صورة مصدقة عليها من الإفادة المحتوية على رأي القنصل بالموافقة ويتب ختمه بإقتال المحل أو بتقديم الأخطار اللازم عنه بحسب ما يقتضيه الحال في ظرف ١٥ يوما . فقي مضى هذا الميعاد ولم يعمل صاحب المحل بمقتضى التنبيه فعلى البوليس إثبات ذلك وتحرير محضر مخالفة وبصير أخطار مالك العقار بالتنبيه الذي أعلن لصاحب المحل

(المادة الحادية عشرة)

إذا تغير صاحب أي بيت من بيوت العاهرات وجب على صاحب البيت الجديد إعلان ذلك للمحافظة أو المديرية في ظرف ثلاثة أيام مع تقديم شهادة عن نفسه مستخرجة من قلم السوابق أو شهادة تقوم مقامها في المثل المذكورة

ويجب على كل صاحب بيت للعاهرات أن يعلن للمحافظة أو المديرية في مثل الميعاد المذكور كل تغيير يحصل في الأشخاص الواجب درج أسمائهم في الكشف المنصوص عنه بالمادة (٨) مع بيان كافة الإيضاحات المقررة بتلك المادة

(المادة الثانية عشرة)

ينبغي الأخطار عن نقل المحل من جهة إلى أخرى قبل نقله بخمسة عشر يوما على الأقل ويمكن إجراء النقل في اليوم السادس عشر ما لم تعلن المحافظة أو المديرية في بحر هذه المدة بقرينة إدارية بمعارضتها في ذلك بناء على أحكام المادة الثانية من هذه اللائحة

(المادة الثالثة عشرة)

كل شخص تابع لبيت من بيوت العاهرات أو يكون مستقلا فيه يجب أن يكون بالقفا من الرشد القانوني

(المادة الرابعة عشرة)

كل مومسة تكون موجودة في بيت للعاهرات يجب أن تكون حاضرة لتد كرتة تعطى لها من البوليس وعليها صورتها . وهذه التد كرتة يجب تجديدها سنويا

(المادة الخامسة عشرة)

كل مومسة تكون موجودة في بيت العاهرات يجب أن تتقدم لاجراء الكشف الطبي عليها مرة في كل اسبوع بمعرفة الطبيب المنوط بكتب الكشف وان لم يوجد بمعرفة طبيب مصرح به بذلك من طرف مصلحة الصحة

ويوضح الطبيب تاريخ الكشف والملاحظات التي تقرأ آى له منه على التذكير المنصوص عليها في المادة السابقة التي تبرز حاله كل مومسة

والبوليس الحق أن يجرى الكشف على العاهرات الا ان يتأخرن عن الحضور للكشف بدون ابداء عند مقبول وله مراجعة الشهادات للرؤية التي تتقدم منهن لاثبات أعضائهن

(المادة السادسة عشرة)

كل مومسة يتحقق إصابتها بمرض زهري يجب عليها الامتناع عن الاقامة في بيت من بيوت العاهرات

(المادة السابعة عشرة)

للمسات من رعايا الحكومة المحلية الا ان يتضع للطبيب إصابتهم بأمراض زهرية يرسلن الى المستشفى ولا يخرجن منه الا بعد شفائهن

فاذا لم يوجد في المدينة مستشفى للحكومة ترسل المصابات الى مستشفى أقرب مدينة وعلى البوليس اجراء نقلهن . أما مصاريف المعالجة وقدرها أربعة قروش صاغر يوميا فتكون على نفقة كل من صاحب البيت والتساء المصابات بوجه التضامن والشهادة التي يعطها مدير المستشفى عن مدة اقامة المصابة فيها تعتبر بمثابة صل قابل للتنفيذ لصالح الادارة

كل مومسة مصابة تكون تابعة لدولة أجنبية يبلغ عنها القسلا والتابعة لها

(المادة الثامنة عشرة)

أحكام المواد الاربعة السابقة تسرى أيضا على صاحبات بيوت العاهرات أما الا ان يزيدنهن عن ٥٠ سنة فيصورن أعضائهن من الكشف الطبي

(المادة التاسعة عشرة)

لا يجوز للمؤسسات أن يوجدن بأبواب بيوت العاهرات ولا بالتوافد

(المادة العشرون)

أصحاب بيوت العاهرات مسؤولون عن المخالفات التي تقع ضد أحكام المواد ١٣ و ١٤ و

١٥ و ١٦ و ١٩

(المادة الحادية والعشرون)

لا يجوز لأصحاب بيوت العاهرات أن يتركوا أحدا يلعب باللعاب القمار على اختلاف أنواعها مثل لعب البكارا والانسكينه والواحدون اثنين والثلاثين والاربعين والفرعون والروليت وما كنة الخيلول وما أشبه ذلك من أنواع اللعب . وفي حالة مخالفة ذلك تضبط التقوندا لموضوعه للعب وكذلك الأشياء التي حصل للعب بها

(المادة الثانية والعشرون)

يجوز لضباط البوليس أن يدخلوا نهرا في بيوت العاهرات لضبط المخالفات التي تقع بشأن هذه الألتحة ويسوغ لهم عند اللزوم أن يستحبوا طبيبا ويجوز لضباط والانتظار الدخول فيها في أثناء الليل أيضا عند حصول مشاجرة أو تعدد أو أي أمر آخر يخل بالأمن العام أو لأجل ضبط من يكون من الجانبين جاري بالبحث عنه بعرفة البوليس أو عند الاستغاثة بهم

ولا يجوز للبوليس أن يضبط أي شخص أجني وجب عاده أو عرضا في بيت من بيوت العاهرات إلا في الأحوال المنصوص عليها في اللوائح الجاري العمل بها فيما يخص بالأجانب

(المادة الثالثة والعشرون)

كل مخالفة لأحكام هذه الألتحة ماعدا أحكام المواد ٢ و ٣ و ٤ و ٥ و ٩ و ١٠ و

١٦ و ٢٧ يعاقب فاعلها بغرامة لا تتجاوز مائة قرش

وفي حالة ارتكاب مخالفة ثانية في ظرف سنة أو في حالة ارتكاب مخالفة لأحكام المواد المذكورة في الفقرة السابقة يعاقب الفاعل بغرامة لا تتجاوز مائة قرش وبالحبس لمدة لا تتجاوز أسبوعا أو بالحدى هاتين العقوبتين فقط

(المادة الرابعة والعشرون)

في حالة ارتكاب مخالفة لأحكام المادة (٢١) بحكم القاضي بمصادرة النقود الموضوعة للعب والاشياء التي تكون قد ضبطت

(المادة الخامسة والعشرون)

ينبغي الحكم باقتال المحل في حالة مخالفة أحكام المواد ٢ و ٣ و ٤ و ٥ و ٦ و ٧ و ٨ و ٩ و ١٠ و ١٦ و ٢٧ وكذلك في حالة صدور حكم بسبب حصول لعب القمار إذا كان صدر في بحر الثلاث سنوات الماضية حكماً في مثل هذه المخالفة ضد أصحاب البيت ولو تعاقبوا في بحر المدلة المذكورة

و يجوز الحكم باقتال البيت في سائر الاحوال الاخرى

(المادة السادسة والعشرون)

الحكم الصادر باقتال المحل يصير تنفيذه في حق صاحب المحل بدون التفات لمعارضة مالك العقار أو أي شخص آخر يشغله ويجوز وضع الاختتام تأييداً لتنفيذ مفعول الاقتال والبيوت المحكوم باقتالها لا يجوز إعادة فتحها في بحر الثلاثة شهور التالية ليوم اقتالها إلا بتصریح من البوليس الذي يسوغ له عند لزوم أن يمنع بالقوة السكنى فيها بدون إذن منه

(المادة السابعة والعشرون)

يسرى مفعول هذه اللائحة على الجهات السارية عليها الآن لائحة ١٥ يولية سنة ١٨٩٦

و يجوز أن يتقرر سرقاتها أيضاً على أية جهة أخرى بمقتضى قرار يصدره المحافظ أو المدير و يعين فيه الاخطا التي تفتح بيوت العاهرات فيها

و بيوت العاهرات الموجودة في الاخطا الاخرى يجب اقتالها في الميعاد الذي يحدد في القرار المذكور بحيثان هذا الميعاد لا يجوز أن يكون أقل من شهر

والبيوت الموجودة في الاخطا البعينة يجب على أصحابها قبلها في بحر الثلاثين يوماً التالية لنشر القرار طبقاً لأحكام المواد ٦ و ٧ و ٨ و ٩ من هذه اللائحة

(المادة الثامنة والعشرون)

تلقى اللائحة الصادرة بتاريخ ١٥ يولييه سنة ١٨٩٦

(المادة التاسعة والعشرون)

يسرى مفعول هذه اللائحة بعدمضى ثلاثين يوما من تاريخ نشرها بالجريدة الرسمية ما

تحريرا بالقاهرة في ١٩ رمضان سنة ١٣٢٣ (١٦ نوفمبر سنة ١٩٠٥)

مصطفى فهمي

مصلحة القنارات والليانات

لائحة مراكية الواورات بينا اسكندرية (*)

أحكام عوميسية

(البند الاول)

سنة ٩٠٥ يصورمراكية الواورات على الارصفة أو الشندورات أو نقلها عند اللزوم من أى

محل تكون به بموجب أمر من مدير عموم القنارات أو وكيله

كيفية طلب الارصفة

(البند الثاني)

إذا أراد وكيل أو قبودان أى واور رصيفا أو شندورة معينة فعليه أن يقدم طلبا

بالكتابة لمدير أو وكيل عموم القنارات والليانات والواور لا يصورمرا كيته على الرصيف

أو الشندورة إلا إذا أصبحت تلك الأحوال . انما لا يمكن الزامه بالمرأ كيقع على أى رصيف

مالم يكن ذلك حسب رغبة الوكيل أو القبودان الذي له الخيار في البقاء بعمله أو الانتقال

الى شندورة أو استقبال آخر ليتنظر دوره في الرصيف المطلوبه

(٥) الوقائع المصرية في ٩ ديسمبر سنة ١٩٠٥ وجه ١٣٢٩

جولة طلبات الرصيف واحد

(البند الثالث)

إذا طلب الواور أن أو أكثر رصيفاً واحداً في وقت واحد وكان ذلك الرصيف غير محفوظ بعرفة الميناء أو آخر فالواور الذي يدخل الميناء الأول أعني يمر على شمندورة البوغز الأول يكون له حق الأولوية في الحصول على الرصيف ماعدا في الأحوال الآتية

إذا كان ضمن الواورات المطلوبة أحد الرصيفين غرة ٧ و ٨ يوجد الواور على نمة أو ملك مستأجر أو مستأجر واحد في السقايف الموجودة على هذه الأرضة ويكون حضوره للميناء في اليوم نفسه أعني من نصف الليل لنصف الليل فتكون له الأولوية ما لم يكن تراكي الواور آخر على الرصيف أعني أنه لا يمكن نقل الواور يكون سبق مرها كتم على أحد الرصيفين غرة ٧ و ٨ لاختلاف محله إلى الواور آخر يكون على نمة أو ملك مستأجر أو مستأجر تلك السقايف بدون رضا قبودانه أو وكيله

ولكن معلوماً أن الاستثناء السالف ذكره هو الامتياز الوحيد المعطى لمستأجر السقايف الكائنة بالقرب من الرصيفين غرة ٧ و ٨ وفيما عدا ذلك يتبع الاجراء على حسب منطوق أحكام هذه اللائحة

الكورتينة

(البند الرابع)

وإذا دخل الواور بالكورتينة فتعطى الأولوية للواور الذي يدخل الميناء بعده

السفن الغير مستعدة للراكية

إذا كان لدى حضور الواور لم يكن مستعداً للراكية على الرصيف المطلوبة فيجوز لرئيس الموم أو رئيس قبوداتية الميناء أن يحفظ الرصيف لهذا الواور حتى في حالة حضور الواور آخر يكون قد تطلب هذا الرصيف ومستعداً للراكية عليه إذا رأيا بذلك لزوماً

السفن الراسية بالميناء ومتطلبه أرصفة

(البند الخامس)

إذا طلب وكيل أو قبطان أى واپور موجود فى الميناء رصيفاً خالياً معنا وكان سبق تقديم طلب عن نفس هذا الرصيف من الوكيل عن مركب آخر لم يحضر للميناء بل منتظر حضوره قريباً فلا يحفظ الرصيف خالياً للواپور المنتظر إذا كان الواپور الاول مستعداً للراكية عليه قبل مجي الواپور المنتظر للميناء أعنى قبل عبوره شندورة الغاز الموضوعة بالبوغاز

ولكن ان لم يكن الرصيف المطلوب خالياً أولم يخل الا بعد حضور الواپور الذى كان منتظراً قدومه فتعطى الأولوية لهذا الواپور نظراً لكونه قدم طلبه قبل الآخر . وإذا اتحدت تواريخ الطلبات فتعطى الأولوية الى الواپور الذى حضر الاول للميناء

طلبت أرصفة ذات تاريخ واحد

(البند السادس)

إذا طلب واپوران أو أكثر من الموجودة بالميناء رصيفاً واحداً وكانت تواريخ طلباتهم متحدة فتعطى الأولوية للواپور الذى دخل الميناء الاول ولكنه إذا اتفق أنه عند دخوله الرصيف المطلوب لم يكن الواپور المستحق له مستعداً للراكية عليه فيصير مرأية الواپور الذى له الأحقية بعد الاول على الرصيف المذكور

سفن بالميناء غير مستعدة للراكية على الرصيف المتطلبه

(البند السابع)

إذا طلب وكيل أو قبطان أى واپور موجود بالميناء سواء كان رابطاً على الشندورة أو متراً كإرصيفاً معنا لأجل مرأية واپوره وحدث أنه عند دخوله الرصيف المطلوب لم يكن الواپور المذكور مستعداً للراكية عليه فلا يحفظ الرصيف خالياً لهذا الواپور إذا كان واپور آخر طلب هذا الرصيف ومستعداً للراكية عليه ولو يكون قد قدم طلبه بعده ودخل الميناء بعده

السفن المشحونة مواد مفرقة

(البند الثامن)

يجب على السفن المشحونة غازاً أو مواد سريعة التفريق أو قابلة التفريق أن ترسو بالميناء الخارجية وأن لا تدخل بالميناء الداخلية إلا بعد تفريغ مشحونها

إذا طلب جولة وكلاء بحريون رصيفاً واحداً وكان بالوابور الذي حضر الأول بارود يلزمه بالبقاء بالميناء الخارجية فيسقط حق هذا الوابور في أولوية الحصول على الرصيف المطلوبه إذا حضر لليناوابور آخر وتطلب المراكبة على نفس هذا الرصيف قبل أن يكون الوابور الأول انتهى من عملية تفريغ البارود وذلك ماعدا الاحوال التي ينتهي فيها تفريغ البارود في بحر الساعتين من وقت دخول الوابور الثاني أعني أن الرصيف يبقى مدة ساعتين تحت طلب الوابور الأول لينتهي فيهما من عملية تفريغ البارود وإن لم ينته فيسقط حقه في الأولوية ويعطى الرصيف للوابور الثاني

السفن التي بها حريق

(البند التاسع)

كل وابور به حريق لا يمكنه المراكبة على الأرصفة بل يجب عليه أن يتوجه الى الاستقبال الذي يعينه له حضرة رئيس قبو دانية الميناء وإذا ثبت النار بوابور متراك على الأرصفة أو رابط على شمندورة فيصير نقله حالاً الى الاستقبال الذي يعينه حتى لا يحدث بسبب ذلك خطر بالميناء

التعهدات المطلوبة

(البند العاشر)

الرصيفان غرة ١١ و ١٢ مخصصان لتفريغ الاخشاب فإذا أراد أحد قبو دانات الوابورات الغير مشحونة أخشاباً المراكبة على أحدهما فتعين عليه قبل المراكبة أن يعطي تعهداً بالكتابة لحضرة رئيس القبو دانية أو من ينوب عنه بأنه يحل الرصيف إذا حضر وابور آخر مشحون أخشاباً أو غيب المراكبة على نفس هذا الرصيف

(البند الحادي عشر)

الرصيفان غمرة (زيرو) و (هـ) مخصصان للوابورات التي يكون مشحونها واردا على ذمة الحكومة فيتعين على قيودان أي وابور اذا أراد مراكية وابوره على أحد هذين الرصيفين أن يعطى قبل مراكيته على الرصيف التطلبة تعهدا بالكاتبه بأنه سيخلي الرصيف عند حضور وابور مشحون على ذمة الحكومة ومرغوب مراكيته على الرصيف الشاغل له

تسرى أحكام هذه اللائحة أيضا على الارصفة التي تحفظ لأسباب مخصوصة للوابورات خاصة شخص معين أو قومية معينة ولأن مثل هذه القومية ليسا بمستأجرين لتلك الارصفة سنويا

(البند الثاني عشر)

الرصيف غمرة (ا) مخصص أيضا للوابورات الواردة على ذمة الحكومة ومرغوب تفريغ النعمومات المشحونة بها فلولأه لايجوز نقل وابور يكون متراكيا على الرصيف المذكور قبل أن ينتهي من عملية تفريغ مشحونه الا أن الوابور القادم على ذمة الحكومة ومشحون فحما ومرغوب مراكيته على الرصيف المذكور نظرا لمشغولية الرصيف غمرة (زيرو) يكون له حق الأولوية في المراكبة على الرصيف المذكور ولأن وابورا خلافه موجود بالمينا تطلب المراكبة على الرصيف المذكور ومنتظر خلوه وانما لايجوز حفظ هذا الرصيف حاليا لوابور منتظر حضوره على ذمة الحكومة اذا طلب الرصيف المذكور لمراكبة وابور موجود بالمينا

(البند الثالث عشر)

الرصيفان غمرة ٣٠ و ٣١ مخصصان لمراكبة السفن الحربية فيتعين على قيودات باقي الوابورات التي ترغب المراكبة بأحدهما أن يعطوا تعهدا بالكاتبه بأنهم يخافون لدى حضور نقله حربية للمينا

لا يعطى في أي حال من الاحوال تعويض وخلافه تطير ضياع الوقت بأسباب نقل وابور حسب أحكام المادة الثامنة والتاسعة والعاشره

التنقل من رصيف الى اخر

(البند الرابع عشر)

لا يجوز لوابور متراكب على رصيف أن ينتقل منه الى رصيف آخر اذا كان سبق الوعد باعطاء الرصيف الأخير لوابور آخر بالمينا ما لم يكن يحصل على إذن بالكاتبه من قبودان أو وكيل الوابور الأخير وإلا فيجب عليه أن ينتظر دوره

(البند الخامس عشر)

الطلبات التي تقدم للراكية على أحد الأرصفة الكائنة بالجهة البحرية من نرعة المحمودية أعني الارصفة من نمره ١٧ الى ٣٢ ضمنا وكذا الرصيفان نمره ١٣ و ١٤ يجب قبل تقديمها الى مصلحة المينا أن يؤثر عليهما من مصلحة الكبارك

الأرصفة المؤجرة سنويا

(البند السادس عشر)

اذا أراد أحد الوكلاء البحرين أو القبودات أن يتراكي واپوره على رصيف مؤجر لقومبانية بحرية فيجب عليه أن يحصل على كبله من تلك القومبانية بقبولها بذلك وأن يرسل تلك المكاتبه لمدير عموم الفئارات مع طلب المراكبة

الأحقية في الأرصفة المطلوبة فقط

(البند السابع عشر)

ليكن معلوما انه اذا طلب وكيل أو قبودان أي واپور رصيفا معيننا أو جهة أرصفة فلا يكون له الحق الا في الرصيف أو الارصفة المذكورة بطلبه وشرطا أن يكون تابع الاجراء على حسب أحكام هذه اللائحة وانه اذا أراد مرأكية واپوره على رصيف آخر غير مذكور في طلبه فان طلبه لا يجب ان لا يكون واپور آخر طلب في أثناء ذلك نفس الرصيف المطلوبه بل يجب عليه أن ينتظر دوره

العواريات

(البند الثامن عشر)

لا يعطى تعويضاً نظير العواريات التي تحدث للوابورات لدى مراكبتها أو قيامها من الأرضة أو عند ربطها على شندورة

البراطيم

(البند التاسع عشر)

إن البراطيم موضوعه بجانب الأرضة لأجل تسهيل عملية تفريغ الوابورات وما أشبه وإذا فاته لا يجوز ترك البضائع عليها مدة طويلة من الزمن

عوارية البراطيم

(البند العشرون)

قيمة تصليح العواريات التي تحدثها الوابورات بالأرضة والبراطيم والشندورات والعلامات وما أشبه ذلك تكون على ذمة القومية التابعة لها الوابورات المنسب في ذلك أو أحملها أو الوكيل عنه ماعدا في الأحوال التي يتراعى لمدير عموم الفترات والعمليات أولئك يتنبه بأنها حدثت بأسباب قهرية

ربط الشيمات

(البند الحادي والعشرون)

لا يجوز للوابورات التي تكون راسية بالأرضة أن تربط شيميا بالشندورات ما لم يكن ذلك في أحوال اضطرارية أو عندما يتراعى لمدير عموم المصلحة أو رئيس قومية منا اسكندرية ضرورة ذلك وفي مثل هذه الأحوال يجب قبل تلك الشيمات وليس فقط الاكتفاء بتفريغها وعلى الوابورات التي تقصد السفر أن لا تستعمل الشيمات إلا ساعة واحدة قبل ميعاد السفر ولا يقبل أدنى عذر في ربط الشيمات مثل القول بأنها مربوطة بقصد ابتعاد الوابور عن الأرضة ولكن مع ذلك يجوز في الأحوال التي يكون فيها الطقس رديئاً جداً وفي بعض الأحوال الاستثنائية التي يحكم بضرورتها موظفو الميناء السابق ذكرهم استعمال الشيمات الآتية يجب على الوابورات الابتعاد عن الأرضة بواسطة

مخاطبتها وكل عوارية تحدث لوابور بسبب شيميا وابور آخر مترا لى على الارصة تكون على عاتق قيودان الوابور المستعمل الشيميا

حوض الجونه

(البند الثاني والعشرون)

كل مركب يريد الدخول فى الجونه لأجل العمرة يجب عليه أن يقدم بذلك طلبا الى الضابط المنوط بأعمال الجونه وعلى هذا الأخير بعد التحقق من أنه يوجد محل حال أن يعرض الطلب المذكور على حضرة رئيس قيودانية المينا وهذا الأخير يعطى التصريح اللازم لقيودان المركب لتقدمه للضابط المذكور

والمرأى أن المشحونة فواكه التى تطلب المراكبة على احدى أسما كل حوض الجونه يمكنها أن تدخل مباشرة الى الحوض المذكور ويصير مراكبتها تحت مراقبة الضابط المشار اليه

القرارات النهائية

(البند الثالث والعشرون)

مسائل نقل المراكب أو الواورات من محل الى آخر بالمينا سواء كان ذلك على الشندورات أو الارصفة أو لى مرسى كان يصير منها حسب الاوامر التى تصدر من مدير عموم الفئارات والليمانت أو وكيله مباشرة الى قيودان المركب أو فى حال غيابه للضابط النائب عنه بدون توسط الوكلاء أو الوارد على نتمهم المشحون بالمركب ويتعين على القيودان أو النائب عنه تنفيذ تلك الاوامر حسب التعليمات التى تعطى له وفى كل حال سيرسل ضابط من قيودانية المينا للوابور المقضى نقله حتى يرشد القيودان أو الضابط النائب عن المحل المعين لوضع الواور

قرارات جناب مدير عموم المصلحة أو وكيلها فيما يختص بتنفيذ أحكام هذه اللائحة تعتبر نهائية ويتعين على أصحاب الشأن تنفيذها فى الحال بدون جواز المعارضة فى ذلك اداريا أو قضائيا

مدير عموم ليمان

وفئارات مصرية

بلوفيلد

نظارة المحقانية

قرار بتشكيل محاكم الجنابات في كل من دوائر محاكم بني سويف وأسيوط وقتنا (*)

نحن ناظر المحقانية

بعد الاطلاع على المادة ٥٥ من الامر العالي الصادر في ١٢ يناير سنة ١٩٠٥ بتشكيل محاكم الجنابات

٢٥ نوفمبر
سنة ١٩٠٥

وعلى القرار الصادر منا في ٢٢ يناير سنة ١٩٠٥ بتأجيل تشكيل محاكم الجنابات في دائرة كل من محكمة بني سويف وأسيوط وقتنا لحين صدور قرار آخر قررنا ما هو آت

(المادة الاولى)

تشكل محاكم الجنابات في كل من دوائر محاكم بني سويف وأسيوط وقتنا ويكون أول دور انعقاد كل منها في شهر يناير سنة ١٩٠٦

(المادة الثانية)

أحكام الامر العالي الصادر بتشكيل محاكم الجنابات تسرى على كل قضية جنائية لم تكن رفعت للمحاكم الجنائية الحالية قبل أول ديسمبر سنة ١٩٠٥ ما

تحريرا بمصر في ٢٥ نوفمبر سنة ١٩٠٥ ابراهيم فؤاد

(*) الوقائع المصرية في ٢٥ نوفمبر سنة ١٩٠٥ وجه ٢٢٢٧

تظارة الداخلية

قرار بوجوب تكيم الكلاب أوقيادتها بزمام مدينة القاهرة وضواحيها (*)

محافظ مصر

بعد الاطلاع على المادة التاسعة من الامر العالى الصادر فى ٢٢ يونيه سنة ١٩٠٥ ٢٢ نوفمبر
بشأن الاحتياطات التى يجب اتخاذها فى أحوال الكلب سنة ١٠٥

ونظرا لحصول إصابة أخيرا بداء الكلب فى القاهرة

قرر ما هو آت

جميع الكلاب التى توجد فى الطرق أو الأماكن العمومية بمدينة القاهرة وضواحيها
يجب أن تكون مكيمة أو مقودة بزمام

وفى كلا الحالتين يجب أن يوضع لكل كلب طوق بصفيحة من معدن عليها اسم صاحبه
ومحل سكنه ما

صدر بالقاهرة فى ٢٢ نوفمبر سنة ١٩٠٥ على يمين

(*) الوثائق المصرية فى ٢٥ نوفمبر سنة ١٩٠٥ وجه ٢٢٢٧

(*) الوثائق المصرية في ٢٥ نوفمبر سنة ١٩٠٥ وجه ٢٢٢٨

شارع الحصريه	شارع الحذاين
» بدر	» الجبروتى
» الضبطيه	» نعمان
» الخطيب	» الياس الباشا
» باغوص بك	» البربرى
» كساب	» لدول
» الكذائى	» مراد
» أبو الشلوع	» الهان
» الشيخ صالح	» النحاس
» قبالة	» السندوبى
» الجندى	» متولى الجوهري
» القطب واصل	» بنوى
» الحاج سليم	» رعة الملوانى
» ابراهيم واصل	

(المادة الثانية)

يجل هذا القرار على قرار المديرية المشار ذكره فيما يختص بيسر كغرازيات فقط ويسرى مفعوله من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية ما

تحريرا بطنطا في ١٦ رمضان سنة ١٣٢٣ (١٣ نوفمبر سنة ١٩٠٥)
حسن رضوان

نظارة الداخلية

قرار يتعلق بالانتخاب والاعمال المالية بقومسيون على بند الزقازيق المختلط (*)

ناظر الداخلية

بعد الاطلاع على المادة ٢٦ من الامر العالى الصادر فى ١١ أغسطس سنة ١٩٠٥ بالتصريح بتشكيل مجلس على مختلط بين الزقازيق بناطبه تقرير رسوم اختياره للقيام بنفقات اعمال التحسينات اللازمة للبند بدون اخلال بأحكام الامر العالى المذكور

٢٢ فوبر
سنة ١٩٠٥

قرر ما هو آت

(المادة الاولى)

عمليات الانتظامات بصراجواؤها بمعرفة لجنة مؤلفة من خمسة أعضاء عضوين أوروبيين وعضوين وطنيين تعيينهم نظارة الداخلية تحت رئاسة المدير وينتخبون من ضمن أعيان البندر

كشف الانتخابات

(المادة الثانية)

يصير محرر كشفين للانتخابات أحدهما بأسماء المنتخبين (بكسر الخاء) الاوروبيين والآخر بأسماء المنتخبين (بكسر الخاء) الوطنيين ويحرر هذان الكشفان بمعرفة اللجنة طبقاً لأحكام المادتين ٦ و ٧ من الامر العالى الصادر فى ١١ أغسطس سنة ١٩٠٥ وتقتضى الكشفان المقدمة من المديرية بموجب دفتر عوائد أملاك المبنى أساسا تحرير الكشفين المذكورين مع اضافة أو حذف ما يلزم

وتدرج فى هذين الكشفين أسماء تجار الواردات وتجار الصادرات منفصلة كل على حدها ويعتبر تاجرا فى الواردات أوفى الصادرات فيما يختص بالباقة للانتخاب كل من يتعاطى التجارة بالجملة ويورد بضائع الى بند الزقازيق أو يصدر بضائع خارجا عنه

(المادة الثالثة)

بعد تحرير الكشفيين المذكورين بالطريقة المذكورة يصير تطبيقهما بمركز المديرية
سبعة أيام

وفي خلال هذه المدة يجوز لأصحاب الشأن تقديم معارضاتهم للجنة بشأن إدراج أسماء
الأشخاص الذين لم يدرج أسماءهم في الكشف أو في الفئات المخصصة سهواً وشطب
أسماء من درجت أسماءهم بغير وجه حق وبعدمضى تلك المدة لاتقبل أى معارضة
وتجتمع اللجنة في ظرف ثلاثة أيام لتعكمها بأقوال المعارضات التي تقدمت إليها وبعد تعديل
الكشوفات اذا دعت الحاجة لذلك بناء على قرارات اللجنة تعتبر نهائية وبصيرارادة
اعلانها بالمديرية

انتخابات

(المادة الرابعة)

في شهر ديسمبر من كل سنة يصير مراجعة كشوفات المنتخبين (بكسر الخاء) معروفة
للجنة قضايف اليه أسماء الأشخاص الذين حازوا الصفات المطلوبة فانوامع شطب أسماء
المؤوفين والأشخاص الذين فقدوا الصفات المطلوبة وتعلق الكشوفات التي تراجع سنوياً
ويستغرق في المكاتب المقدمة كالمودون بالمادة السابقة

(المادة الخامسة)

يصدر المدير قراراً يحدد فيه المحل واليوم والساعة التي يصير فيها اجراء الانتخابات
ويعلق القرار المذكور للجمهور في مدة ثلاثة أيام على الأقل قبل حصول الانتخاب ويكون
ذلك بواسطة اعلانات تعلق على باب المديرية وفي جهات البندر وضواحيها حسبما
يقرا أى للمدير

(المادة السادسة)

لا يجوز لأحد غير المنتخبين الدخول أثناء حصول الانتخابات في المحل المعد لها وتطلب
اللجنة منهم تحضير قائمة بأسماء وألقاب وصفات الأشخاص المنتخبين (بفتح الخاء)
من ضمن الأشخاص الجائز انتخابهم ويراعى أن المنتخبين (بكسر الخاء) الأجانب
لا يقترون إلا على الأربعة أعضاء المراد انتخابهم من الأجانب والمختبين الوطنيين
لا يقترون إلا على الأربعة أعضاء المراد انتخابهم من الوطنيين

ويجب على الجميع أن يراعوا الخ ...

ويجب على الجميع أن يراعوا أحكام المادة الرابعة من الامر العالى الصادر في ١١ أغسطس سنة ١٩٠٥ القاضية بأن ينتخب من ضمن الأربعة أعضاء المراد انتخابهم واحد على الأقل من تجار الواردات وآخر على الأقل من تجار الصادرات وعلى اللجنة أن تفهم ذلك للتعيين (بكسر الحاء) وتجبرهم بأنه اذا تقدمت تذكرة انتخاب وعليها ثلاثة أسماء خالية من اسم أحد تجار الواردات أو الصادرات يشطب الاسم الثالث وأنه اذا تقدمت تذكرة انتخاب وعليها أربعة أسماء خالية من اسم أحد تجار الواردات واسم أحد تجار الصادرات يشطب الاسم الأخير أو الاسمان الاخيران على حسب الاحوال اذا كانا محررا خلافا لنص القانون وينتدأ بشطب الاسم الاخير المندرج خلافا للقانون ثم يشطب الاسم الذى قبله عند الاقتضاء ويستمر الاقتراع مدة أربع ساعات اعتبارا من ابتداء الاجتماع وتوضع تذكرة الانتخاب في ياتين أحدهما للادويين والثاني للوطنين بحضور الرئيس ويقيد أحد أعضاء اللجنة بدقتر في نفس الجلسة أسماء وألقاب المقترعين بعد أن يتحقق من أنهم يقيدون بقائمة المنتخبين (بالكسر) وذلك قبل وضع تذكرة الانتخاب في الاته

(المادة السابعة)

بعد مضي الأربع ساعات السابقة الذكر بصير فقل الاقتراع ولا تقبل أية تذكرة اقتراع بعد ذلك وتسخرج تذكرة الاقتراع من الاتين المذكورين ويضاهى عددها على عدد المقترعين

ثم محرر كشفان أحدهما للادويين والثاني للوطنين مينما فهم اعددا الاصوات التي تحصل عليها كل واحد من المترشحين وبين اذا كان قد درج اسمه في كشف الانتخابات بصفتهم من تجار الواردات أو الصادرات

ثم يتبون مع الابتداء عن يكون له أكثر الاصوات ويوقع الرئيس وأعضاء اللجنة على الكشفين المذكورين ويرفعان بحضور جلسة الانتخابات ويرسلان لنظارة الداخلية في الاسبوع الذى يلي الانتخابات مرفقين بجميع الكشفات المختصة بها

ثم يعلن بأن الشخص المرشح من تجار الواردات والشخص المرشح من تجار الصادرات
الذان حازا أكثر الاصوات هما أعضاء بالقومسيون وبعد ذلك يعلن أيضا عضوين
بالقومسيون النقصان الذان يكونان حازا أكثر الاصوات بصرف النظر عن أسماء التجار
المذكورين

هذا وفيما يختص بانتخاب الاعضاء الأوروبيين يلاحظ أنه اذا حصل أكثر من اثنين من
جنسية واحدة على أكثر الاصوات من الأوروبيين فلا ينتخب الا الاثنان المتمصلان على
أكثر الاصوات وينتخب بدل الذي أو الذين وجدوا متمصلين على أكثر الاصوات بعدها
من جنسيتها العضو أو الاعضاء الذي أو الذين من المترشحين الآخرين من أى جنسية
أخرى يكون أو يكونون متحصلا أو متمصلين على أكثر الاصوات بعدم سقطوا فاذا
تساوت الاصوات بين شخص أو أكثر من المترشحين فيصير الاقتراع بينهم وتحكم اللجنة
في نفس الجلسة وبصفة نهائية في جميع الاشكالات التي تحصل أثناء عمليات الانتخابات
وتصدر الاحكام بالاغلبية وتذكر في المحضر ومع ذلك يكون لنظارة الداخلية الحق في حالة
حصول مغايرات شديدة الغاء الانتخابات جميعها أو بعضها أو تعديل مداولات اللجنة التي
تكون مخالفة للقانون

(المادة الثامنة)

تعلق قائمة الاشخاص المنتخبين (بالفتح) على باب المديرية
ويصدر ارسال نسخة من هذه القائمة لكل واحد من هؤلاء المنتخبين وأخرى لنظارة
الداخلية

في الميزانية والحسابات

(المادة التاسعة)

تضع الحكومة تحت تصرف قومسيون محلي بندد الزقازيق مبلغا معينا للصرف منه
على البندد وذلك علاوة على الرسوم الاختيارية والاموال المنصوص عنها في الامر العالي
الصادر في ١١ أغسطس سنة ١٩٠٥

المبالغ الواردة من الحكومة تخصص للفصول الآتية

(١) الاثارة

(٢) المياه

(٣) الكنكس والرش وحفظ وصيانة وانشاء الطرق العمومية

(٤) الاعمال المتعلقة بتطافه البندر كالجبايات والأسواق والمواقد العمومية

والمراجيض العمومية الخ

(المادة العاشرة)

يقرر القومسيون الميزانية لمدة اثني عشر شهرا ابتداء من أول يناير وتنتهي في ٢١ ديسمبر من كل سنة ويقتضى عرضها على نظارة الداخلية قبل يوم ١٥ نوفمبر ولا تكون نافذة المفعول الا بعد التصديق عليهما منها

(المادة الحادية عشرة)

رسومات ومقاييسات الأعمال المقضى اجراؤها يجب عرضها أولا على نظارة الداخلية لفحصها والتصديق عليها وكل مشروع أعمال يزيد اجمالى مصاريفه عن ٢٠٠ جنيه يعا فيها كافة النفقات التي تازم لانجاءه يجب عرضه على نظارة الاشغال العمومية للتصديق عليه قبل الشروع في تنفيذه

(المادة الثانية عشرة)

لا يجوز صرف أى مبلغ أو التصرف فيه فيما لو كان خارجا عن الاعتمادات المخصصة لقومسيون سواء كانت مقررة من الحكومة أو واردة من الرسوم الاختيارية أو من التبرعات

(المادة الثالثة عشرة)

تكون تسوية المصروفات طبقا للقواعد المقررة فيما يتعلق بمصروفات الحكومة وتفيد في حساب مخصوص وتقدم المستندات في كل شهر مرفقة بمستنداتها الى ادارة عموم الجبايات بتظارة المالية

يعرض على القومسيون في كل جلسة بيان المصروفات التي صرفت في الشهر السابق تلقى كافة الاحكام الخاضعة لهذا القرار

تحريرا بمصر في ٢٢ نوفمبر سنة ١٣٥٩ و ٢٥ رمضان سنة ١٣٢٢ مصطفى فهمي

نظارة الداخلية

لائحة الاجراءات الداخلية لقومسيون محلي مدينة طنطا المختلط (*)

الباب الاول

فيما يخص بالقومسيون المحلي

(المادة الاولى)

يُجتمع القومسيون المحلي في جلسة اعتيادية يوم السبت الأول من كل شهر الساعة ٤
بعد الظهر من أول أكتوبر لغاية ٣٠ أبريل والساعة ٥ ونصف افرنكي مساء من أول
مايو لغاية ٣٠ سبتمبر . فإذا وافق يوم السبت المذكور يوم عيد يعين رئيس القومسيون
يوما اخر من أيام الاسبوع لاجتماعه

(المادة الثانية)

يرسل الى أعضاء القومسيون بمحلاتهم قبل انعقاد الجلسة بثلاثة أيام على الأقل جدول
مبين فيه المسائل المقترنى عرضها على القومسيون وفي حالة انعقاد القومسيون في جلسة
غير اعتيادية يبين في أوراق الدعوة للحضور الامور التي طلب من أجلها انعقاده ومع ذكر
ساعة ومكان الاجتماع وتوزع هذه التذاكر على الأعضاء قبل انعقاد الجلسة بأربع
وعشرين ساعة على الأقل

ولا يجوز للقومسيون المداولة في أمور خارجة عما هو مبين بجدول الجلسة
إلا في الأحوال المنصوص عنها بالمادة ١٢ من هذه اللائحة

(المادة الثالثة)

تفتح الجلسات في الميعاد المحدد في اجتماع العدد القانوني من أعضاء القومسيون فإذا
مضى نصف ساعة من هذا الميعاد المحدد ولم يجمع من الأعضاء العدد القانوني توجه الجلسة

اليومين على الأقل، وإلى غاية أيلم على الأكثر، ويبلغ الرئيس الأعضاء بمعدل الجلسة الجديدة

وتقتصر مداورات الجلسة الجديدة على المسائل الواردة في جدول الجلسة الموجهة

(المادة الرابعة)

يعقد الرئيس الجلسات ويفتحها ويرأسها ويقفلها وله وحده حفظ نظام الجلسة

(المادة الخامسة)

عند افتتاح جلسات القومسيون الاعتيادية يتلو السكرتير محاضر جلسات المأمورية مع القرارات الوزارية الواردة بعد تاريخ الجلسة الأخيرة وكشف أعمال الطرق
تربط الرئيس القومسيون كافة التفرقات والافادات والعرائض المختصة به ويعرض على القومسيون كشف مصاريف الشهر السابق طبقاً لماضته الفقرة الثانية من المادة ١٣ من القرار الصادر في ٢٠ يونيو سنة ١٩٠٥ والمادة ٤٢ من هذه اللائحة

(المادة السادسة)

يسوغ لأعضاء القومسيون في أثناء المداورات بالجلسات أن يتكلموا بلحدي اللغات الأوروبية المقبولة لدى المحاكم المختلطة وعلى السكرتير أن يترجم أقوالهم باللغة العربية إذا اقتضى الحال فوراً

(المادة السابعة)

ليس لأحد من الأعضاء أن يتكلم إلا بعد الاستئذان ويراعى في هذا التصريح الأولوية في الطلب ويكون للعضو الذي لم يتكلم في الموضوع الجاري البصفيه الأولوية على من سبقوه

(المادة الثامنة)

لا يجوز إيقاف أحد عن التكلم في أثناء ابداء رأيه إلا لتنبيهه الى مراعاة النظام ولكل عضواً أن يطلب من الرئيس إصدار هذا التنبيه

والرئيس أن يوقف العضو الذي يكون خالف نص القواعد النظامية أو لم يراع الواجب أو خرج عن الموضوع

العضو الذي ينه من رتين من الرئيس ولم يكثر فلرئيس أن يستشير الأعضاء لمعرفة ما اذا كان يمنع العضو المذكور عن التكلم في نفس الموضوع لختهاية الجلسة

(المادة التاسعة)

يتناقش القومسيون قبل تناوله في الموضوع الأصلي في المعارضات المختصة بجدول الجلسة وفي التنبيه الى مراعاة النظام وفي جواز المناقشة من عدمه وفي طلب التأجيل واقتراحات التعديل

(المادة العاشرة)

يجوز للقومسيون أن يقرر خصوصا فيما يخص بالنظامات والميزانيات والرسوم أن المناقشة وجع الأصوات تقتصر أولا في مجمل الاقتراح ثم في مفرداته

(المادة الحادية عشرة)

الأعضاء الذين يريدون ادخال تعديلات يجب عليهم عرضها كتابة

(المادة الثانية عشرة)

كل عضو يريد عرض اقتراح عليه أن يمضيه ويسله للرئيس وبعد تلاوته على القومسيون لاقتراح أن يبين شفاها الأسباب واذا وافق على اقتراحه ثلاثة من الاعضاء يدرج في جدول أعمال إحدى الجلسات المقبلة الا اذا قرر القومسيون المناقشة فيه حالا للضرورة

وكل اقتراح لم يوافق عليه ثلاثة أعضاء أو رفض بعد المناقشة لا يمكن تجديده الا بعد ثلاثة أشهر ولكن يجوز ذلك اذا قدم كتابة من ستة أعضاء على الأقل يبين فيه الأسباب التي تدعو الى تجديد الاقتراح

(المادة الثالثة عشرة)

لكل صاحب اقتراح أن يسترد اقتراحه في أي وقت أثناء المناقشة فيه ويجوز لأي عضو آخر أن يعهد الى هذا الاقتراح ان شاء

(المادة الرابعة عشرة)

لكل عضو أن يوجه سؤالاً إلى الرئيس وهو يجابوه عليه في الحال أو في الجلسة الاعتيادية المقبلة. ويشترط أن يكون موضوع السؤال مسألة خاصة بالأعمال البلدية وكل سؤال من هذا النوع يجب أن يعرض ككلمة على الرئيس في اليوم السابق للجلسة على الأقل ويجوز لطالب هذا السؤال أن يوضحه للقومسيون بعد الأعمال المنصوص عنها بلادة الجلسة

(المادة الخامسة عشرة)

يجوز للرئيس إيقاف الجلسة متى شاء من نفسه أو على طلب مستوفى مبني على أسباب من أحد الأعضاء يوافق عليها القومسيون ولا يجوز أن تزيد مدة إيقاف عن ربع ساعة

(المادة السادسة عشرة)

إذا طلب عضوان ختام المناقشة على الرئيس أن يطلب الاقتراع على ذلك والرئيس قبل ختام المناقشة إذا وجد أنه شئ عليه يستشير القومسيون ليتأكد من أنه أحاط جيداً بالمسألة فإن لم يوافق الأغلبية تستمر المناقشة المناقشة التي تقرر ختمها بعد الاقتراع لا يجوز الرجوع إليها في نفس الجلسة لأي سبب كان

(المادة السابعة عشرة)

المسائل المراد الاقتراع عليها يلزم أن تكون على قدر الامكان بكيفية تجعل الجواب عنها ممكناً بنعم أو لا وقاعدة الاقتراع الأصلية أن يكون شغلها ولكنه يكون كلمة وسراً في الاقتراحات التي تتعلق بالمستخدمين أو إذا طلب الاقتراع السري اثنان من الأعضاء

(المادة الثامنة عشرة)

لا يجوز لأعضاء القومسيون أن يشتركوا في مدلولات أو فراوات تتعلق بمسائل يكون لهم فيها صالح سواء كان ذلك عن أنفسهم شخصياً أو بصفة وكلاء إلا لتأدية الاستعلامات التي يطلبها الرئيس منهم

(المادة التاسعة عشرة)

لا يجوز لأى عضو قبول التنازل له عن حقوق مقام بشأنها نزاع مع القومسيون أو المرافعة بصفة محامى فى القضايا المرفوعة ضد المجلس البلدى

(المادة العشرون)

لا يجوز لأى شخص أجنبى عن القومسيون الحضور فى جلساته ما عدا الأحوال التى يطلب فيها القومسيون ذلك للحصول على استعلامات أو إيضاحات فى الموضوع المتداول فيه

(المادة الحادية والعشرون)

يجوز للقومسيون محضرا لجلساته يحتوى على أسماء الأعضاء الذين حضروا الجلسة واشتركوا فى المداولات وعلى كافة القرارات الصادرة فى الجلسة مع بيان أسبابها وعدد الأصوات التى وافقت على هذه القرارات أو لم توافق . وعلى رأى كل عضو كلف بدراسة المسألة المتداول فيها أو يعمل تقرير عنها وبعد تلاوة هذا المحضر على القومسيون والموافقة عليه يضى بمعرفة الرئيس والسكرتير وتعمل منه ثلاث صور بالعربية وبلغة افرنكية وترسل الى نظارة الداخلية فى مسافة أسبوع ابتداء من تاريخ الجلسة ويمكن تبليغ قرارات القومسيون الى الجرائد

الباب الثانى

(فى الأمور البلدية)

(المادة الثانية والعشرون)

الجنة الدائمة المنصوص عنها بللادة ١٨ من دكرى ٥ يونيه سنة ١٩٠٥ قسمى
بلاأمورية البلدية

(المادة الثالثة والعشرون)

يرأس المدير للأمورية البلدية وفي حال غيابه أو تعذر حضوره يرأسها وكيل المديرية وفي حالة غياب المدير ووكيل المديرية أو كان لهما مانع يمنعهما عن الحضور تكون رئاسة للأمورية لأكثر عضويها سنا ويعين به في للأمورية بالكيفية المنصوص عنها بالمادة ١٨ من دكرينو ٥ يونيو سنة ١٩٥٥

(المادة الرابعة والعشرون)

تجتمع للأمورية مرة واحدة على الأقل في كل أسبوع ويجوز انعقادها فوق العادة بناء على طلب الرئيس كلما رأى لزوما لذلك

(المادة الخامسة والعشرون)

إذا خلا مركز عضو في الأمورية بسبب وفاته أو استغفاه يشرع القومسيون في انتخاب من يخلفه في الجلسة الاعتيادية المقبلة

(المادة السادسة والعشرون)

يمكن لأي عضو من أعضاء القومسيون في أي وقت أن يطلع في أقلام للأمورية على كافة الأوراق التي يطلبها من السكرتير

(المادة السابعة والعشرون)

يجوز للأمورية أن تدعو لحضور جلساتها أي عضو من القومسيون أو أي شخص آخر ترى فائدة في وجوده للحصول على استعلامات أو إيضاحات

(المادة الثامنة والعشرون)

لا تكون قرارات الأمورية صحيحة إلا إذا حضرها الرئيس والعضوان

(المادة التاسعة والعشرون)

وطبيعة العضو المنتخب للأمورية البلدية تكون لمدة سنة واحدة تبدأ من أول يناير وتنتهي في ٣١ ديسمبر ويجوز إعادة انتخاب هؤلاء الاعضاء

(المادة الثلاثون)

ينفق أعضاء الأمورية على توزيع العمل بينهم

(المادة الحادية والثلاثون)

اختصاصات الأمورية البلدية هي بنوع خاص الأمور الآتية :

أولا - تحضير الميزانية لعرضها على القومسيون للادولة فيها

ثانيا - البحث في كل اقتراح يختص بزيادة أو تعديل الاعتمادات المفتوحة في ميزانية المصروفات أو بفتح اعتمادات جديدة

ثالثا - النظر في الحسابات السنوية وتقديم الملاحظات

رابعا - النظر في المشروعات والتصميمات والمقاييس المتعلقة بالأعمال المستجدة أو درس أعمال الصيانة المقضى عرضها على القومسيون لاقراءه عليها

خامسا - الدرس التجهيزي في المسائل القضائية والاقتراحات المختصة بها وغير ذلك لعرضها على القومسيون

سادسا - الاقتراحات المختصة بالتعيين والرقية ورفع المستخدمين الذين يتقدمون مرتباهم من ميزانية البلدية

سابعا - النظر في نصوص الشروط المقضى عقدها مع الماولين أو المتعهدين بالتوريدات البلدية

ثامنا - تنفيذ قرارات القومسيون طبقا لفقرة الأخيرة من المادة ١٨ من دكرينو ٥ يونيو سنة ١٩٥٥

(المادة لثانية والثلاثون)

يعين الرئيس ٥ مستخدمى القومسيون بناء على طلب الأمورية والوظائف الثابتة أو الوظائف التى تحتاج لمعارف فنية يعمل عنها امتحان وتشكل لجنة الامتحان من أعضاء الأمورية ومن مختصين خبيرين ينتخبهما القومسيون ولا تقيد الأمورية بنتيجة الامتحان ولا بترتيب درجات المترشحين ويجوز لها أن تراعى فى انتخاب المرشحين الشهادات المقدمة منهم

الباب الثالث

(في اللجان الخصوصية)

(المادة الثالثة والثلاثون)

يجوز للقومسيون أن يعين من بين أعضائه لجانا خصوصية وقتية أو دائمة للنظر في أمر أو جهة أمور أو لأجراء تحقيقات خصوصية واللجان الخصوصية تتخب رئيسا لها من بين أعضائها وتعين عضوا لوضع تقرير عن كل مسألة والعضو المكلف بعمل التقرير يقدم كابة القومسيون نتيجة مداولات هذه اللجان . ورئيس القومسيون الحق في الحضور بجلسات هذه اللجان وفي هذه الحالة يكون له حق الرئاسة ويشترك في المداولات بصفة استشارية

(المادة الرابعة والثلاثون)

يجوز للجان الخصوصية الاستفهام من رئيس القومسيون عن كافة الاستعلامات التي يحتاجونها في المسائل المحال درسها عليهم

الباب الرابع

(أقلام القومسيون)

(المادة الخامسة والثلاثون)

الأقلام هي :

أولا - السكرتارية

ثانيا - القلم المالي

ثالثا - التنظيم والصيانة

رابعا - النظافة والصحة

(المادة السادسة والثلاثون)

السكرتارية تشتمل على الأعمال الادارية والعضائية

(المادة السابعة والثلاثون)

الأعمال الادارية تستقل على جميع المخبرات وتحرر بحضور جلسات القومسيون والمأمورية والمحفوظات وجر جميع الاملاء البلدية من منقول وثابت وعلى العموم جميع الامور الغير داخله ضمن اختصاص الاقلام الاخرى

(المادة الثامنة والثلاثون)

لا يجوز البلدية اقامة أى دعوى قبل التصريح من القومسيون بعد المداولة عنها وبعد النظر في التقرير المقدم من المأمورية الا في الاحوال التحفظية أو الاجراءات المستعجلة التي يجوز للرئيس اجراؤها من تلقاء نفسه

وعلى الرئيس الحصول على هذا التصريح ليتسنى له أن يدفع عن البلدية الدعاوى التي يمكن أن تقام عليها ولكن هذا التصريح ليس ضروريا في المدافعة عن القومسيون في الدعاوى التي تقام عليه من المرفوع ضدهم أو في الدعاوى المتعلقة بوضع اليد والتي تقام أمام قاضي الامور المستعجلة.

القلم المالى ينأط به

(المادة التاسعة والثلاثون)

أولا - تحصيل الرسوم والعوائد وقبض المبالغ المطلوبة للقومسيون وتوريد الجميع لخزينة البلدية

ثانيا - حسابات الإيرادات والمصروفات

ثالثا - مراجعة أوراق الصرف والإيراد

رابعا - صرف المبالغ المأذون بصرفها قانونا من القومسيون والمأمورية

خامسا - تحضير الكشف عن الشهيرة والحساب السنوى

سادسا - حسابات الصنف بما فيها قيد وختم جميع الدفاتر وحساب ومراجعة المهمات التي تورد للصحة أو تسلم منها . والجرد السنوي لجميع المهمات والتأمين عليها والمخزن وتوزيع أدوات الكتابة على الأقسام

سابعا - مراجعة الضمانات التي تقدم من العمال

(المادة الأربعون)

الصراف مكافء بالقض والصرف وهو المسؤول الوحيد عن حفظ النقود ويجب عليه أن يقدم تأمينا يعين مقداره بحرفة القومسيون

(المادة الحادية والأربعون)

أذونات الصرف يجب أن يبين بها اسم المستحق ونوع الصرف وسببه ومقدار المبلغ الواجب صرفه والفصل المخصص له بالميزانية وتاريخ التصريح وينبغي أن تكون الأذونات مرفقة بالمستندات المنصوص عنها بالوائح عموم حسابات الحكومة وتكون محضة من رئيس القومسيون وكاتب الحسابات

(المادة الثانية والأربعون)

السكرتير عليه ملاحظة تحصيل الرسوم والعوائد وعلى السكرتير وكاتب الحسابات أن يضعافي كل شهر تقريرا عن حركة الخزينة لعرضه على القومسيون وعليهما أيضا جرد الخزينة مرتين على الأقل في الشهر

قلم التنظيم والصيانة ينسأ به

(المادة الثالثة والأربعون)

أولا - وضع مشروعات فتح الشوارع وأحداث الميادين والمنزهات وتركيب الكبارى ومراكبة نطافة الطرق ورشها

ثانيا - صيانة الشوارع وتبليطها وتسميتها وتعيين خطوط تنظيمها والضوايح ونزع الملكية اللازمة لتنظيمها ومسائل ذوات التنظيم

- ثالثا - مسائل اشغال الطريق والرخص المتعلقة بها
 رابعا - مراقبة المباني المتعلقة بالمجلس البلدى وتمير المنازل
 خامسا - حصر أراضي المجلس وتسويرها وتأجيرها وبيعها
 سادسا - ملاحظة أنقار الطرق والصيانة وتعيين الاعمال التى يشغلون فيهاهم
 والاشخاص المحكوم عليهم بالتشغيل
 سابعا - مراقبة الاسطبل والحوانات وما يتعلق بها
 ثامنا - جميع الامور الخاصة بالمدينة كالمياه والتنوير وأعمال طلبات الحريق
 وكافة الاعمال المقضى اجراؤها لولا قيام من الحرائق

قلم الصحة

(المادة الرابعة والاربعون)

قلم النظافة والصحة يشتمل على الرئس والكس ومباشرة الاعمال الخاصة بنظافة
 المدينة والصحة فيها وملاحظة الاسواق والوكايل والحيوانات والسلطات والمباني
 العمومية

مديرية اصـوان

تخوطات صحية ضد تعفن المياه باصوان (*)

قـرار

مدير اصوان

بعد الاطلاع على المادة السادسة من قرار نظارة الداخلية الصادر بتاريخ ١١ مايو سنة ١٨٩٥ وقرار اللجنة الصحية بمديرية اصوان المؤرخ ١٥ يونيو سنة ١٩٠٥
وبعد مصادقة نظارة الداخلية

٢٥ نوفمبر
سنة ١٩٠٥

قرر ما هو آت

(المادة الاولى)

يعاقب بغرامة لا تزيد عن المائة قرش أو بالسجن مدة لا تتجاوز السبعة أيام
أولا - كل من أخذ ماء الشرب أو الاستعمال المنزلى من النيل في مدينة اصوان
من غير النقط المحددة بعد لهذا الغرض

- (١) الجزء المحصور من النيل بين نقطتين ثابتتين احدهما ملاصقة لوابور مياه المجلس
المحلى والأخرى عند السلم الجديد الواقع على مسافة ٧٠ مترا قبلى مكتب صرف التذاكر
- (٢) الجزء المحصور بين نقطتين ثابتتين احدهما بجري راس الحجر المشهورة باسم
حمام كليوبترا والأخرى عند السلم الجديد الكائن قبلى مركز البوليس وأمام مكتب كولة
- (٣) نقطة السلم الكائن أمام شارع السيدة نفيسة ومقابل للدرسة الاميرية

ثانيا - كل من وسا بذهبيات أو مرأكب أخرى في أى جزء من شاطئ النيل
في مدينة اصوان خلاف النقط المحددة بعد لهذا الغرض

(١) الواورات والمراكب الخاصة بالحكومة ترسو في الجزء المحصور بين نقطتين ثابتتين احدهما بحري السلم الجديد الموجود بجبل أخميمه الشرب السابق تحديده قبل والثانية عند المنزل العموي وبها سلام لهذا الغرض

(٢) المراكب أو الواورات الخاصة بالخوارج كوك وولده أو بقومية الملاحة أو الانجولوا مريكان فقط - ترسو في الجزء المحصور بين نقطتين ثابتتين احدهما بحري للمنزل العموي والدرابزين السابق ذكرهما والأخرى قبلي حطم كليوترا

(٣) العدييات الخاصة بلو كائنة سافوي والمعديات الأخرى والرافعات ترسو في الجزء المحصور بين نقطتين ثابتتين احدهما بحري السلم الجديد المعد لأخميمه الشرب الكائن أمام مكتب كوك والأخرى عند العضر الكائن تجاه منزل الشيخ عبدالسلام الشامي المقيم به وكيل قنصل فرانس

(٤) المراكب السراعية ترسو في الجزء المحصور بين نقطتين ثابتتين احدهما بحري الاستيالية الاميرية على مسافة ٣٠ متر تقريبا والأخرى لغاية انتهاء حكم بلدية الجيش

(٥) تقف الذهبيات والفلايك الحصوية بجزيرة البقاشين في الجهة الشرقية للوكائنة سافوي

ثالثا - كل من غسل ملابس أو أواني أو سقى مواشى أو حيوانات أخرى في إحدى النقط التي تحدت قبل لأخميمه الشرب والاستعمال المنزلي

رابعا - كل من ألقى قاذورات في النيل أو على شاطئه أو استعمل شاطئه بصفة مزاحضة عمومية

(المادة الثانية)

هذا القرار يحل محل القرار الصادر بتاريخ ١١ نوفمبر سنة ١٩٠٣ ويسرى مفعوله بعد ثلاثة أيام من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية

تحريرا باصوان في ٢٥ نوفمبر سنة ١٩٠٥ حسن حبيب

نظارة المحقانية

قرار بانتقال محكمة بورسعيد الجزئية مرتين في الشهر الى كل من مدينتي
الاسماعيلية والسويس (*)

نحن ناظر المحقانية

بعد الاطلاع على المادة الثامنة من الامر العالي الصادر في ١٤ يونيه سنة ١٨٨٢
(المعدل بالامر العالي الصادر في ١٤ فبراير سنة ١٩٠٤) المشتمل على لائحة ترتيب
الحاكم الاهلية

٧ ديسمبر
سنة ١٩٠٥

وعلى قرارنا الصادر بتاريخ ٢٩ يناير سنة ١٩٠٥ بلفو انتقال محكمة بورسعيد
الى الاسماعيلية وبلغوا انتقالها أيضا فيما يختص بقضايا الجنيح والمخالفات الى السويس
ونظرا لما رافق من لزوم إعادة انتقال هذه المحكمة فيما يختص بقضايا الجنيح والمخالفات
الى الجهتين المذكورتين قررنا ما هو آت

(المادة الاولى)

تنقل محكمة بورسعيد الجزئية مرتين في الشهر الى كل من مدينتي الاسماعيلية
والسويس

(المادة الثانية)

تعتبر جلسات بموجب المادة السابقة لنظر قضايا الجنيح والمخالفات في المواعيد الآتية:
بمدينة الاسماعيلية في يوم الثلاثاء الاول والثالث من الشهر
بمدينة السويس في يوم الاربعاء الاول والثالث من الشهر

(المادة الثالثة)

يسرى مفعول هذا القرار اعتبارا من أول يناير سنة ١٩٠٦ م
تحريرا بمصر في ٧ ديسمبر سنة ١٩٠٥ ابراهيم فؤاد

قرار من نظارتى الداخلية والاشغال العمومية

استعمال الافراد للطرق العمومية - قرار بشأن اعطاء الرخص فى مدن القاهرة
وبورسعيد والاسماعيلية والسويس (*)

بعد الاطلاع على لائحة استعمال الافراد الطرق العمومية الصادرة فى الحادى والثلاثين
من شهر مايو سنة ١٨٨٥ قد قررنا ما يأتى :

تعدل الفقرة الاولى من المادة الرابعة من لائحة استعمال الافراد الطرق العمومية كما يأتى:
رخص أعمال الحفر أو البناء فى مدن القاهرة وبورسعيد والاسماعيلية والسويس
من أى نوع كانت يعطيها مفتشوا الاشغال العمومية المعينون لتلك المدن أو وكلاؤهم .
أما باقى رخص الطرق المنزه عنها فى المادة الاولى من اللائحة المذكورة فيعطىها المحافظ
أو مندوبه المعينون لتلك . وأما رخص وضع مهمات البناء على الطريق العموى أو على
الترقوات فى مدينة القاهرة فقط فيعطىها مدير أشغال تلك المدينة ما

مصر فى ٢٥ نوفمبر سنة ١٩٠٥ ناظر الداخلية ناظر الاشغال العمومية
مصطفى فهمى حسين نجرى

(*) الواقع المصرية فى ١١ ديسمبر سنة ١٩٠٥ وجه ٢٢٥٨

المجلس البلدى بالاسكندرية

تعديل المادة الثالثة من قرار مجلس بلدى اسكندرية الصادر فى ٢٣ اكتوبر
سنة ١٩٠٥ بتنفيذ عوائد العربات والدواب (*)

رئيس القومسيون البلدى بالاسكندرية

بعد الاطلاع على الالتماع التنفيذية لعوائد العربات والدواب المنار إليها فى القرار
الرقم ٢١ اكتوبر سنة ١٩٠٥ ١٣ ديسمبر سنة ١٩٠٥

وعلى قرار القومسيون البلدى الصادر بجلسته المنعقدة فى ٨ نوفمبر سنة ١٩٠٥
وصادقت عليه نظارة الداخلية

قررها ما هو آت

قد صارت تعديل المادة (٢) من الالتماع البلدية السابق ذكرها الخاصة بتنفيذ عوائد
العربات والدواب على الوجه الآتى

المادة (٢) تعفى من العوائد الدواب والعربات التى تكون ملكا لمصلحة أميرية
الاسكندرية فى ١٣ ديسمبر سنة ١٩٠٥ محمود صدق

ترجمة

مذكرة مرفوعة من اللجنة المالية الى مجلس النظار

تشرف اللجنة المالية بأن تعرض على مجلس النظار مشروع ميزانية سنة ١٩٠٦
للتجديت عليه وقد تقرر هذا المشروع بالكيفية الآتية : ١٥ نوفمبر سنة ١٩٠٥

(*) الوقع المصرية فى ٢٠ ديسمبر سنة ١٩٠٥ وجه ٢٤٣٢

(*) الوقع المصرية فى ٢٤ ديسمبر سنة ١٩٠٥ وجه ٢٤٤٧

جنيه مصري	ايرادات
١٣,٥٠٠,٠٠٠	
جنيه مصري	مصروفات :
١٢,٣١٧,٠٠٠	مصروفات عادية
٦٨٣,٠٠٠	مصروفات خصوصية لسنة ١٩٠٦
١٣,٠٠٠,٠٠٠	
٥٠٠,٠٠٠	زيادة في الايرادات

الايرادات

يزيد تقدير ايرادات سنة ١٩٠٦ مبلغ ١,٢٤٥,٠٠٠ جنيه مصري بالنسبة الى تقدير ايرادات سنة ١٩٠٥ وهذه الزيادة خاصة بأنواع الايرادات الآتية ذكرها :

جنيه مصري	أموال الاطيان وعوائد الاملاك
٩٦,٠٠٠	
٤٥٤,٠٠٠	المحاركة والدخان
١٧,٠٠٠	رسوم اليمانات
١٩٠,٠٠٠	المحاكم المختلطة
٥٥,٠٠٠	المحاكم الاهلية
٣٠,٠٠٠	بدل الخدمة العسكرية
٥٢٠,٠٠٠	السكن الجديد والتفريقات
٢٥,٠٠٠	البوستة
٣٠,٠٠٠	الارباح الناتجة من تشغيل النقود
١٥,٠٠٠	ايجار ومبيع املاك المعرى
١٤,٠٠٠	ايرادات أخرى
١,٢٤٦,٠٠٠	

تقريباً :

٢٠١,٠٠٠	نقص في جلة أنواع أخرى للإيرادات
١,٢٤٥,٠٠٠	

وهذه الزيادة العظيمة في تقدير الإيرادات ناشئة من جهة عن الزيادة الطبيعية في جميع فروع الإيرادات تقريبا ومن جهة أخرى عن تقدير الإيرادات المحتمل الحصول عليها بأكثر من السنين الماضية

وازداد الإيرادات التي تحت تصرف الحكومة يحملها على الاستثمار في طريق القاء بعض الضرائب وتخفيض البعض الآخر وهو الطريق الذي سلكته منذ بضع سنوات فالجراآت التي عرّضت على اتخاذها الآن ومن شأنها تخفيض الانتقال عن عائق المويلين هي الآتي ذكرها :

جنتیہ مصری

أولا - تخفيض رسوم الجمره الى ٤ في المائة على الوارد

من الفحم الحجري والمازوت وفحم الخشب وخشب

الوقود وخشب الساء وزيت المغرول والثران والمقر

والحرفان والمعرز ١١٨,٠٠٠

ثانيا - ابطال احتكار الملم وتحديد أقصى ثمن للملم الذي

تبعه شركة الملح والصودا عشرين الكيلو غرام . . ١٧٥,٠٠٠

قالوا - إلغاء الرسوم على الصدف البحر ٢٠٠٠

رابعاً - إلغاء رسوم المعادي على الترمع وتخفيض رسوم

المعادى على النسل ٧,٠٠٠

خامسا - تخفيض رسوم الغلوات في البحر الأحمر . . . ٢٠,٠٠٠

225,000 . . . 4-11

المصروفات

يتضح من مقارنة تقدير مصر وفات سنة ١٩٠٦ بتقدير مصر وفات سنة ١٩٠٥ ما يأتي :

حزبه مصری

نقد رسته ۱۹۰۶ ۱۲,۰۰۰,۰۰۰

نقدية سنة ١٩٠٠ ١١,٧٥٥,٠٠٠

[illegible]

وتتوزع هذه الزيادة كما يأتي :

جنه مصرى	
(أ)	زيادة الاعتمادات المقررة للمصروفات العادية . . . ٧٩٧,٠٠٠
(ب)	مصروفات كانت تؤخذ سابقا من الإيرادات ومبالغ
	أضيفت على الإيرادات وعلى المصروفات . . . ٢١٢,٠٠٠
(ج)	زيادة الاعتمادات المقررة للمصروفات الخصوصية . . ٢٢٦,٠٠٠
	الجملة . . . ١,٢٤٥,٠٠٠

والزيادات الأكثر أهمية مبينة فيما يلى :

نظارة المالية

زيادة مبلغ ١٨,٤٨٩ جنهما مصرى - وهي ناشئة عن إلحاق إدارة الاحصاء بقطعة المالية (وقد كانت مندرجة بقسم آخر في ميزانية ١٩٠٥) وعن تنظيم إدارة المعادن وزيادة خفيفة في المصروفات

نظارة المعارف العمومية

زيادة مبلغ ٢٠,٠٠٠ جنه مصرى - لنشر التعليم وزيادة ماهيات المستخدمين وبخلاف ميزانية نظارة المعارف العمومية المقرر لها ١٦٩,٣٠٠ جنه مصرى يوجد أيضا ميزانية للداوس التابعة لهذه النظارة تتكون إيراداتها من أجور التعليم وموارد أخرى يبلغ مجموع ذلك ١٠٧,٠٠٠ جنه مصرى فهاتان الميزانيتان ستضمن على بعضهما في سنة ١٩٠٧ فتصيران ميزانية واحدة

نظارة الداخلية (إدارة العموم والبوليس)

زيادة مبلغ ٥٠,٧٧٨ جنهما مصرى - وهي ناشئة عن زيادة قوة البوليس

المصالح الصحية

زيادة مبلغ ٥٨,٢٧٥ جنهما مصرى - وهي ناشئة عن درج مصروفات في الميزانية تؤخذ الآن قيمتها من الإيرادات وعن إنشاء مستشفى الكلب وتحسين ماهيات الأطباء والخدعة الخارجيين عن هيئة العمال وحفظ المباني وإنشاء مستشفى الرمد وتوسيع نطاق الكس والرش في القاهرة

السجون

زيادة مبلغ ٢٢,٩٥٢ جنيها مصريا - لبقاء المسجونين وملابسهم وزيادة عدد خفرائهم

الحاكم المختلطة

زيادة مبلغ ١٢,١٠٢ جنيها مصرية - لزيادة عدد المستخدمين وزيادة الاعتمادات المخصصة للصروفات المتنوعة

الحاكم الاهلية

زيادة مبلغ ١٦,١٤٢ جنيها مصريا - معظمها ناشئ عن انشاء محاكم الجنائيات نظارة الاشغال العمومية

زيادة مبلغ ٤٤,٧٣٥ جنيها مصريا - ناشئة عن ازدياد الاعمال ودرج اعتماد الحفظ وربع النائرة السنية وانشاء قومسيونات محلية وزيادة الاعتمادات المقررة للقومسيونات المحلية الحالية وتجديد عدة وظائف

الخدمات المتنوعة

زيادة مبلغ ١٤,٤٨٩ جنيها مصريا - معظمها ناشئ عن ربط اعتماد في الميزانية للاحتياطات الكورتنينية المقضى اتخاذها عند عودة الحج

الاهالي والمخاضات

زيادة مبلغ ٣٢,١٢٧ جنيها مصريا - ناشئة عن زيادة عدد مستخدمى محاكم المراكز وجعل الاعانة التى تعطىها الحكومة للفقير ٧٥,٠٠٠ جنيها مصريا عوضا عن ٥٠,٠٠٠ جنيها مصريا

خفر السواحل

زيادة ١٧,٧٧٣ جنيها مصريا - وهي ناشئة عن نقل اعتماد وعن تحسين ماهيات الخدمة الخارجيين عن هيئة العمال وعن ازدياد الاعمال

السكن الحديدية والتعريفات

زيادة مبلغ ٤٠,٤٨٦٠ جنيه مصري - منها مبلغ ١٦٧,٩٣٢ جنيه مصرياً هي قيمة الزيادة الظاهرة والباقي وقدره ٢٣٦,٩٢٨ جنيه مصرياً هو قيمة الزيادة الحقيقية والزيادة الظاهرة ناشئة عن كون المصلحة لمدة سنة ٩٠٥ لم تكن تدفع أجرة على ما تنقله من المهمات لحسابها الخصوصي ولا على التعريفات الخاصة بها أما في ميزانية سنة ٩٠٦ فقد أدرجت أجرة النفايات والتعريفات التي من هذا القبيل في الإيرادات والمصروفات أما الزيادة الحقيقية فقسم منها ثلثي عن زيادة الإيرادات فبقيتها زيادة مناسبة في المصروفات والقسم الآخر ثلثي عن تحسين ماهيات المستخدمين المعينين بصفة مؤقتة وباليومية

البوستة

زيادة مبلغ ٤٢,٢٣٢ جنيه مصرياً - وهي ناشئة عن ازدياد الأعمال

نظارة الحربية

زيادة مبلغ ٨٧,٦٦٠ جنيه مصرياً - وهي ناشئة عن زيادة الاعتماد الخاص للنفايات بالسودان وعن تنظيم شبه جزيرة سيناء وعن تخفيض قيمة ما تتم له حكومة السودان من المصروفات العسكرية

المعاشات

زيادة مبلغ ٥٠,٠٠٠ جنيه مصري - وهي قيمة معاشات مستخدمي الدائرة السنية

تعديل درجات المستخدمين

بالنظر إلى ارتفاع أسعار المنازل وغلاء لوازم المعيشة غلاء مطرد اهتمت الحكومة بتحسين حالة مستخدميها فأدرجت لهذا الغرض في ميزانية سنة ١٩٠٦ اعتماداً قدره ١٢٠,٠٠٠ جنيه مصري لتعديل درجات المستخدمين وسيجت في هذا التعديل ابتداء من أول السنة القادمة وما يترتب عليه من زيادة الماهيات والترقيات يسرى مفعوله من أول يناير سنة ١٩٠٦

مصرفات خصوصية لسنة ١٩٠٦

يشمل هذا الباب المصرفات اللازمة للبناء والترميمات الكبيرة والمشتريات وما شابه ذلك من المصرفات ذات الصفة الوقفية المحضة. وقد تقرر هذه المصرفات في ميزانية سنة ١٩٠٦ بمبلغ ٦٨٣,٠٠٠ جنيه مصري أى بزيادة ٢٣٦,٠٠٠ جنيه مصري بالنسبة الى المصاريف المتشابهة لها المدرجة في ميزانية سنة ١٩٠٥ وهذه الزيادة موزعة على جميع المصالح تقريبا أما المصرفات التي ينتج منها ايراد أو تكون داخلية في مشروع مصرفات موزعة على جلة سنوات كالمصرفات الخاصة بأعمال الري ومشتري المهمات المتحركة ومد خطوط الحديدية وإنشاء الكبارى وغير ذلك فقيمها تؤخذ من المال الاحتياطي العمومي ما

القاهرة في ١٥ نوفمبر سنة ١٩٠٥ الامضاء :

احمد مظلوم

فيسنت كوريت

ميشل انس

ادواريسل

بطرس مشاقه

أوغست أديب

ترجمة

مذكرة المستشار المالي

على ميزانية سنة ١٩٠٦^(*)

ملحوظات تمهيدية

قد وجهت الانتظار في مذكري على ميزانية السنة الحالية الى ما امتازت به
الستتان الماضيتان من تقدم القطر المصري فيما تقدما سريعا لا يزال حاصلًا كما
تدل عليه جميع الظواهر

ورغمًا عن عدم وفاء النيل في سنتي ١٩٠٣ و ١٩٠٤ والتجاوز عن رسوم بلغ
مجموعها ٤٩٠٠٠٠ جنيه مصري في السنين الثلاث الأخيرة قد بلغت الإيرادات
في هذه السنين كما يأتي :

جنيه مصري

سنة ١٩٠٣ ١٢,٢٤٨,٠٠٠

سنة ١٩٠٤ ١٢,٦٩٠,٠٠٠

سنة ١٩٠٥ (وجه التقريب) ١٤,٥٠٠,٠٠٠

فهذه النتائج حلت الحكومة على تقدير الإيرادات المحتمل الحصول عليها في السنة
المالية المقبلة بمبلغ أكبر مما كانت تسمح الحكمة بتقديره الى الآن . وقد قدرت
هذه الإيرادات - بعد تخصيص مبلغ ٢٢٢٠٠٠ جنيه مصري لتفويض رسوم
أخرى - بمبلغ ١٢٥٠٠٠٠٠ جنيه مصري وهو تقدير ليس فيه مبالغاة اذا اعتبرنا
أن مع حسابان التفويض البادي ذكره لا يزال هذا التقدير يقل عن الإيرادات
المحتمل الحصول عليها في سنة ١٩٠٥ بمبلغ ٦٦٨٠٠٠ جنيه مصري

(*) الواقع المصرية في ٢٤ ديسمبر سنة ١٩٠٥ وجه ٢٤٦١

وتقدرت إيرادات ومصروفات سنة ١٩٠٦ بمقارنتها بتقدير سنة ١٩٠٥ كما يأتي:

سنة ١٩٠٦	سنة ١٩٠٥	زيادة
جنيه مصري	جنيه مصري	جنيه مصري
١٢,٥٠٠,٠٠٠	١٢,٢٥٥,٠٠٠	١,٢٤٥,٠٠٠
مصرروفات:	جنيه مصري	
١٢,٢١٧,٠٠٠	١١,٢٠٨,٠٠٠	
٦٨٢,٠٠٠	٤٤٧,٠٠٠	
١٢,٠٠٠,٠٠٠	١١,٧٥٥,٠٠٠	١,٢٤٥,٠٠٠

وزيادة الإيرادات عن المصروفات في تقدير كل من هاتين السنتين هو

٥٠٠,٠٠٠ جنيه مصري

وبما أننا قدرنا زيادة الإيرادات في السنة المقبلة بمبلغ ٥٠٠,٠٠٠ جنيه مصري فيبقى لتقدير مصروفات السنة المذكورة بمبلغ ١٢,٠٠٠,٠٠٠ جنيه مصري أي بزيادة ١,٢٤٥,٠٠٠ جنيه مصري عن تقدير مصروفات سنة ١٩٠٥

وهذه الزيادة ولو أنها عظيمة لا ينبغي أن يفهم منها دخول الحكومة المصرية في مسلك جديد أو الصرف بغير حساب فإن الصعود العظيم الذي حصل في عثم الاطيان والثروة غير المنتظرة التي نالها بغتة قسم كبير من الاهالي رفعت أثمان لوازم العيشة^(١) الى درجة أصبح معها من الضروري زيادة عظيمة في المصروفات ليس فقط للعطف وتغذية المسجونين ومرضى المستشفيات وما شابه ذلك بل أيضا لمهام المستخدمين التطهورات وأجر الشغالة باليومية الذين تستخدمهم الحكومة وبالتالي لكل ما تدفعه الحكومة لائتمام أسغالها . ويجب أن يضاف الى الزيادة المتقدم ذكرها مبلغ ١٢٠,٠٠٠ جنيه مصري أدرج في الميزانية لتحسين حالة

(١) قد بلغ ثمن بعض ثياب من أراضي المدن مبلغا أقل مما يقابل فيه انه مدعش وزاد ثمن الاراضي الزراعية في بحر خمس سنوات ٤٠ في المائة على الأقل وفي جهات عديدة تبايع هذه الاراضي بسعر ١٦٠ جنيا مصريا الفدان بل أكثر من ذلك

المستخدمين الداخلين في ترتيب الدرجات إذ أن صغار هؤلاء المستخدمين لا يستطيعون أن يعيشوا بما هيأتهم الحالية والكبار منهم وجدوا أن ما كان يعتبر سابقا إرادا كافيا صار يعجز سنويا عن القيام بمصروفاتهم بحيث أصبحوا في شدة عذبة . ومجموع الزيادة في تقدير المصروفات النسبية عن ارتفاع الأسعار تبلغ ٣٧.٠٠٠ جنيه مصري على الأقل

والجدول الآتي يبين التغيرات التي حصلت في أثمان بعض حاجات المعيشة في خلال السنين الخمس الماضية والارقام تدل على متوسط ثمن كل صنف :

سنة	سنة	سنة	سنة	سنة	
١٩٠٥	١٩٠٤	١٩٠٣	١٩٠٢	١٩٠١	
١٤٠	١٢٥	١٠٨	٩٨	١١٠	القمح (غن الارب)
١٤٥	٧٥	٧٢	١٠١	١٠٠	الفول (»)
١٥٠	١١٥	٩	٨٥	٨٠	العدس (»)
١١	٩٠	٧	٦,٥	٦	لحم الضأن (غن الاقة)
٨,٢	٨,٢	٧,٢	٦	٥,٢	» البقر (»)
١٠	١٠	٤	٣	٢,٢	البناج (غن الواحدة)
٢,٢	٢,٢	٢	١,٢	١,٢	البيض (عن ١٢ بيضة)

وارتفاع الاسعار في كوترايات توريد اللوازم لبعض مصالح الحكومة منذ السنة الماضية مبن في الامثلة الآتية :

سنة ١٩٠٥	سنة ١٩٠٤	
١٢٨	١٠٨	القمح (غن الارب)
١١٦,٥	٨٩,٧	الفول (»)
١٢١,٩	٩٨,٧	العدس (»)
١,٢	١,١	الارز (غن الاقة)
٥,٨	٤,٦	اللحم (»)

(وبعد كلفة ماتقدم وفي وقت ارسال هذه المذكرة للطبع لم يسرنى ما اتصل بي من أن قلة الانقار وبالتالي ازدياد أجورهم أصبحت عاملا من أهم العوامل فيما يتعلق بصروفات جميع الاشغال العمومية فقد أخبرني رجال الري أن نفقات أشغال الحفر والردم ارتفعت في السنين الثلاث الاخيرة ٦٠ في المائة على الاقل وأن ربما اقتضى الحال زيادة مبلغ ١٠٠,٠٠٠ جنيه مصرى تقريبا على ماتقدم من النفقات لتحويل رى الحياض بالوجه القبلى في السنة المقبلة)

ورغما عن كون الإيرادات الخاصة بهذه السنوات الاخيرة تسمع في الظاهر بهذه الزيادة في المصروفات غير أن الحالة الاقتصادية ليست في درجة تجعلنا أن نعتد بلا تبصر على زيادة مستمرة في الإيرادات مثل الزيادات التي حصلت في الماضى وقد يجوز أن يكون تقدم البلاد لم يبلغ منتهاه بعد ولكن ليس من الصواب أن نعتد على زيادته بل ولا على بقاءه كما هو الى ما شاء الله

وبهذه المناسبة يجدر بنا أن نغير قليلا من الالتفات الى جدول الواردات والصادرات في السنوات الست الاخيرة وهي مأخوذة من كشوف مصلحة الجمارك

السنوات	الواردات		الصادرات	
	بضاعة	نقود	بضاعة *	نقود
١٩٠٠	١٤,١١٢,٣٧٠	٤,١١٤,٦١٢	١٧,١٢٤,١١٤	٢,٦٠٢,٧٩٠
١٩٠١	١٥,٢٤٤,٩٣٨	٣,٠٨٥,٦٧٨	١٦,١٥٢,٩٦٤	٢,٤٢٢,١٧٢
١٩٠٢	١٤,٨١٤,٦٨٤	٤,٧٧٩,٢٦٦	١٨,٠٤٦,٩٣٩	١,٨٢٤,٤٥٧
١٩٠٣	١٦,٧٥٣,١٩٠	٦,٤٣١,٥٦٩	١٩,٥٣٩,٥٢٩	١,٧٨٥,٩٢٣
١٩٠٤	٢٠,٥٥٩,٥٨٨	٧,٦٠٦,٨٦٤	٢٠,٨١١,٠٤٠	٢,٧٣٠,٨٩٠
١٩٠٥	٢١,٤٠٠,٠٠٠	٥,٠٠٠,٠٠٠	٢٠,٥٠٠,٠٠٠	٢,٨٠٠,٠٠٠
(موجّه التقريب)				

* ان الارقام في هذه الحلة عبارة عن ٩٠ في المائة فقط من سعر الصادرات في الاسرايم
اذ ان مصلحة الجمارك طرحت ١٠ في المائة قبل أخذ الرسم عليها

وتأثير ارتفاع أسعار القطن ابتداء من موسم سنة ١٩٠٢ - ١٩٠٣ فصاعداً
ظاهراً بوضوح من زيادة قيمة الصادرات من سنة ١٩٠١ ومن زيادة مقابلة لها في قيمة
الواردات بتدنى في سنة ١٩٠٣ وتستر تدريجاً الى وقتنا هذا . وقيمة الوارد
من البضاعة في السنة الجارية ستزيد كثيراً عن قيمة الوارد منها في سنة ١٩٠٤
غير أنه سيجعل نقص في قيمة الصادرات فائزاً عن نزول أسعار القطن في الموسم
الماضي نزولاً حسيماً

ومن الأمور التي تدعو الى التفكير أن في خلال السنتين الأخيرتين زاد الوارد
من البضاعة والتفوق معاً زيادة عظيمة عن الصادر منها رغمًا عن جسامه المبالغ
المطلوبة لخدمة الدين في الخارج ولكن لا بد أن يحصل توازن طبيعي عاجلاً
أو آجلاً . وانا كما الآن ندفع ثمن وارداتنا بالمال الذي يرسل من الخارج لتشغيله
في البلاد فهذا الأمر ولو أنه ليس مضراً على الإطلاق في الوقت الحاضر الا أنه
لا يمكن دوامه الى مالا نهاية له

المضاربة في القطر المصري

وهنا مع على بما يترب من المسؤولية من ابداء رأى لا يتخلو من بعض الصفة
الرسمية أريد أن أنه أفكار الذين يتطرون الى القطر المصري كبلاد الصحائب
لاستثمار المال والمضاربة

فالزيادة الفجائية في الثروة وفي الحركة التجارية في هذه البلاد حدثت معها أمور
هي ملازمة لها في غالب الأحيان فليل الى حسن التلن بالمستقبل ظاهرها
جلياً وفي خلال السنتين الأخيرتين سعدت قيمة الأملاك والأوراق المالية
في ظروف كثيرة الى درجة يصعب معها أن يكون الإيراد المنتظر منها ذا قيمة
مناسبة . ويتحس أن هذه الأسعار المجهمة تكون مبنية في غالب الأحيان على
شراء يقصد المضاربة سهل اتعاهم بكثرة ورود رأس المال المعد للتسليف في البلاد
على أثر انشاء بنوك جديدة أو شركات مالية أو عقارية أو زيادة كبيرة في رأس
المال للملات القديمة . وحب اللعب منتشر كثيراً بين الأهالي والفرص تسبح
لكل بالمضاربة

فهذه الحالة تشمل في ذاتها العوامل الجوهرية لرد الفعل وهي متوقفة قبل كل شيء على بقاء ثمن القطن في الدرجة المرتفعة التي كان فيها مدة الثلاث السنوات الأخيرة وهو ارتفاع نأى عن أسباب تكاد تكون كلها اتفاقية فيما يتعلق بهذه البلاد

وبفرض أن محصول القطن في العالم والطلب عليه لا يتغيران تغييرا عظيما في السنين القادمة القريبة أو أن الطلب على القطن المصرى يظل يتجاوز المحصول فيبقى هنالك خطر النتائج التي تنشأ بلا محالة عن كثرة المضاربة . وقد ظهرت أخيرا علامات القلق في الأشغال وهنالك فتور في حركة البورصات المحلية وهبوط حسي في الاسعار عما كانت عليه سابقا من الارتفاع

ولابد أن تتجه الافكار مع طول الزمن الى ابطال عامل المضاربة وسيحدث ذلك بدون أن يمس مصلحة البلاد الحقيقة بشئ ولكنه لا يتم الا بعد أن يحدث اضطرابا عظيما في سوق الاوراق المالية تكون عاقبته غير جيدة على الغافلين من مشترى الاوراق المالية

ولا بأس من أن اذكر هنا أن الشركات المصرية تؤسس بمقتضى أمر عال خديوي وأن هذا الأمر العالى يفهم منه فقط أن الشركة المؤسسة بموجبها اتبعت بعض قواعد وهي خاضعة لسلطة قضائية معلومة ولكن لا يترتب على ذلك مطلقا أن الحكومة المصرية توافق على الفرض المقصود من انشاء هذه الشركات أو أنها تضمن اقتدارها

القطن

ان مساحة الاطيان التي زرعت قطنا في الموسم الحاضر فاقت مساحة أى موسم من السنين السابقة خصوصا في الوجه القبلى والاحوال الجوية في أول الموسم كانت موافقة جدا فكان ينتظر أن يكون المحصول أعظم من سواء في السنين السابقة غير أن لسوء الحظ وقع ضرر كبير على زراعة القطن في شهرى سبتمبر

واكتوبر وأخيه في الوجه القبلي بسبب دودة لوزة القطن وهي آفة كان فتكها في هذه السنة أشد مما كان عادة وضررها أكبر كثيرا من الضرر الناشئ عن الدودة المعروفة بدودة القطن التي يخشى فتكها المزارعون بوجه خاص

وفي خلال الموسم جمعت الجمعية الخديوية الزراعية معلومات ثمينة تتعلق بهذا الداء ويؤمل الاستفادة منها لمقاومته ومنع ضرره

ومما يجدر ملاحظته أن بينما كانت المساحة المزروعة قطناً تزداد ازدياداً مطرداً في السنين الأخيرة بقي المحصول بلا زيادة

مجموع المحاصيل		
قطارا	٦٥٤٣١٢٨	١٨٩٨ — ١٨٩٧
»	٥٥٨٩٣١٤	١٨٩٩ — ١٨٩٨
»	٦٥١٠٠٥٠	١٩٠٠ — ١٨٩٩
»	٥٤٢٧٣٢٨	١٩٠١ — ١٩٠٠
»	٦٢٧١٦٤٣	١٩٠٢ — ١٩٠١
»	٥٨٢٨٠٩٠	١٩٠٣ — ١٩٠٢
»	٦٥٠٨٩٤٧	١٩٠٤ — ١٩٠٣
»	٦٢٥١٨٧٩	١٩٠٥ — ١٩٠٤

وهذا الامر جدير بالاتفات خصوصا اذا اعتبرنا أن صنف القطن أيضا لم يكن مرضيا . وييل الاهالي الآن الى زرع القطن في الأرض الواحدة كل سنتين مرة عوضا عن ثلاث سنوات كما كان الحال سابقا فيصعب على المزارعين أن لايفعلوا عن نتائج هذه الطريقة ليس فقط بالنظر الى ما يمكن وقوعه من الضرر على صناعة القطن التي هي في حد ذاتها سبب كاف للاهتمام بهذا الامر بل بالنظر أيضا الى ما يمكن حصوله من التأثير المضعف لخصوبة الأرض بوجه عام

ومألة البذرة المستعملة مرتبطة ارتباطا كليا بجودة المحصول وقد اهتمت بها الجمعية الزراعية الخديوية اهتماما كليا . ولا تزال أسعار القطن مرتفعة

تخفيض الرسوم

ألغيت أو أخفضت الرسوم الآتية اعتبارا من أول يناير سنة ١٩٠٦ (ماعدا رسوم الجمارك التي أخفضت من تاريخ الامر العالي الخديوى الصادر بها أى من ٢٥ نوفمبر سنة ١٩٠٥)

قيمة ما تقدر
خسارته من الاراد
جنيم مصرى

القضاء احتكار الملح ١٧٥٠٠٠

القضاء الرسوم على المراكب المعدة للصيد فى البحر . . . ٢٠٠٠

القضاء رسوم معادى الترع {
تخفيض رسوم معادى النيل } ٧٠٠٠

تخفيض رسوم القنارات فى البحر الاحمر ٣٠٠٠٠

تخفيض رسوم الجمر من ٨ الى ٤ فى المائة على الوارد من

الفحم الحجري والمواد السائلة المعدة للاحتراق وخم الخشب وخشب

الوقود وخشب البناء والبتروى وكذلك على الوارد من النيران والبقر

والخرقان والمعيز سواء كانت حية أو محفوظة بالتبريد . . . ١١٨٠٠٠

الجملة ٣٣٣٠٠٠

واحتكار الحكومة للملح كان فى سنة ١٨٧٩ بقصد زيادة الاراد فتنازلت عنه فى سنة ١٨٩٩ الى شركة الملح والصودا عند ما أخفضت عن الطولونه من الملح من ٨ الى ٥ جنيهات مصرية . وفى بلاد كالقطر المصرى يوجد الملح الطبيعى فى جهات كثيرة منه ويستطيع كل واحد جمعه لنفسه يعتبر الاحتكار مع ما يتبعه من القيود والقرامات والحبس لمنع التهريب أمرا غير مرضى للاهالى فبالقائه الآن تكون الحكومة الخديوية - كما هو المظنون - أجرت اصلاحا يستفيد منه القطر بوجه عام والفقراء من الاهالى بوجه خاص

ومن مقتضى الشروط المعقودة مع شركة الملح والصودا يجب إعلانها قبل انتهاء مدة الاحتكار بستة شهور فهي تنازلت عن هذا الحق مقابل تعهد الحكومة بعدم تشغيل ملاحات جديدة وعدم تأجيرها الى أحد خلاف الشركة لمدة ست سنوات

وقد تعهدت الشركة بتخفيض ثمن الطوولاه من الملح من ٥ جنيهات مصرية الى جنيهين (أى من ٥ ملبات الى مليون الكيلوغرام)

وبإبقاء تواكيلها في الجهات الموجودة فيها هذه التواكيل الآن

ورخص مراكب الصيد في البحر المالح كانت تعطى سابقا مقابل دفع رسم سنوى يختلف من ١,٧٥٠ جنيهه مصرى الى ١٠ جنيهات بحسب كبر المركب وعدتها فهي تعطى الآن بلا رسم

وقد ألغيت رسوم المعادى ماعدا رسوم المعادى التي في البنادل الكبيرة أو بالقرب منها اذ ان الغاء رسوم بعض من هذه المعادى الأخيرة لم يكمل بالنجاح بل انه أدى الى مشاجرات واضطراب بين رجال المصادى ثم انه من الضروري وجود معاد منتظمة يعتمد عليها الاهالى في الاماكن التي تكثر فيها التعدية ولا يمكن الحصول على ذلك الا بتأجير حق التعدية الى شخص مسؤول عنها

وأخفضت رسوم الفئارات في البحر الاحمر من ١٤ ملبا الى ١٠ ملبات عن كل طوولاه للراكب التي تكون حولتها أقل من ٨٠٠ طوولاه ومن ٧ ملبات الى ٥ ملبات للراكب التي تزيد حولتها على ٨٠٠ طوولاه والأمل أن يأتي هذا التخفيض بنتيجة حسنة للاحة العمومية

والتعريفة العمومية لرسوم الجمارك في السلطنة العثمانية وبالتالي في القطر المصرى هي ٨ في المائة من قيمة الصنف الوارد ولا يجوز تقرير رسم أكثر من ذلك الا بمقتضى اتفاق دولي الا أنه في القطر للمصرى جارٍ تحصيل رسم اضافي على الدخان - وعلى النخان فقط - وأظن ان هذه أول مرة في التاريخ أخفضت

من تلقاء نفسها ولاية من ولايات السلطنة مرتبطة بالتعريف السابق ذكرها
رسم الجرك على الورد من جلة أصناف من لوازم المعيشة الضرورية وستراقب
هذه التجربة باهتمام ليس فقط في القطر المصري بل في العالم كله وبأمل مستشارو
الجناب الخديوي كثيرا بأن هذا التخصيص يفيد الاهالي بدون أن يأتي بالضرر
على الخزينة مع طول الزمن

المهايات والمعاشات

تقدم القول أن ميزانية سنة ١٩٠٦ تشمل على مبلغ لا يقل عن ١٢٠,٠٠٠ جنيه مصري لتحسين ماهيات المستخدمين الداخليين في ترتيب الدرجات وقد قلت
قيمة هذه المهايات للأسباب السابق ذكرها بمعدل ارتفاع أثمان لوازم المعيشة
وفما يختص بصغار المستخدمين أصبحت ماهياتهم لا تكفي لسد احتياجاتهم
ولذلك عند ما تخلو وظائف في المصالح الاميرية لا يتقدم أحد لتعيين فيها وبما
أن الاسباب التي أدت الى هذه الحالة هي ذات الاسباب التي من أجلها زادت
ايرادات الحكومة زيادة مستمرة فيقال أن من العدل تخصيص قسم من هذه
الإيرادات لتسعين حاجة مستخدمى الحكومة .

وقد زيد من وقت الى آخر كثير من ماهيات الموظفين خصوصا الموظفين
الفنيين لكي يبقوا في وظائفهم لانهم كانوا يفضلون ترك خدمة الحكومة وتخصبة
معاشهم مقابل المكاسب التي يأملون الحصول عليها من استخدامهم في محلات
خصوصية . وفي العزم الآن تعديل الدرجات كلها على قاعدة واحدة وفي الاشهر
الأول من هذه السنة تشكلت لجنة من الموظفين ذوى الخبرة لهذا الغرض
ووضعت تقريرا مفيدا دقيقا الا أن زيادة العمل التي تحدث دائما في فصل
الحرث لم تمكن من مواصلة درس هذه المسألة في السنة الحاضرة ولكن
في أوائل السنة الجديدة يستأنف البحث فيها واذل أن يكنى شهر أوشهران
لوضع ترتيب الدرجات على قاعدة عادلة وسيبرى مفعول هذا التعديل من أول يناير
سنة ١٩٠٦ ويجدر أن أذكر هنا أن مبلغ ١٢٠,٠٠٠ جنيه مصري المخصص

لفرض المشار اليه ربما لا يكتفى - ونعما عن جناسه - لتحقيق أحلام الذين يتصورون أن عصر الذهب قد قرب في المستقبل لا يمكن اقتناء ثروة من خدمة الحكومة أكثر مما كان ممكناً في الماضي وكل ما يؤمل ويمكن حصوله هو وضع ترتيب عادل للدرجات وأزيد على ذلك أنه سيطلب من المستخدمين مقابل زيادة ما هيأتهم زيادة للعمل المفيد الذين يؤدونه وربما أيضا زيادة ساعات الشغل

ومن المسائل المرتبطة ارتباطا كلياً بتعديل ترتيب الدرجات مسألة لائحة جديدة للعاشات فهذه المسألة جار البحث فيها الآن بكل اهتمام وأخذ رأى خير يعلم الاحصاءات من إنجلترا بخصوصها ومن المعلوم أن لائحة المعاشات الحالية غير مناسبة ولكن وضع لائحة على قاعدة عليا للعاشات في بلاد موظفوها من المسلمين والمسيحيين والوطنيين والاجانب فيه صعوبة كلية ولا أستطيع تعيين الوقت الذي يتم فيه درس هذا المشروع بحيث يمكن عرضه على مجلس النظر . وهنا أيضا ينبغي على الذين تهتمهم هذه اللائحة أن لا يعظموا آمالهم فيها اذ من السهل على المستشارين الحاليين للجناب الخديوي أن يصدروا لائحة للعاشات تصادف قبولا لدى الموظفين وقد تكون نتائج هذه اللائحة مرضية جداً في السنين العشر الاولى ولكنها لا تبقى كذلك فيما بعد ومن الضروري عند وضع لائحة للعاشات حساب ما تكلفه هذه اللائحة ليس فقط في الوقت الحاضر بل أيضا في مستقبل الزمن

تصفية الدائرة السننية

من الحوادث المالية العظيمة لهذه السنة تصفية مصلحة الدائرة السننية التي انتهت فعلا في بخر سنة ١٩٠٥

ولا يتخلو من الفائدة الكلام بوجه الاختصار على هذه المسألة : لما تسوّت الحالة المالية لقطر المصري في نوفمبر سنة ١٨٧٦ لم يدخل فيلدين الدائرة السننية وهي مصلحة خصوصية مكلفة بإدارة بعض أملاك تخص ساكن الجنان الخديوي الأسبق اسماعيل باشا . فلاجل سداد هذا الدين أبرم اتفاق في سنة ١٨٧٧

مع الخواجات جوشين وجوير لعقد قرض رهنه ٤ رهنا أوليا أملاك الدائرة السنية وتعهدت الخزينة الخديوية بسداد أى عجز يحصل فى الميراثية السنوية لمصلحة الدائرة السنية بعد دفع المطلوب من الفوائد وتخصصت زيادة الإيرادات والمبالغ الناتجة من بيع الأملاك لاستهلاك الدين . فبعد زمن تنوزل للحكومة عن أملاك الدائرة وقانون التصفية مع ثنيته هذا التنازل أبى الاتفاق السابق ذكره

وفى سنة ١٨٩٠ تم تحويل القرض وأصبح الدين ٧,٢٩٩,٣٦٠ جنيه انكليزى

وفى سنة ١٨٩٨ أبرمت الحكومة اتفاقا مع بعض المالىين فتكفل هؤلاء ببيع موجودات الدائرة ودفع الباقي من الدين واقتسام ماقد يبقى من الارباح مع الحكومة فهذه العملية نجحت لمصلحة الطرفين فوق ما كان يؤمل منها

ومنذ سنة ١٨٩٨ بيعت جميع أملاك الدائرة السنية وقد أخذ معظمها أصحاب الاملاك الوطنيون بمن بلغ مجموعه نحو ١٢,١٠٠,٠٠٠ جنيه انكليزى وبلغت زيادة إيرادات مصلحة الدائرة السنية بما فيها زيادة إيرادات سنة ١٩٠٥ نحو ١,٢٠٠,٠٠٠ جنيه انكليزى فأصبح المجموع ١٣,٣٠٠,٠٠٠ جنيه انكليزى وبطرح قيمة الباقي من الدين فى يونيو سنة ١٨٩٨ البالغ قدره ٦,١٣١,٠٠٠ جنيه انكليزى يمكن تقدير الربح المقتضى اقتسامه بين الحكومة والمالىين ببلغ ٦,٨٠٠,٠٠٠ جنيه انكليزى مع مراعاة تخصيص ثلث من حصة الحكومة لهؤلاء المالىين حسب ما يقتضيه العدل . وقد صار دفع الباقي من الدين المتداول لغاية ١٥ أكتوبر سنة ١٩٠٥ وقدره ٤,٤٢٤,٣٤٠ جنيه انكليزى

تقدير الايرادات

الاموال المقررة

تقدر مجموع الايرادات الناتجة من الاموال المقررة بمبلغ ٥,١١٦,٠٠٠ جنيه مصرى يقابله مبلغ ٥,٠٢٠,٠٠٠ جنيه مصرى فى ميزانية سنة ١٩٠٥ فتكون الزيادة ٩٦,٠٠٠ جنيه مصرى منها ٨٥,٠٠٠ جنيه مصرى قيمة الزيادة فى ضرائب الاطيان و ١١,٠٠٠ جنيه مصرى قيمة الزيادة فى عوائد الاملاذ

واهم اسباب الزيادة فى تقدير ضرائب الاطيان هى : أولا ضريبة الخزان ثانيا تعديل ضرائب الاطيان . ثالثا نقص مساحة الاطيان السراق . رابعا زيادة الضريبة على الاطيان التى كان ربط عليها مال موقت

١ - تقدرت الزيادة الناشئة عن ضريبة الخزان فى سنة ١٩٠٦ بمبلغ ٢١,٠٠٠ جنيه مصرى وهذه الضريبة التى تربط فى كل سنة على مساحة من الاطيان تزيد عن مساحة الاطيان فى السنة السابقة لها أنتجت فى سنة ١٩٠٤ - وهى أول سنة ربطت فيها - مبلغ ١٧,٠٠٠ جنيه مصرى وفى سنة ١٩٠٥ مبلغ آخر قدره ٢١,٠٠٠ جنيه مصرى فـ يبلغ اذا مجموع ما نتجته فى سنة ١٩٠٦ - ٥٩,٠٠٠ جنيه مصرى

٢ - ان ربط القنات الجديدة للضرائب فى مديرتى الغربية والجيزة - على حسب ماقررته لجان التعديل - نتج عنه زيادة قدرها ١٢,٠٠٠ جنيه مصرى ومجموع الضرائب فى هاتين المديرتين هو فى الحقيقة أقل كثيرا مما كان عليه عند ما كانت القنات القديمة سارية المفعول ولكن لما كان مقدار ما خصهما من تخفيض الضرائب الموقت الذى تقرر فى سنة ١٨٩٨ أكثر من مقدار ما استرزل الآن من ضرائبهما نهائيا وبما أن التخفيض الموقت يبطل مع ربط القنات الجديدة للضرائب فالفرق بين الربط فى الحالتين ظاهر كزيادة يبلغ قدرها ١٢,٠٠٠ جنيه مصرى

٣ - تقدر نقص الضرائب بسبب الاطيان الشرائى فى سنة ١٩٠٥ بمبلغ ٦٠,٠٠٠ جنيه مصرى مع ان النقص الحقيقى كان اقل من ذلك كثيرا . وقد كان فيضان النيل فى هذه السنة أكثر وفاء من السنة الماضية فانقصت الضرائب بمبلغ ٤٠,٠٠٠ جنيه مصرى فتبقى من ذلك أن ربط المال لسنة ١٩٠٦ زائدية الفرق بين هذين المبلغين أى ٢٠,٠٠٠ جنيه مصرى

٤ - والباقي من الزيادة المقدرة لضرائب الأطيان وقدره ٣٢,٠٠٠ جنيه مصرى يمكن اعتباره كتقو طبعى للإيراد نائى معظمه عن زيادة الضريبة على الاطيان التى كانت ربطت عليها فئات مؤقتة

وقد تقدم تعديل ضرائب الاطيان تقديما مريضيا فابتداء العمل فى مديرتى اصوان وقنا حالما انخفض فيضان النيل فى سنة ١٩٠٤ وانتهى فيهما قبل فيضان سنة ١٩٠٥ وعدد الشكاوى المختصة بالتعديل لا يزال قليلا كما يتضح من الجدول الآتى :

اصوان	عندالتواشى	عندالتواشى التي تقدمت منها الشكاوى	مجموع عندالتواشى	الشكاوى المرفوضة	الشكاوى المقبولة
٧٤	١٣	٢٨	٢٠	٨	
١٣٣	٤١	٩٤	٧٨	١٦	

وقد ابتداء تعديل الضرائب فى مديرية جرجا والمأمول أن ينتهى العمل فى هذه المديرية وفى مديرية أسيوط فى أواخر سنة ١٩٠٦

الاموال الاخرى والرسوم

كان تقدر مجموع ايرادات هذا الباب بمبلغ ٢,٩٨٥,٠٠٠ جنيه مصرى فى سنة ١٩٠٥ * فتقدر بمبلغ ٤,٥٧٠,٠٠٠ جنيه مصرى فى سنة ١٩٠٦ أى بزيادة ٥٨٥,٠٠٠ جنيه مصرى

وينتظر أن تبلغ ايرادات الجمارك والذخائر ٣,٠٠٤,٠٠٠ جنيه مصرى أى بزيادة ٤٥٥,٠٠٠ جنيه مصرى عن تقدير سنة ١٩٠٥ بالنظر الى إلغاء احتكار الملح قد تقرر وضع رسم قدره ٨ فى المائة من قيمة ما يتبعه الشركة من الملح فى داخل القطر المصرى وقد حسب أن الإيراد من ذلك سيبلغ فى السنة المقبلة ١٠,٠٠٠ جنيه مصرى يقابله مبلغ ١٨٥,٠٠٠ جنيه مصرى وهو قيمة الإيراد فى زمن الاحتكار

وفى السنة الماضية أخفضت رسوم التسجيل المقررة على نقل ملكية العقارات من ٥ فى المائة الى ٢ فى المائة وتقدر ما تخسره الخزينة بسبب ذلك بمبلغ ٢٥٠,٠٠٠ جنيه مصرى على أن نتيجة هذا التخصيص فالت كثيرا ما كان ينتظر حصوله اذ أن اراد هذا الرسم بعد تخفيضه بلغ لقاية اكتوبر سنة ١٩٠٥ ٦٦٥,٠٠٠ جنيه مصرى والمأمول أن مجموع المتحصل منه فى آخر السنة لا يكون أقل من ٧٢٠,٠٠٠ جنيه مصرى وقد كانت الإيرادات المتحصلة من هذا النوع فى سنة ١٩٠٤ - ٦٦٩,٠٠٠ جنيه مصرى

وبالنظر الى زيادة الثروة بين الفلاحين زادت بالطبع المبالغ التى تدفع بدل الخدمة العسكرية وقد تقدر هذا البديل لسنة ١٩٠٦ بزيادة ٣٠,٠٠٠ جنيه مصرى عن تقدير سنة ١٩٠٥ على أن مبدأ استبدال الخدمة العسكرية بغنود ليس حسنا

(*) ان هذا المبلغ لا يطابق المبلغ المدرج فى الميزانية المطبوعة لسنة ١٩٠٥ لان باب الاموال الاخرى والرسوم يشمل الآن لأول مرة رسوم الموائى ورسوم القنارات ورسوم غنفة المصانع والرسوم القضائية وبديل الخدمة العسكرية وقد كانت هذه الرسوم مدرجة سابقا فى غير محلها فى أبواب أخرى

المصالح الادارية

يتفحص من مقارنة ايرادات المصالح الادارية بالمبالغ الواردة في مذكرة على ميزانية السنة الماضية أن هنالك نقصا ظاهرا يبلغ ٨٢٥,٠٠٠ جنيه مصرى وهذا النقص ناشئ عن نقل ايرادات مختلفة وأخصها رسوم التسجيل والرسوم القضائية وبدل الخدمة العسكرية الى الباب المعنون : « أموال أخرى ورسوم » وقد صار تعديل ذلك في الجداول المرفقة بهذه المذكرة والمبلغ الباقي في هذا الباب وقدره ١٩٠,٠٠٠ جنيه مصرى عبارة عن الارباح الناتجة من تشغيل النقود والارادات المتنوعة وهو لا يختلف عن ربط السنة الماضية

المصالح ذات الايراد

تقدر مجموع ايرادات هذه المصالح بمبلغ ٢,٢٠٠,٠٠٠ جنيه مصرى لسنة ١٩٠٦ يقابله ٢,٧٥٠,٠٠٠ جنيه مصرى فى سنة ١٩٠٥ فتكون الزيادة ٥٥٠,٠٠٠ جنيه مصرى منها ٥٠٠,٠٠٠ جنيه مصرى للسكك الحديدية و٥٠,٠٠٠ جنيه مصرى للتلفونات و٢٥,٠٠٠ لمصلحة البوستة وسجيد القارى فى القسم الخاص بالمصرفيات بعض ملحوظات تتعلق بهذه المصالح

تقدير المصروفات

قد سبق القول ان تقدير المصروفات لسنة ١٩٠٦ ماعدا المصروفات الخصوصية والاعتمادات المأخوذة من المال الاحتياطي يزيد مبلغ ١,٠٠٩,٠٠٠ جنيه مصرى بالنسبة الى تقدير مصروفات السنة الماضية وهذه الزيادة ناشئة عن اتساع المصالح الادارية وعن ارتفاع الاسعار بوجه علم ولا يوجد زيادة فى مخصصات الحضرة التنفيذية الخديوية ولا فى مرتبات العائلة الخديوية ولا فى ميزانية كابنيه الحضرة الخديوية وهنالك زيادات طفيفة جدا فى ميزانيات مجلس النظار ومجلس شورى القوانين وقطارة الخارجية وأهم الزيادات فى مصروفات المصالح الأخرى مينة فيما يلى :

نظارة المالية

كانت المصروفات المقدرة لهذه النظارة في سنة ١٩٠٥ - ١٧٥,٨٥٧ جنبها مصريا فصلت ١٩٤,٣٤٦ جنبها مصريا في سنة ١٩٠٦ أى زيادة ١٨,٤٨٩ جنبها مصريا وهذه الزيادة ناشئة كلها تقريبا عن الحاق قلم الاحصاء الذى أنشئ في السنة الماضية بمرتبة هذه النظارة وعن زيادة العمل الخاص بلادة المتاجم الجديدة . ويلاحظ الى ازدياد أعمال النظارة ازديادا مطردا احتاج الحال الى تعيين وكيل ثان لها

وفي سنة ١٩٠٥ تقدمت مصلحة المساحة التى هى فرع من النظارة تقديما عظيما في عمل مسح الاطيان ولم يبق الا قسم فقط من مديرية بنى سويف يقتضى مسحه في سنة ١٩٠٦ فيتم حينئذ مسح جميع الاطيان المزروعة في القطر المصرى على مقياس ١:١٠٠,٠٠٠ أو ١:٢٠٠,٠٠٠ وتكون جميع الخطوط طبعت ماعدا خريطة مديريةى الشرقية والبحيرة اذ أن هاتين المديريتين مسحتا قبل سواهما في وقت لم يكن وضع فيه أسلوب معلوم للمساحة فيجب اذا اعاد مسحهما قبل أن يمكن نشر خريطتهما وسيتم مسح مديريةى الشرقية في سنة ١٩٠٦

وقد تقدم عمل نشر الخطوط الطبوغرافية على مقياس ١:١٠٠,٠٠٠ ولكن بما أن هذا المقياس يستلزم ضبطا كليا فن الضرورى مراجعة العمل بتدقيق في الاراضى قبل امكان نشر الخطوط

ولأجل الحصول في أقرب وقت ممكن على خريطة عمومية للاراضى المزروعة جار تحضير خط على مقياس ١:١٠٠,٠٠٠ من واقع خط المساحة بكيفية تصغيرها الى المقياس المذكور بدون مراجعة أخرى وكان المأمول أن يتقدم هذا العمل في سنة ١٩٠٥ ولكن عدم وجود مثلثات في اللبنا حيث قسم كبير من المساحة عمل في بلدئ الامر بدونها أخر هذا العمل ومع ذلك ستشر عشر خوط قريبا وفي العزم تقديم هذا العمل على غيره في الاهمية والتجاوز بأسرع ما يمكن حتى يتم نشر أغلب الخطوط المطلوبة البالغ عددها ١٤٠ خريطة في سنة ١٩٠٦

وفي السنة الماضية عملت سلسلة من الثلاث في العصراء الشرقية وجار عمل سلسلتين أخريين فعند الانتهاء منهما توجد حينئذ قاعدة صحيحة لتحديد جهات البحث عن النتائج وجهات الامتيازات المعطاة عنها وفي الوقت ذاته جار البحث في هذه الجهات من الوجهة الجيولوجية

وفما يختص بعمليات المساحة التي تستدعي دقة كلية وضعت علامات على خطين من القاهرة الى البحر المالح وعلى خط عمودي لهما وجار الآن أخذ ميرانيات عن هذه العلامات وسيتم العمل منها في سنة ١٩٠٦ . وقد انتهت الاستعدادات لضبط طول الاعددة المعدنية والاسلاك وما شابه ذلك وجار البحث عن اللازم لقياس القاعدة وسيتم بهذا العمل في بحر السنة

ومراقبة الجو في القطر المصري والسودان جارية الآن منذ أربع سنوات أو أكثر في جميع المراكز المخصصة لذلك تقريبا والمعلومات التي صار الحصول عليها تمكن من التوسع في درس العوامل المحدثة لفيضانات النيل بمساعدة ادارات مراقبة الجو في البلاد المجاورة للقطر المصري وفي سنة ١٩٠٦ سيكرس وقت أكبر لهذه المسألة بقصد الوقوف على المعلومات الممكن الحصول عليها من البلاد الأخرى واستخدامها بفائدة لتقدير كمية الامطار المحتمل زولها في بلاد الحبشة

ويهتم قلم الاحصاء منذ انشائه بدروس الاحصاءات المختلفة التي نشرت في العشرين السنة الماضية وقد تمها بعض من هذه الاحصاءات للنشر والباقي منها فيه نقص كثير فلا يسمح بتحضير مجموعة كاملة للاحصاءات

وقد اتخذت الاجراءات التي تمكن بعض المصالح من جمع المعلومات الاحصائية بطريقة منتظمة واعطائها لقلم الاحصاء لترتيبها وستكلف المصالح الأخرى بذلك تدريجيا وقد درست الاحصاءات الزراعية بوجه خاص ولكن فيها الان صعوبات كثيرة ناشئة عن عدم ضبط الاستعلامات التي يعطيها أصحاب الاطيان وعن عدم صحة طريقة حساب المساحات التي كانت شائعة في أنحاء القطر أخيرا ولا يزال

المزارعون أنفسهم يستعملونها الى الآن فانخذت الاجراءآت للحصول على تقدير أكثر ضبطا عن المساحات المزروعة من كل صنف يكون مبنيا على التلوط الخاصة بجميع الاطيان

والغرض من انشاء ادارة المناجم هو تحرير عقود ايجار المناجم واعطاء الرخص عنها ومراقبة صناعة المعادن بوجه علم في القطر المصري واتساع الجهات التي وجد فيها مناجم قديمة يسمح بصرف مبالغ كبيرة في السنين المقبلة لمواصلة البحث وتوسيع العمل وأكثر هذه المبالغ سيؤخذ من موارد خارجة عن القطر وتصرف فيه

وقد وضعت ادارة المناجم تحت رئاسة مفتش عام يساعده في أعماله مفتشون آخرون وخدمة خصوصيون لبوليس الصحراء وهي نذير الاعمال من مركز محلي جار انشاؤه الآن في اندفو

وقد تقدرت مصروفات هذه الادارة لسنة ١٩٠٦ بمبلغ ٨٦٩٢ جنيها مصريا منه ٤٦٦٢ جنيها مصريا للماهيات والباقي لحفر الآبار وانشاء طرق وغير ذلك وقد فتح اعتماد خصوصي قدره ١٥٠٠ جنيه مصري لانعام مركز اندفو ولشغرى محزل لنقل

تطارة المعارف العمومية

بلغ مجموع مصروفات ميراثيني هذه التطارة (ميراثينة مدارس الحكومة وميراثينة المدارس الاهلية والكاتيب) ٢٧٦,٣٠٠ جنيه مصري يقابله ٢٣٤,٨٠٠ جنيه مصري في سنة ١٩٠٥ فتكون الزيادة ٤١,٥٠٠ جنيه مصري منها ٢٠,٠٠٠ جنيه مصري فقط تتحملها الخزينة والباقي مأخوذ من زيادة ايرادات التطارة . وقد قوزع هذا المجموع كما يأتي :

سنة ١٩٠٥	سنة ١٩٠٦	
جنيه مصري	جنيه مصري	
١٤٩,٢٠٠	١٦٩,٣٠٠	مدارس الحكومة
٨٥,٥٠٠	١٠٧,٠٠٠	المدارس الاهلية والكاتيب . .
<u>٢٣٤,٨٠٠</u>	<u>٢٧٦,٣٠٠</u>	المجملة

ومجموع مبلغ ٢٧٦,٣٠٠ جنيه مصرى مكون من الموارد الآتية :

أولا - اعتماد ممنوح من نظارة المالية :

جنيه مصرى	
(أ) قيمة مصروفات مدارس الحكومة	١٥٨,٣٠٠
(ب) اعانة الى ميزانية المدارس الاهلية	١١,٠٠٠
جنيه مصرى	١٦٩,٣٠٠

ثانيا - قيمة المحصل :

قيمة مرتبات التلامذة في جميع مدارس الحكومة . .	٨٢,٥٠٠
قيمة ايرادات أملاك المدارس الاهلية والكاتيب . .	١٢,٩٠٠
قيمة المخصص من ديوان الاوقاف	١١,٦٠٠
المجملة	٢٧٦,٣٠٠

والبحث جاريلزم هاتين الميزانيتين الى بعضهما وسيتم ذلك في ميزانية سنة ١٩٠٧ والاياردات الناجمة من مرتبات التلامذة تدرج حينئذ ضمن الايرادات العمومية بميزانية الحكومة فتقوم هذه الميزانية بالمصروفات اللازمة لجميع المدارس والكاتيب التى تحت مراقبة وتفتيش نظارة المعارف مع مساعدة مايدفعه ديوان الاوقاف من الاعانة ومن المناسب تكليف هذا الديوان بمراقبة وادارة الاملاك الموقوفة الخاصة بالمدارس والكاتيب

وفي سنة ١٩٠٥ سمحت حالة الضرر المالية لأول مرة بأن تطلق الحكومة يدها فيما يتعلق باحتياجات نظارة المعارف العمومية واجابة لرغائب مجلس شورى القوانين والجمعية العمومية منحت الزيادة الكبيرة البالغ قدرها ٣١,٣٠٠ جنيه مصرى وقد منحت في سنة ١٩٠٦ زيادة أكبر من ذلك بلغت ٤١,٥٠٠ جنيه مصرى ومجموع هاتين الزيادةين المتواليين البالغ قدره ٧٢,٨٠٠ جنيه مصرى هو عبارة عن نيف و ٣٥ في المائة من مجموع ميزانية سنة ١٩٠٤

وزيادة سنة ١٩٠٦ البالغ قدرها ٤١,٥٠٠ جنيه مصرى موزعة على فروع التعليم المختلفة كالآتى :

جنيه مصرى

٩٧٧٠	توسيع نطاق التعليم الابتدائى بين طبقة فقراء الاهالى (الكثايب)
٦١١٠	توسيع نطاق التعليم الابتدائى العالى
١٥٢٠	توسيع نطاق مدارس البنات
١١٠٠٠	توسيع نطاق المدارس الثانوية
٥٢١٦	توسيع نطاق المدارس العالية والخصوصية
٧٨٨٤	زيادة ماهيات المستخدمين

٤١٥٠٠

وما يجب ملاحظته أن الاعتمادات الممنوحة في الميزانية لتعليم الابتدائى الفقراء ستبلغ في سنة ١٩٠٦ ما ينفق عن ٤٧,٤٠٠ جنيه مصرى منها ٨٨٠ جنيه مصرى مخصصة للكثايب التابعة لنظارة المعارف و ٣٨,٦٠٠ جنيه مصرى للكثايب التي غنم اعانة بيد أن الاعتمادات التي من هذا القيسيل كانت في سنة ١٨٩٨ ١٧٢٠ جنيا مصريا فقط منها ١٠٣٠ جنيا مصريا للكثايب التي تديرها النظارة و ٧٠٠ جنيه مصرى للكثايب التي غنم اعانة

ثم ان ديوان الاوقاف (طبقا لرغائب مجلس شورى القوانين والجمعية العمومية) منح في سنة ١٩٠٥ مبلغا سنويا قدره ٥,٠٠٠ جنيه مصرى غير مندرج في الميزانية ومخصص لتجديد بناء الكثايب المتهمة وسيستمر صرف هذا المبلغ في سنة ١٩٠٦

وزيادة مبلغ ١١,٥٠٠ جنيه مصرى المخصصة لتعليم الشاوى هي لانشاء ١٠ فصول جديدة في المدارس الشاوية وقد خصص منها ٧٠٨٠ جنيا مصريا لوظائف الجديدة و ٣,٩٢٠ جنيا مصريا لزيادة المصروفات العمومية خصوصا فيما يتعلق بلوازم أكل التلامذة . وقد بلغ عدد التلامذة في المدارس الشاوية هذه السنة ١٢٨٦ تلميذا يقابله ١٠٣٦ تلميذا في سنة ١٩٠٥ أي بزيادة ٢٥٠ تلميذا

وهذه الأرقام تدل على تقدم حسي في نمو المدارس الثانوية استمر بلا انقطاع منذ السنة المكتبية ١٨٩٩ - ١٩٠٠ حيث كان عدد التلامذة في هذه المدارس ٥٠١ تلميذ فقط

وقد تقرر في هذه السنة عمل ترتيب جديد للتعليم الثانوي فعلى مقتضى هذا الترتيب أصبحت سنوات التعليم الثانوي أربعة بدلا من ثلاث ثم ان بعد مضي السنتين الاوليين يؤدي التلامذة امتحانا ليرهنوا عن كفاءتهم للدخول في خدمة الحكومة . ومن سنة ١٩١٠ المترشحون الحائزون على الشهادة الابتدائية فقط لا ينتخبون للدخول في خدمة الحكومة

ومن ابتداء سنة ١٩٠٧ لايسمح بالدخول في المدارس العالية إلا للذين بيدهم شهادة دروس ثانوية تحصلوا عليها بتلقينهم دروس السنوات الأربع المخصصة للتعليم الثانوي

نظارة الداخلية

كانت ميزانية هذه النظارة ٢٧٧,٦٠٤ جنيهات مصرية في سنة ١٩٠٥ فبلغت ٣٢٨,٣٨٢ جنهما مصريا في سنة ١٩٠٦ فتكون الزيادة ٥٠,٧٧٨ جنهما مصريا وهي موزعة كما يأتي :

إدارة العموم	١٣,٤٦٩	جنيه مصرى
مدينة القاهرة	٨,٠٢٦	
مدينة الاسكندرية	٥,٨٨٨	
قنال السويس والمدريات	٢٢,٣٩٥	
المجلة	٥٠,٧٧٨	

والزيادة في ادارة العموم ناشئة عن أسباب متنوعة أهمها الآتى ذكرها :

- ١ - دمج مصروفات في الميزانية كانت تؤخذ من الإيرادات (١١٠٠ جنهما مصرى)
- ٢ - إنشاء ١٥ وظيفة جديدة للـموظفين

- ٣ - مصروفات اضافية لللبوسات والتقل والخيول وغير ذلك نشأت عن زيادة قوة البوليس وارتفاع الاسعار عموما وغير ذلك (٦,٣٥٤ جنيها مصريا)
 - ٤ - نقل بعض أعمال البوليس الخاصة بميناء الاسكندرية الى هذه النظارة
 - ٥ - صدور لائحة متعلقة بوضع كرامة للكلاب
 - ٦ - زيادة عدد التلامذة في مدرسة البوليس (الضباط من ٤٠ الى ٦٠ والصف الضباط والكونستابل من ١٦٠ الى ٣٠٠) مما يستلزم صرف مبلغ ٤,٦٠٩ جنيهات مصرية وفي العزم توسيع نطاق هذه المدرسة مع الزمن حتى يمكن انتخاب قوة البوليس كلها من المتطوعين
- وبالنظر الى انشاء محاكم المراكز في المدن وكثرة الاعمال الاضافية المنوط بها الآن رجال بوليس المدن احتاج الحال الى زيادة قوة البوليس زيادة خفيفة ثم انتمكت حالة جميع معاوني وملاحظي البوليس وزيدت فئات ماهيات الصف الضباط وقسم من الانفار لزياة ضبط الاعمال
- ومن ضمن الزيادة مبلغ ١٩,٥٤١ جنيها مصريا لبوليس المديرية وهو ناشئ عن ضرورة تحسين حالة الضباط الموجودين الآن وعن رفع فئات ماهيات الصف الضباط والانفار وقد كانت هذه الفئات الى الآن غير كافية لحمل الرجال نوى السلولة الحسن على البقاء في الخدمة
- ثم انه زيدت قوة البوليس في البتادر الكبيرة لعدم كفاية القوة الموجودة الآن ولانشاء نقط جديدة لبوليس مضطر الحال اليها كثيرا
- ومن ضمن الزيادة ٢٦٤٦ جنيها مصريا لماهيات الكونستابل الوطنيين الذين سيتركون مدرسة البوليس في أول ابريل المقبل فيعينون في المدن والمديرية
- وقد منحت اعتمادات خصوصية لهذه النظارة بلغ مجموعها ٨١,٠١٦ جنيها مصريا وأهمها اعتماد قدره ٦٩,٥١٢ جنيها مصريا لانشاء نقط لبوليس ومبان أخرى

وزيد في مصروفات مصلحة الصحة بمبلغ ٥٨,٢٧٥ جنيهامصرياً منه مبلغ ١٨,٤٠١ جنيهمصري كان يؤخذ سابقاً من الإيرادات فيكون صافي الزيادة مبلغ ٣٩,٨٧٤ جنيهامصرياً منه ١١٨٢ جنيهامصرياً لمستشفى الكلب الجديد و ٣٤,٦٨٠ جنيهامصرياً لخدمة المستشفيات الخارجيين عن هيئة العمال إذ أن أدنى فئة ماهيات هؤلاء الخدمة وهي جنبيه واحد وخمسة مليم أصبحت غير كافية على الإطلاق لاستئجار الرجال اللازمين لهذه الخدمة و ٧٧٢٨ جنيهامصرياً لزيادة ماهيات صغار الأطباء والمفتشين

وكل من زار مدينة القاهرة يعرف كيف ان بعض جهات منها لا يزال في احتياج عظيم للكسكس والرش فقد منع اعتماد اضافي لهذا الغرض في سنة ١٩٠٦ يبلغ ٥١٢١ جنيهامصرياً

ومن الأسف ان انتشار الرمد في القطر المصري أمر جلي لا يحتاج الى بيان فللقاومة هذا الداء تبرع السيرارنت كسل في سنة ١٩٠٢ بمبلغ ٣٩,٩٧٥ جنيهامصرياً صار تشغيله وتخصيص ايراده البالغ قدره ٢٥٦٨ جنيهامصرياً سنوياً لانشاء مستشفيات نقالة لمعالجة المرضى الفقراء . وتماماً لهذا العمل الخيري عزمت الحكومة علاوة على ما تبرع به السيرارنت كسل على انشاء مستشفى ثابت للرمد أو عدة مستشفيات في كل سنة الى أن يوجد في كل مديرية مستشفى خاص بها وسينشأ مستشفى من هذا القبيل في السنة القادمة بمبلغ ٤٠٠٠ جنيهمصري وتكلف ادارته نحو ٥٠٠٠ جنيهمصري في السنة

ومنع اعتماد خصوصي قدره ١٢,٠٣٤ جنيهامصرياً لانعام المستشفى الحالي للعجائز بالعباسية واعتماد آخر قدره ٢٠,٠٠٠ جنيه مصري لشرع في بناء مستشفى عمومي جديد للعجائز ويخصص مبلغ ١٧,٠٠٠ جنيهمصري لتحصين المستشفيات

وميزانية السجون التي كانت ٩٣,٠٨٠ جنيهامصرياً في سنة ١٩٠٥ أصبحت ١١٧,٠٣٢ جنيهامصرياً في سنة ١٩٠٦ أي بزيادة ٢٣,٩٥٢ جنيهامصرياً منها ١٥,٠٠٠

جنه مصري زيدت في مصروفات غناء السجونين وذلك ليس فقط بالنسبة الى غلاء
أثمان المأكولات بل أيضا بالنظر الى كون المصروفات المخصصة للغناء كانت تقدر
ناعما في السنين الماضية دون اللازم لها أملا بأن عدد السجونين ينقص
في خلال السنة

والباقي من الزيادة وقدره ٨٩٥٢ جنهيا مصريا منه ٢٠٠٠ جنه ممدري لزيادة
ماهيات خفراء السجونين و ٤٠٠٠ جنه مصري لزيادة عدد السجونين بنسبة
زيادة العمل في السجون ولمصروفات أخرى طفيفة

نظارة المحاكمية

ربطت ميزانية نظارة المحاكمية في سنة ١٩٠٥ بمبلغ ٥٠٤,٢٠٠ جنه مصري
فأصبحت ٥٣٤,٧٢٧ جنهيا مصريا في سنة ١٩٠٦ أى بزيادة ٣٠,٥٢٧ جنهيا مصريا
ومن هذه الزيادة مبلغ ١٢,١٠٢ جنهيات مصرية خصص للمحاكم المختلطة و ١٦,١٤٢
جنهيا مصريا للمحاكم الأهلية

وزيدت مصروفات ادارة الدوم ٥٨٤ جنهيا مصريا فأُنشئت وظيفة مترجم
جديدة بالنظر الى زيادة العمل باللغة الانكليزية ومنحت بعض علاوات للماهيات
ومعظم الزيادة في المحاكم المختلطة ناشئ عن انشاء وظائف جديدة وعن القاعدة
التي وضعت في سنة ١٩٠٥ ومن مقتضاها أن قيمة التجاوز المقرر للكاتب باعتبار ٢
في المائة ومصاريق انتقال المحضرين لا يستترلان من ايرادات المحاكم كما كان
حاصلا في السابق

ومنع اعتماد تعيين قاض وطني جديد في محكمة الاستئناف المختلطة وسعين أيضا
قاض أجنبي جديد ويلحق بمحكمة الاسكندرية الابتدائية المختلطة . وفي ميزانية
سنة ١٩٠٥ ربط الاعتماد اللازم لاحد عشر قاضيا بمحكمة مصر الابتدائية المختلطة
ولئلا هذا العبد بمحكمة الاسكندرية غير أنه أفضح شدة ضرورة وجود ١٢ قاضيا
بمحكمة مصر ولذلك أصبح عدد القضاة في محكمة الاسكندرية ١٠ فقط وقد دل
الاختبار على ضرورة وجود قاض آخر بمحكمة الاسكندرية

وزيادة أعمال محكمى مصر والاسكندرية استلزم زيادة مقابلة في عدد المستعنين التابعين لهاتين المحكمتين فأنشئ لذلك مايتوفى على ٣٠ وظيفة جديدة وقد اتفق أن المبلغ المقرر في ميزانية سنة ١٩٠٥ للصروفات التى كانت تؤخذ سابقا من الإيرادات غير كافى فتمت زيادة لهذا الغرض قدرها ٣٥٦٩ جنيهامصريا وزيدت أيضا ماهيات الخدمة الخارجين عن هيئة المال

وقد ابتدا عمل المحاكم الاهلية للجنایات منذ سنة تقريبا في القاهرة وفي الوجه البحرى ونجح نجاحا لاريد فيه وسيم إنشاء هذه المحاكم الى الوجه القبلى من أول سنة ١٩٠٦ وربط الاعتماد اللازم للقيام بالمصروفات التى يتلزمها هذا التعميم فيعين قاض وطنى جديد بمحكمة الاستئناف وتناط به أعمال الجنایات . وتعميم هذه المحاكم سببنا من زيادة عظيمة في مصاريف الانتقال وبدل السفيرة ومكافآت القضاة وسيعين أيضا نساخون جدد لأعمال الجنایات

وقد زيدت ماهيات الأفوكاتو العمومى والمفتشين الاجانب بالنيابة وسيعين مفتش وطنى جديد للنيابة . والعمل المطلوب من الطبيب الشرعى التابع للنيابة أصبح كثيرا جدا على رجل واحد فربط اعتماد لتعيين مساعد له

وقد اتفق أن المبلغ المخصص للصروفات التى كانت تؤخذ من الإيرادات أصبح غير كافى كما هو الحال في المحاكم المختلطة فربط اعتماد اضافى لهذه المصروفات قدره ٦,٥٠٠ جنيهمصرى

والزيادة في المحاكم الشرعية البالغ قدرها ٧٠٨ جنيهاتمصرية تشمل المصاريف اللازمة لإنشاء محكمة شرعية بشبه جزيرة سينا

تظارة الاشغال العمومية

كانت ميزانية هذه التظارة ١,٢٠٣,٨٧٧ جنيهامصريا في سنة ١٩٠٥ فصارت ١,٢٤٧,٦١٢ جنيهامصريا في سنة ١٩٠٦ أى زيادة ٤٤,٧٣٥ جنيهامصريا

جنيه مصرى	
٨١٨٦	انشاء وظائف جديدة أكثرها بحملة الري
١٢٥٠	مصرفات في حلوان
٨٤٤٧	توسيع نطاق التنظيم بيورسعيد والطرية
٢٢٥٠	تنوير القاهرة
١٦١٨	الاستكشافات
١٧٢٨	الورش الصناعية
٣٦٢٤	عمال للمهندسي الري بالمراكز
٩٠٠٠	حفظ ترع ومصارف النائرة السنية
١٢٢٠٠	اعتمادات مخت للجالس المحلية
٤٣٢	مصرفات أخرى
٤٨٧٢٥	
٤٠٠٠	يستزل من ذلك قيمة ما توفر من مصرفات رى السودان وقدره
٤٤٧٢٥	

ولحسن الحظ لم يعد حاجة للذين يظنون في المالية المصرية أن يدفعوا عما يصرف على الري بل يكفي القول أن الوظائف الجديدة التي أنشئت في هذه الحملة هي مسيبة عن غزو المل غزو طبيعيا

ومدينة حلوان كانت سابقا من المدن التي فيها مجلس بلدى ولكن بما أنها تعتبر من ضواحي القاهرة وتستمد ايرادها من فنادقها فلم يعد يناسب منحها مجلسا بلديا يترتب عليه بعض الاستقلال الادارى فتنازلت من تلقاء نفسها عن هذا الاستقلال

وأهمية بورسعيد في المستقبل كبناء وأهمية الطرية أيضا بغيرية القفولة كركز مهم للواصلات بالمراكب دعيا الى دمج المبلغ اللازم للتنظيم في هاتين البلديتين

وسير العمل في الورش الصناعية بالقاهرة حسن وجار إنشاء ورشة صناعية أخرى بأسبوط

والاعمال الكتابية الخاصة بمهندسى الري بالاراكز كثرت الى درجة أصبح معها من الضروري تعيين عمال غير فنيين معهم

وعبأن نصفية شركة الدائرة السنية أصبحت على وشك الانتهاء فصار من اختصاص الحكومة حفظ الترع والمصارف الخاصة بالمائة السنية

والمجالس المحلية التى هى عبارة عن ادارة متوسطة بين ادارة الحكومة والادارة البلدية للاعمال الخاصة بالمدن سائرة سيرا حسنا ولكن بالنظر الى الامتيازات الدولية التى توجد عقبات فى سبيل الاصلاح المحلى فى كل حين لا تستطيع هذه المجالس أن تقوم بالتقوى المرغوب . وامتيازات الاجانب تجعل غير ممكن ربط ضريبة محلية ذات أهمية فينتج من ذلك أن طلبات المجالس المحلية لمساعدتها بحال الحكومة فى ازدياد مستمر

المخدومات المتنوعة

تبلغ الزيادة الظاهرة فى هذا الفرع ١٤,٤٨٩ جنبا مصرى غير أن الاعتماد البالغ قدره ٥٠٠٠ جنبا مصرى المقرر لقم الاحصاء وكان متدوبا فى هذا الفرع فى سنة ١٩٠٥ نقل الى ميزانية نظارة المالية كما أن الاعلة البالغ قدرها ٢٥٠ جنبا مصرى التى كانت ممنوحة لنادى مطالبة الكلب أدرجت فى المصاريف العمومية المقررة لمستشفى الكلب فتكون الزيادة الحقيقية ١٩,٧٢٩ جنبا مصرى منها ١٤,٣٠٠ جنبا مصرى للاحتياطات الكورنيتينية المقضى اتخاذها عند عودة الحج ٢٠٥٢٣ جنبا مصرى قيمة الاعلة المقررة لنادى الآثار العربية

مصالح الادارة والتحصيل

كانت مصروفات هذه المصالح ٢٨٠,٠٤٦ جنبا مصرى فأصبحت ٤١٢,١٨٢ جنبا مصرى أى بزيادة ١٣٢,١٣٧ جنبا مصرى وهى فلسفة

عن زيادة عدد مستخدمى محاكى المراكز وعن اضافة مبلغ ٢٥,٠٠٠ جنيه مصرى الى الاعانة البالغ قدرها ٥٠,٠٠٠ جنيه مصرى التى مختصا الحكومة للخبراء . والازدياد العظيم فى مصروفات الخبراء ناشئ عن شدة ضرورة انتخاب هؤلاء الرجال من طبقة ارقى من الطبقة الحالية وهو أمر لم يكن ممكنا انعامه بالفئات القديمة للمهيات

المجسار

تقدرت مصروفات مصلحة المجسار فى سنة ١٩٠٦ بمبلغ ١١٢,٣٢٩ جنبا مصرى يقابلها ١٠٥,٠٢٣ جنبا مصرى فى سنة ١٩٠٥ فتكون الزيادة ٧٣٠٦ جنبا مصرى وهى ثلثة كلها تقريبا عن زيادة عدد العمال الفنيين بسبب ازدياد العمل

وفما يتعلق بالمصروفات الخصوصية منح مبلغ قدره ٢٦,٥٠٠ جنيه مصرى لانشاء مباني للبحر بالاسكندرية

وبادارة المدير العام الحالى بلغت مصلحة المجسار درجة من التقدم يمكن اخذها كمثل لجميع المصالح الأخرى فى الحكومة المصرية

خفر السواحل

تقدرت مصروفات خفر السواحل فى سنة ١٩٠٦ بمبلغ ١٢٣,٠١٦ جنبا مصرى يقابله ١٠٥,٠٢٣ جنبا مصرى فى سنة ١٩٠٥ أى زيادة ١٧,٩٩٣ جنبا مصرى من ذلك مبلغ ٢٩٩٠ جنبا مصرى ناتج عن نقل بوليس ميناء الاسكندرية الى هذه المصلحة ٢٢٣٧٧ جنبا مصرى ناتج عن درج مصروفات فى ميزانية هذه السنة كانت تؤخذ سابقا من الارادات . وقد خصص مبلغ ٤٠٩٨ جنبا مصرى بالزيادة ماهيات رجال هذه المصلحة الذين لم يعد فى الامكان حفظهم فى الخدمة بالمهيات القديمة وقد زيد أيضا عدد العمال زيادة خفيفة مما استلزم زيادة أخرى فى المصروفات المتنوعة ومن جهة أخرى بعد ما تقدمت ميزانية خفر السواحل ولم يكن فى الامكان تعديها ابطل احتكار الملح مما يسمح للمصلحة بتوفير مبلغ ٥٠٠٠ جنيه مصرى من قيمة مصروفات ميزانيتها

الليمانات والفنارات

تشغل الآن هذه المصلحة على مصلحة الفنارات ومصلحة ميناء الاسكندرية واللوانى الاخرى وقد كانت هذه المصالح المختلفة مندرجة في فروع قائمة بذاتها في الميزانيات السابقة وذلك بالنظر لكون ايرادات ميناء الاسكندرية كانت مخصصة سابقا لخدمة الدين الهوى

ومجموع الزيادة في ميزانية هذه المصالح بعد ضمها الى بعضها بالنسبة الى ميزانياتها الثلاث في سنة ١٩٠٥ هو ١٥,٦٢٤ جنيها مصريا من ذلك مبلغ ٣,٠٠٠ جنيه مصري ناشئ عن زيادة عدد وديانات الفنارات الذى كان غير كاف الى الآن و ٧٣١٢ جنيها مصريا لماهيات خدمة الكراكت الجديدة لميناء الاسكندرية ولصاريف اخرى خاصة بها ومبلغ ٢,٠٠٠ جنيه مصري لحفظ ميناء الاسكندرية والباقي من الزيادة مخصص لتأمين الماهيات وزيادة عدد الخدمة

السكك الحديدية

تقدرت مصروفات السكك الحديدية في سنة ١٩٠٦ بمبلغ ١,٨٠٣,٠٦١ جنيها مصريا يقابله ١,٤١٦,٠٠٠ جنيه مصري في سنة ١٩٠٥ أى زيادة ٣٨٧,٠٦١ جنيها مصريا وبما أن مربوط الايرادات يبلغ ٣,٠٠٠,٠٠٠ جنيه مصري في سنة ١٩٠٦ و ٢,٥٠٠,٠٠٠ جنيه مصري في سنة ١٩٠٥ فيكون صافي الايراد ١١٢,٩٣٩ جنيها مصريا

وقد حاولت الحكومة لغاية الآن تحديد مصروفات السكك الحديدية بمعدل معلوم من قيمة الايراد (٤٥ في المائة أولا ومن ٥٢ الى ٥٤ في المائة أخيرا) ولكن بما أنه من فائدة الجمهور أن تحصل المصلحة على أعظم ايراد ممكن وأن تستر على نقل أكبر مقدار من البضائع بحيث لا يحتاج الحال الى صرف رأس مال باهظ بدون الالتئام الى إيجاد نسبة اصطناعية بين الايراد والمصروف فتكون خطة

الحكومة في المستقبل صرف جميع المبالغ التي تلزم للحصول على أحسن نتيجة ولاجل تقدير الربح الحقيقي الذي ينتج من السكك الحديدية بما يمكن من الدقة قد عازمت الحكومة على جعل حساب لرأس مال هذه السكك بأقرب وقت ممكن والسكك الحديدية المصرية هي الآن في طور الانتقال من حالة الى أخرى اذ أنها في العشرين السنة الماضية تقريبا كانت معتبرة كآلة فقط لايجاد المال المطلوب لحاملي السندات من الاجانب واذا كانت الحكومة توسعت نوعا في الاتفاق على هذه المصلحة في السنين الأخيرة فذلك لم يكن الشروع في تلافى النقص السابق نظرا للقيود المضايقة التي كان يقيد بها صندوق الدين وكما كان في الاستطاعة عمله هو استمرار المصلحة في سيرها

ولما وضعت السكك الحديدية تحت الادارة المصرية في السنة الماضية وجدت الحكومة نفسها أمام مسألة من أصعب المسائل ففي مدة عشرين سنة بقيت السكك الحديدية في الواقع على حالتها بدون تغيير بيد أن حركة النقل زادت زيادة هائلة وظلت الخطوط بدون اصلاح تقريبا وكان عدد عربات الركاب وعربات الحيوانات غير كافية على الاطلاق والمستخدمون بوجه الاجال غير كفوء ففي هذه الحالة أول عمل أجرته نظارة المالية بعد الحصول على حرية المالية كان تخصيص مبلغ ٣,٠٠٠,٠٠٠ جنيه مصري لتحسين السكك الحديدية الاميرية وفي اليوم الذي أعلنت فيه آخر دولة من الدول العظمى موافقتها على الوفاق الانكليزي الفرنسي رخص لرئيس مصلحة السكك الحديدية أن يصرف من هذا المبلغ كل ما يلزم لمشتري المهمات الضرورية

وفي ديسمبر سنة ١٩٠٤ زار القطر المصري لجنة من ذوي الخبرة في السكك الحديدية من الانكليز تحت رئاسة الورد فريز وقدمت تقريرا جعل أساسا لجميع الاصلاحات التي شرع فيها بعد ذلك

وفي نوفمبر سنة ١٩٠٥ ألقى القومسيون البولنديون بتقديم بمقتضى أمر عال خديوي وعين رئيسه مديرا عاما . ونيط بالرقابة العليا للسكك الحديدية مجلس مؤلف من رئيس (٩)

مجلس النظر والمستشار المالي ومستشار نظارة الأشغال العمومية ومن أعضاء آخرين
يعينهم مجلس النظر بناء على طلب الأعضاء السابق ذكرهم

والمدبر العام للصحة يعين أو يرفق برأى هذا المجلس الذى يجب استشارته
أيضا فيما يتعلق بتعيين ورفق موظفى الدرجات العالية وفى جميع المسائل الخاصة
بامتداد الخطوط وعقد كونترات فوق مبلغ معلوم . ويجوز للمجلس طلب تقارير
أو استعلامات عن أى موضوع شاع واصدر تعليمات الى المدير العام . غير أن
سلطة هذا المجلس رغما عن اتساعها لا يقصد بها انقاص مسؤولية المدير العام
وفما يتعلق بالإدارة العامة يبقى بل يجب أن يكون المجلس آخر سلطة يلجأ إليها
أما فيما يختص بالعمل الفنى مهما كان نوعه فهو بيد المدير العام بسفطة الرئيس
الحقيقى لمصلحة السكك الحديدية والمسؤول عن سيرها

ولاعمال عمل لجنة الورد فريقد حضر الى القطر المصرى السيد شارلس سكوت
الرئيس الشهير لشركة سكة حديد لندن والجهات القبلية الغربية ليبحث فى العمل
الذى تم ويعد الحكومة باختياره

وفى خلال السنة الماضية بفضل ما أبداه من الهمة الماحورية ليرون الذى
استعمل ما اكتسبه من الاختبار بالهند فى خدمة الحكومة المصرية قلعت أقلام
الحسابات والمراجعة للسكك الحديدية نظاما تاما ويمكن الآن على ما يحال الى
مقارنتها بأقلام الحسابات والمراجعة للسكك الحديدية فى سائر الأقطار

والمسافرون والتجار المصريون والعصافة المصرية والسباح مياولون كلهم للتنديد
بتقص السكك الحديدية ومن المحفل أن يستمروا على هذا التنديد زمنا الا أن
هذه المصلحة التى بقيت فى الواقع بدون تقدم مدة ٢٠ سنة - وذلك لأسباب غير
متعلقة بها إذ أنها كانت مقيدة بالقيود الدولية بينما كانت ثروة البلاد وتجارتها
تتم بسرعة مذهلة - لا تستطيع أن تعوض ما ضاع من الزمن بأكثار الصرف
مدة سنة أو سنتين أو خمس سنوات

ولا شك أنه يمكن شراء المهنات المتحركة ولكن ليس بكميات غير محدودة ولا في وقت قريب غير أنه لا يستطيع ازدواج الخطوط وإنشاء التسقيفات والمحطات في الجهات التي يقتضى فيها تزرع ملكية الأرض قبل مضي زمن طويل. واتفاق مصروفات باعظة في أغلب الأحيان . فيحتاج الحال إلى أرمصة جديدة بالاسكندرية وبناء محلات لراحة الجمهور في جهات متعددة ومطلوب توسيع الأماكن الضيقة فكل ذلك لا يستطيع اتعاه في يوم واحد . وفي الواقع فتحت اعتمادات غير محدودة لجميع هذه الأمور ولكن الذين بيدهم زمام أموال الحكومة عليهم واجبات نحو الفلاح الممول لاقل عن واجباتهم نحو المسافر في الدرجة الأولى وألتاجر المئري الأجنبي فالأعمال ينبغي طرحها بالمنافسة

ويجب تزرع الملكية بأقل ما يمكن من النفقة وبعد انعام ذلك لابد أيضا من زمن لإنشاء الأحواض والخازن والتحويللات إذا أنه لا يمكن شرائها جاهزة

التأخرافات

كانت ميزانية التأخرافات ٧٠,١٤٩ جنهما مصرى فى سنة ١٩٠٥ فبلغت ٨٧,٩٤٨ جنهما مصرى فى سنة ١٩٠٦ أى بزيادة ١٧,٧٩٩ جنهما مصرى منها ١٠,٣٧٥ جنهما مصرى كانت تصرف الى الآن من الإيرادات والباقي مخصص لما زاد فى المصروفات وأغلبه ناشئ عن ارتفاع الاعمان

وإيرادات هذه المصلحة التى كانت مقدرة بمبلغ ٨٠,٠٠٠ جنيهه مصرى لسنة ١٩٠٥ تقدرت بمبلغ ١٠٠,٠٠٠ جنيهه مصرى لسنة ١٩٠٦

البوستة

تقدرت مصروفات مصلحة البوستة لسنة ١٩٠٦ بمبلغ ١٨٥,٤٩٣ جنهما مصرى يقابله مبلغ ١٤٣,٢٦٠ جنهما مصرى فى سنة ١٩٠٥ فتكون الزيادة ٤٢,٢٣٢ جنهما مصرى

وتقدرت إيراداتها في الستين المذكورتين بمبلغ ٢٠٠,٠٠٠ جنيه مصرى و ١٧٥,٠٠٠ جنيه مصرى أى زيادة ٢٥,٠٠٠ جنيه مصرى فى سنة ١٩٠٦ ولكن صافى الارباح المقدّر لهذه السنة يقل ١٧,٢٢٢ عنها مصرىا عن المقدّر لضافى ارباح سنة ١٩٠٥ وهذا نأتى عن أسباب مختلفة منها نقص الإيرادات بتقصيى رسم التسجيل وحوالات البوستة وزيادة المصروفات بإنشاء ١٩ مكتبا جديدا لبوستة وزيادة عدد المستظمين بسبب تكاثر العمل وتحسين الادارة بوجه عام وقد كان عدد الخطابات والطرود التى نقلها البوستة فى سنة ١٩٠١ ٢٣,٧٢,٠٠٠ خطاب وطرود فصارت فى سنة ١٩٠٥ ٥٠,٨٠٠,٠٠٠ خطاب وطرود وصندوق توفير البوستة الذى أنشئ فى سنة ١٩٠١ سائر سيرا حسنا وقد أنشئ فى بىجر السنة الجارية ٢٠ مكتبا جديدا لتوفير فيكون عدد جميع مكاتب التوفير ١٢١ مكتبا وقد بلغ عدد المودعين ٤٣,٠٠٠ مودعا

وبن بعد تخفيض الميزانية جعلت أجرة المراسلة العادية ٥ مليات بين القطر المصرى والمملكة المتحدة الانكليزية مما يترتب عليه خسارة على الخزينة قدرها ٤٢٠٠ جنيه مصرى وكانت الحكومة المصرية قد اهتمت بإدخال هذا الاصلاح منذ سنوات مضت ولكنها لم تنجح فى استمالة رؤساء البوستة الانكليزية لقبوله وبما يسر ذكره أن أول حكومة جعلت أجرة المراسلة العادية ٥ مليات مع القطر المصرى هى مستعمرة زيلاندا الجديدة الانكليزية ففى ٥ سنوات تقبل المراسلات الصادرة من زيلاندا الجديدة برسم القطر المصرى بأجرة ٥ مليات واليوم تقبل المراسلات الصادرة من القطر المصرى برسم زيلاندا الجديدة بنفس هذه الاجرة والحكومة الخديوية مستعدة بل راغبة فى معاملة أى بلاد أخرى مثل هذه المعاملة بشرط أن تعاملها هى بالمثل

تظارة الحريية

بلغت ميزانية نظارة الحريية لسنة ١٩٠٦ - ٦١٧,١٤١ - ٦١٧,١٤١ جنيه مصرىا يقابلها ٥٥٩,٤٨١ جنيه مصرىا لسنة ١٩٠٥ فتكون الزيادة ٨٧,٦٦٠ جنيه مصرىا

منها مبلغ ٨٠٠٠ جنيه مصري قيمة الزيادة في نفقات نقلات الجيش و ١٠,٠٠٠ جنيه مصري قيمة نفقات النقل التي كانت تتحملها الى الآن حكومة السودان زيادة عن القيمة التي كان يجب أن تخصص عليها و ٥٠,٠٠٠ جنيه مصري قيمة قسم من مصروفات الجيش كانت تستند الى الآن حكومة السودان وستحملها في المستقبل الحكومة المصرية . ولما كان الجيش المصري في السودان يستخدم حقيقة للشؤون المتعلقة بحفظ الحدود المصرية وكانت حركته مرتبة على مقتضى مصلحة القطر المصري فلم يعد يصح تقبل ميزانية السودان الحديثة التشاء بمصروفات كبيرة كهذه . والمبلغ الذي أصبح حرا من جراء ذلك يستعمل لتقوية السودان الداخلي وبذلك يقرب الوقت - وهو ليس بعيد جدا على ما أومله - الذي تصبح فيه ارادات السودان ليس فقط كافية لاحتياجاته بل تسمح له أيضا باعطاء فائدة ما على المبالغ الجسيمة التي صرفها القطر المصري في تلك البلاد

ومن الزيادة مبلغ ٩٨٢٩ جنيهًا مصريًا لتحسين ما هيأت الضباط الانكليز والوطنيين وبشئ خاص في قسم اللوازم والقسم الطبي والقسم البيطري وقد خصص مبلغ ٢٢٤٧ جنيهًا مصريًا لزيادة القوة في شبه جزيرة سيناء و ٢٩٠٩ جنيهات مصرية هو قيمة ما تنفقه قطارة الحربية على الحرس المرافق للحصل الشريف

وبالتنظر الى ارتفاع أسعار المهمات زيد على الاعتماد المخصص لقسم اللوازم مبلغ ٢٦٦٥ جنيهًا مصريًا

وقد منحت اعتمادات خصوصية قدرها ٤٠,٠٠٠ جنيه مصري لبناء قسلاطات جديدة في القطر المصري والسودان واعتماد قدره ٢٠,٠٠٠ جنيه مصري من المال الاحتياطي لنفس هذا الغرض وبعد انتهاء بناء القسلاطات الجديدة بالمال الاحتياطي تعود القسلاطات القديمة الى مصلحة الاملاط الاميرية فتكون عقارا ذا قيمة

المعاشات

زيد على ميزانية المعاشات ٥٠,٠٠٠ جنيه مصري وهي قيمة المعاشات الممنوحة
لستخدمي مصلحة البائرة البنية الملقاة

ولوائح المعاشات الحالية - وهي كثيرة - ليست مرضية على الإطلاق وكما تقدم
الكلام قد اتخذت التدابير الاولى لوضع لائحته جديدة على قاعدة علمية

الدين العمومي

كانت المصروفات المتعلقة بالدين العمومي في سنة ١٩٠٥ - ١٩٠٢ و ٤,٥٩٣,٦٠٢ جنيه
مصري فقصت في سنة ١٩٠٦ الى مبلغ ٤,٥٥٧,١٠٢ جنيه مصري فيكون
الفرق ٣٦,٥٠٠ جنهما مصرياً ومن ذلك مبلغ ٣٤,٠٠٠ جنيه مصري ناشئ عن
ابطال دفع قسط البائرة الخاصة بالمخصص تلزمة دين البائرة السنة اذ أن هذا
الدين تسدد في أكتوبر ومبلغ ٢٥٠٠ جنيه مصري هو قيمة تخفيض في مصروفات
مستودق الدين

ومن الأسف أن صندوق الدين لم يتمكن في توفير مبلغ أكبر مما تقدم ذكره
لأن عمله منحصر الآن فعلاً في دفع الكوبونات من أصل المبالغ التي توردها
الحكومة الى خزنته في مواعيد معلومة

الاعتمادات المخصوصية

في هذا النوع زيادة ظاهرة قدرها ٢٣٦,٠٠٠ جنيه مصري وعنوان (الاعتمادات
المخصوصية) خاص على ما أطن بالميزانية المصرية فقط . وهذه الاعتمادات
تتنازع عن مصروفات الميزانية الاعتيادية بكونها تسجل المصروفات اللازمة للباقي
العمومية - وهي تبلغ ٤٣٧,٠٠٠ جنيه مصري لسنة ١٩٠٦ - ولأعمال أخرى
ذات منفعة عمومية يمكن تكرارها من سنة الى أخرى كما وأنه يمكن تقليصها أو زيادتها
بحسب ظروف الأحوال . ولسوء الحظ لم تدرك صفة هذه الاعتمادات تماماً

في بادئ الأمر وكان يؤخذ معظمها قبل ميزانية سنة ١٩٠٥ من صندوق الدين على مقتضى نظام غير حسن من الوجهة الاقتصادية فرغما عن كونه طلبت في بجر هذه السنة اعتمادات جديدة بمبلغ ٢٧٠,٠٠٠ جنيه مصري حتى بلغ مجموع الاعتمادات الخصوصية الممنوحة ٧١٧,٠٠٠ جنيه مصري لم يصرف منها فعلا لغاية اكتوبر الماضى أكثر من ٣٣٠,٠٠٠ جنيه مصري . ولظنون أيضا ان المقدار الذى طلب من هذه الاعتمادات لسنة ١٩٠٦ يزيد كثيرا عن المبالغ التى ستصرف فعلا . ولا يمكن استئصال تأثير نظام قديم فسد في سنة أو سنتين ومع ذلك يؤمل أن في زمن قريب عند ما تعاد المصالح على النظام الجديد يمكنها حينئذ أن لا تطلب الا المبالغ التى تستطيع صرفها بغائنة في بجر السنة

وبوجه التقريب يصرف القطر المصرى من ٢٠٠,٠٠٠ جنيه مصري الى ٤٠٠,٠٠٠ جنيه مصري سنويا على المبانى العمومية ولا أظن ان هذا مبلغ باهظ اذا اعتبرنا اراد القطر وأنه يجب انشاء كل شئ من أوله كالمستشفيات ومكاتب البوستة والسجون ومستشفيات المجاذيب والمدارس ونقط البوليس هذا فضلا عن مبانى المحافظات ومبانى الحكومة الأخرى على اختلاف أنواعها

ومن البديهي أن المبالغ المتقدم ذكرها لأشمل الاعمال العظيمة التى لها منفعة عمومية ينتج منها اراد اذ أن المصاريف اللازمة لهذه الأعمال تؤخذ من المال الاحتياطى

ولكن بخلاف مصروفات المبانى العمومية تشمل الاعتمادات الخصوصية مبالغ لأمر شئ أحصها أعمال المناسبات المختلفة التى أصبحت لازمة الى درجة غرمت معها الحكومة على انجازها مهما كلفت من النفقات . وتشمل أيضا هذه الاعتمادات المصاريف اللازمة لعدة أمور تتعلق بإدارة الأملاك الأميرية وإدارة المناجم وما يلزم من النفقات لانشاء قوة البوليس الجديدة ومشترى خيول وحراب ودرجات

المال الاحتياطي

بلغ المال الاحتياطي في أول السنة الجارية بعد التعديل الناشئ عن الوفاق
الانكليزي الفرنسي كما يأتي :

جنيه مصري	
٦,٠٣١,٠٠٠	مال الوفورات
٢,١٨٥,٠٠٠	المال الاحتياطي العمومي
٢,٦١٨,٠٠٠	المال الاحتياطي المخصص
١,٢٥٤,٠٠٠	مبلغ لإدارة أعمال صندوق الدين
١٢,٠٨٨,٠٠٠	

توزيع :

٢,٠٥٠,٠٠٠	المال الاحتياطي لصندوق الدين والمبلغ اللازم لإدارة أعماله الذات بقايا تحت يده
١٠,٠٣٨,٠٠٠	بقي المال الاحتياطي الجديد
	وقد أضيف في بحر السنة إلى المال الاحتياطي الإيرادات غير الاعتيادية الآتية :
١,٥٢٧,٠٠٠	قسم من حصة الحكومة في أرباح المائدة السنية
٢٠٠,٠٠٠	فوائد تشغيل النقود
٢٩٦,٠٠٠	سندات ومبالغ لم تدخل في الحساب سابقا
١٢,١٦١,٠٠٠	

٢,٧٣٠,٠٠٠	يستزل من ذلك قيمة المصروفات غير الاعتيادية التي صرفت في بحر السنة وهي تبلغ بوجه التقريب
٩,٤٣١,٠٠٠	الباقى وقدره
٢,٣٦٠,٠٠٠	يضاف إليه زيادة سنة ١٩٠٥ وقدرها بحسب المظنون الباقى من حصة الحكومة في أرباح المائدة السنية (بوجه التقريب)
١,٥٩٠,٠٠٠	
١٢,٣٨١,٠٠٠	المجملة

وهي تحت تصرف الحكومة في سنة ١٩٠٦

والمصروفات غير الاعتيادية المحسوبة من المال الاحتياطي في سنة ١٩٠٦ هي الآتي ذكرها :

الباقى بدون صرف من المبالغ المصرح بها في سنة ١٩٠٤ وسنة ١٩٠٥ (*)

جنيه مصرى	
أشغال عمومية	٣٠٠,٠٠٠
السكك الحديدية	٦٠٠,٠٠٠
ميناء الاسكندرية	٥٠٠,٠٠٠
سكة حديد النيل والبحر الاحمر	٤٠٠,٠٠٠
سكة حديد أبي جند وكرية	٢٠٠,٠٠٠
بور سودان	٨٠,٠٠٠
مصروفات أخرى	٥٢,٠٠٠
	<u>٢,٦٠٠,٠٠٠</u>

مصروفات جديدة تصرح بها في سنة ١٩٠٦ :

الانشغال العمومية :

تعديل الترع والمصارف في الوجه القبلى	٥٩٠,٠٠٠
» » » » البصرى	١٤٠,٠٠٠
قطار اسنا	٢٥٠,٠٠٠
كبارى النيل	٢٠٠,٠٠٠
أعمال أخرى	٤١٠,٠٠٠
	<u>١,٥٩٠,٠٠٠</u>
السكك الحديدية	٧٠٠,٠٠٠
بور سودان	٢١٠,٠٠٠
	<u>٢,٥٠٠,٠٠٠</u>
	<u>٥١٠٠,٠٠٠</u>

(*) جميع هذه المبالغ هي بحسب تقدير تقريبي عل في أكتوبر

والمشروع صرف مبالغ أخرى في المستقبل القريب علاوة على المبالغ المار ذكرها تؤخذ من المال الاحتياطي والمشروع المسمى لأعمال الري الجاري إتمامها الآن يستلزم مليوني جنيه على الأقل واستداد الخطوط الحديدية وتعديل نظام مصلحة السكك الحديدية يستلزمان مليوناً ونصف مليون علاوة على المبلغ الممنوح للسنة القادمة

ومما يجدر ملاحظته أن بين الاعتمادات الممنوحة والمحسوبة من المال الاحتياطي أكبر مبلغ هو لأعمال الري (١,٠٢٠,٠٠٠ جنيه مصري) والمبلغ المخصص للسكك الحديدية هو ٧٠٠,٠٠٠ جنيه مصري ولبور سودان ٢١٠,٠٠٠ جنيه مصري. وستتخذ الإجراءات اللازمة لانجاز العمل في هذه المدينة بأعظم سرعة ممكنة. وقد تم في بحر هذه السنة مذ السكة الحديد من النيل الى البحر الأحمر وسيتم في هذا الخط لنقل في يناير القادم. والباقي بدون صرف من الاعتمادات الممنوحة في سنتي ١٩٠٤ و ١٩٠٥ لهذا الخط هو قيمة مالم يتولد الآن

وقد تقدر مبلغ ١,٠٠٠,٠٠٠ جنيه مصري لبناء قناطر جديدة على النيل في اسنا بالوجه القبلي ومنح في هذه السنة مبلغ ٢٥٠,٠٠٠ جنيه مصري لهذا الغرض وعهد ببناء هذه القناطر الى اللواجات ايرد وهم من ذوي الخبرة الذين بنوا خزان اصوان

تحريراً في ١٤ ديسمبر سنة ١٩٠٥ قسفت كوديت

استقبال رسمي للسيولويس ايدنجس وكيل دولة أمريكا السياسي وقنصلها الجنرال في مصر (*)

في الساعة الثالثة الافرنجية بعد ظهر يوم السبت ٢٣ ديسمبر سنة ١٩٥٥ ٢٣ ديسمبر
سنة ١٩٥٥
استقبل الجناح العالي الخديوي بسراى عابدين استقبالا رسميا وبالاحتفال المعتاد
جناح السيولويس ايدنجس الوكيل السياسي وللقنصل الجنرال الجديد لأمريكا
في مصر

ولما قدم السيولويس ايدنجس أوراق تعيينه الى الجناح العالي الخديوي الذي
كان بقاعة الاستقبال الكبرى يحيط به حضرات النظار وكبار رجال المعية السنية
ألقي بين يدي سموه الخطاب الآتي

﴿ مولاي ﴾

أتشرف بأن أرفع الى سموكم كُتب اعتلدى وكيلنا وقنصلنا جنرالاً لأمريكا لدى
الحكومة المصرية ولقد كلفت يامولاي أن أجند لجنابك الرفيع ما عند الأمة
الامريكانية وجناح رئيس الجمهورية من الحب والاحلال لبلادكم البديعة وأرجو
أن روابط المودة بين الأمتين تزداد متانة ووثاقة

ويسرني بالغات أن أكون ممثل أمريكا في القاهرة ولا أتمنى غير معاونة سموكم
وأنا وأتى بنبيلها فيما أوتاه من الاهتمام بمصالح أمريكا في مصر تجارية وغير تجارية
واثذرواني يامولاي أن أتمنى لفاتكم الكريمة دوام العافية والهناء ولبلادكم ورعاياكم
كل سعادة ورحاء

فأجاب مولانا الخديوي المعظم بهذا الخطاب الشريف

(ياجناب الوكيل)

أتناول بعظيم السرور كتاب اعتمادكم الذي قدمتموه الى وأجدي سعيدا بما بلغتموني من عواطف جناب الرئيس والأمة الامريكانيه واني أؤمل مثلكم يا جناب الوكيل أن مجتهدا لبلادي لا تزدد إلا متانة وأؤكد لكم انكم حاصلون على مساعدتي ومعونة حكومتي في القيام بالمهمة التي عهدت اليكم

وأشكركم شكرا خالصا على ما تمنيت من الخير لشخصي وبلادي وأرجو منكم يا جناب الوكيل أن تفضلوا بتبليغ جناب رئيس الجمهورية الامريكانيه العظيمة الشأن كبير شكراني وامتناني وأن تؤكدوا لجنابه السامي أنني أقابل صداقته الثمينه بأشد الميل والاخلاص

وقد آتت التحية العسكرية لجناب القنصل الجنرال الجديد فرقة من الأورطة الثالثة اليبادة مع الموسيقى وأطلقت المدافع من القلعة في خلال هذا الاحتفال ما

نظارة الاشغال العمومية

تنفيذ لائحة استعمال الافراد للطرق العمومية على مدينة ممنود (غربية) (*)

بعد الاطلاع على الافادة الواردة من نظارة الداخلية بتاريخ ١٤ ديسمبر سنة ١٩٠٥
نمرة ١٤٩ وبناء على ما عرضه علينا جناب وكيل النظارة للندن والبارني

١٩ ديسمبر
سنة ١٩٠٥

قررتا ماهوات

(المادة الاولى)

تسرى أحكام اللائحة الصادرة في ٢١ مارس سنة ١٨٨٥ (فيما يختص باستعمال الافراد الطرق العمومية) على مدينة سمندوب إقليم الغربية وذلك من أول يناير سنة ١٩٠٦

(المادة الثانية)

على جناب وكيل النظارة للدين والمباقي تنفيذ هذا القرار
مصر في ١٩ ديسمبر سنة ١٩٠٥
ناظر الاشغال العمومية
حسين نغري

ناظر الداخلية

تعديل زمام الانارة في جملة مديريات (*)

قرار ادخال التعديلات الآتية في جدول أسماء البلاد

مديرية الغربية

مركز كفر الزيات

فصل عزيتي ورثة ابراهيم الشاذلي (الشهيرة احدهما بكفر العلو والثانية بالقليوب) عن ناحية شيراتي وازافة العزبة الأولى على ناحية سلامون الغبار والثانية على ناحية شبرا طو

٢٠ ديسمبر
سنة ١٩٠٥

مركز طنطا وكفر الزيات

فصل عزبة المدوسة العابديه عن ناحية شفاوقرون بمركز طنطا وازادتها على ناحية كفر نصير بمركز كفر الزيات

مركز المحلة

فصل عزبة ابراهيم ركات عن ناحية طنباره واضافهما الى ناحية نخيس

مأمورية البرلس

فصل سبع عزب وهي عزبة الكوم الاحمر والمطارقة وأولاد نصير وسوق التلات
وأولاد سلامون والفقها وأولاد صافر عن ناحية الساحل القبلي وجعلها بلدة قائمة بناتها
باسم ناحية الربع الشهيرة بتلك العزب

مديرية الجبيلة

مركز الجبيلة

فصل عزب المحطة وعزب النعام والقابريه وعلى الشيخ عن ناحية حلوان (١) وجعلها
هي ومساكن القابريه التابعة لتلك العزب ناحية قائمة بناتها باسم عزب قابريه الحوامديه

مركز العياط

جعل نزلة الشوك التابعة لتاحية الشوك الغربي (غير واردة بالجدول) بلدة على
حدتها باسم نزلة الشوك

مديرية الفيوم

مركز الحسا

فصل عزبة محمد افندي نصر عن ناحية التزلة وتبعها لتاحية الويايه
فصل عزبة أبو زيد العاصي عن ناحية الويايه وتبعها لتاحية الحبينيه

مديرية المنيا

مركز بنى حزار

جعل ناحية الشيخ فضل ونزلة صالح ناحية واحدة باسم الشيخ فضل

(١) ناحية حلوان يتبعها ٤ عزب ويتبع هذه العزب مساكن القويقة لا ثلاث عزب
كلها بالجدول

مديرية أسـيوط

مركز منفلوط

جعل ناحية أولاد عليو وبنى عدى البحيرة ناحية واحدة باسم (بنى عدى البحيرة)
وجعل ناحية بنى عدى الوسطانية وبنى عدى القبيلة ناحية واحدة باسم (بنى عدى
القبيلة)

مركز ابنوب

أضافه عزبه الخواجه اخنوخ التي كان زمامها تابعا لـ ناحية القصر وغير وارتفع في تبعية
هذه الناحية بالجدول الى ناحية القيا

تحريرا في ٢٠ ديسمبر سنة ١٩٠٥ - ٢٢ شوال سنة ١٣٢٣
مصطفى فهمي

تظارة الداخلية

قرار بتشكيل مجالس محلية في مدن رشيد وسوق وسنود وطهطا وماوى ومنفلوط (٥)

نظم الداخلية

٢٤ ديسمبر
سنة ١٩٠٥

بعد الاطلاع على قرار مجلس النظار الصادر في ١٨ ديسمبر سنة ١٩٠٥

وبعد الاطلاع على القرار الوزاري الصادر في ٤ يولييه سنة ١٩٠٣

قررنا ما هوأت

بشكل مجلس محلي مينة اختصاصاته وحدوده بالقرار الوزاري المذكور قبل في كل
من البلديات الآتية

رشيد . . .
 سوق . . .
 سمود . . .
 طهطا . . .
 ملوى . . .
 منفوط . . .

تحريرا بمصر في ٢٤ ديسمبر سنة ١٩٠٥ - ٢٧ شوال سنة ١٣٢٣
 مصطفى فهمي

نظارة الداخلية

قرار باعتماد فرع جمعية الرفق بالحيوان في جرجا (*)

ناظر الداخلية

بعد الاطلاع على الامر العالي الصادر بتاريخ ١٣ جادى الثانية سنة ١٣١٣
 (٢٠ نوفمبر سنة ١٨٩٥) بشأن الاجراءات التى تتخذ نحو الحيوانات المريضة والغير سالمة
 للعمل المعتدل بالامر العالي الصادر بتاريخ ٢٨ محرم سنة ١٣١٥ (٢٨ نوفمبر سنة ١٨٩٧)
 وحيث قد تشكل فرع مخصوص بيندر جرجا لجمعية الرفق بالحيوانات المشكلة بمدينة القاهرة
 وجعل هذا الفرع تحت رئاسة حضرة مدير جرجا
 فبناء على طلب رئيس جمعية الرفق بالحيوانات
 قرر ما هوأت

(المادة الاولى)

يعتمد لدى الحكومة الفرع الذى تشكل بيندر جرجا لجمعية الرفق بالحيوانات الموجودة
 بالقاهرة وتشمل أعماله دائرة مديرية جرجا جميعها

(*) الوقائع المصرية في ٢٥ ديسمبر سنة ١٩٠٥ وجه ١٥٢٦

(المادة الثانية)

على مدير جرجا تنفيذ هذا القرار ويتدنى العمل به بعدمضى ثلاثة أيام من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية ما

تحريرا بالقاهرة في ٢٨ شوال سنة ١٣٢٢ (٢٥ ديسمبر سنة ١٩٠٥)
مصطفى فهمي

مديرية الجيزة

تحوطات صحية ضد تعفن المياه في الجيزة (*)

مدير الجيزة

بعد الاطلاع على المادة السادسة من قرار نظارة الداخلية الصادر بتاريخ ١١ مايو سنة ١٨٩٥ وقرار اللجنة الصحية بمديرية الجيزة المؤرخ ٢١ أكتوبر سنة ١٩٠٥ وبعد مصادقة نظارة الداخلية قرر ما هو آت

أولا - يؤخذ ماء الشرب والاستعمال المنزلى من النيل في بندر الجيزة من النقط الآتية :-

(١) نقطة السلام الموجودة بجوار الناحية القبيلة الشرقية لمنزل مزهد واتساعها متران

(٢) نقطة السلام الموجودة بجوار ضريح سيدى الصابر من الجهة البحرية واتساعها ثلاثة أمتار

(٣) نقطة السلام الموجودة أمام حارة الشيخ رويس الواقعة قبلى منزل الجرجي واتساعها متران

ثانيا - ترسو وابورات البحر والذهبيات والراكب الأخرى فى النقطتين الآتى بيانهما

(*) الواقع المرعبة فى ٢٥ ديسمبر سنة ١٩٠٥ وجه ٢٥٢٦

(١) الجزء المحصور من النيل بين نقطتين موضوع على كل منهما يفته احدهما في الجهة القبليّة لوابور المنسترى الكائن قبلى مساكن البندر والثانية في الناحية الشرقية البحرية لرصف جنيّة المنسترى أيضا الواقعة هذه الجنيّة بين بندر الجيزة وناحية ساقية مكي

(٢) الجزء المحصور من النيل بين نقطتين موضوع على كل منهما يفته احدهما في الجهة القبليّة الشرقية لمنزل السشويكار المجاور لمنزل سيدى سعد الدين والثانية في الجهة القبليّة الشرقية لوابور الاوقاف وعلى بعد مائة متر من كوبرى الجيزة المستجد في الجهة القبليّة

ثالثا - ترسو المعادى والمراكب المعذبة للشحن والتفريغ فقط في النقطة الآتية :
الجزء المحصور من النيل بين نقطتين موضوع على كل منهما يفته احدهما في الجهة البحرية الشرقية لمنزل ورثة الكوفي والثانية في الجهة القبليّة الشرقية لشونة الياس عيسى رابعا - يعاقب بغرامة لا تزيد على مائة قرش أو بجلوس مدة لا تتجاوز السبعة أيام (١) كل من يأخذ ماء للشرب أو للاستعمال المنزلى من النيل في بندر الجيزة من غير النقط المينة قبل لهذا الغرض

(٢) كل من رسوب ابورات أو ذهبيات أو مراكب أخرى على أى جزء من شاطئ النيل خلاف الأجزاء المحددة قبل لهذا الغرض

(٣) كل من يستحم أو يغسل ملابسه أو أواني أو يغسل أو يسقى مواشى أو حيوانات أخرى في أى نقط من النيل خلاف النقطة المينة بيقظة لهذا الغرض وهي الكائنة أمام حارة الاربعين الجبى المجاورة لمنزل مصطفى بلنا الجردلى من قبلى وأنساعها أربعة أمتر (٤) كل من يلقي قاذورات أو مياه قذرة على شاطئ النيل أو يستعمل هذا الشاطئ بصفة مزاحض

(٥) يسرى مفعول هذا القرار بعد نشره في الجريدة الرسمية بثلاثة أيام

تحريرا في ١٩ ديسمبر سنة ١٩٠٥
عن مدير الجيزة
وكيل المديرية محمد توفيق

نظارة المالية

إنابة المدير أو وكيل المديرية في لجان مجالس تأديب نظارة المالية
في المديريات والمحافظات (٣)

قرار

نحن ناظر المالية

بعد الاطلاع على القرار الصادر بتاريخ ٢٣ أغسطس سنة ١٩٠١ المتعلق بالهيآت
المخصوصة التي تنوب عن مجالس التأديب في المديريات والمحافظات
وبعد مصادقة مجلس النظار

قررنا ما هو آت

ان الجملة التي قبل الأخيرة من الفقرة الاولى الواردة في القرار المشار اليه المؤرخ
٢٣ أغسطس سنة ١٩٠١ قد تعدلت بالكيفية الآتية
اذ اغاب المدير في رأس وكيل المديرية مجلس التأديب ويقوم مقامه الموظف الذي يعينه
المدير لذلك قبل تعيينه أو وكيل المديرية بأمر إداري

تحريراً بمصر في ٢٦ ديسمبر سنة ١٩٠٥

(ترجمة) أحمد مظلوم

(*) الوثائق المصرية في أول يناير سنة ١٩٠٦ وجه ٥

نظارة الاشغال العمومية

تأدية أعمال التنظيم بيندر سمود وجسر النيل بناحية طنجنا بواسطة مهندس
مخصوص من مصلحة المدن والمباني (*)

٣١ ديسمبر سنة ١٩٠٥
بعد الاطلاع على المادة الثانية من قرار النظارة الصادر بتاريخ ٢٠ فبراير سنة ١٩٠٤
نمرة ١٠١ والمادة الثانية من قرارها الصادر بتاريخ ١٨ مايو سنة ١٩٠٤ نمرة ٢٦٧
وبناء على ما عرضه علينا جناب وكيل النظارة للندن والمباني قررنا ما يأتي

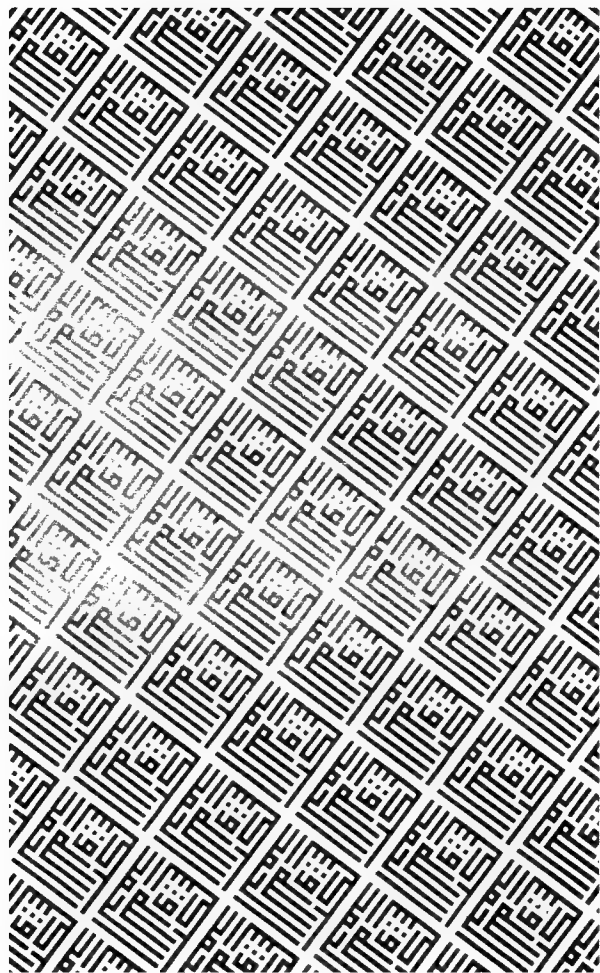
(المادة الاولى)

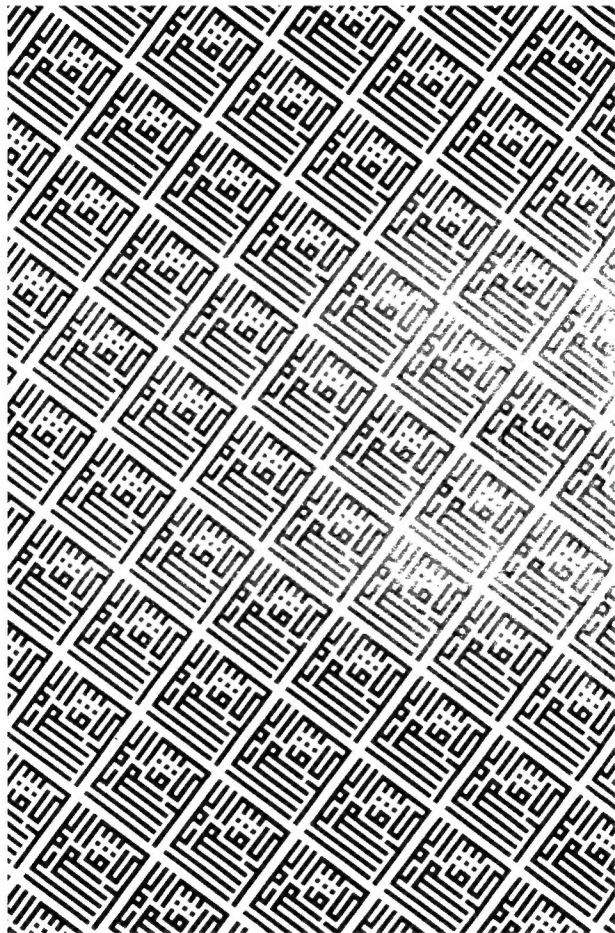
أعمال التنظيم بيندر سمود وجسر النيل بناحية طنجنا يؤديها مهندس مخصوص
من مصلحة المدن والمباني بدلا من إحالتها على مهندس تنظيم المحلة

(المادة الثانية)

على جناب وكيل النظارة للندن والمباني تنفيذ هذا القرار ما
في ٣١ ديسمبر سنة ١٩٠٥
تأمر الاشغال العمومية
حسين نظري

(٥) الزقاق المصرية في ٣ يناير سنة ١٩٠٦ وجه ٢٧





Bibliotheca Alexandrina



0509531



Universitäts- und
Landesbibliothek Bonn



0509531